



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي وعلاقتها بتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا - دراسة حالة فرنسا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: إدارة الجامعات المحلية والإقليمية

إشراف الأستاذ الدكتور
بوحنية قوي

إعداد الطالب:
محمد الحاكم عطويات

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
أ.د/محمد المؤمن مجدوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
أ.د/ بوحنية قوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ نور الدين حشود	أستاذ محاضر -أ-	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	عضوا مناقشا
د/ إدريس عطية	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د/ حاج بشير جيدور	أستاذ محاضر -أ-	جامعة خرداية	عضوا مناقشا
د/ المادي دوش	أستاذ محاضر -أ-	جامعة حمة لخضر الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، سبحانه القائل في كتابه العزيز " ولا تنسوا الفضل بينكم " ثم الصلاة والسلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من سادني في إنجاز هذه الأطروحة وأخص بهم الذكر أستاذي العزيز الفاضل "بوحنية قوي" الذي كان سندي وموجهي بأفكاره البناءة ونصائحه الدقيقة فشكر الله سعيك يا أستاذ وجعلك الله منارة من منارات العلم الخالدة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على كرم قبولهم مناقشة هذا العمل، وإلى كل أعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

والشكر موصول كذلك إلى جميع الأساتذة والزملاء الذين لم يبخلوا على بالمساعدة طيلة مشوار البحث.

الإهداء

إلى من علمني صفات التربية وكمال الأخلاق

قبل العلم

"والدي الكريمين"

إلى جميع الأرواح الطاهرة الشريفة التي غادرتنا

وبقيت مكانتها محفوظة في قلوبنا

إلى كل عائلة "مطويات" في كل بقاع الأرض

إلى جميع الأصدقاء والأحبة

أهدي هذا العمل المتواضع

محمد الحاكم

المقدمة

تمهيد

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في حاجة إلى سواعد وعقول المهاجرين للمساعدة على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة ومازالت القارة الأوروبية حتى الآن تتأرجح بين الحاجة إلى المهاجرين لتعويض التناقص في معدلات نمو السكان وكذا تعويض نقص العمالة في بعض القطاعات الإنتاجية، وبين الإشكاليات التي يطرحها تزايد أعداد المهاجرين، والتي تتمحور حول قضايا الأمن والتنمية والاندماج وهي قضايا تشغل اهتمام المؤسسات الحكومية والأهلية في الدول المستقطبة للهجرة أو الحاضنة للمهاجرين و ذلك بهدف قطع الطريق على خلق كيانات معزولة وهامشية أو بؤر للجريمة والتخلف وفي نفس الوقت تقف حائلا دون قيام حركات عنصرية من داخل البلد تستهدف الإساءة إلى المهاجرين.

وفي هذا الصدد كتبت اللجنة الديمغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا سنة 1915 في تقريرها حول الهجرة أنه: "خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايدا كبيرا وغير متوقع لتدفق الأجانب، هذا التدفق مكون من طلاب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومهاجرين موسميي قادمين من بلدان متوسطة عديدة ويعيشون مهمشين في وضع غير معروف وفي أحيان كثيرة في وضعية غير قانونية... وهم يتزايدون بصفة مستمرة¹."

إن إشكالية الاندماج أو الاستقلالية لم تصبح همًا خاصا بالمهاجرين، بل أصبحت همًا سياسيًا يؤرق كافة الحكومات الغربية التي يوجد على أراضيها عشرات الآلاف من الأجانب، وتواجه عملية اندماج المهاجرين في المجتمعات الغربية مجموعة من المشكلات، من بينها حاجز اللغة واختلاف أنظمة التعليم والتوظيف، واختلاف الأنظمة السياسية، واختلاف المفاهيم الثقافية.

مرت علاقة المسلمين بالمجتمعات الأوروبية التي هاجروا إليها بمراحل من التعايش والتوتر والاستقطاب، منها: مرحلة الإسلام الهادئ التي بدأت مع بدء توافد المهاجرين العرب والمسلمين منذ القرن التاسع عشر من خلال هجرة اللبنانيين والجزائريين بشكل كبير إلى الأراضي الأوروبية،

¹ - Sauvy Alfred . **L' Europe Submerg é ; Sud-Nord dans 30 ans** . Paris . Edition Dumas .
Premiere édition . September 1987 . p 160

واتسمت العلاقة خلال تلك الفترة بالهدوء بين المسلمين والمجتمعات الأوروبية إذ لم يطالبوا بالاعتراف بالإسلام كدين، فضلوا الاكتفاء بالمطالبة بإقامة بعض المساجد التي من شأنها تيسير إقامة الشعائر الإسلامية.

وبدأت مرحلة ظهور الجيل الثاني من المسلمين المرحلة في أواسط عقد السبعينيات من القرن الماضي، بعد انتهاج معظم الحكومات الأوروبية لسياسة لم الشمل العائلي منذ عام 1973 والتي تمنح العمال المهاجرين الحق في استقدام عائلاتهم إلى البلدان التي هاجروا إليها، وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور ما يسمى بالجيل الثاني من المهاجرين المسلمين الذين نشأوا في أوروبا وبدأوا في التعبير عن أنفسهم بقوة خلال عقد الثمانينيات في ضوء تشربهم للثقافة الأوروبية وثقافة أوطانهم الأصلية، ودخلوا في مواجهات مع السلطات الأوروبية من أجل الدفاع عن حقوق المهاجرين والتوسع في إنشاء المساجد والمدافن ومسالخ لذبح اللحوم وفقاً للشريعة الإسلامية والاعتراف بالإسلام كديانة رسمية.

وزدادت المضايقات على المسلمين في أوروبا مع بداية 1989 إثر وقوع عدد من الأحداث السياسية والثقافية والاجتماعية ذات الارتباط الوثيق بين المجتمعات المسلمة والأوروبية، كان من أهمها فتوى الخميني بإهدار دم سلمان رشدي عام 1989 بعد صدور كتابه آيات شيطانية في بريطانيا، وأزمة الحجاب في فرنسا بعد منع دخول طالبتين ترتديان الحجاب المدرسة بدعوى مخالفتها لمبادئ العلمانية في فرنسا، بالإضافة إلى تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي والانتفاضة الفلسطينية وأحداث الحرب على العراق.

وكان المسلمون قد شكلوا في أوروبا بنى وهياكل تنظيمية ومؤسساتية مختلفة منها: الجمعيات الأهلية الإسلامية، والمنظمات الإسلامية الدولية العاملة في أوروبا ومنظمات خاضعة لسيطرة الدول المصدرة للهجرة كتركيا والمغرب والجزائر، والمساجد والمجالس التمثيلية للمسلمين، التي كان الغرض من إنشائها تكريس فصل المسلمين عن دولهم ومواطنهم الأصلية للسيطرة عليهم من جانب، ومحاولة إدماجهم من جانب آخر في المجتمعات التي يقيمون بها¹.

¹ مأمون كيوان، فوبيا أسلمة فرنسا وفرنسة الإسلام وجهان لشقاق المواطنة، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، تاريخ التصفح 2020/02/15م، /www.center-lcrc.com/

وقد شهدت السنوات العشرين الأخيرة التي تلت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر موجة متزايدة من الإسلاموفوبيا وخطاب الكراهية، خاصة في إطار الحملات السياسية في الدول الأوروبية، كما أن هناك تقارير وأخبار تشير إلى زيادة خطيرة في جرائم الكراهية والاعتداءات على الأفراد وكذا على المساجد والمراكز المجتمعية، لا سيما في فرنسا وبريطانيا، حيث بات التمييز والتعصب ضد المسلمين يتزايد يوما بعد يوم مع محاولات السياسيين الشعبويين إطلاق العنان للكراهية تجاه المهاجرين المسلمين من خلال استغلال المشاعر السلبية الناجمة عن الحركة الكبيرة المهاجرين وكلها عوامل تغذي الخوف والغضب، وما يثير القلق أكثر أن الإسلاموفوبيا ومظاهرها أضحت مقبولة سياسيا وشعبيا لدى الرأي العام والإعلام، والأسوأ من ذلك أنه يجري في بعض البلدان إضفاء طابع مؤسساتي عليها، بل وحتى إضفاء الطابع الرسمي عليها واتخاذها كسياسات حكومية.

❖ أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال الأهداف العلمية والعملية التي تسعى إلى تحقيقها.

أ/ الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال الموضوع التي تعالجه والمتعلق بإشكالية اندماج الجاليات المسلمة في دول الاتحاد الأوروبي، وكيف تؤثر ظاهرة الإسلاموفوبيا على فرص تحقيق هذا الاندماج، وبهذا البحث في الأسباب المؤدية إلى صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا والجهات التي تغذيها، وما هي الآليات الواجب اتخاذها من أجل التخفيف من حدتها.

ب/ الأهمية العملية:

إن موضوع اندماج المهاجرين المسلمين في الاتحاد الأوروبي وربط علاقة هذا الاندماج بمتغير الإسلاموفوبيا من المواضيع التي تعنى بأهمية كبيرة لدى صانع القرار في الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين والدول الأصلية لهم بحكم الارتباط الثقافي والاجتماعي والديني الموجود معهم، وتبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها :

- 1- تتبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله وهو المشكلات والصعوبات التي يلاقيها قطاع كبير من المسلمين المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي، وهم الذين يمثلون الإسلام في المجتمعات الغربية.
- 2- أنها تحاول أن تتجاوز المرحلة التقليدية في وصف وتحليل المشكلات، إلى مرحلة وضع حلول واقتراحات ممنهجة قدر الإمكان.
- 3- الجانب الأكبر الذي ركزت عليه الدراسات الأخرى هو الجانب الفقهي، بينما هذه الدراسة تحاول أن تطرح رؤية شاملة ممنهجة لمختلف قضايا المسلمين في أوروبا وخاصة مشكلات الاندماج والمواطنة والهوية.
- 4- هذه الدراسة تحاول أن تلفت نظر كل مهتم بشؤون المسلمين (دعاة، باحثين، أكاديميين، سياسيين، اقتصاديين، قراء،...) لحقل دعوي كبير لم ينل حقه من العناية والاهتمام من العالم الإسلامي، وهو دعوة شعوب الغرب إلى الإسلام)، كذلك تبين هذه الدراسة العلاقة بين دعم مسلمي الغرب وبين الدعوة إلى الله في هذه الديار.
- 6- هذه الدراسة تتناول أكبر ظاهرة سياسية نفسية واجتماعية توجه إلى الديانة الإسلامية على مستوى العالم وهي ظاهرة الإسلاموفوبيا، وهذه الظاهرة تحديدا استغرقت أكبر فصل من فصول الدراسة، حيث حاول الباحث أن يتناولها بالوصف والتحليل، والاجتهاد في طرح الحلول والمقترحات لتحسين صورة الإسلام.

❖ إشكالية الدراسة

تعتبر إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي من المشكلات العميقة التي أصبحت تؤرق الساسة وصناع القرار في هذه الدول، فرغم الزيادة العديدة التي تشهدها دول الاتحاد الأوروبي من المسلمين والذين أصبحوا يشكلون أكبر أقلية مسلمة في أوروبا ويعتبر الإسلام الدين الثاني في أوروبا بعد المسيحية إلا أنهم بقوا يعانون من التهميش على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهذا ما اثر على اندماجهم في هذه المجتمعات، وكذلك معاناتهم من الإسلاموفوبيا وخطابات الكراهية التي جعلتهم معزولين اجتماعيا عن المجتمعات التي يعيشون فيها والذين هم جزء منها قانونيا.

بناء على ما تقدم يمكن تحديد إشكالية الدراسة في ما يلي:

- ما مدى تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على فرص اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات

- ما هو واقع المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي في محاولتهم الاندماج في هذه المجتمعات؟
- ما هي سياسات الإدماج التي تطبقها دول الاتحاد الأوروبي من أجل إدماج المهاجرين؟ وهل نجحت هذه السياسة في تحقيق الاندماج الكامل لهؤلاء المهاجرين في هذه الدول؟
- كيف ينعكس صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي؟
- ما هي العوامل والأسباب المساهمة في تصاعد خطاب الكراهية للمسلمين وخاصة في فرنسا باعتبارها الدولة التي تحوي أكبر جالية مسلمة في دول الاتحاد الأوروبي؟
- كيف تتعكس ظاهرة الإسلاموفوبيا على تعايش المهاجرين المسلمين في فرنسا؟
- ما هي الاستراتيجيات الممكنة للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا وتحقيق اندماج أكبر للمسلمين في دول الاتحاد الأوروبي؟

❖ فرضيات الدراسة

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

- يواجه المسلمون في دول الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات والمشاكل التي تعيق فرص اندماجهم الكامل في المجتمعات الأوروبية.
- ارتبط صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا بحدوث العديد من المتغيرات على الساحة الدولية خاصة العمليات الإرهابية التي مست دول الغرب.
- تلعب ظاهرة الإسلاموفوبيا دور كبيرا في فشل سياسات اندماج الجاليات المسلمة في أوروبا.
- تعتبر فرنسا أكثر الدول الأوروبية التي يعاني مسلموها من مشكل الاندماج والإسلاموفوبيا.

❖ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تسليط الضوء على إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في الدول الأوروبية القاطنين فيها إذ أصبحت هذه الإشكالية هما لدى المسلمين، والحال كذلك بالنسبة للحكومات، وهناك العديد من الأسباب التي منعت الاندماج في هذه المجتمعات سوف نتناولها في ثنايا البحث .
- 2- إبراز الصعوبات التي تواجهها الجالية المسلمة في الدول الأوروبية في محاولتها الاندماج في هذه الدول في ظل تنامي خطاب الإسلاموفوبيا.
- 3- تقديم اقتراحات وحلول من أجل التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا وتعزيز فرص الاندماج في المجتمعات الأوروبية بشكل يحافظ على الهوية.

❖ ميررات اختيار الدراسة

إن أسباب اختيار الموضوع يعود إلى ما يلي:

أ/ الأسباب الموضوعية: وتتمثل في كون أن موضوع الإسلاموفوبيا أصبح موضوع الساعة وذلك نظرا لما نقرأه ونشاهده على الإعلام بخصوص معاناة المهاجرين المسلمين في المجتمعات الغربية من هذه الظاهرة وتحميلهم مسؤولية ما تقوم به الجماعات الإرهابية في الدول الأوروبية من تفجيرات، في حين أنهم ينددون بهذه الأعمال ويرفضونها جملة وتفصيلا، لذلك لكون باحث في تخصص العلوم السياسية أردت أن أقوم بدراسة أحاول فيها أن اطلع واستفيد وأفيد غيري ممن هم معنيين مباشرة بهذا الموضوع أو يريدون معرفة مركباته.

ب/ الأسباب الذاتية: وتتمثل في الرغبة الملحة في التعرف على التفاصيل الدقيقة لظاهرة الإسلاموفوبيا وتأثيرها على اندماج مسلمي أوروبا لما في هذا الموضوع من حيوية وتشعبات في البحث.

❖ منهج الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على المناهج التالية:

- 1- **المنهج الوصفي:** ويعد أكثر المناهج اعتمادا في الدراسات الخاصة بالواقع الاجتماعي إذ يهتم بتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقات التي توجد بين الظواهر والاتجاهات التي تسير في طريق النمو أو التطور والتغيير.

وموضوع دراستنا "إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي" جعلنا نعتد على المنهج الوصفي لعدة أسباب:

- أن موضوع الدراسة يتناسب مع المنهج الوصفي من أجل وصف واقع المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي والاضطلاع على أوضاعهم.

- المنهج الوصفي لا يكتفي بمجرد الوصف بل يسعى إلى تحليل وتفسير الظاهرة ونحن نسعى في بحثنا إلى تفسير وتحليل ظاهرة الإسلاموفوبيا في دول الاتحاد الأوروبي وفرنسا بالخصوص وأسباب صعودها وتأثير هذا الصعود على فرص اندماج المسلمين في فرنسا.

2- منهج دراسة الحالة: يعتبر منهج دراسة الحالة أحد أبرز المناهج الأساسية في العلوم السياسية والاجتماعية، كونه يمكن الباحث من الوقوف على عدة وقائع ميدانية وتحليلها استناداً إلى مجموعة من النظريات والمفاهيم، كما يساعد هذا المنهج على تقريب الباحث والقارئ من موضوع الدراسة من خلال سهولة فهمها.

وباعتبار دراستنا تتناول حالة ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا وتأثيراتها وانعكاساتها على إمكانية اندماج المهاجرين فيها، سنحاول الاستفادة من أهم الخطوات العلمية التي يوفرها هذا المنهج لتطبيقها على الحالة المدروسة.

3- اقتراب الثقافة السياسية: يشير اقتراب الثقافة السياسية إلى العادات والتقاليد والمعتقدات والهوية والانتماء والولاء، فالنظرة الشاملة للنظام السياسي يجب أن تأخذ بالحسبان بيئته الثقافية إذ يتحدد سلوك الأفراد داخل المؤسسات السياسية بشكل كبير بقيمهم واتجاهاتهم السياسية وهو ما يتمحور حول دراسة الإسلاموفوبيا باعتبارها مجموعة عادات وتقاليد تتصارع على الهوية والبقاء.

4- الاقتراب عبر الحضاري: إن طبيعة الموضوع الذي يتناول قضية حوار الحضارات بين حضارتين مختلفتين هما الحضارة العربية الإسلامية من خلال الأقلية العربية المسلمة في أوروبا والحضارة الغربية، هذه العلاقة تستلزم استعمال المنهج عبر الحضاري، الذي يهتم بالتطوير النظري لإطار الدراسة من خلال تحديد الجماعات التي تنتهج سلوكاً مغايراً للنظريات التقليدية، عبر توسعة دراسة مدى المتغيرات المستقلة في أي ثقافة كانت، ويعتمد هذا المنهج على قاعدة التفرقة بين منهجية البحث حول الكيفية التي يفكر بها السكان المحليون، وكيف ينظرون ويصنفون العالم، ما هي قواعدهم السلوكية، ما هو الشيء ذو معنى لديهم، وكيف يتصورون ويفسرون الأشياء وبين

منهجية البحث العلمي الموجه التي تحول التركيز من الملاحظات المحلية، الأصناف، التفسيرات إلى تأويلات علماء الأنثروبولوجيا، كما يبين حجم انخراط الأفراد من ثقافة ما في تفسير وفهم الثقافات بحيادية، وبذلك فإن الشطر الأول من المنهج عبر الحضاري The Emic approach يبين المبادئ التي يقوم عليها سلوك الفرد في ثقافة معينة آخذا بعين الاعتبار أهمية قيم الفرد، أما الشطر الثاني (The Etic approach) فيهدف إلى تعميم عبر حضاري لهذه المبادئ والقيم.¹

❖ حدود الدراسة

أ/ **الحدود المكانية:** شكلت دول الاتحاد الأوروبي وبالتحديد فرنسا محور دراستنا وذلك لكون أن دول الاتحاد الأوروبي هي الوجهة المفضلة للمسلمين منذ سنوات والى اليوم بحكم القرب الجغرافي بينها وبين الدول المغاربية والتاريخ الاستعماري المشترك وبالخصوص فرنسا التي تحوي اكبر جالية مغاربية مسلمة، بالإضافة لكون موضوعنا يعالج مشكلات الاندماج والهوية والإسلاموفوبيا وتعتبر فرنسا الحالة الأبرز التي تعاني فيها الجالية المسلمة من مشكلات الاندماج والإسلاموفوبيا.

ب/ **الحدود الزمانية:** سوف نركز في هذه الدراسة على المرحلة الممتدة بين 2001 و 2019 هذه المرحلة التي شهدت أحداث إرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى أحداث سبتمبر 2001 والتي انعكست نتائجها على تعايش المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا لأنها هي الأخرى كانت مسرحا للكثير من العمليات الإرهابية التي تبنتها تنظيمات اسلاموية ونفذها شباب مسلم مهاجر وهو الأمر الذي أوجع خطاب الكراهية للمسلمين واثر بشكل سلبي على اندماج المسلمين.

❖ صعوبات الدراسة

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات والعراقيل وذلك لكون الموضوع يعالج قضية حساسة ومهمة وهي اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي وبالخصوص فرنسا وعلاقة ذلك بتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا وربما هذا الارتباط بين متغيرين يجعل من الصعوبة على الباحث أن يكون ذاتيا في بحثه خاصة مع اختلاف المراجع التي تتناول هذه القضية الحساسة ودراسة انتماء الباحث، فهناك من يرى أن المهاجرين المسلمين هم سبب عدم اندماجهم في المجتمعات الأوروبية كونهم منغلقيين على أنفسهم متشددين حد التطرف، وهناك من يرى أن سياسات الاندماج

¹ - Richard W. Brislin, "Comparative Research Methodology: Cross-Cultural Studies," International Journal Of Psychology 3, Vol 11, (1976):P 215

التي تطبقها دول الاتحاد الأوروبي هي سبب بقاء المهاجرين المسلمين مغتربين في أوطان يمتلكون فيها حق الجنسية لكن يفقدن حقوق المواطنة بالإضافة إلى ما يعانونه من أعمال إسلاموفوبية تجعلهم عرضة للاضطهاد، بالإضافة إلى قلة الدراسات العربية التي تتناول هذا الموضوع بشكل مفصل وشمولي، وهذا ما تطمح هذه الدراسة أن تحققه.

❖ أدبيات الدراسة

1- مرسى مشري، دور مسلمي أوروبا في تفعيل حوار الحضارات " دراسة حالة مسلمي فرنسا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2013/2014: يناقش موضوع الأطروحة الدور الحضاري للمسلمين من أصول عربية مهاجرة في فرنسا ومدى إمكانية قيامهم بنشاطات حوار حضاري ناجح مع المجتمع الأوربي عامة والفرنسي خاصة، حيث تعرف الوضعية

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمسلمين تدهورا نتيجة السياسات الفرنسية المناهضة للمهاجرين بفعل تطبيقها للعلمانية الراضة لكل خصوصية حضارية أو دينية، بالإضافة إلى تزايد مشاعر الخوف في المجتمع الفرنسي التي تغذيها وسائل الإعلام وأحزاب اليمين المتطرف، وكذلك الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة للمسلمين يميزها ارتفاع نسبة البطالة والتمركز في مهن دون المستوى، وانخفاض مستوى الأجور، هذا بالإضافة إلى التنافس الشديد وحالة الانقسام التي تعيشها المنظمات التمثيلية الإسلامية في فرنسا، وعلى الرغم من كل هذه الظروف السيئة فقد انخرط المسلمون في منظمات وجمعيات نشطة في مجال حوار الحضارات، كما دخلت المنظمات التمثيلية الإسلامية في نشاطات ومبادرات قدمتها جمعيات ومنظمات يهودية ومسيحية من أجل الحوار بين الحضارات.

2- Yasemin El-Menouar، **Muslims in Europe - Integrated but not**

accepted? تقرير أصدره معهد " بيرتلسمان ستيفتانغ الألماني " Bertelsmann

Foundation, Gütersloh, Germany"، سنة 2017 التقرير الذي جاء تحت عنوان

"المسلمون في أوروبا: اندماج ولكن دون قبول مجتمعي؟" حمل العديد من الرسائل حول اندماج

مسلمي أوروبا والعقبات التي يواجهونها، وخلص إلى أن الاندماج حصل في الجيل الثاني على

الأكثر لدى غالبية المهاجرين المسلمين، وتقول الدراسة أن الجدل حول مدى اندماج المسلمين في

المجتمعات الأوروبية ليس بالأمر الجديد ولم يكن مرتبطاً بموجة الهجرة الحالية، ولكن هذا الجدل شكل نقاشاً سياسياً منذ عدة سنوات. وأثيرت نقاشات حول اندماج المسلمين من حيث إتقانهم للغة بلد المهجر وممارسة شعائرهم الدينية مثل الصلاة وارتداء الحجاب وصوم رمضان، ولطالما شكك اليمين المتطرف في "ملائمة" الإسلام مع الديمقراطية في المجتمعات الغربية.

3- إدريس بوسكين "أوروبا والهجرة (الإسلام في أوروبا)": صدر عن دار الحامد الأردنية سنة 2013 جاء الكتاب في مقدمة وستة فصول وخاتمة، حيث أكد السيد بوسكين في كتابه أن "الإسلام يلعب يوماً بعد يوم دوراً مهماً في حياة أوروبا المعاصرة"، مشيراً إلى أنه "يؤثر بقوة في السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية شاملاً الاهتمامات السياسية لكل الدول الكبرى في القارة العجوز". وأضاف: "صار من غير الإمكان التنبؤ بأوروبا المستقبلية بل وحتى بالعالم أجمع من دون إدراج هذا العامل المهمّ ألا وهو الإسلام". متسائلاً في ذات السياق: "هل ستكون أسلمة أوروبا أم أوربية الإسلام" وهو التساؤل الذي طرحه كثيرون من سياسيين ومؤرخين وإعلاميين ورجال الاجتماع، مشيراً إلى أن جوابه "لا ينحصر إلا في تنبؤات ستتوضح معالمها أكثر في المستقبل". موضحاً أن "الصورة الأكثر بروزاً والتي تشكلت وتوطدت في الوعي العام الغربي عن الإسلام هي صورة الإسلام كمصدر للشر والعداوة، وكتهديد كبير للغرب وقيمه"، منبهاً إلى أن هذه التصورات السيئة "صارت تأخذ مع الأيام بعداً أيديولوجياً بل وحتى مذهبياً".

4- مجموعة مؤلفين "الإسلام في أوروبا (إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب)": صدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث بالإمارات العربية المتحدة الكتاب الثاني عشر بعد المئة، أبريل (نيسان) 2016 في ضوء حدثين إرهابيين شكلا صدمة للرأي العام العالمي: الأول: الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها باريس (2015)، والثاني: هجمات بروكسل (2016) عاصمة الاتحاد الأوروبي، وما نتج عنهما من سقوط عدد لا يستهان به من الضحايا، تطرق الباحثون إلى موضوعات على علاقة بمستويات مختلفة: ثقافية وسياسية واجتماعية. فتناولوا: «أوروبا ومسلموها وقواعد التأسيس»، «الإمامة في أوروبا الغربية»، «التحليل التاريخي المقارن لتقاليد البلدان الأوروبية المعنية بوجود الإسلام»، «الإسلام ومؤسساته في أوروبا»، «تدريس الدين الإسلامي»، «الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي»، «السلفيون والإخوان المسلمون في أوروبا»، و«الشخصيات الإسلامية المؤثرة في أوروبا». أفرد الكتاب أربع دراسات للإسلام في فرنسا: «هل يوجد إسلام

أوروبي؟ فرنسا أنموذجاً»، «الإسلاموفوبيا في فرنسا»، «مكافحة الإرهاب في فرنسا»، و«الهجرة ما بعد التفجيرات والحروب في الشرق الأوسط». ينبثق هذا الاهتمام بالمسلمين في فرنسا من خصوصية نظام الفصل بين الدين والدولة على الطريقة الفرنسية، علاوة على أنها أهم بلد يتركز فيه المسلمون، إذ يشكلون حوالي (10%) من مجموع السكان.

5- فرحات خسروخفار "Ferhad Khosrokhavar"، L'islam des jeunes، اسلام

الشباب، وقد جاء الكتاب في أربعة أقسام: القسم الأول: تناول فيه الكاتب تحليل الوجه الجديد للإسلام في فرنسا من خلال الجيل الثالث والرابع لأبناء الأقليات المسلمة وتساءل حول أسباب عدم تكيف هؤلاء الشباب واندماجهم في مجتمعهم الجديد، والقسم الثاني: شرح فيه الباحث علاقة الشباب المسلم في فرنسا بالسلطة السياسية والتي تميزت بالعنف والاحتجاج، كما وصف الباحث العلاقة بين الإسلام كدين والمجتمع الفرنسي بسوء تفاهم، أما عن القسم الثالث: فخصه الكاتب لدراسة علاقة الدولة بالإسلام، والانقسامات الداخلية التي تعيشها الأقليات المسلمة في فرنسا، وفي القسم الرابع: قدم الباحث تصوره عن كيفية تسيير الأحياء الشعبية ذات الأغلبية العربية المسلمة في فرنسا، كما تساءل في نهاية دراسته عن مستقبل الإسلام الراديكالي.

وما تختلف عليه دراستي مقارنة بهذه الدراسات هي أنني حاولت قدر الإمكان أن أربط بين متغيري الإسلاموفوبيا واندماج الجاليات المسلمة في دول الاتحاد الأوروبي، وكيف يؤثر كل متغير في الآخر وهذا ما غفلت عليه الكثير من الدراسات في هذا الجانب، فالكثير ممن يبحث موضوع تصاعد الإسلاموفوبيا ولا تجده يربطه ربطاً مباشراً تأثير هذا الصعود على فرص اندماج المسلمين في أوروبا وان حدث فإنه يكون كإشارة فقط.

❖ خطة الدراسة

تنقسم الدراسة محل البحث إلى مقدمة وأربع فصول وتليها خاتمة: جاء الفصل على شكل مقارنة مفاهيمي تم فيها وضع تأصيل تاريخي ومفاهيمي لظاهرة الهجرة والدوافع والأسباب المؤدية إليها مع اختلاف الأزمان ومركزين في ذلك على تاريخ هجرة المسلمين إلى أوروبا وبالأخص الدول المشكلة للاتحاد الأوروبي باعتبارها محور الدراسة، كما تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الاندماج ومؤشراته ومتطلبات تحقيقه، وما هي أهم السياسات الأوروبية المتخذة في إطار دمج

المهاجرين وما مدى نجاعة هذه السياسات، أما الفصل الثاني فكان عبارة عن بناء مفاهيمي لظاهرة الإسلاموفوبيا كمتغير أساسي في دراستنا، حيث حاولنا إعطاء مختلف التعريف التي جاءت توضح ظاهرة الإسلاموفوبيا كما عرجنا على تاريخ ظهورها ومراحل تطورها بالإضافة إلى الأسباب المكونة لها، بالإضافة إلى ذكر العوامل التي تساهم في تأجيج خطاب كراهية الإسلام والمسلمين في أوروبا، أما الفصل الثالث فتناول واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا باعتبارها الدولة المعنية بالدراسة، حيث اشرنا إلى تاريخ الإسلام والمسلمين في فرنسا والهجرات الإسلامية المتعاقبة على هذا البلد، بالإضافة إلى الأسباب التي جعلت فرنسا أكثر الدول احتواءً للجالية المسلمة في أوروبا، ركزنا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية للمسلمين في فرنسا، وما أهم سياسات وجهود إدماج المهاجرين في فرنسا، وما هي أبرز التحديات التي تواجه المهاجرين المسلمين في فرنسا، أما الفصل الرابع والأخير فكان عبارة دراسة لمعاناة المسلمين في فرنسا في ظل صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا وتأثيرها على فرص اندماجهم الكامل في هذه الدولة التي هم جزء منها قانونياً ومواطنياً، وما هي أبرز الحلول التي يجب القيام بها في سبيل ضمان أكثر تعايش واستقرار واندماج للجالية المسلمة في فرنسا.

الفصل الأول

مسلمو الإتحاد الأوروبي
وقضيتا الهجرة والإندماج
تأصيل نظري تاريخي

توطئة

إن إشكالية الهجرة تعتبر من بين أهم انشغالات جل إن لم نقل كل دول الاتحاد الأوروبي سواء تعلق الأمر بالدول ذات التقاليد العريقة في استقبال المهاجرين ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا أو الدول الحديثة العهد في هذا الميدان إيطاليا، إسبانيا والبرتغال التي تبحث كلها عن الوسائل التي تمكنها من مراقبة وتدبير تدفقات المهاجرين حسب حاجيات الدول المستقبلية وكذا الإجراءات القانونية والعملية التي تمكن من اندماج المهاجرين في مجتمعات تلك الدول.

إن التحول الذي عرفته ظاهرة الهجرة إلى أوروبا من مؤقتة إلى دائمة كان له عدة مؤثرات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع نسبة النساء المهاجرات، ارتفاع نسبة الزواج المختلط، ارتفاع نسبة التجنس، ارتفاع عدد الأطفال الأجانب و الشباب في المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها داخل دول الاستقبال، وهكذا لم يعد ينحصر مجال المهاجر في إطار العمل الذي يزاوله بل أصبح كائن يرغب في الاندماج أكثر هو وباقي أفراد أسرته داخل مجتمع الاستقبال ويريد أن يتمتع بمواطنة كاملة (خاصة بالنسبة للجيل الثاني والثالث) والتي من خلالها يؤدي ما عليه من واجبات ويحصل على ما له من حقوق خاصة على مستوى السكن والتعليم والعمل.

إن المسؤولين الأوروبيين واعون بأنه لا مناص لأوروبا من المهاجرين. لكن هناك من لا زال يجد صعوبة في الموائمة بين الحفاظ على الصفاء العرقي والثقافي والحضاري لأوروبا، وحاجة هذه القارة العجوز إلى الأجانب لتغطية النقص الديمغرافي والاستجابة لحاجات مختلف القطاعات الإنتاجية بكل أنواعها ومستوياتها، كما أن هناك من يرغب في أن يكون المهاجر مجرد وسيلة وأداة لإنتاج السلع والخدمات وليس ككائن بشري له خصوصياته اللغوية والدينية والثقافية والتي يجب الاعتراف بها والتعايش معها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة

يتطلب تحليل وتركيب مسألة الهجرة مقارنة تأخذ بعين الاعتبار المحاور الرئيسية التالية:

- البعد التاريخي وتقويم الهجرة وأنواعها مع التركيز على بعض النماذج والأمثلة التي تتميز بأهميتها على المستوى الدولي
 - أسباب وحوافز الهجرة: الأسباب الداخلية والخارجية.
 - الإدماج ومشكلاته في المجتمعات المستقبلية.
 - سياسات الهجرة والاندماج في الدول المستقبلية.
 - آثار الهجرة على المهاجرين والمستقبلين
- ولا يمكننا أن ننطلق في دراستنا لمعرفة إشكاليات اندماج المهاجرين المسلمين في أوروبا دون أن نعرض على هذه المحاور الرئيسية

المطلب الأول: مفهوم الهجرة والمفاهيم ذات العلاقة

يعد مصطلح الهجرة من المصطلحات التي استخدمت في كثير من العلوم الاجتماعية مما اوجد الكثير من التعريفات للظاهرة، وفي هذه الدراسة سنتناول مفاهيم الهجرة غير الشرعية والمصطلحات المرتبطة معها على غرار الهجرة غير المنتظمة، الهجرة المختلطة وهجرة الأزمات والهجرة السرية بما يتناسب وطبيعة الدراسة.

أولاً: تعريف الهجرة

يشير مصطلح الهجرة إلى معان مختلفة فهو قد يعبر على الحركة الطوعية للعمال وغيرهم داخل البلد الواحد وقد يدل على الحركة الجبرية، أما في اللغة فهو من مصدر "هجر" وهجرانا قال ابن فارس الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع الآخر على شد الشيء وربطه

أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار، تركوا الأولى، وأضاف ابن منظور أيضا معنى الخروج من ارض إلى ارض¹، وهجرة الشيء تعني تركه.

بالبحث عن مصطلح الهجرة في اللغة نجده يحمل عدة دلائل ومعاني لكنها تؤدي نفس المعنى فتارة تعني التنقل، أو التحرك وأحيانا الفراق وسنحاول البحث عن مختلف المعاني اللغوية لفظ الهجرة في اللغة العربية والانجليزية.

لفظ الهجرة في اللغة العربية:

اشتق لفظ الهجرة من الهجر أي ضد الوصل².

والهجرة والهجرة تعني الخروج من أرض إلى أرض.

والمهاجرون هم الذين ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم، وتهجر فلان أي تشبه بالمهاجرين.

وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر، والاسم من الهجرة³، ولم يكن العرب قديما يعرفون الأوطان السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني أبدا عدم وجود مفهوم للوطن، فقد كان الوطن يعني عندهم ببساطة محل الإنسان، أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته⁴.

لفظ الهجرة في اللغة الانجليزية: بالبحث عن معنى الهجرة في القواميس نجد أن لفظ الهجرة جاءت على الشكل التالي:

Immigrate(v). Immigrate (n), Immigration (n)

¹ - صايش عبد المالك، التعاون الاورومغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، جامعة باجي مختار عنابة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير السنة 2006/2007، ص12

² - ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، دار صادر، بيروت، 1300 هـ. ص250

³ - ابن منظور نفس المرجع، ص251 .

⁴ - مختار الصحاح، تاريخ اللغة وصحاح العربية، أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الجزء الثاني، دار الكتب بيروت 1999، ص549.

أي يهاجر مهاجر هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما¹.

وجاء لفظ الهجرة في اللغة الانجليزية لميز بين ثلاثة ألفاظ:

اللفظ الأول: immigration: التي تعني الهجرة الوافدة، فالشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة أو الوافد هو "immigration".

اللفظ الثاني: émigration: التي تعني الهجرة النازحة، فالشخص النازح "émigrant" هو الذي يترك الدولة للاستقرار في دولة أخرى.

اللفظ الثالث: migration: الذي يعني الهجرة الداخلية والمهاجر داخليا هو migration

Migrate (v), Migrant (n), Migration (n) Transmigration

يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان إلى بلد آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل².

لفظ الهجرة في اللغة الفرنسية: أما في اللغة الفرنسية فتتقسم الهجرة لغة إلى لفظين

- **اللفظ الأول Immigré:** وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدول المستقبلية مهاجرا أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين **Migrant / Immigrant**

- **اللفظ الثاني Emigré:** وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر³

ومما سبق يتضح أن الفرق بين المصطلح الأول **Migration** والثاني **Immigration** هو أن الأول لا يعني الإقامة الدائمة، أما الثاني فهو بعني الهجرة الوافدة أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة.

¹ - Dictionary, Oxford University Oxford Advanced Learner's Press, new edition, UK, 2000.

p141

² - ibid; p. 180.

³ - Abdel Fattah Mourad **Dictionnaire Mourad des termes juridiques** . économique et commerciaux . 2em Partie . Lieu et Année de publication non spécifiés . pp 944-945

وهناك من يرى أن كلمة **Migration** تعني جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها **Emigration** للهجرة الصادرة أو الخارجة من الدولة، أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها **Immigration**.¹

تعريف الهجرة اصطلاحاً:

من الصعب إيجاد مفهوم دقيق للهجرة وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى الاختلاف في تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول تبعاً لاختلاف الأهداف و الأغراض التي ترمي إلى تحقيقها، وبشكل عام الهجرة تعني الانتقال للعيش من مكان لآخر، مع نية البقاء في المكان لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون الهجرة من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى كما تعرف على أنها "انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول".² أو هي "انتقال البشر بشكل فردي أو جماعي من مكان لآخر لأسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو أمنية".³

ويعرف مكتب قسم السكان الهجرة بأنها " حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلة أخرى ، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية ، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفين إلى المدينة ، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية".⁴

هذا ويقسم الباحثون الهجرة إلى أنواع، يمكن من خلالها تصنيف المهاجرين على حسب الدافع أو السبب المؤدي للهجرة وهذه الأنواع هي: الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، الهجرة الإرادية والهجرة الاضطرارية، الهجرة الدائمة والمؤقتة، ويدخل ضمن ذلك أنواع أخرى وبما أننا سنتناول موضوع إشكالية اندماج المهاجرين في أوروبا فسيتم التركيز على مفهوم الهجرة غير

¹- احمد رشاد سلام ،"الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة على الأمن الوطني " في مكافحة الهجرة غير المشروعة، تحرير . احمد عبد العزيز الأصفر، دار الحامد للنشر والتوزيع ط.1، الأردن،2014، ص203.

²- محمد غزالي ، الهجرة السرية . دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 الأردن،2015 ص26.

³-رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ،مذكرة غير منشورة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012،ص3

⁴ - Arthur haupt et Thomas T.kane, guide de demographie de population, wachington: population referance bureau,4 edition,p.35

الشرعية illegal migration والهجرة غير النظامية irregular migration و الهجرة المختلطة mixed migration وهجرة الأزمات crisis migration.

تعريف المهاجر: "هو ذلك الشخص الذي قام بتغيير مكان إقامته إلى مكان آخر بنية الاستقرار به واتخاذ موطناً جديداً له سواء كان ذلك برغبته أو بدونها لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ذاتية وهذا لا يعني دائماً الخروج من الدولة الحامل لجنسيتها، أو دولة أخرى ثالثة بغرض اتخاذها من وقت دخولها موطناً جديداً له"¹.

أما الأستاذ **Garlis Louis** فيعرف المهاجر بأنه "كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية"²

وفي تعريف آخر "المهاجر هو كل شخص أجنبي عن الدولة التي دخلها وبنية الإقامة بها بصفة دائمة"³.

ويعرف "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies "بأنهم الأشخاص الذين يغادرون مناطق إقامتهم المعتادة أو يفرون منها للذهاب إلى أماكن جديدة - عادة ما تكون في الخارج - التماساً لآفاق أفضل وأكثر أمناً، ويمكن أن تكون الهجرة طوعاً أو كرهاً، ولكنها تجمع في معظم الأحيان بين خيارات وقيود متنوعة، وعليه، فإن هذه السياسة تشمل بين جملة فئات العمال المهاجرين، والمهاجرين عديمي الجنسية، والمهاجرين الذين تعتبرهم السلطات العامة غير شرعيين، كما تهتم هذه السياسة باللجئين وملتمسي اللجوء، - بصرف النظر عن كونهم - يشكلون فئة خاصة بموجب القانون الدولي"⁴.

وهكذا نلاحظ من خلال التعاريف أن المهاجر "هو كل شخص قام بالانتقال من مكان إلى آخر سواء داخل دولته أو خارجها بحثاً عن حياة أفضل، إلا أن مصطلح المهاجر يرتبط مع

¹- سلام، مرجع سابق، ص 232

²- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 4

³- سلام، مرجع سابق، ص 232.

⁴- احمد زكي عثمان، دور اللجنة الدولية في مساعدة اللاجئين، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC،

www.icrc.org، 2016، ص 11

مجموعة من المفاهيم المتصلة معه و لإزالة اللبس لا بد من إيضاح هذه المفاهيم على غرار اللاجئ ، النازح" .

أولاً: تعريف اللاجئ Réfugie : يرى جون سيمبسون أن الصفة الجوهرية للاجئ تكمن في أن هذا الأخير هو من غادر دولة إقامته المعتادة سواء كانت هذه هي دولة جنسيته أم لا، كنتيجة لوقوع أحداث سياسية فيها من شأنها أن تجعل استمرار إقامته في تلك الدولة مستحيلاً أو لا يطاق واتخذ له مأوى في دولة أخرى، أما في حالة وجوده خارج دولة إقامته المعتادة فإنه لا يرغب أو لا يستطيع العودة إليها دون خطر على حياته أو حريته كنتيجة مباشرة للظروف السياسية السائدة هناك، ويتميز اللاجئ في رأي هذا الكاتب عن الأجنبي العادي أو المهاجر بأنه غادر الإقليم الذي يقيم فيه نتيجة لأحداث سياسية وقعت فيه وليس بسبب الظروف الاقتصادية أو المغريات المادية الموجودة في إقليم آخر¹.

وعليه فإن معيار التمييز بين اللاجئ والمهاجر هو أن للاجئ الحق في الاستفادة من الحماية الدولية²، على عكس المهاجر الذي يغادر لأسباب اقتصادية وليس له الحق في الحماية الدولية كما أن علاقة المهاجر بدولته تظل علاقة طبيعية عكس اللاجئ الذي قد لا يستطيع العودة في أي وقت إلى بلده أو قد لا يستطيع إطلاقاً، كذلك يتوافر عنصر الاختيار لدى المهاجر أما اللاجئ فإن الظروف و الأحوال قد تفرض عليه اللجوء لبلد ما قد يجب في الأحوال العادية لو خير في الأمر أن يتواجد على أرضيه، كذلك المهاجر هو من يترك عادة بلده بصورة طوعية التماساً لحياة أفضل في حين أن اللاجئ فيفر بسبب الخوف من تعرضه للاضطهاد ولذا هو لا يستطيع العودة بأمان إلى دياره في ظل الظروف السائدة³.

¹ - برهان أمر الله ، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي ، (القاهرة : دار النهضة العربية، 2008)، ص. 122 .

² - القانون الدولي للاجئين رقم 1002/02 ص31

³ - أحمد سي علي، حماية الأشخاص والأموال في القانون الدولي الإنساني، الجزائر: دار الأكاديمية، 2011م، ص 211.

تعريف النازحين **Deplaced**: هم الأشخاص الذين اضطروا أو اجبروا على هجر ديارهم بسبب النزاعات المسلحة، القمع والتهديد، أو بسبب كوارث طبيعية أخرى مشابهة، وعلى عكس فئة اللاجئين يبقى النازحون داخل حدود دولتهم¹.

المطلب الثاني: الدوافع والأسباب المؤدية للهجرة

يمكن تصنيف دوافع الهجرة ضمن مجموعتين رئيسيتين هي العوامل الطارئة والعوامل المحفزة (المستقطبة)

أولاً: العوامل الطارئة : ويمكن تقسيمها إلى عدة دوافع أهمها:

1/الدوافع الاقتصادية: يعتبر الدافع الاقتصادي أحد أهم الأسباب التي تدفع الأشخاص إلى خوض مغامرة الهجرة سواء كانت شرعية أم غير شرعية، ويرجع الباحث ذلك إلى انخفاض الأجور، والبطالة، وتدني المستوى المعيشي في الوطن الأم مما يدفعهم إلى الفرار بلا أخرى طمعا في الأجور العالية وهو أحد أهم العوامل التي تجذب الكفاءات وبالاستقراء البسيط نلاحظ أن الدول الفقيرة تشكل دائما دولا طارئة والتي تتمثل في دول كل من قارة آسيا، وقارة أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، في حين تعتبر دولا جاذبة الدول المتقدمة كدول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتفاع الأجور وسهولة الحياة في هذه الدول المستقبلة للمهاجرين من توفير للمسكن ووسائل النقل والحياة الكريمة.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي في 2010 يصل الناتج الفردي الخام في دول الاتحاد الأوروبي عام 2010م إلى 32283 دولار وفي الولايات المتحدة الأمريكية 47132 دولار، بينما لا يتعدى الناتج في المغرب على سبيل المثال 2868 دولار، وفي مصر 2771 دولار، وفي السودان 1642 دولار، وهناك الكثير من الدول ذات الدخل الضعيف والتي تصنف ضمن الدول الأقل نموا مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا يتعدى فيها الدخل الفردي 188 دولار.

ومقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي هو الوجهة الرئيسية للهجرة العالمية والعربية الإسلامية بالخصوص فإن الناتج المحلي الفردي لمواطن مغربي مثلا هو 10%، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية التي مازالت تعتمد في اقتصادياتها على الفلاحة والمعادن وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار وارتباط الثاني بأحوال الأسواق العالمية، وهذه التوتيرة لها

¹ - مجلة الجيش، النازحون بين الاضطهاد و النسيان، العدد 551، جوان 2009، ص244

انعكاسات سلبية على مستوى سوق الشغل، وبالتالي تخلق البطالة وهو ما يحفز اغلب الشباب للهجرة نحو الدول التي توفر له مناصب شغل¹.

2/الدوافع الاجتماعية: ترتبط الدوافع الاجتماعية و الدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً ، حيث كلما تدني المستوى الاقتصادي (وما يرتبط به من معيشة و بطالة و فقر) انعكس ذلك بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي، مما يجعل الأفراد يتطلعون إلى الهجرة من أجل أوضاع أفضل مما يدفعهم إلى ركوب مخاطر الهجرة غير الشرعية ولهذا فإن الدوافع الاجتماعية هي أحد أهم الدوافع التي تُسبب انتشار ظاهرة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير الشرعية، فمن انعكاسات ظاهرة البطالة مثلاً زيادة حجم الفقر، وقد زادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، فنصف سكان العالم يعيشون على دولارين اثنين في اليوم وهذا الوضع هو أكثر استفحالاً في إفريقيا، حيث 32 دولة من أصل 48 دول مصنفة ضمن الدول الأقل نمواً وارتفع عدد الفقراء في هذه القارة إلى 32 مليون بين عامي 1990م و 2000م مقابل 14 مليوناً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى و 8 ملايين في أمريكا اللاتينية والكاريبية².

3/الدوافع السياسية: تعد الصراعات السياسية وضغوطات الأنظمة العسكرية والتسلطية في الدول النامية السبب الرئيسي في هروب المواطنين إلى الدول الأخرى وخصوصاً الدول المجاورة، التي تتميز بالسلام والهدوء مقارنة بالدولة الأم، وتأتي الحروب الأهلية والقبلية والاثنية ومشاكل الأقليات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية في مقدمة الدوافع السياسية التي تتسبب في الهجرة من بلد إلى آخر كما يلعب شرعية ومشروعية مؤسسات النظام السياسي القائم دوراً أساسياً في استقرار الأفراد والمجتمعات وما تشهده منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة من اضطرابات وصراعات مسلحة في بعض الأحيان (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن)، دليل دامغ³.

4/الدوافع الديمغرافية: تعد الزيادة المطردة في عدد سكان دولة ما من أهم الأسباب الدافعة للهجرة فإذا كان هناك وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية بحيث لا تتناسب الزيادة السكانية مع الموارد الاقتصادية المتاحة قل ذلك من قدرة الدولة على إيجاد فرص

¹ - محمد الخشاني، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2011م، ص24

² - Mohamed.Khahani, Migraion Subsahariana Marruecos como espaion de trannsito. CIDOB, 2006, p35

³ - حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة ، مركز الإعلام الأمني أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية (دراسة غير منشورة) ص 6-7

عمل أفضل لأفرادها مما يطرح إمكانية تحسين الوضع المعيشي بالهجرة إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة وهذا ما يعرف باسم نظرية (الجذب والدفع) التي تقترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول ، كما أن للجانب النفسي دور هام في الدفع نحو الهجرة إلى بلاد أخرى خصوصاً إذا وهم وجود جنة في الضفة المقابلة مع شعور بالاغتراب الداخلي أو لشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية وضعف الانتماء الأسري والمجتمعي¹.

ثانياً: **العوامل المحفزة (المستقطبة) :** وهي تلك العوامل التي تدفع بالمهاجرين غير الشرعيين إلى الهجرة إلى بلد معين دون غيره ويمكن تصنيفها في ما يلي :

1/القرب الجغرافي: فالقرب الجغرافي بين الدول النامية وبعض الدول المتقدمة يجعل فكرة الهجرة إليها فكرة سهلة وممكنة إلى ابعده الحدود فالحدود البحرية بين المملكة المغربية وإسبانيا على سبيل المثال لا تتجاوز 14 كيلومتراً مما يجعل إمكانية اختراقها ممكنة جداً كما أن الحدود البرية الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك شاسعة وسهلة الاختراق مما جعل الرئيس الأمريكي ترامب يطرح مشروع بناء جدار فاصل على طول الحدود.

2/ دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي: تعد الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم سلاحاً حديدياً خصوصاً في مشكلة الهجرة غير الشرعية فصور الحياة الرغيدة والمستقرة التي ينقلها الإعلام في الدول المتقدمة تزرع في الشباب الذين يعانون في بلدانهم الأصلية حب الهجرة والفرار إلى حياة أفضل بأي طريقة .

3/ دور المهاجرين السابقين: يظهر العديد من المهاجرين القانونيين حال عودتهم إلى بلدانهم لقضاء العطل الجانب المخملي بإبراز مظاهر الغنى (سيارة فخمة هدايا غالية....) وهي قد تكون في الحقيقة مجرد مظاهر خادعة لمعاناة حقيقية يندفع بها الشباب الطامح للهجرة.²

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة

تتعدد النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة وتختلف باختلاف زاوية النظر لكل باحث ومجال بحثه، ويمكن في هذا الصدد أن نشير لمجموعة من هذه النظريات.

¹ - مساعد عبد العاطي شتيوي، **التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، ندوة الهجرة غير الشرعية الأبعاد الأمنية والإنسانية ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية 2014

² - محمد الخشاني ، مرجع سابق ، ص 27

أولاً: النظرية الاقتصادية Economic theory

تتعدد النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد أرنست رافينستين **Arnist Raffinistine** صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة 1985 من خلال وضعه لقوانين الهجرة وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان "قوانين الهجرة" حيث خلص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع وال جذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة وال فقر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية¹.

تركز النظرية الاقتصادية على احتمالية النجاح في الهجرة والحصول على فرصة عمل والزيادة المتوقعة في الدخل الحقيقي، وهذا التفسير يركز على اقتصاد الدولتين بما في ذلك عوامل الجذب في الدولة المستهدفة للهجرة فيما يخص الأعمال ذات الأجر الأفضل والتحسين في مستوى المعيشة، كما تصف عوامل الطرد الناتجة عن الظروف السلبية في بلد المولد والنشأة كالبطالة والوضع الاقتصادي.

وتؤكد النظرية الاقتصادية على عوامل الكثافة الجغرافية وظروف الحدود واحتمالية ونتائج الاعتقال وسهولة التوظيف غير النظامي وفرص الوضع القانوني المستقبلي التي تحكم احتمالية نجاح الهجرة غير الشرعية، كما يفترض هذا النموذج أن العمال غير النظاميين اعتادوا على الإضافة والمنافسة مع العمال غير الماهرين في البلدان المستهدفة بالهجرة، والعمال غير النظاميين في هذا النموذج يجدون فرصاً وظيفية من خلال قبول الأجور القليلة مقارنة بالعمال المولودين في البلد المستهدف وأحياناً يقبلون برواتب أقل من الحد الأدنى للأجور².

كما تلعب الفوارق الموجودة بين الاقتصادية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة يزيد من تدفق الهجرات بحثاً عن حياة أفضل، بالإضافة إلى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في دول العالم الثالث على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تؤدي

¹ - أرنست رافينستين، **قوانين الهجرة**، صحيفة جمعية الإحصاء، لندن، 1985م، ص 167-227

² - عبد الله محمد عبد المحسن الفوزان، **النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة نظرية**، منشورة بتاريخ

http://swideg-geography.blogspot.com/، 2018/02/07م،

إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي فرضته هذه الشركات مما يدفعها إلى الهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن واقع اجتماعي يتلاءم مع طبيعة عملهم¹.

ثانياً: نظرية التنظيم الاجتماعي Theory of social organization

ومن أبرز رواد هذه النظرية مانجلام Mangalem حيث تبني منظور تالكوت بارسونز وطبقه على موضوع الهجرة، مركزاً على ثلاثة عناصر: مجتمع المنشأ ومجتمع المقصد والمهاجر باعتبارها عناصر تتفاعل فيما بينها ويعتمد بعضها على بعض آخذاً عنصر الزمن والأنظمة الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي مجالاً للتفاعل الاجتماعي .

وعلى المستوى الفردي، كان التركيز على عملية تأقلم وتكيف المهاجر مع المجتمع المضيف، فلقد اقترح سيراز Cerase أن عودة المهاجر يمكن أن تميز إلى ثلاثة أنواع انطلاقاً من مستوى تأقلمه وتكيفه في المجتمع المضيف، أولها: أن يفشلوا في التكيف مع المجتمع المضيف ويعودون إلى وطنهم الأم باعتبارهم مهاجرين فاشلين، ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة استيعابهم بسرعة في مجتمعاتهم الأصلي، دون أن يكون لهم تأثير تغييرى على المجتمع، أما المجموعة الثانية: فإنها تتكون من أولئك الذين لا يعودون إلى مجتمعاتهم الأصلي إلا وقت الإحالة على المعاش، ومن ثم يكون لهم أي تأثير يذكر في النسق الاجتماعي أو الاقتصادي، أما المجموعة الثالثة: فهم أولئك الذين عادوا بعد أن حققوا بعض النجاح في المجتمع المضيف، ولذا فإنهم يكونون كلهم طموح ونشاط ومستعدين للاختراع والإبداع في مجتمعاتهم الأصلي.

وتختلف المجتمعات الرأسمالية الحديثة في سياساتها الاجتماعية فيما يتعلق بالمهاجرين، ففي الولايات الأمريكية حتى الثلاثينات كانت الحكومة الأمريكية تهتم بسياسة الانصهار الثقافي للمهاجرين في بوتقة المجتمع الأمريكي وذلك عن طريق إعادة تنشئة وتثقيف المهاجر ليصبح أمريكياً وذلك على أساس ثقافة المجموعة البيضاء والبروتستانتية المسيطرة على حساب تخلي المهاجرين عن ثقافتهم، ويفترض هذا النموذج أن على المهاجر تعلم لغة وقوانين بل لتعليم وتأهيل المهاجرين ليصبحوا مواطنين، وتقوم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية بتنشئة أطفال

¹ - Douglass S.Massey . **In Marcelo M suarez Orozco .The New Immigration an interdisciplinary Reader** . Routledge : NewYork. 2005 . p 25-26

المهاجرين لينصهروا في المجتمع المضيف، على أن كندا البلد المجاور للولايات المتحدة والذي يستقبل مهاجرين تتبنى سياسة مختلفة كلياً تقوم على القبول بالتعددية الثقافية وإعطاء الفرصة لكل جماعة ثقافية الحق بالتعبير عن ذاتها الثقافية، بل ولقد قامت وحدة البلاد على أساس القبول بأمتين متجاورتين متجاورتين (أمة متحدثة بالانجليزية وأخرى بالفرنسية)¹.

ثالثاً: النظريات الأمنية النقدية **Critical security theories**

أ: **مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School**: يعتبر النقاش الأساسي لهذه المدرسة هو على كون الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن: التي تتألف من أمن الدولة المهمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية، و أشهر منظري هذه المدرسة هما: (باري بوزان Barry Buzan وأول وايفر Ole Weaver)، فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادراً على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات.

وبناء على هذه التحولات في سلسلة من المنشورات طور "باري بوزان وأول وايفر" مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان، وهو ما يعرف ب: "الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة ف أوروبا في فترة الحرب الباردة ، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر سنة 1995 حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف ب"نظرية الأمنة"².

1- نظرية الأمن المجتمعي Society security theory: يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسه بعبارة نحن في مقابل الآخر الذي قد يشكل تهديداً موضوعياً لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية أو جماعة دينية.

ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني، والموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، نظراً للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد

¹ - علي عبد الرزاق جليبي، **علم اجتماع السكان**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2011، ص 217.

² - Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**, United Kingdom, Boulder Lynne Rienner Publishers, 1998, P. 32

الهائل في المبادلات الدولية الحركية المتنامية للأفراد، الإرهاب البيولوجي، والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة .

2- نظرية الأمانة **Security theory**: يوضح "أول وايفر **Ole Weaver** " كيف أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا آمنا، فيقول أنه "يفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمانة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمانة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية¹.

وهو ما يلاحظ في قضية أمانة الهجرة في أوروبا، فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته فالربط بين الهجرة والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية قضية هامة يحلها "ديدي بيغو" بطريقة جيدة لما يقول إن مقولة "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة بل "قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة" والتي تحولها "بقوة المفردات" إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة.

ب: مدرسة باريس **Paris School**: مع بداية التسعينات، كان البناء السياسي للأمن الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكيل حقل أممي داخلي وأمانة الهجرة في أوروبا تعتبر من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي و النظرية السياسية، هؤلاء الباحثين قدموا أجندة تركز على مهنيو الأمن، العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، باستثناء **Huysmans** معظمهم كانوا يعملون في باريس مع "ديدي بيغو، سارجيو كاريرا وينشرون في مجلة "ثقافات و صراعات"،

¹ - Ibid, P33

ومن هنا مصدر دعوة لها بـ "مدرسة باريس" "Ole Weaver" فالأمن في مدرسة باريس هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطة عبر تقنيات المراقبة، فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطة عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي عالم معولم أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعاً، هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية كما تتجاوز أيضاً في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية و تصل إلى الأنشطة الخارجية.

وكما يرى **Juf Husmans** فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمناً سياسياً، اجتماعياً وثقافياً أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خلافاً في المجتمع، فإن تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية¹.

رابعاً: نظرية تخطي الحدود الدولية Theory of transcending international borders

تعرف بنظرية عابري الحدود القومية، وتتحدد الهجرة حسب هذه النظرية بصفاتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تصنيف المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصال الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات. كما أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية².

¹ - بومنجل خالد، النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية، الحوار المتمدن العدد 2016/5292، تاريخ الاطلاع

http://www.ahewar.org/، 2019/11/20م،

² - عبد النور عطوات، دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في الجنوب الجزائري، مذكرة

ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، 2016/2015م، ص 18

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقاتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوجدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب ويحدث التحول من خلال ثلاث آليات:

1- عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التلفزيونية وشبكات المعلومات الدولية.

2_ عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.

3- عندما يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجرة كشف أن الهجرات الدولية قد نمت وتزايدت ليس في حجمها فقط بل في المسافات التي تغطيها من مكان لآخر، فالهجرات قديما وحديثا كانت عاملا مهما في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري، وتكمن ظاهرة الهجرة سواء ما كان منها على المستوى العالمي أو المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أي دولة من دول العالم¹.

خامسا: نظرية الطرد والجذب The theory of expulsion and attraction

تعتبر هذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين وقد اعتبر "بوج" أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، والعامل السكاني يكون أكثر وضوحا في

¹ - عبد النور عطوات، نفس المرجع السابق، ص 18

الدول الفقيرة التي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غداء كبرى ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوية المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها.

أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطرة على العمل في بعض القطاعات والمهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معينة من العمال، وهناك عوامل أخرى كالشيخوخة التي ترحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية ما يؤدي إلى انكماش قوة العامل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل¹.

المبحث الثاني: الهجرة الإسلامية إلى أوروبا وتطورها

يعود وجود المسلمين في القارة الأوروبية إلى حقبة بعيدة في تاريخ الإسلام، فالتجار والدبلوماسيون شكلوا على مر العقود سمة مميزة للعديد من الأماكن، ولكن هذا الوجود لا ينفى إمكانية لحظ ثلاث حقبات مختلفة كونت وجود الجاليات الإسلامية في أوروبا.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لتواجد الجالية المسلمة في أوروبا

تشير الدراسات إلى أن أول حقبة تمثل وجود المسلمين في أوروبا هي حقبة اسبانيا الإسلامية وصقلية، بحيث يرجع تاريخ أول صدام عسكري إلى يوليو 710 ميلادي، حين عبرت فرقة من المسلمين يقدر عددها بحوالي أربع مئة مسلم من شمال إفريقيا إلى أقصى جنوب اسبانيا، وكانت مجرد رحلة استطلاعية بأعداد هائلة، وفي العام الذي يليه 711م كانت هناك محاولة جادة وناجحة لفتح بجيش قدر عدده بأثنى عشر ألف جندي تمكن من خلالها من هزيمة الملك القوطي الغربي " رودريك " وأطيح بالإدارة المركزية لمملكته، وبحلول عام 715م تقريبا، كانت المدن الرئيسية في اسبانيا جميعها تحت سيطرة المسلمين، وفي عام 750م الذي شهد انتقال الخلافة الإسلامية من بني أمية إلى العباسيين وسقوط حكمهم في المشرق، أسس "عبد الرحمن الأول" أول حاكم لقرطبة الخلافة الإسلامية في اسبانيا سنة 756م، المنفصلة عن الإمبراطورية الإسلامية في

¹ - ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من المنظور الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2012م، ص25

بغداد بقيادة العباسيين¹، وامتد الوجود الإسلامي إلى فرنسا عندما دخلت أول مجموعة من الجنود المسلمين إلى فرنسا سنة 719م قادمين من الأندلس بعمد أن قطعوا جبال "البيرنية" إلى مدين "باربون" ووضعها تحت الحماية الإسلامية، وتم تحويل كاتدرائية المدينة إلى مسجد، وفي عام 721م، وصلت القوات الإسلامية بقيادة السميع بن مالك إلى مشارف مدينة تولوز الفرنسية واشتبكت مع قوات "ألكونت أود" الفرنسي، وبد ذلك بخمسة أعوام وصلت القوات العربية إلى مدينة ليون وسط فرنسا واستولت في سنة 731 على مدينة بوردو²، وعلى العموم يمكن القول أن حقبة الحكم الإسلامي لاسبانيا وفرنسا وجنوب ايطاليا هي الحقبة الأولى للوجود الإسلامي في أوروبا والتي أنهاها النورمنديون في القرن الحادي عشر ميلادي، فيما استعاد الغزاة الاسبان آخر موطن قدم إسلامي في اسبانيا سنة 1692م، ولم يبقى من تلك الحقبة اليوم سوى مساهمتها الغنية في مختلف جوانب الثقافة الأوروبية.

جاءت الحقبة الثانية نتيجة انتشار جيوش المغول خلال القرن الثالث عشر ميلادي، وبعد بضعت أجيال فقط اعتنقت الدول التي انبثقت عن ها الانتشار الإسلام، وتمثلت إحدى هذه الدول بخانات القبيلة الذهبية التي قامت على ضفاف نهر الفولغا شمالي البحر الأسود وبحر قزوين، واستوطنت مجموعة من السكان المسلمين المنتمين إلى جماعات تترية متنوعة بشكل دائم في الأرض الممتدة من الفولغا نزولا باتجاه القوقاز والقرم، وفي مرحلة لاحقة جاب العديد من أفراد هذه المجموعات بصفتهم جنودا وتجارا اعتادوا التجوال والارتحال أرجاء الإمبراطورية الروسية، وأقاموا المستعمرات في أماكن مثل فلندا والمنطقة التي تمتد اليوم بمحاذاة الحدود بين بولندا و أوكرانيا³.

بدأت الإمبراطورية العثمانية توسعها في أوروبا عن طريق أخذ الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية البيزنطية في القرنين الرابع عشر، والخامس عشر، حتى الاستيلاء على القسطنطينية عام 1453. مما جعل الإسلام دين الدولة في المنطقة. استمرت الإمبراطورية العثمانية في الامتداد شمالاً، حيث استولت على المجر في القرن السادس عشر، ووصلت إلى أقصى الشمال حتى

¹ وليام مونتغمري واط ، تأثير الإسلام في أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة: سارة ابراهيم الذيب، دار جسر للترجمة والنشر، ط01، بيروت، 2016، ص 15

² مصطفى عبد الغني، عرب أوروبا: الواقع والمستقبل، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة ، نوفمبر، 2009، ص14

³ يورغن نيلسون، المسلمون في أوروبا، ترجمة: وليد شमित، ط01، دار الساقى، بيروت لبنان، 2005م، ص 18/17

بودوليا في منتصف القرن السابع عشر (معاهدة Buchach)، وفي ذلك الوقت كان معظم البلقان تحت السيطرة العثمانية. وانتهى التوسع العثماني في أوروبا بهزيمته في الحرب التركية العظمى ففي (معاهدة كارلوفوجة 1699)، فقدت الإمبراطورية العثمانية معظم فتوحاتها في أوروبا الوسطى وتم ضم خانات القرم لاحقاً من قبل روسيا عام 1783.

على مر القرون فقدت الإمبراطورية العثمانية تدريجياً جميع أراضيها الأوروبية، حتى انهيارها عام 1922، عندما تحولت الإمبراطورية السابقة إلى دولة تركيا.

بين عامي 1354 (عندما عبر العثمانيون إلى أوروبا في غاليبولي) و1526، غزت الإمبراطورية أراضي اليونان الحالية وبلغاريا ورومانيا وألبانيا وصربيا ومقدونيا والجبل الأسود والبوسنة والمجر. فرضت الإمبراطورية حصاراً على فيينا في عام 1683، وتدخل الملك البولندي وكسر الحصار ومنذ ذلك الحين حارب العثمانيون إمبراطوري هابسبورغ حتى عام 1699، عندما أجبرتهم معاهدة كارلوفوجة على تسليم المجر وأجزاء من كرواتيا الحالية، سلوفينيا وصربيا. ومن عام 1699 حتى عام 1913، دفعت الحروب والتمردات الإمبراطورية العثمانية إلى الوراء، حتى وصلت إلى الحدود الأوروبية الحالية لتركيا الحالية.

خلال معظم هذه الفترة، رافق التراجعات العثمانية لاجئون مسلمون من هذه المقاطعات، تاركَةً عددًا قليلاً من السكان المسلمين في المجر وكرواتيا ومنطقة ترانسيلفانيا في رومانيا الحالية، ظلت بلغاريا تحت الحكم العثماني حتى حوالي عام 1878، ويبلغ عدد سكانها حالياً 131000 مسلم (تعداد 2001).

فتح العثمانيون البوسنة عام 1463، وتحول جزء كبير من السكان إلى الإسلام في أول 200 عام من الهيمنة العثمانية، وبحلول الوقت الذي احتلت فيه النمسا - المجر البوسنة عام 1878، كان هابسبورغ Habsburg قد تخلص من الرغبة في إعادة إضفاء الطابع المسيحي على المقاطعات الجديدة. نتيجة لذلك، نجا عدد كبير من المسلمين في البوسنة حتى القرن العشرين، وظلت ألبانيا ومنطقة كوسوفو تحت الحكم العثماني حتى عام 1913م، قبل الفتح العثماني، كان الألبان الشماليون من الروم الكاثوليك، وكان الألبان الجنوبيون من المسيحيين الأرثوذكس، ولكن بحلول عام 1913 كانت الغالبية من المسلمين.

بصرف النظر عن تأثير فترة طويلة تحت السيطرة العثمانية، تم تحويل العديد من السكان الخاضعين للإسلام نتيجة لتحركات متعمدة من قبل العثمانيين، كجزء من سياسة لضمان ولاء السكان ضد غزو محتمل من البندقية، ومع ذلك، فقد انتشر الإسلام بالقوة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطان العثماني من خلال devshirme والجيزة، يشرح أرنولد Arnold انتشار الإسلام من خلال اقتباس مؤلف القرن السابع عشر "يوهانس شيفلر" الذي قال: "وفي الوقت نفسه، يفوز (أي الترك) (المتحولون) بالحرفة أكثر من القوة، ويخرج المسيح عن طريق الاحتيايل من قلوب الرجال، بالنسبة للترك، صحيح أنه في الوقت الحاضر لا يجبر أي بلد على الارتداد بالعنف؛ لكنه يستخدم وسائل أخرى قام من خلالها بتجسيد المسيحية ... وكيف أصبح بعد ذلك المسيحيون؟ لم يتم طردهم من البلاد، كما أنهم لم يجبروا على اعتناق العقيدة التركية، ثم يجب أن يكونوا هم أنفسهم قد تحولوا إلى أتراك¹.

المطلب الثاني: الهجرة الإسلامية إلى أوروبا في العصر الحديث

ارتبطت الهجرة الأخيرة في العصر الحديث بحروب التحرير في المنطقة العربية، حيث هاجر عدد كبير من المسلمين بين عامي 1900م و1905م، منذ مطلع القرن العشرين، بسبب الحروب الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي، ووصلت طلائع العمال العرب من الجزائر والمغرب وبلغ عددهم نحو 30 ألفاً، وكانت السلطات الفرنسية تشجع هجرة العمال خلال الحرب العالمية الأولى، بسبب حاجتها لهم للعمل في مصانع الأسلحة، والاستفادة منهم في حروبها الاستعمارية في الهند الصينية وإفريقيا والنورماندي²، بحيث عملت فرنسا على تجنيد أعدادا كبيرة من المسلمين في مختلف مستعمراتها خاصة في دول المغرب العربي وإفريقيا، حيث نص مرسوم 14 سبتمبر 1916 على "... القيام بالتشجيع على التشغيل التطوعي وإلا فالتجنيد الإجباري للجزائريين"، وقد بلغ عدد المجندين للحرب 250.000، قتل منهم 175.000 من الجزائريين وووحدهم³.

¹ - صهيب عبد الكريم البردان، محمد عدنان ابوالحاج، الإسلام في أوروبا، مقال منشور بتاريخ 2019/09/06م، تم الاطلاع يوم 2019/11/12م، <http://arknowledge.net/>

² - مصطفى عبد الغني، مرجع سابق، ص17

³ - وليد كاصد الزيدي، الإسلامية المتطرفة في أوروبا "دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، يناير 2017، ص37

لقد كانت الأفواج الأولى من المهاجرين من العالم الإسلامي إلى البلدان غير الإسلامية ذات خصائصٍ متقاربة يغلب عليها الطابع الشعبي العام، إذ لم يكونوا من ذوي المستويات الثقافية العالية، في حين كان البحث عن موارد الرزق هو أكبر دافع إلى هذه الهجرات الأولى التي نتج عنها ظهور تجمعات إسلامية تتوزع على رقعة جغرافية مترامية الأطراف، وهو الأمر الذي أدى إلى ذوبان معظم هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الجديدة عليهم، بحيث لم يشعر بهم أحد، خاصة في العالم الإسلامي الذي كان في وضع بالغ الضعف من جراء عوامل عديدة، يكفي أن نذكر منها أن معظم الأقطار الإسلامية، كان خاضعا في ذلك العهد للاستعمار الغربي.

وبالتحول الذي حدث في العالم الإسلامي، وبخاصة مع انتهاء الحرب العالمية الأولى حصل تغير رئيس في تركيبة المهاجرين من البلاد الإسلامية إلى الغرب على وجه الخصوص حيث أخذت أفواج المتعلمين والدارسين من ذوي الكفاءات الثقافية والعلمية والمهارات المهنية المتميزة، تغلب على ظاهرة الهجرة المتصاعدة في اتجاه البلدان الأوروبية والأمريكية، مما أدى إلى ظهور أوضاع جديدة طبعت حياة التجمعات الإسلامية التي أخذت في البروز بصورة واضحة في العديد من الأقطار، فنشأت عنها مشكلات متنوعة، شعر المسلمون في المهجر بوطأتها الشديدة عليهم، فصاروا يتطلعون إلى إيجاد حلول لها، حتى تستقيم حياتهم، وينتهوا إلى التوافق والانسجام بين ثقافتهم وهويتهم، وبين المحيط الاجتماعي والبيئة الثقافية والمناخ الفكري العام الذي وجدوا أنفسهم يعيشون في خضمه¹.

في عشرينيات القرن الماضي، لم تكن الهجرة من بلدان شمال إفريقيا منظمة باعتبار أنها كانت رهنا بالسياسات الحكومية دائمة التغيير، وبعد الأزمة الاقتصادية التي وقعت في العام 1929م، بات عدد العائدين إلى الجزائر يفوق عدد المهاجرين، وفي عام 1942م واثق وقوع قسم من فرنسا تحت الاحتلال الألماني، تعاقدت حكومة فيشي مع 16 ألف مهاجر لصالح مؤسسة "توت TODT" التي كانت تعمل على بناء جدار الأطلسي نزولا عند رغبة الألمان، لكن اجتياح الحلفاء لشمال إفريقيا في نوفمبر من العام نفسه وضع حدا لمثل هذه الصفقات وأجبر هؤلاء العمال على البقاء في فرنسا طيلة سنوات الحرب، وفي عام 1942م لم يبق في فرنسا سوى 22 ألف جزائري وقلّة من التونسيين والمغاربة الذين لم يكن عددهم كافي لإدراجهم في الإحصائيات، ولكن

¹ عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص 137

مع حلول السلام استأنفت الهجرة وسجلت التعداد السكاني للعام 1954م وجود 212 ألف جزائري في فرنسا¹.

مع بدايات سبعينيات القرن الماضي ساءت الأحوال الاقتصادية في أوروبا، وأصبح الإقبال على العمالة العالمية عموماً والعمالة الإسلامية بنوع خاص ضعيفاً، بل أصبح العمال المسلمون مصدراً للقلق الاجتماعي، مما استدعى التضييق عليهم بسن قوانين تحد من تدفق المهاجرين المسلمين من الأقطار الإسلامية، بل حاولت بعض الدول الأوروبية تعليق الهجرة من دول بعينها، مثلما فعلت فرنسا مع المهاجرين القادمين من الجزائر، ومثلما فعلت ألمانيا حينما أقدمت على منع المكافآت والحوافز للمهاجرين لكي يعودوا إلى أوطانهم الأصلية، لكن تبين أن عودة الأمور إلى ما كانت عليه في السابق ضرباً من المستحيل، وبذلك بقي المهاجرون المسلمون في أوروبا وتم لم شمل الأسر، وأتاحت الفرصة للتوالد والتكاثر، أضف إلى ذلك زيادة هجرة اللاجئين من البلاد الإسلامية هرباً من الثورات والحروب الأهلية مما ساهم في زيادة عدد المهاجرين المسلمين في الدول الأوروبية، وتغير بنيتهم السكانية، وتعاضم دورهم في المجتمع الأوروبي، ومع الأيام ازداد عددهم ربما اقتناعاً منهم بأن إقامتهم دائمة وليست مؤقتة، والأكثر من ذلك سعوا إلى إيجاد السبل للمحافظة على هويتهم الإسلامية من خلال المؤسسات الدينية والعلمانية التي أصبحت تمثل جسور تواصل بينهم وبين السلطات الوطنية والمحلية، ومع انتهاء حقبة السبعينيات أصبحت زيادة أعداد المسلمين وتطور مؤسساتهم الإسلامية من العوامل التي جعلت الإسلام ظاهرة أكثر حضوراً من الناحية الثقافية والاجتماعية والسياسية في كثير من الأقطار الأوروبية، واليوم نجد أن الكثير من مسلمي أوروبا هم من الجيل الثاني أو الثالث الذين ولدوا ونشأوا في أوروبا واستطاع الكثير منهم أن يندمج في هذه البلاد اندماجاً تاماً، في حين مازال البعض يتطلع إلى جذوره الثقافية الإسلامية، أحياناً بسبب الحرمان والتهميش الاقتصادي وأحياناً أخرى بسبب شعورهم بالغربة والعزلة الاجتماعية كون الكثير من مواطني أوروبا مازالوا ينظرون إليهم نظرة الغريب، بينما هناك فئة أخرى تتألف من أولئك الذين يبحثون عن هوية أوروبية وإسلامية في نفس الوقت، بحيث يندمجون

¹ - يورغن نيلسون، مرجع سابق، ص 26

في المجتمع الأوروبي مع محافظتهم على هويتهم وثقافتهم الإسلامية وهم التحدي الأكبر بالنسبة للدول الأوروبية¹.

نستطيع القول أن الفترة مابين 1978-1982م مهمة في الوجود البشري الإسلامي في أوروبا، وأنماط التعامل المختلفة معه، فالإسلام اللاجئ سياسياً، بمعنى الناشط في الحركة الإسلامية السياسية الملاحق في بلده، والذي أختار أوروبا بلد لجوء لم يعد قطب العلاقة مع الآخر الأوروبي، وجيل القيادة السياسية مثل المصري طارق رمضان والسوري عصام العطار، والذي حدد في إطار جد مقيد في الجغرافية البشرية والجغرافية السياسية من نطاق اندماجه مكتفياً بفتح مركز ثقافي إسلامي هنا أو معهد للتاريخ والحضارة الإسلامية هناك، هذا الجيل لم يكن يحمل هموم وأولويات أولاده إلا بمعنى التقهّم والتتبع، فهو يكتب بالعربية ويتوجه للعالم العربي والإسلامي، ويشارك المجتمع الأوروبي في حريات أساسية أثرت في رؤيته السياسية وتصوراته المدنية بالتأكيد، لكنها لم تحوله إلى لاعب في بلد اللجوء، بل ظل ضيفاً يسعى لتقديم أفضل صورة عن الإسلام للمجتمع المضيف².

المطلب الثالث: أرقام وإحصائيات عن المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي

تشير الإحصائيات إلى تعاظم الوجود الإسلامي بشكل ملحوظ في دول غرب أوروبا، وبتزايد الاهتمام بالأجيال المسلمة الناشئة في المجتمعات الأوروبية بوصفها المحددة لملاحق مستقبل هذا الوجود، يقارب عدد المسلمين في الاتحاد الأوروبي 20 مليون نسمة، وتذهب بعض التقديرات إلى تأكيد أن عدد المسلمين في أوروبا يصل إلى 40 مليون نسمة، ومع هذا الوجود المتعاظم بقوة، تسمع دعوات صادرة عن الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا تطالب بالاهتمام بالأسرة وزيادة معدلات التكاثر من أجل كبح جماح الوجود الأجنبي والإسلامي بصفة خاصة³، ففي فرنسا ازداد عدد المسلمين إلى حوالي 05 مليون مسلم بعد أن كانوا عام1952م نصف مليون فقط، جاءوا من مستعمرات فرنسا السابقة، جاءوا متوترين يشعرون بعقيدة النقص، وهم يعيشون في فرنسا بأجسادهم وقلوبهم معلقة بأوطانهم الأصلية، مما جعلهم يعجزون عن الاندماج في المجتمع

¹ - شيرين . تي . هنتر وآخرون ، الإسلام الدين الثاني في أوروبا "المشهد الاجتماعي والثقافي والسياسي الجديد"، ترجمة:

محمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد ، المركز القومي للترجمة، ط1، مصر، 2016م، ص30

² - هيثم مناع، الإسلام في أوروبا: إعادة اكتشاف الذات، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام الأوروبي: صراع الهوية

والاندماج، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010م، ص11

³ - وليد كاصد الزبيدي ، مرجع سابق، ص33/34

الفرنسي، وفي ألمانيا أكثر من 03 ملايين مسلم اقلهم من الأصول التركية¹، أما بريطانيا فيعد الدين الإسلامي أسرع الديانات انتشارا فيها، أما عدد المسلمين البريطانيين فيراوح بين 2 و3 ملايين نسمة، وتعد النسبة الكبرى منهم من أصول باكستانية، وتنحدر البقية من تركيا والشرق الأوسط والمغرب العربي ومن السنغال والهند وماليزيا ونيجيريا والصومال.

وكان قد صدر سنة 2006 تقرير علمي دقيق عن " المرصد الأوروبي للظواهر العنصرية والمعادية للاخر " قم بالترجيح بين التقديرات المختلفة وحصر الرقم في 13 مليون مسلم في الاتحاد الأوروبي، لكن هذا الرقم يكون تضاعف بأعداد كبيرة بسبب التطورات الدولية وزيادة تدفقات الهجرة بقوة بسبب الحروب في منطقة الشرق الأوسط.

وهذه النتائج التي كانت قد وردت في التقرير².

- جدول يوضح تقديرات عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2006

البلد	العدد الرسمي أو التقديري
تشيكيا	3700
بلجيكا	36000
قبرص	4182
الدنمارك	150000
ألمانيا	3400000
المجر	5777
ايرلندا	17979
لتونيا	355
ليتوانيا	2860
مالطا	3000
هولندا	945000
اليونان	360000
اسبانيا	1064904
استونيا	1387

¹ - عزيز العظمة، ايفا فوكاس، الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير، ترجمة: احمد الشيمي، المركز القومي للترجمة، ط01، القاهرة، 2011، ص21

² - les musulmans au sein de l'union européenne; discrimination et islamophobia, EUMC 2006; www.fra.europa.eu

فرنسا	3516824
النمسا	338988
بولونيا	5123
البرتغال	12014
سلوفاكيا	3000
سلوفينيا	47488
السويد	400000
فنلندا	2833
بريطانيا	158890

المصدر: EUMC 2006; www.fra.europa.eu

إن الأقليات التي تعيش في بريطانيا ذات طابع هندوسي-باكستاني تتمتع بمستوى عال من التدين بين أوساطها، أما الوجود الإسلامي بها فيعود إلى بداية الأربعينات من القرن العشرين، وهو مرتبط بهجرة المسلمين من شبه القارة الهندية التي خضعت للاستعمار البريطاني، ويتميز المسلمون في بريطانيا بان لديهم نسبة الشباب أكثر من البريطانيين أنفسهم، وتبلغ نسبة المسلمين المولودين في بريطانيا حوالي 55 بالمئة من مجموع المسلمين، أما في إيطاليا فيعيش زهاء المليون مسلم مسجل رسمياً، يضاف إليهم 80 ألف مسلم من أصل إيطالي، ما يجعل الإسلام ثاني أكبر دين يعتنقه سكان البلاد البالغ عددهم 85 مليون نسمة وأسرع العقائد نمواً، ويعد الوجود الألباني المسلم فيها قويا بفعل الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى الجالية المسلمة المنحدرة من دول المغرب العربي¹. أدت هذه التحولات الديموغرافية بالفعل إلى اضطرابات سياسية واجتماعية في العديد من الدول الأوروبية، خاصة في أعقاب وصول الملايين من طالبي اللجوء مؤخراً، والعديد منهم مسلمون، حسب أحدث التقديرات السكانية لمركز بيو للأبحاث، فيما يلي خمس حقائق عن حجم وتركيب السكان المسلمين في أوروبا:

تضم فرنسا وألمانيا أكبر عدد من المسلمين في أوروبا الغربية (تعرف باسم 28 دولة حالية في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج وسويسرا، فاعتباراً من منتصف عام 2016، كان هناك 5.7 مليون مسلم في فرنسا (8.8% من سكان البلاد) و 5 ملايين مسلم في ألمانيا (6.1%)، بينما

¹ حسني عبيدي، المسلمون في أوروبا بين الاندماج والتهميش، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01،

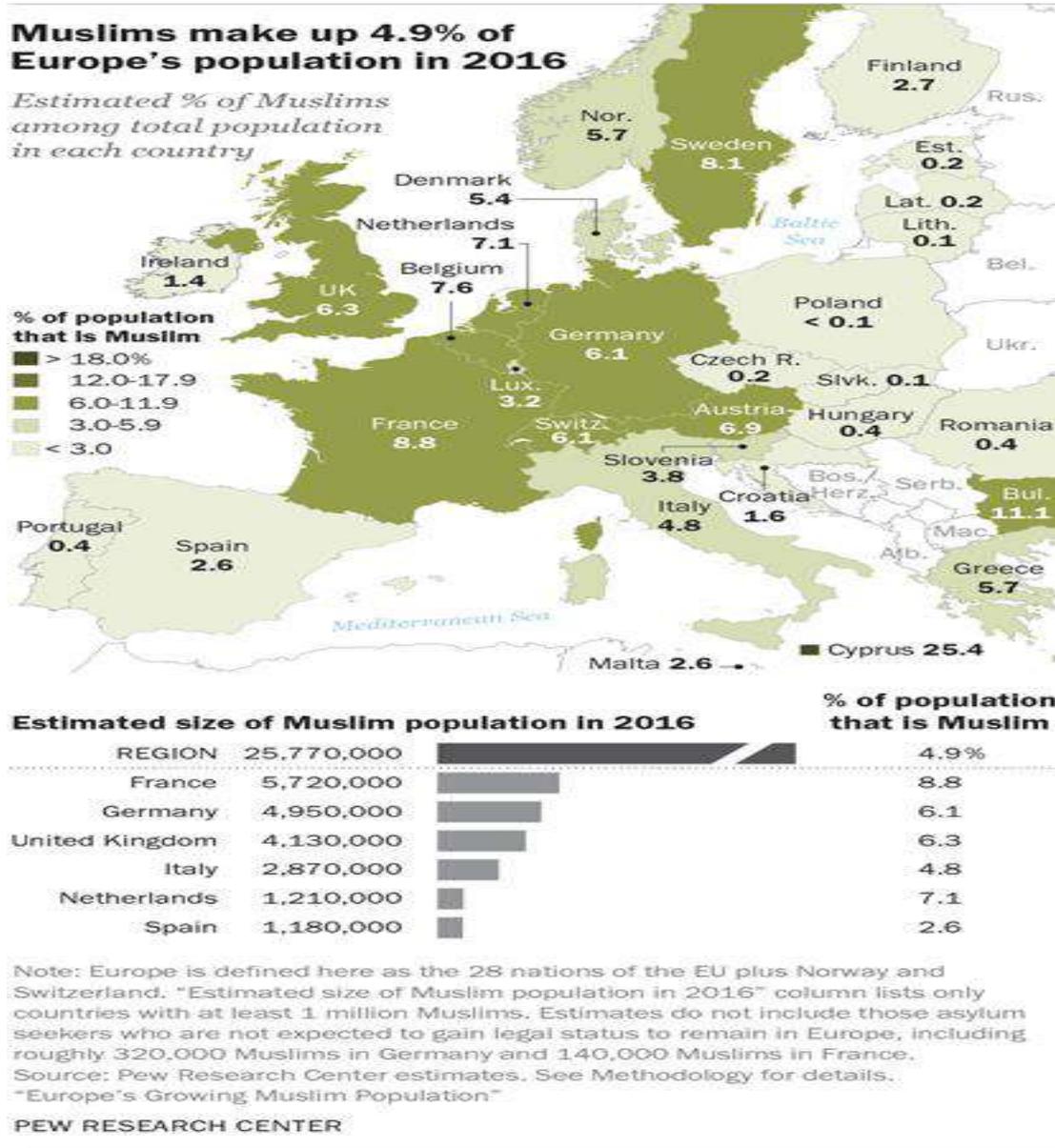
ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010م، ص07/06

تعتبر قبرص هي الدولة الأوروبية التي يشكل المسلمون فيها الحصة الأكبر من السكان حيث يبلغ السكان المسلمون في الدولة 300 ألف مسلم حوالي ربع سكانها (25.4%)، ومعظمهم من القبارصة الأتراك الذين لهم جذور عميقة في قبرص (وليس حديثاً) كمهاجرين.

ولقد ارتفعت حصة المسلمين في أوروبا من منتصف عام 2010 إلى منتصف عام 2016 وحدها بأكثر من نقطة مئوية، من 3.8% إلى 4.9% (من 19.5 مليون إلى 25.8 مليون، ومتوقع بحلول عام 2050 أن تتضاعف حصة سكان القارة من المسلمين بأكثر من الضعف، حيث ترتفع إلى 11.2% أو أكثر، وهذا يتوقف على مقدار الهجرة المسموح بها إلى أوروبا حتى في حالة احتمال توقف الهجرة المستقبلية بشكل دائم، فإن عدد السكان المسلمين سيظل يرتفع إلى 7.4% ، بسبب الشباب النسبي وارتفاع معدلات الخصوبة لدى المسلمين الحاليين في أوروبا¹.

¹- Conrad Hackett , **5 facts about the Muslim population in Europe**, 12/12/2019
www.pewresearch.org

- خريطة توضح نسبة عدد المسلمين من مجموع سكان الدولة في دول الاتحاد الأوروبي



المصدر: مركز بيو للأبحاث / <https://www.pewresearch.org/>

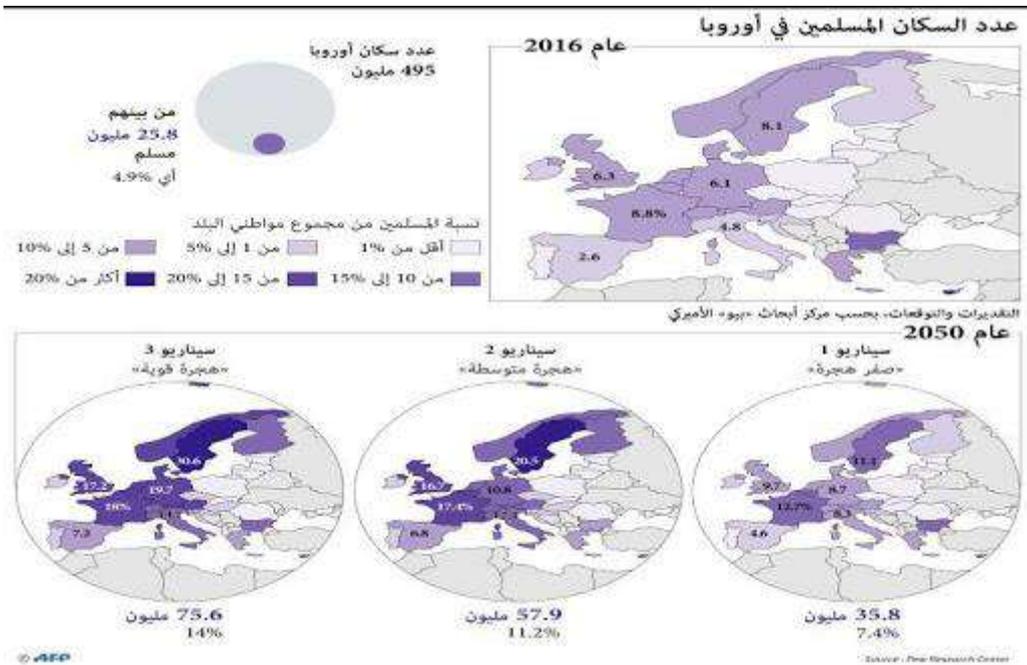
ففي السنوات الأخيرة شهدت أوروبا تدفقًا قياسيًّا لطالبي اللجوء الفارين من النزاعات في سوريا وغيرها من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، أثارت هذه الموجة من المهاجرين المسلمين النقاش حول سياسات الهجرة والأمن في العديد من البلدان وأثارت تساؤلات حول العدد الحالي والمستقبلي للمسلمين في أوروبا.

الفصل الأول مسلمو أوروبا وقضايا الهجرة والاندماج: تأصيل نظري تاريخي

قام مركز بيو للأبحاث بصياغة ثلاثة سيناريوهات تختلف باختلاف مستويات الهجرة في المستقبل وهي عبارة عن مجموعة من التوقعات حول ما يمكن أن يحدث في ظل ظروف مختلفة.

يتمثل خط الأساس لجميع السيناريوهات الثلاثة في السكان المسلمين في أوروبا (المعرفة هنا على أنها البلدان الـ 28 الموجودة حاليًا في الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا) اعتباراً من منتصف عام 2016 ، والتي تقدر بـ 25.8 مليون (4.9% من إجمالي السكان) - بزيادة من 19.5 مليون (3.8%) في عام 2010.

- خريطة توضح سيناريوهات زيادة عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي عام 2050



السيناريو الأول للهجرة: "الهجرة الصفيرية" حتى لو توقفت جميع الهجرة إلى أوروبا بشكل فوري ودائم من المتوقع أن يرتفع عدد السكان المسلمين في أوروبا من المستوى الحالي البالغ 4.9% إلى 7.4% بحلول عام 2050، وذلك لأن المسلمين أصغر سناً (بنسبة 13 سنة في المتوسط) ولديهم معدل خصوبة أعلى (طفل واحد لكل امرأة ، في المتوسط) من الأوروبيين الآخرين، مما يعكس النمط العالمي.

السيناريو الثاني: "الهجرة المتوسطة" تفترض أن جميع تدفقات اللاجئين ستتوقف اعتبارًا من منتصف عام 2016م، لكن المستويات الأخيرة للهجرة "المنتظمة" إلى أوروبا ستستمر (أي هجرة أولئك الذين يأتون لأسباب أخرى غير طلب اللجوء، في ظل هذه الظروف، يمكن أن يصل المسلمون إلى 11.2 % من سكان أوروبا في عام 2050م.

السيناريو الثالث: "الهجرة المرتفعة" يتوقع هذا السيناريو تدفقا قياسيًّا للاجئين إلى أوروبا بين عامي 2014 و2016م ويستمر إلى أجل غير مسمى في المستقبل بنفس التكوين الديني (أي يتكون معظمهم من المسلمين)، بالإضافة إلى التدفق السنوي المعتاد للمهاجرين النظاميين، في هذا السيناريو يمكن للمسلمين أن يشكلوا 14% من سكان أوروبا بحلول عام 2050 - ما يقرب من ثلاثة أضعاف الحصة الحالية، ولكن لا يزالون أقل بكثير من سكان كل من المسيحيين والأشخاص الذين ليس لديهم دين في أوروبا، ومع ذلك فإن تدفقات اللاجئين في السنوات القليلة الماضية مرتفعة للغاية مقارنة بالمعدل التاريخي في العقود الأخيرة، وقد بدأت بالفعل في الانخفاض حيث أن الاتحاد الأوروبي والعديد من دوله الأعضاء قاموا بتغييرات في السياسة تهدف إلى الحد من تدفقات اللاجئين¹.

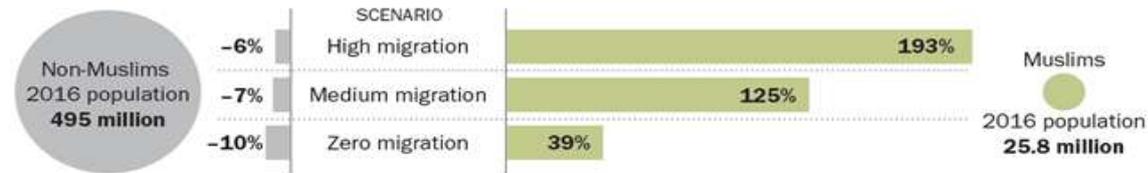
¹ - Pew Research Center, Europe's Growing Muslim Population, 29/10/2017

- جدول يوضح توقعات عدد المسلمين في بعض دول الاتحاد الأوروبي ونسبتهم المئوية من مجموع سكان هذه الدول

الدولة	عدد المسلمين بحلول 2050	النسبة المئوية
فرنسا	8.6 ملايين	%12.7
بريطانيا	6.5 مليون	%9.7
ألمانيا	5.9 ملايين	%8.7
إيطاليا	4.3 ملايين	%8.3
أسبانيا	1.8 مليون	%4.6
هولندا	1.5 مليون	%9.1
بلجيكا	1.2 مليون	%11.1
السويد	1 مليون	%11.1

In three migration scenarios, population decline for Europe's non-Muslims, population growth for Muslims

Projected percentage change in Europe's Muslim and non-Muslim population size, 2016-2050



Count estimates and projections

IN MILLIONS	2010	2016	2050 zero migration	2050 medium migration	2050 high migration
Muslims	19.5M	25.8M	35.8M	57.9M	75.6M
Non-Muslims	495.3M	495.1M	445.9M	459.1M	463.0M
Total	514.8M	520.8M	481.7M	516.9M	538.6M

Note: In high migration scenario, 2014 to mid-2016 refugee inflow patterns continue in addition to regular migration. In medium migration scenario, regular migration continues and refugee flows cease. In zero migration scenario, no migration of any kind takes place to or from Europe. Europe defined here as the 28 member nations of the European Union in 2016 plus Norway and Switzerland. Estimates do not include those asylum seekers who are not expected to gain legal status to remain in Europe.

Source: Pew Research Center estimates and projections. See Methodology for details.

"Europe's Growing Muslim Population"

PEW RESEARCH CENTER

المطلب الرابع: فئات المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي

تتنوع وتختلف فئات المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي باختلاف وتتبع أسباب تواجدتها في هذه الدول، ودرجة قدم وحدائتها وجودها في هذه المجتمعات فهي تنقسم بين أبناء الجيل الأول من المهاجرين وبرزوا أبنائهم من الجيل الثاني والثالث وحتى الرابع، بالإضافة إلى فئات أخرى من المهاجرين حديثاً لأسباب عديدة، ويمكن تقسيم هذه الفئات من المهاجرين إلى أربعة:

1- فئة العمال: كانت ولا زالت هذه الفئة تمثل العدد الأكبر من المسلمين في أوروبا، إذ رغم القيود التي تضعها المجموعة الأوروبية في وجه الهجرات الجديدة وفي وجه اللجوء السياسي، فما زال عدد غير قليل من المسلمين من دول كثيرة يخاطرون بأنفسهم من أجل الوصول إلى دول أوروبا، كل ذلك نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في الدول الإسلامية، غير أنه يمكن القول أنه مع مرور الوقت ستصبح هذه الشريحة في مرتبة متأخرة مقارنة بشريحة الأجيال الجديدة من المسلمين¹، ويمكن أن نصنف هذه الفئة فيما يلي²:

- ❖ أن المستوى لمعظم العمال ضعيف، مما سبب ضعف التأثير الإيجابي على الأبناء فيما يتعلق بعاداتهم وقيمهم.
- ❖ الميل نحو العزلة بسبب الضعف الشديد في لغة البلد الذي يعيشون فيه، وبسبب تباين قيمهم وعاداتهم مع أبناء البلد المضيف، فقد ساهم هذا في ترسيخ الجهل لدى العمال بالمجتمع، وفي ضعف قدراتهم على التأثير فيه.
- ❖ ساهمت هذه الشريحة في بناء كثير من المساجد وأماكن الصلاة في المناطق المعزولة التي يسكنونها، وهذا الأمر ساعدهم على الاحتفاظ بدينهم.
- ❖ بالرغم من حرص العمال على الإسلام إلا أنه يغلب عليهم الانحياز المذهبي أو العرقي لأبناء جلدتهم، وهذا أمر سلبي راجع لأسباب اجتماعية لا علاقة للإسلام بها.

¹ - نخبة من الباحثين الكتاب، مسلمو الغرب بعد أحداث سبتمبر 2011، مركز البحوث والدراسات العربية، ط1، قطر، ديسمبر 2004، ص26

² - عبد الله عبد الرحمان الخطيب، المسلمون في أوروبا الغربية: وسائل تطوير الدعوة الإسلامية فيها والاندماج في المجتمع الأوروبي، مقال منشور في كتاب جماعي لمجموعة من الباحثين، الجاليات الإسلامية في أوروبا: مشكلات التأقلم والاندماج، دار النفائس، ط1، بيروت لبنان، 2003، ص27

❖ مازالت الغالبية العظمى من هذه الشريحة مرتبطة عاطفياً ببلدانهم الأصلية، مما يحدهم للرجوع إلى بلدانهم بمجرد حسن أوضاعهم الاقتصادية.

2- فئة الكفاءات العلمية والطلبة: هذه الفئة كانت هجرتها إلى أوروبا متأخرة عن الفئة الأولى، وبدأ أثرها في محيط الجالية المسلمة يظهر قبل أربعة عقود، وكانت صاحبة الفضل في إنشاء الاتحادات الطلابية أولاً، ثم المراكز الإسلامية المتقدمة، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأستقر الكثير منها نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي لم تغرها بالرجوع إلى بلادها الأصلية، ويزيد عدد الأطباء المسلمين مثلاً الذين لا يمثلون إلا جزءاً يسيراً من هذه الشريحة 39000 طبيب في أوروبا الغربية وحدها، إضافة لعشرات الآلاف من المهندسين ورجال الأعمال، وتتميز هذه الشريحة بما يلي¹:

- ✓ أنها تتمتع بمستوى ثقافي وإسلامي عال مما ساهم في تأثيرها الإيجابي في الأجيال الجديدة، والمساهمة في بناء معظم المؤسسات الإسلامية الفاعلة في أوروبا على مختلف أصنافها: الطلابية والثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، المهنية والاعثية.
- ✓ تطبيق الإسلام لدى هذه الشريحة واضح وجلي، إلا أنها تتأثر ببعض الاختلافات العرقية والمذهبية والحركية، مما أعاق تأثيرها الإيجابي على المجتمع الأوروبي وعلى المسلمين في أوروبا.
- ✓ يتبوأ بعض أبناء المسلمين وظائف عديدة في مختلف مجالات الحياة الأوروبية، وبعضهم له مناصب مهمة.
- ✓ تفهم الغالبية منهم ضرورة الموازنة بين محافظة الأجيال الجديدة على هويتها الإسلامية وبين اندماجها ومساهمتها في المجتمع الأوروبي، هذا الاندماج الذي أصبح ضرورة لا بد منها، وتفهموا كذلك أن حماية الأجيال لا يأتي من خلال عزلتهم عن المجتمع الأوروبي، بل من خلال المساهمة البناءة المدروسة.
- ✓ تأثرت نسبة من هذه الشريحة بعادات وتقاليد المجتمع الأوروبي مما أبعدهم وأبنائهم على تعاليم الإسلام، وإن كان البعض منهم يرغب في الاتصال بالمؤسسة الإسلامية.

¹ - عبد الله عبد الرحمان الخطيب، نفس المرجع السابق، ص 28

✓ هناك فئة قليلة من هذه الشريحة ترفض التواصل مع المجتمع الأوروبي وتتبنى أفكاراً متشددة أو متطرفة لا علاقة لها بوسطية الإسلام، وهذا الأمر يساعد بالتأكيد على تشويه صورة الإسلام في المجتمع الغربي.

3- فئة الأجيال الجديدة: وهي الأجيال التي ولدت وترعرعت وتشربت الثقافة الأوروبية والتي أصبحت تمثل الشريحة الثانية في عددها وتكاد في القريب تكون الأكثر والتي تمثل مستقبل الإسلام والمسلمين في أوروبا، ويحمل اليوم الغالبية العظمى منهم جنسية البلاد الأوروبية يستشعر الكثير منهم أنهم أوروبيون وطناً ومسلمون ديناً، وأحسب القليل النادر من يفكر منهم بالهجرة إلى بلد آبائهم.

- وجود أعداد غير قليلة استطاعت الحفاظ على قيمها الإسلامية مع أخذها الكثير من قيم المجتمع الأوروبي دون الشعور بالتعارض والتناقض (قيم العدل والحرية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ...) وجل هؤلاء ممن انتظم في المؤسسات الشبابية التي بدأت تنتشر في جل البلدان الأوروبية (هناك عشرات المؤسسات الشبابية في جل الأقطار الأوروبية منها أكثر من 40 مؤسسة شبابية كبرى على المستوى الوطني تنتظم في المنتدى الأوروبي للشباب والطلاب الذي ساهم اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا في إنشائه.
- شعور الكثير من هذه الشريحة بأن هذا المجتمع أصبح مجتمعهم الذي لا بديل لهم عنه وبدءوا يتعاملون مع المجتمع الأوروبي على هذا الأساس مساهمة في أوجه حياته المختلفة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والسياسية.
- وجود عدد غير قليل بعيداً عن دينه وأثرت فيه آفات المجتمع الأوروبي كالمخدرات والانحلال الخلقي، غير أن القليل منهم ممن انسلخ عن دينه أو تركه.
- وجود شريحة نحسبها صغيرة تحمل أفكار دخيلة على قيم الإسلام الإنسانية طابعها التشدد والتحامل على كل ما هو غربي دون نظر أو تمحيص، وذلك نتاج تربية لبعض القوى الوافدة من المشرق الإسلامي زاد في حداثتها تلك الحملات المغرضة على الإسلام في الإعلام الغربي إضافة إلى بعض الأحداث داخل البلدان الإسلامية (فلسطين - الجزائر - البوسنة - العراق...) وموقف الغرب منها.

- انعكاس الخلافات العرقية والمذهبية وحتى الحركية على هذه الشريحة أقل بكثير من تأثيرها على الشريحتين الأولى والثانية وبات ذلك واضحاً من انخراط الكثير من أبناء المسلمين من الأجيال الجديدة في مؤسسات واحدة رغم انتماء آبائهم إلى خلفيات عرقية ومذهبية مختلفة.
- يمكن القول أن هذه الشريحة وشريحة المسلمون من أصل أوروبي ستقارب بل وتصبح واحدة خلال جيلين أو ربما حتى جيل واحد¹.

4- فئة المسلمون من أصل أوروبي: وهؤلاء هم الذين اعتنقوا الإسلام إما متأثراً بقيمه ومثله أو من خلال دراساتهم الأكاديمية أو الشخصية أو من خلال اختلاطهم ببعض العاملين في الحقل الإسلامي أو عن طريق الزواج، وأحسب أن أعدادهم في أوروبا الغربية لا تزيد عن نصف مليون ويتمركزون في فرنسا وألمانيا وبريطانيا على التوالي. ولا شك أن لهم توجهات متباينة ومختلفة وليس من اليسير تحديد مواصفات خاصة بهم وإن كان البعض منهم متأثر إلى حد بعيد بالطرق الصوفية وتوجهاتها. واليوم الكثير منهم بدأ باستشعار ضرورة التوافق بين انتمائهم إلى الإسلام وارتباطهم ببلدهم الأوربي وان تحولهم إلى الإسلام لا يعني انسلاخهم عن مجتمعهم.

وقد بدأ قسم الدعوة والتعريف بالإسلام في اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا جهداً في تجميع الكثير منهم في عمل مؤسسي يركز على واجبه تجاه مجتمعهم الأوربي في التعريف بالإسلام وقيمه الإنسانية إضافة إلى العمل الجاد على إشعار المجتمع الأوربي أنهم لا زالوا جزءاً منه حريصون على أمنه واستقراره وتطوره وتقدمه.

مما لا شك أن الوقوف على وصف تفصيلي لأحوال الجالية الإسلامية في أوروبا يحتاج منا إلى تفصيل يتطلب كتب ومقالات لكنني وددت من خلال شرائحها أن أضعكم في وصف مجمل وموجز. لكن في نهاية هذا الموجز يمكنني القول أن جل أبناء الجالية اليوم يرنو إلى الاستقرار ويميل إلى التجانس والتآلف مع المجتمع الذي يعيش فيه لأنه أدرك أن هذا المجتمع مجتمعه ولا بديل له عنه ورغم كل العوائق المتمثلة بكثرة البطالة في صفوفهم وانحياز شرائح من المجتمع

¹ - احمد الراوي، الإسلام والمسلمون والعمل الإسلامي في أوروبا، <http://www.islamtoday.net>، 6/2/2019

الأوروبي ضدهم ووجود بعض العناصر المتشددة بين أبنائهم إضافة إلى انعكاس بعض الخلافات العرقية والمذهبية والحركية التي وردت معهم من المشرق الإسلامي¹.

المبحث الثالث: فرص اندماج المهاجرين المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي

أضحى وجود المهاجرين المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي أمراً واقعاً ازداد مداه بقوة جراء تكثيف سياسات لم الشمل العائلي، التي أسهمت في إعادة تشكيل وتوسيع العوائل داخل الفضاء الأوروبي، فأنت بالتالي الأسئلة والمخاوف والشكوك حول إدماج هؤلاء في معظم التجمعات الوطنية القائمة حول الآليات القانونية الكفيلة بذلك، وحول الإجراءات العملية الضامنة له بالشكل كما بالمضمون، وعلى هذا الأساس فإن سياسات الإدماج المعتمدة إنما بغيت إعادة موقعة المسلمين بأوروبا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والى حد ما الثقافي.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج ومتطلباته

تعتبر مسألة الاندماج من بين أهم القضايا التي تطرح بجدية للنقاش في الوقت الراهن، والتي حظيت باهتمام بالغ ليس فقط من طرف عناصر النخبة، بل أيضاً من قبل مختلف فئات المجتمع ووصل الأمر إلى التيارات السياسية المعاصرة، والتي أظهرت في الكثير من الأحيان مواقفها الصريحة بشأن هذا الموضوع في أكثر من مناسبة، وإن دل هذا على شيئاً إنما يدل على أهمية الموضوع في جانبه الاجتماعي، سواء بالنسبة للحكومات الغربية عام، أو حتى بالنسبة للفئات المهاجرة، التي ظلت تحتفظ وتصر على الاحتفاظ بمقوماتها في مواجهة هاجس الذوبان الكلي في الثقافة الغربية، أو تبحث عن البديل في إطار الحلول الوسطي التي تحافظ لها عن هويتها، وفي نفس الوقت تمكنها من الاندماج الواعي في ظل الثقافات الغربية المعاصرة.

أولاً: مفهوم الإندماج وأنماطه

1- مفهوم الإندماج: يجمع الدارسون الذين تناولوا مصطلح (**Integration**) الذي يتكرر بنفس الصيغة اللغوية أو بما يقاربها في اغلب اللغات الغربية، سواء لاتينية كانت مثل الفرنسية والاسبانية والانجليزية وغيرها، أو جرمانية كالألمانية والهولندية، يجمعون على معادلته في اللغة العربية بمفردة

¹ - احمد الراوي، الإسلام والمسلمون والعمل الإسلامي في أوروبا، نفس المرجع السابق، ص 01

"الاندماج" أكد أنها أحيانا تترجم بغير ذلك من المفردات القريبة منها دلاليا كالإدماج والضم والانضمام والتأليف والإدغام وغيرها، لكن تبقى كلمة الاندماج أكثر استعمالا وشيوعا¹، لذلك رأينا من الجدارة بمكان أن نذهب نفس هذا المذهب ونستخدم هذا المصطلح، لكن بعد أن نستوعب دلالاته اللغوية التي سوف تمكننا لا محالة من وعي الجانب الاصطلاحي بكل أبعاده ومدركاته ومقاصده.

أ- لغة: ورد في لسان العرب لابن منظور فعل "دمج يدمج دموجا" بمعنى دخل في الشيء واستحكم فيه، فيقال مثلاً "اندمج الشيء وادمج"، أي "دخل في الشيء واستحكم فيه".

فعلاوة على التحديد اللغوي لفعل "دمج"، ترجع معاجم العلوم الاجتماعية الأصل "الإيتيمولوجي Etymologique لمصطلح "اندماج" إلى اللغة اللاتينية القديمة، أي Integrare، في إشارة إلى العمل أو التأثير الناجمين عن عملية الدمج أو الإندماج².

وجاء في القواميس الغربية تعريف كلمة Integrate : أن تجمع شيئين إلى حد أنهما يعملان معاً، أو تجعل شخصاً مقبولاً كعضو في جماعة اجتماعية خاصة إذا كان هذا الشخص ينتمي إلى ثقافة مختلفة³.

ب- اصطلاحاً: يكتنف لفظ اندماج **Intégration** الكثير من الغموض لكون يستعمل في الدراسات السياسية والدراسات السوسولوجية، إضافة إلى اقترانه بالممارسة السياسية والنقاشات المجتمعية المثارة حول قضايا الهجرة (إدماج المهاجرين) والتعدد الثقافي (الهوية الثقافية)، خصوصاً في بعض المجتمعات الغربية التي لديها سياسات وقوانين ومصالح تهتم بالهجرة واللجوء والاندماج، وبالتالي فمفهوم الاندماج كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية ليس بمنأى عن النقد بحكم استعماله الواسع في النقاشات العمومية، وفي هذا المقام يجد الباحث نفسه مجبراً أمام هذا الوضع أن يوظف مفهوم الاندماج السائد في الحياة الاجتماعية جراء الاستعمال اليومي أو المؤدلج مع

¹ - التجاني بولعوالي، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، مركز الحضارة العربية، ط1، القاهرة 2006، ص67

² - أحمد مالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، ص5

³ - Oxford Dictionary, p 675

الاشتغال على نقده بغية تحديد المعنى الذي يوظف فيه سواء سياسيا أو سوسولوجيا، فالمؤكد أن إمكانية الخلط بين المعنى السياسي والسوسولوجي المميز لكل الأبحاث يبدو واردا بقوة بخصوص مفهوم الاندماج مما يستلزم التمييز بوضوح بين سياسات الاندماج والواقعة الممثلة لسيرورة الاندماج¹.

يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي حسب الباحث "تلكوت بارسونز" في كتابه "النسق الاجتماعي" إلى فكرة الترابط أو التبعية البينية *interdépendance* بين عناصر أو وحدات مجموع ما، ينظر إليها من منظور نسقي، ويقوم هذا الترابط البيني على التلازم بين مكونات النسق مع بعضها بعضا².

ويعرف أيضا بأنه إعادة تكوين كيان ما أو وحدة ما من خلال ربط عدد من البشر لتشكيل وحدة اجتماعية أو ثقافية.

وقد عرفه البروفسور "فريدريش هيكممان *Friedrich Heckmann*" ضمن أعمال الندوة الأوروبية لدراسات الهجرة بأنه "عملية دمج مجموعات سكانية جديدة في هياكل اجتماعية قائمة. ويشمل: الاندماج الثقافي، والاجتماعي، والشعوري والوجداني، والإتتمائي، والاندماج الهيكلي"³.

كما يتخذ مفهوم الاندماج معنى السيرورة *processus* التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، بشكل يتمثلون فيه قيمها وعاداتها وأنماط عيشها، ويكتسبون هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسات الدولة، بحيث تلعب الدولة دورا أساسيا في إنجاح هذه السيرورة أو تعويقها، وتشدد على القيمة الإستراتيجية للتنشئة السياسية والاجتماعية والتربية على المواطنة وإشاعة ثقافة المشاركة السياسية الديمقراطية في تحقيق الاندماج وتوطينه⁴.

¹-Dominique Schnapper. *Qu'est-ce que l'intégration ?*. Edition Gallimard. France.2007.p 21

²- فوزي بوخريص، *الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسولوجية*، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط المغرب، ص06

³- حسين حلاوة، *قواعد الاندماج*، بحوث المجلس الأوروبي للإفتاء، منشور بتاريخ 21 يناير 2014م، تاريخ التصفح 20 ماي 2019م، <https://www.e-cfr.org/>

⁴- إيفا عطفة، *مفهوم الاندماج الاجتماعي للفئات المهجرة في الواقع السوري*، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، سوريا، 2016، ص2

كما يقصد بالاندماج أيضا " إعطاء الجماعات المهمشة حقوقا كاملة في المواطنة بغرض دمجها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة"¹

ويعرف "رينوس بنينكس" **penninx rinus** " أستاذ دراسات الجماعات الإثنية في جامعة أمستردام" الاندماج فيقول: " يصبح المهاجرين مندمجين إذا طرحوا قيما مقبولة من المجتمع، يتوجب على المهاجرين أنفسهم أن يعملوا جل جهدهم من اجل أن يصبحوا جزءا فعالا من المجتمع، وفي نفس الوقت يتوجب على المجتمع أن يعمل جهده من اجل أن يقبل بإعطاء هؤلاء الناس مكانا في هذا البلد" ويضيف السيد "منديز" مدير دائرة سياسة الاندماج في وزارة الداخلية الهولندية فيقول: " أن الاندماج هو الخطة التي تستهدف إشراك بعض الجماعات في المجتمع وأن يقبل هذا المجتمع هذه الجماعات الجديدة بحيث يظهر هذا القبول في تقليص الفجوات في السكن والتعليم والعمل والوضع القانوني والمشاركة السياسية"².

كما تعرف منظمة الهجرة الدولية "IOM" الاندماج بأنه يتعلق بعملية ذات اتجاهين للتكيف المتبادل بين المهاجرين والمجتمعات المستقلة³، والمقصود في هذا التعريف أن الاندماج يعني الابتعاد عن العزلة، والقيام بسلوكيات ايجابية والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع التي اختار المهاجر العيش فيه، والتخلص من جميع المركبات التي تشعره بالنقص والغربة في بلده الجديد.

أما "فرانكو فراتيني" **Franco Frattini** نائب رئيس المفوضية الأوروبية فيقول " الاندماج يعني أن يتفق الناس على نفس المبادئ الرئيسية، أي أن المهاجرين يجب أن يقبلوا القوانين والأسس والقيم الرئيسية المتبعة في أوروبا مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وغيرها، ويجب على كل من يرغب في الاندماج في الاتحاد الأوروبي أن يحترمها" ويظهر من هذا التعريف أن

¹ - Myron Weiner, **political Integration and political devlopment**, AAAPSS, VOL, 358 (13), (march 1965), p53.54

² - حميد الهاشمي، مسألة الاندماج الاجتماعي للجاليات المسلمة في هولندا مقال منشور بتاريخ 03 يونيو 2010 ، تاري الاطلاع 16 يونيو 2019، www.elaph.com

³ - إسلام عبد الله عبد الغاني غانم، هجرة الشباب العربي ومشكلات الاندماج الواعي التحديات والحلول الرسمية وغير الرسمية "الاتحاد الأوروبي نموذجا:فرنسا، هولندا، ألمانيا"، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد 10، العدد 01، جامعة الجلفة الجزائر، 2017، ص 226

"قراتيني" يترجم رغبة الاتحاد الأوروبي في ضرورة إيجاد "إسلاما أوروبيا" غير الإسلام الموجود في البلدان الأصلية للمهاجرين وهو ما يتعرض في الكثير من المرات مع رغبة المهاجرين الذين يأملون في المحافظة على الخصوصية الدينية مثلما يترجمها دينهم ويأمر بها لا مثل ما يريدتها الساسة الأوروبيين حتى وان كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين أوروبيين¹.

من هذين التعريفين يتضح أن مفهوم الاندماج يقوم على مدى التفاعل الاجتماعي الذي يبديه المهاجر تجاه البلد الحاضن ودرجته ارتباطه وولائه له.

2- أنماط الاندماج: يميز علماء الاجتماع بين أربعة أنماط من الاندماج والتأقلم الحضاري للمهاجرين مع المجتمعات التي يفدون إليها، وهي²:

➤ **نمط الذويان :** وسمته الأساسية هي محاولة المهاجر الهروب من جلدته واستبداله جلدًا جديدًا، فعلى سبيل المثال يصبح "محمد" "مايك" و"فاروق" "فرانك" و"سهيل" "ستيف" إضافة إلى إقامة علاقات اجتماعية وعائلية، بما في ذلك الزواج من خارج المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها المهاجر أصلاً.

➤ **نمط الانعزال:** وهو نقيض النموذج الأول، ويتميز معتنقه بالانفصال الكامل عن المحيط الاجتماعي والثقافي والعيش في قوقعة أو مناطق خاصة ، وعندما يحدث الانعزال بشكل اختياري فإن النتيجة هي الانفصال الكامل عن المجتمع.

➤ **نمط التهميش:** يتسم بإجبار المهاجر على اتخاذ موقف يشبه المتفرج على مسرحية تجري فصولها ويتم إخراج أدوارها على نحو بعيد كل البعد عن حياة المهاجر واهتماماته، ونتيجة لذلك يعاني المهاجر جراء ما تمكن تسميته بـ " أزمة الهوية " حيث يتم " تغريبه " عن ثقافته وتاريخه إضافة إلى تهميشه من قبل المجتمع الذي يعيش فيه.

➤ **نمط الاندماج الإيجابي:** يسمح للمهاجر بالمشاركة الفعلية الكاملة وعلى جميع الأصعد والمستويات في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويمكنه في الوقت نفسه من تنمية

¹ - محمد موفق الغلابيني، الشرعية الإسلامية ومفهوم المواطنة والاندماج في مجتمعات غير المسلمين، مجمع فقهاء

الشرعية، الدورة التدريبية السابعة، شيكاغو، أكتوبر 2011م، ص 13

² - أحمد منيسي، الجاليات العربية في دول المهجر: الدور وآليات تفعيله، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،

ط01، الإمارات العربية المتحدة، 2014م، ص 63

الشخصية الحضارية الأصلية، بما في ذلك اللغة ومنظومة القيم والدين والعادات والتقاليد المتعلقة بالهوية الإثنية أو الثقافية للمهاجر.

وبالتأكيد فإن المطلوب بالنسبة إلى جماعات المهاجرين العرب والمسلمين أو الجاليات العربية المسلمة في دول المهجر، هو الاندماج الإيجابي في المجتمعات التي يعيشون فيها، وليس الذوبان أو التهميش أو الانعزال.

ثانياً: مؤشرات الاندماج وأبعاده

1- مؤشرات الإندماج: يشير مفهوم المؤشر إلى تلك العلاقة التي تجعل الباحث يستطيع ملاحظة الظاهرة التي يأخذها بالدراسة، إن المؤشر هو التجلي الملاحظ في الواقع لبعد المفهوم¹، لذلك يسعى الباحث إلى العلامات الملاحظة في الواقع والتي يمكن من خلالها تحديد هذا البعد، ويمكن تحديد مؤشرات الاندماج في ما يلي²:

- **المشاركة:** يوصف الاندماج بأنه المشاركة الكاملة غير المنقوصة والمستمرة في الاهتمام بالشأن العام والممارسة السياسية، كما يقصد بالمشاركة العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- **الثقة:** تعتبر الثقة من أهم مؤشرات الاندماج، فأحدى خصائص المجتمع الحديث حسب "دوركايم" أن المجتمع مدار من نظام أخلاقي إذ تصبح مصالح الفرد قادرة على التكامل في هذا المجتمع على أساس الالتزام الشخصي بالمعايير والقواعد الجماعية، ويشكل هذا العنصر الأخلاقي أساس التماسك الذي يجري في الحياة الاجتماعية، والذي يجعل وفقاً لدوركايم عيش الناس ممكناً، وفي إشارة أكثر يقول "زيمل" إن الثقة هي أهم تركيبات قوى المجتمع ومن غير الثقة العامة بين الناس يتحلل المجتمع ويفقد تكامله.

¹ - سعيد سبعون، حفصة جرادي، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2012م، ص 118

² - فوشان عبد القادر، العلاوي أحمد، **الاندماج الاجتماعي: المفهوم المؤشرات الأبعاد**، مجلة الرصد العلمي، المجلد 4، العدد 1، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2019م، ص 41/42

▪ **التطوع:** يعتبر التطوع من أبرز مشات الاندماج، فالتطوع يعتبر تخصيص بعض الجهد والوقت دون توقع عائد مادي نحو أنشطة منتظمة (وغير منتظمة أحيانا) تحث مصالح الجماعة ككل، أو تسهم في رعاية وتمكين بعض المهمشين في المجتمع، وبهذا يشكل التطوع أحد أوجه الاندماج بالانخراط ايجابيا في نشاطات الحياة العامة.

2- أبعاد الإندماج: يقوم الاندماج على مجموعة من المبادئ المتعددة والمتداخلة والتي تساهم في تحقيق اندماج ناجح لأي جماعة أو أقلية في المجتمع الكلي ومن بين هذه الأبعاد:

أ- البعد السوسيو اقتصادي: ويتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات التي تعمل على بلورة مفهوم الاندماج السوسيو اقتصادي عمليا، ويمكن تعدادها في خمسة مؤشرات والتي يعمل بها لقياس مدى تقدم مسار عملية الاندماج في مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجرين وهي¹:

- التشغيل

- مستوى الدخل

- الأمن الاجتماعي

- مستوى التعليم

- السكن

✓ **التشغيل:** إن مؤشر التشغيل في المسار الاندماجي للمهاجرين يعتبر الطريق الرئيسي التي تتخده اغلب الحكومات والمجتمعات التي تتبنى سياسة للهجرة القائمة على إدماج المهاجرين، ويرتكز هذا المؤشر على معرفة مدى الفروقات بين الناشطين الاقتصاديين وغير الناشطين من بين الجاليات المهاجرة وهذا بالمقارنة مع القوة العاملة المشاركة في الاقتصاد بشكل عام كما أيضا يعمل هذا المؤشر على التركيز على الكفاءات والمؤهلات ذات المستوى العالي بين المهاجرين بهدف الاستفادة منها.

✓ **مستوى الدخل:** أيضا نجد أن هذا المؤشر بصفة عامة يرتبط بشكل مباشر بسوق الشغل داخل البلد المستضيف وهذا المؤشر يعمل على تبيان مستويات الدخل بين الفئات المهاجرة

¹- نجيب سويدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي "دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص40

وذلك من خلال كيفية توزيعه ومستوياته مقارنة مع أفراد الدولة المستقبلة للمهاجرين لكن من بين الإشكالات التي ترتبط بهذا المؤشر هو الصعوبة في الحصول على البيانات بين الفئات المهاجرة وهذا لاعتبارات ثقافية سائدة بين المهاجرين التي تعتبر أن قضية الدخل شأن خاص، فالحصول على بيانات دقيقة حسب الخبراء تكون ضعيفة جدا في هذه الحالة.

✓ الأمن الاجتماعي: يرتبط هذا المؤشر بالنظر إلى مدى استعادة المهاجرين من الرفاه الاجتماعي والتوظيف في المراكز المتقدمة في هرم المجتمع وخاصة مدى استعادة أبناء المهاجرين من المساعدات الاجتماعية بالمقارنة بأبناء السكان الأصليين داخل البلد المستضيف.

✓ مستوى التعليم: يعتبر التعليم بصفة عامة نقطة حاسمة في تطور أي مجتمع وهذا لما يفرزه من المكاسب ومن هذا ضرورة اكتساب المهاجرين مستويات متقدمة من التعليم يعتبر مؤشر إيجابي أو سلبي على مستوى تأثيرهم ووجودهم داخل المجتمعات المستقبلة. والمستوى التعليمي المتقدم هو الذي يضمن للمهاجرين مواقع متقدمة في سوق العمل والسلم الاجتماعي ويعمل هذا المؤشر على قياس مستوى التعليم بين المهاجرين من جهة ومواطني البلدان المستقبلة للمهاجرين من جهة أخرى وذلك من حيث حجم الهوة فإذا كانت الهوة والمستويات متقاربة فهذا دليل على أن المسار الاندماجي في الطريق الصحيح وأن هناك عملية اندماجية وأما إذا كانت الهوة متباعدة فهذا أيضا دليل على اختفاء أو تأخر أو تهميش في العملية الاندماجية¹.

✓ السكن: فيما يخص مؤشر السكن لقياس مستويات الاندماج يركز هذا المؤشر على نوعية السكن ومدى قدرة المهاجر على الحصول على سكن وأيضا قدرته على الاختيار لمكان إقامته وأيضا يعمل هذا المؤشر على إبراز السياسات الحكومية للدول المستقبلة للمهاجرين في سياسة الإسكان بصفة عامة.

ب- البعد القانوني والسياسي للاندماج: ويتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات القانونية والسياسية التي يقاس من خلالها مدى اندماج المهاجر في المجتمعات المضيفة.

¹- نجيب سويدي، نفس المرجع السابق، ص41

- ✓ **الجنسية:** فهذا المؤشر يعمل على إبراز البلدان التي تتخذ السياسات الخاصة بالهجرة من حيث انغلاقها أو انفتاحها فالعمل بازدواجه الجنسية دليل على أن سياسة البلد اتجاه المهاجرين انفتاحية والعكس كذلك.
- ✓ **المشاركة السياسية:** يهدف هذا المؤشر إلى تبيان مدى مشاركة المهاجرين في الانتخابات وذلك من حيث القدرة على الترشح، الحرية في اختيار الممثلين وأيضاً في طرح الممثلين وعدد المنخرطين في العمل السياسي من خلال الأحزاب، وأيضاً عدد المهاجرين كأعضاء في المجالس المحلية والإقليمية والحكومية.
- وأيضاً مدى الوصول إلى الخدمات العمومية والخدمات التي تقدمها المنظمات الغير حكومية ذات الطابع السياسي.
- ✓ **الانخراط في جمعيات المجتمع المدني:** يركز هذا المؤشر على المستويات المتعلقة بانخراط المهاجرين في منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال معرفة طبيعة هذه المنظمات هل تقوم على أساس عرقي أم اثني أو أنها تعبر عن قضايا المهاجرين بغض النظر عن الانتماء والأصل وتهدف إلى تحقيق المسار الاندماجي للمهاجرين.
- ✓ **التناول الإعلامي:** يعتبر دور الإعلام في البلدان المستقبلية للمهاجرين جوهرياً وحاسماً في بعض الأحيان وهذا يعود إلى المساحة التي تلعبها وسائل الإعلام في رسم الصورة حول المهاجرين وحول حركتهم داخل المجتمعات المستقبلية للمهاجرين ويبحث هذا المؤشر في الكيفية التي يظهر الإعلام المهاجرين¹.
- وتذكر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها "بداية جديدة" حول اندماج اللاجئين في أوروبا، أن عملية الاندماج تتم وفق ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:
 - **البعد الحقوقي:** أن يتمتع اللاجئ بحقوق تجعله متساوياً مع باقي المواطنين. وتشمل هذه الحقوق حرية التنقل والتعليم وإمكانية دخول سوق العمل وخدمات صحية حتى يستطيع الشخص أن يحصل على حق الإقامة الدائمة.

¹ - نجيب سويدي، نفس المرجع السابق، ص42

- **البعد الاقتصادي:** أن يصبح الشخص قادرا على أن يعتمد ماليا على نفسه وأن يصبح قادرا على المساهمة في الحياة الاقتصادية للبلد المضيف.
- **البعد الثقافي والمجتمعي:** أن يحاول اللاجئ التأقلم مع المحيط الجديد وأن تقوم المجتمعات المحلية باحتواء اللاجئين بحيث لا يشعرون بالتمييز أو العنصرية.

المطلب الثاني: سياسات إدماج المهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي

أولا: تعريف سياسات الإدماج

يقصد بـ **politiques d'integration** سياسات الإدماج مجموعة التدابير المتخذة من أجل بلورة إرادة سياسية وتطبيقها في مجال اندماج المهاجرين¹.

وقد أوضحت السياسات العمومية لاندماج المهاجرين وأبنائهم اليوم سياسات رسمية في العديد من البلدان الأوروبية، وتكتسي سياسة الاندماج الاجتماعي معنى إيجابيا عندما تستند إلى قيم الديمقراطية، وتأخذ بعين الاعتبار ذاتية المهاجرين كفاعلين اجتماعيين، بينما تأخذ دلالة سلبية، بل ومبتذلة، عندما تعبر كما يرى بعض علماء الاجتماع عن وجهة نظر المهيمين (الطبقة المتوسطة المحافظة في الغالب) بخصوص المهيمين عليه (الفئات الشعبية وفئات المهاجرين أو المنحدرة من الهجرة)، حيث ينظر الأول إلى الثاني على أنه غير مندمج ولا يشارك بشكل كاف في المجتمع، بل أنه ناقص تربية..، ومن هذا المنظور يتحدد الآخر بالسلب والنقص والبعد عن المعيار المركزي².

ثانيا: خصائص السياسات الإدماجية للمهاجرين

من خلال تفحص بعض الأدبيات في سوسيولوجيا الهجرة، يتبين أن هناك مقاربتين

أساسيتين في سياسة الإدماج:

¹ - F. Chazel, **L'intégration sociale, in l'encyclopédie philosophique universelle** – vol 2 – les notions philosophiques dictionnaire - (Paris, éd PUF,1990), P1325

² - فوزي بوخريص، مرجع سابق، ص06/07

❖ **المقاربة الأولى:** تتخذ من التعدد الثقافي منطلقاً لها في رسم برامج وسياسات تحترم الإثنيات المختلفة والأديان المتعددة، ونقر لها بحقها في التعبير عن ذاتها، بل توفر لها من الإمكانيات العمومية ما يجعلها تمارس حقوقها الثقافية والدينية واللغوية وغيرها، بكل حرية ومساواة مع المواطنين الأصليين. وهذه المقاربة نجدتها في الدول ذات التقاليد الأنجلوساكسونية.

❖ **المقاربة الثانية:** تنهل من القيم الكونية والموحدة على الجميع، وهذه المقاربة تتحو نحو تنميط السلوكات والمواقف والاتجاهات في بوتقة واحدة وموحدة، على اعتبار أننا نعيش في فضاء اجتماعي واحد، وأن الذي يحكمها هي قيم مواطنانية عامة، تحت شعار "الوطن للجميع"، ويمكن أن نأخذ كمثال على ذلك، تجربة فرنسا؛ حيث القيم العلمانية والمواطنانية هي التي توطر سياسة الهجرة والمهاجرين، رغم أنه ظهرت عيوب لهذا النموذج.

ولعل من خلال هذين المقاربتين، استخلص الباحث الأيرلاندي (EntzingerHan) ست نماذج لسياسات الإدماج للأقليات، عبر دراسته للتجارب العالمية في هذا المجال.

1- **مقاربة المساواة في الحقوق الكونية:** وهي المقاربة التي تعطي للجميع مواطنين أصليين وغيرهم نفس الحقوق في إطار احترام القوانين المعمول بها في البلد.

ويمكن فهم سياسة منح الجنسية للأجانب في هذا السياق، هذا على الرغم من النقاش في الفقه القانوني، لا زال ينظر بنوع من الشك للولاء الفردي، هل هو للوطن الأم أم للوطن المهاجر إليه؟

2- **مقاربة سياسة منح حقوق الأقليات الإثنية:** أو ما يسمى حقوق الأقليات، والتي تعترف، بل ترسخ قوانين وسياسات عمومية تمنح للمهاجرين حقوقهم الدينية واللغوية، بدون إكراههم لكي ينخرطوا في قيم وثقافة بلد الهجرة¹.

¹ رشيد جرموني، **الدين والهجرة: تحديات ورهانات**، مركز نهوض للدراسات والنشر، تاريخ الاطلاع 2019/10/23م،

<https://nohoudh-center.com/>

مثلاً: تجد في كندا، أقليات دينية وإثنية هندية، تقوم بطقوس "البوتلاش" الطقس الخاص بالهندية، إلا إن هذه المقاربة، تبقى لها مخاطر عدم الاندماج في بلد الهجرة، وهي ترسخ نوعاً من الانغلاق الحضاري.

3- مقارنة التعددية الليبرالية "سياسة تعزيز القيم الثقافية الفردية": وهذه السياسية الإدماجية تقوم على مسلمة أن القيم الثقافية هي فردية خاصة، والدولة لا تتدخل في ذلك، وتنتهج سياسة الحياد. ويمكن اعتبار تجربة اللاتينية الفرنسية نموذجاً بنوع من التحفظ؛ لأنه ظهر في لحظات معينة تحيز بعض الأجهزة في الدولة (الشرطة مثلاً) (ضد بعض الاختيارات الفردية) حالة منع لباس البوركيني في البحر في السنة الماضية.

4- مقارنة التعدد الثقافي التي تعزز من الاختلافات بين الأقليات والإثنيات: وهذه السياسة تقوم على حق الاعتراف بكل الاختلافات السوسيوثقافية المتواجدة بين المواطنين الأصليين أو المهاجرين، بل أكثر من ذلك، فهذه السياسات تمنح الشرعية لانتعاش ثقافة الآخر داخل بلد الهجرة، وكمثال على ذلك، يستعرض السوسولوجي الأيرلاندي "Entzinger" تعليم لغة الأم في بلد الهجرة للمهاجرين، وحق إنشاء الجمعيات والنوادي والتجمعات. ورغم أن هذه المقاربة تبقى مهمة في ضمان الحقوق الدينية واللغوية للمهاجرين، لكنها تمنع الاندماج السريع لهؤلاء المهاجرين، وتُعيق التفاهم العلائقي، لكنه يبقى نموذجاً مغريباً للتعايش.

5- مقارنة السياسات العمومية القائمة على ضمان تكافؤ الفرص للجميع: وهي مقارنة تقوم على ترسيخ قيم المساواة بين المواطنين، خصوصاً الذين يعيشون في ظروف هامشية وهشة، ولعل الدول التي تقوم بذلك،) نموذج دول الرعاية الاجتماعية (تسعى لكي لا يحصل لها توترات اجتماعية وسياسية واقتصادية، خصوصاً في حالات ارتفاع البطالة في صفوف المهاجرين. وبالتالي فكون هذه الدول تنتهج هذه السياسة، إنما بغرض الحفاظ على تماسك المجتمع ووحدة¹.

¹- رشيد جرموني، نفس المرجع السابق، 02

6- مقارنة السياسات العمومية القائمة على الإنصاف: وهي مقارنة تتحو نحو تملك الأقليات الإثنية والدينية والعرقية من حقوقها، عندما لا تتحقق لها ذلك في ظل وجود سياسات تكافؤية للجميع، وبالتالي، فإن الأكدأ والأقدر هو من يحصل على تلك الحقوق، ولهذا تم التفكير في آلية بديلة تقوم على مبدأ المناصفة عبر اللجوء للكوتا، لكي يتم الاستفادة المثلى من جميع الحقوق. وبالمناصفة فهي آلية تم اعتمادها لتمكين النساء من حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

طبعاً كل هذه المقاربات التي تمت دراستها، تحمل بالعديد من المزايا للمهاجرين ولحقوقهم الدينية والإثنية واللغوية، بل وحتى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكنها في نفس الوقت تطرح العديد من الإشكالات والتناقضات. ولعل من بين هذه التناقضات هو أنه في حالات كثيرة لا يتحقق الاندماج السلس والطبيعي للمهاجرين، وهو ما يعرضهم لنوع من التفكك والتصدع الهوياتي والعائلي والمواطني.

إلا إنه بالرغم من كل ذلك، فإن هذه التجارب تسمح بالقول أنه إذا ما كان من درس يمكن أن يستفيد منه صناع القرار وصانعو السياسات العمومية في بلدان أوروبا وأمريكا، فهو التفكير في مقاربات أكثر مرونة وأكثر انسيابية بالشكل الذي يوازن بين جدلية الحقوق والواجبات للمهاجرين، وبما يحقق التعايش المشترك، وبما يقلل من حدة التوترات والصراعات؛ إلا إن ذلك لا يستقيم إلا إذا استحضرننا شرطاً موضوعياً آخر، هو المتعلق بواجبات المهاجرين تجاه بلدان المهجر¹.

ثالثاً: نماذج سياسات الإدماج في الدول الأوروبية

عندما أصبح المهاجرون ذو الأصول الإسلامية حقيقة واقعة في حياة المجتمعات الغربية، بدأت الحكومات في البحث عن سبل لإدماجهم، وقد طورت كل دولة النموذج الخاص بها، وفقاً لرؤيتها حول كيفية الإدماج، غير أنه يمكن تصنيف السياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية لثلاث سياسات أساسية هي²:

¹ - رشيد جرموني، نفس المرجع السابق، ص 02

² - هالة الحفناوي، اندماج المسلمين في أوروبا مشكلة تتفاقم، مقال منشور في جريدة الوطن بتاريخ 2016/06/07، تاريخ الاطلاع 2019/10/01م، <http://alwatannewspaper.ae/>

1- نموذج الاستيعاب **Assimilationist model**: وقد تبنت فرنسا هذه السياسة، وتقوم هذه السياسة على ضرورة استيعاب الجميع الثقافة الفرنسية العلمانية مع تعزيز فكرة المواطنة كأداة أساسية للاندماج ، وهو الاتجاه الذي يفصل بصرامة بين الدين والدولة، ويضمن لكل فرد حق التعبير عن معتقداته، ولكن مع استبعاد الدين عن السياسات العامة، فلا تحمي فرنسا الجماعات الدينية أو تميزها، فعلى سبيل المثال، لا تتبع أي من أنظمة الكوتا للحفاظ على نسبة تمثيل للأقليات الدينية، بل إن توجهها يسير وفق معتقد أن الحقوق المتساوية تقود إلى الفرص المتساوية، كما أن التعددية الدينية وفق النموذج الفرنسي لا يجب ممارستها داخل المجال العام، فالجميع يفترض بهم أن يتبنوا قيم فرنسية وأن يتعلموا ويتحدثوا اللغة الفرنسية.

2- نموذج التعددية الثقافية **The Multicultural model**: وقد تبنته بريطانيا، والذي يدعم الحريات الدينية ويحترم الاستقلالية الثقافية، فعلى العكس من فرنسا، تسمح بريطانيا بممارسة المعتقدات في المجال العام، ولا توجد قيود على ارتداء الحجاب مثلاً في المؤسسات العامة، ووفقاً لبعض التحليلات، ساعدت هذه السياسة على تعزيز قيم التعددية.

3- النموذج التفاضلي **The differential model**: ومثال ذلك ألمانيا، والتي مزجت بين النموذجين مع التركيز على مفهوم المواطنة، وذلك بعد أن كانت السياسات الألمانية صارمة إلى حد بعيد، لا تسمح بقدر كبير من التعددية، ولكنها بذلت جهوداً في الآونة الأخيرة نحو الوسطية خاصة تجاه المجتمع التركي داخلها، الذي يمثل نسبة كبيرة داخل ألمانيا¹.

ومن الملحوظ هنا أن سياسات الاستيعاب والتعددية الثقافية لم تكن كافية، من وجهة نظر البعض، في تحقيق الاندماج الكافي للأقليات المسلمة في المجتمعات الأوروبية، بدليل أن كلاً من بريطانيا وفرنسا شهدتا عمليات إرهابية قام بها مسلمون من الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين.

حاولت بعض دول الاتحاد الأوروبي رسم سياسات للهجرة اختلفت من دولة لدولة حسب درجة تقبل كل دولة لوجود المهاجرين المسلمين، ففي ألمانيا مثلاً سمح القانون الذي تم سنه في 15 جويلية 1999م للمهاجرين بالحق في الحصول على الجنسية وخصوصاً لأطفالهم المولودين بألمانيا، وفي

¹ - Andaraliev Murodjon, "**Maghreb Migration and Integration Issues: A Case of France**", (In partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts, Department of International Relations and European Studies, Central European University, 2012), P13

اسبانيا فان التشريع يلزم طالب الجنسية لعدد من الدول بالتخلي عن جنسية بلدهم الأم عن طريق التوقيع أمام الجهات المختصة في ذلك، أما فرنسا فقد منحت مسلميها الجنسية الفرنسية منذ سنوات عديدة، ولكنها أعاققت وبشدة التعدد الثقافي، وهذا لأنها أجبرت مواطنيها والقاطنين بها على تبني لغتها ومعاييرها عبر إجراءات صارمة تبنتها الحكومة المركزية في باريس، وأما بريطانيا، فترجع أولى محاولات السلطة السياسية لإقامة هيئة عمل تتعلق بالهجرة ومواضيع الاستيطان إلى العام 1967م، وقتها قام سكرتير مقر العمل "روي جنكز roy jenkins" بالنظر إلى سيرورة الاندماج ليس على أساس أنها سيرورة تعمل على التوحد، ولكن على أنها سيرورة تهدف إلى التعدد الثقافي المصحوبة بالفرص المتساوية في جو من التسامح المتبادل، وهذا العمل المهم هو ما سمي بـ "الجماعانية" أو "المجتماعانية" "communitarianism" والذي أصبح فيما بعد كمعادل للمفهوم الفرنسي "المواطنة citoyennete" أي مواطنة الفرد امام القانون، والذي يختبئ تحته اليوم "التوحد الثقافي" الفرنسي¹.

المطلب الثالث: جهود دول الإتحاد الأوروبي في تعزيز اندماج المهاجرين

ظهرت سياسة إدماج المهاجرين في الإتحاد الأوروبي نتيجة تدفقات الهجرة فهي لا تتفك تدخل ضمن سياسة تدبير الهجرة بصفة عامة قبيل بداية القرن الواحد والعشرين، حيث أصبحت سياسة إدماج المهاجرين جزءا لا يتجزء من سياسة الهجرة بعد معاهدة أمستردام، يقول بنيكس Pennix "إن عدم وجود سياسة اندماج متزنة بالإضافة إلى العقبات التي تعترض دمج المهاجرين الوافدين، يؤدي إلى خلق تصورات سلبية عن سياسة الهجرة والمهاجرين ويدفع إلى تبني سياسة الهجرة الوقائية"²

أشارت بعض تقارير الإتحاد الأوروبي إلى أن تطوير سياسة الاندماج وتطبيقها، هما في الأساس من مسؤولية الدول الأعضاء، أكثر منها الإتحاد الأوروبي ككل، فتلك الدول لها خلفيات تاريخية، ونظم قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية متباينة، ينبغي أخذها في الحسبان، ولهذا تتباين سياسات الاندماج بشكل واضح بين هذه الدول، ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال التقليل من

¹ - إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة "الإسلام في أوروبا"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013م، ص70/69
² - Thierry Balzacq and Sergio Carrera, **Migration, Borders and Asylum Trends and Vulnerabilities in EU Policy**, Brussels:Centre for European Policy Studies, 2005, P21

أهمية الجهود التي تبذل للتقريب بين سياسات الاندماج الأوروبية، ولهذا السبب تم - بناء على طلب مجلس الشؤون الداخلية والعدل - إقامة نقاط اتصال وطنية للاندماج National Contact Points on Integration في أكتوبر عام 2002م¹، ودعا المجلس الأوروبي في اجتماعه باليونان في يونيو عام 2003م مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى تقديم تقارير سنوية عن التوظيف والاندماج، ونشر أول هذه التقارير في 16 يونيو 2004 وأشار فيه إلى أنه مطلوب من الدول الأعضاء بذل مزيد من الجهود، وأن الاندماج هو عملية مستمرة ومتواصلة وذات اتجاهين، وتستند إلى حقوق متساوية وواجبات متوازنة على الوافدين والمقيمين في المجتمع المضيف وبرغم عدم وجود سياسة تطبيقية مشتركة وموحدة حتى الآن، تتعلق بعمليات الاندماج داخل دول الاتحاد الأوروبي، فإن التقرير المقدم من مفوضية الاتحاد إلى مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبيين بتاريخ 03 ديسمبر 2002 Final 703 (2002) Com بشأن اندماج المهاجرين لرعايا أطراف الدول الثالثة تضمن: أن الاندماج المرغوب فيه للمهاجرين - برغم أن تحديد مضمونه مازال متروكا للمجتمعات الأوروبية - يجب أن يظل بندا رئيسيا في الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة وقد تم إقرار ذلك بتضمين توصيات مجلس الوزراء الذي عقد في تامبير Tampere بفنلندا عام 1999م فقرة بعنوان "المعادلة العادلة لرعاية الأطراف الثالثة" ضمن العناوين الرئيسية لاستنتاجاتها، إضافة إلى توضيح أن إيجاد أنسب أساليب التفاعل بين الدول الأعضاء، والسلطات المحلية، وقطاع المنظمات غير الحكومية، يعد أمراً ضروريا للحث على إتباع أفضل تعامل، في قطاع يتطلب الخبرة وحساسية التعامل إزاء الثقافات الأخرى، حيث أكد المجلس المنعقد في "تامبير" على ضرورة اندماج رعايا البلدان في المجتمع، فبالنظر إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لسياسات الاندماج ومدى مشاركة العديد من القطاعات المختلفة من المجتمع في تنفيذها فإن ذلك يعتبر تحديا كبيرا للمسؤولين السياسيين ومختلف أطراف المجتمع المدني على السواء، وبهذا يمكننا القول إن نجاح سياسة الهجرة يعتمد على مدى نجاح إدماج المهاجرين في البلد المضيف لهم².

¹- مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01،

2010م، ص90/89

²-European Commission, "open method of coordination for the community immigration policy", Communication from the commission to the council and the European parliament, 2001, P12

كما أشار تقرير مفوضية الاتحاد الذي أصدر عام 2002، إلى الإجراءات والآليات التي اتبعت لتحقيق ذلك ومن أمثلتها: برنامج "أقران Equals" في مجال التوظيف وآليات صندوق الهيكلية، وبرنامج الاتحاد لمناهضة التمييز، والمرصد الأوربي ضد العنصرية، وبرنامج مركز التدريب المهني في ليوناردو دي فنشي Leonardo de Vinci وهي وغيرها لها أهداف، وتسعى لتعزيز جهود اندماج المهاجرين، وقد تقدمت مفوضي الاتحاد الأوربي باقتراحات لتمويل المشروعات المتعلقة بالاندماج، تتضمن تسريع الحوار بين الأطراف المعنيين كافة، وإقامة شبكات معلوماتية لزيادة التوعية بمشكلات الاندماج وغيرها، وخصص لهذه البرامج ثلاثة ملايين يورو في السنة الأولى عام 2002، ثم زيدت إلى أربعة وشملت الأعمال التحضيرية في إطار هذا البرنامج عددا من النقاط؛ من بينها:

- ✓ تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتعرف إلى النماذج القابلة للنقل في مسألة الاندماج.
- ✓ التعاون العابر الحدود في هذا الشأن، بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية والحكومات وممثلي المجتمع المدني، إضافة إلى مجموعات المهاجرين أنفسهم.
- ✓ دعم برامج الاستقبال للمهاجرين، وإعطاء المجموعات المهمشة اهتماماً خاصاً وبرغم عدم وجود آليات تنفيذية موحدة لتطبيق المبادئ الأساسية للاندماج المتفق عليها في الاتحاد الأوربي، فإنه يلاحظ وجود نظم أوربية متقاربةً مثلاً، في التسهيلات الخاصة بالسكن في المباني السكنية العامة، والقواعد المتعلقة بعقود الإيجار والإخلاء، وشراء المنازل، والحقوق التي تمنح للعائلة ولم شملها، والقواعد والمبادئ القانونية المنظمة للزواج والانفصال والطلاق وشؤون القصر والتعليم ونظم الالتحاق بالمدارس للأجانب وآليات التدريب، والمشاركة في الحياة المدنية والحياة السياسية وسبل رفع الدعاوي ضد التمييز والمساعدة القانونية.

وعلى صعيد آخر، توجد إعلانات ومواثيق واتفاقيات دولية عدة، تتناول بشكل أو بآخر أوضاع المهاجرين في المجتمعات الأوروبية، على صعيد الحرية الدينية والحريات الأساسية، وهي التي يفترض استعادة المهاجرين منها، من بينها¹:

❖ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية لعام 1950: وهي تنص في مادتها التاسعة أن "أي إنسان له الحق في حرية الفكر والعقيدة والديانة"، وهو ما يترتب عليه الحق في تغيير الديانة والعقيدة، وحرية التعبير عن الديانة التي ينتمي إليها، سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي، سواء بشكل عام أو بشكل خاص، أو حتى بممارسة الشعائر أو التعليم، وتضيف المادة أن حرية التعبير عن الدين والمعتقدات لا يمكن أن تكون محل القيود، وفقا لما تفرضه القوانين في المجتمعات الديمقراطية نضا وبما يتماشى ومتطلبات الأمن العام وحماية النظام العام وحماية حقوق الآخرين وحياتهم.

❖ إعلان "هلسنكي" عام 1975: وهو ينص أن "الدول الأعضاء التي توجد على أراضيها أقليات وطنية، يجب عليها احترام حقوق هذه الأقليات، من حيث المساواة أمام القانون، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

❖ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي عام 2000: وهو ينص في مادته الحادية والعشرين "منع أي تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الأصول الإثنية أو الاجتماعية أو اللغة أو الدين أو المعتقدات أو الآراء السياسية أو أي آراء أخر".

ووضعت قضية إدماج المهاجرين على رأس جدول أعمال برنامج لاهاي، حيث أكد المجلس الأوروبي على الحاجة إلى تنسيق أكبر بين مختلف سياسات الإدماج الوطنية مع مبادرات الاتحاد الأوروبي، وأعطت المفوضية الأوروبية رؤية حول علاقة الهجرة بالاندماج والتوظيف بالنسبة للمهاجرين، داعية إلى تبني سياسة استباقية واضحة لدمج المهاجرين في الدول المضيفة².

¹ - فاروق غنيم، اندماج المهاجرين في الاتحاد الأوروبي، مداخلة مقدمة في الندوة الدولية بعنوان " واقع وآفاق العربية في

ضوء المشاركة الأورومتوسطية"، القاهرة، مصر، 2006/11/01م

² - Thierry Balzacq and Sergio Carrera, op.cit ,P21

- ففي نوفمبر عام 2004م، أقر مجلس العدل والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي أحد عشر مبدأ أساسيا مشتركا أساسا لإطار أوروبي لاندماج رعايا الدول الثالثة، وهذه المبادئ هي¹:
- * الاندماج عملية ديناميكية تسير في اتجاهين، وتهدف إلى التوفيق المتبادل بين جميع المهاجرين والأفراد المقيمين في الدول الأعضاء.
 - * الاندماج يعني ضمنا احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي.
 - * توفير فرص عمل، يعد جزءا رئيسيا من عملية الاندماج، وعنصرا أساسيا لمشاركة المهاجرين وللإسهامات التي يقدمونها إلى المجتمع المضيف، لجعل تلك الإسهامات ظاهرة للعيان.
 - * المعرفة الأساسية بلغة المجتمع المضيف وتاريخه ومؤسساته، أمر لا غنى عنه لتحقيق الاندماج، وتمكين المهاجرين من اكتساب هذه المعرفة أمر جوهري لنجاحه.
 - * بذل جهود في مجال التعليم أمر بالغ الأهمية لإعداد المهاجرين، ولاسيما أولادهم، لكي يصبحوا مشاركين أكثر نجاحا ونشاطا في المجتمع.
 - * استفادة المهاجرين من الخدمات التي تقدمها المؤسسات، وكذلك السلع والخدمات الخاصة على قدم المساواة مع أبناء البلد الأصليين وبطريقة خالية من التمييز، تعد أساسا مهما لتحقيق اندماج أفضل.
 - * التفاعل المتكرر بين المهاجرين وأبناء الدولة العضو، يمثل آلية أساسية للاندماج، حيث إن المشاركة في الندوات والحوارات بين الثقافات المختلفة والتوعية بشؤون المهاجرين وثقافتهم وتنشيط الظروف المعيشية في البيئات الحضرية، تقوي التفاعلات بين المهاجرين ومواطني الدولة.
 - * ممارسة شتى الثقافات والديانات مكفولة، في ظل "ميثاق الحقوق الأساسية" ويجب صونها ما لم تتعارض والحقوق الأوروبية التي لا يجوز انتهاك حرمتها، أو القانون الوطني.
 - * مشاركة المهاجرين في العملية الديمقراطية، وفي صوغ السياسات والإجراءات، وخاصة على الصعيد المحلي الذي من شأنه تعزيز عملية الاندماج.

¹ - Council of the European Union, "Presidency Conclusions.", 7224/1/07 REV 1, 14 December 2007

* تنسيق سياسات الاندماج وإجراءاته، في كل مجالات السياسة وعلى مستويات الحكومة والخدمات العامة كافة، عنصر مهم في صوغ السياسات العامة وتنفيذها.

* تحديد أهداف ومؤشرات واضحة، وآليات تقويم، أمر ضروري لتعديل السياسات وفقا للظروف، وتقويم التقدم، وجعل تبادل المعلومات أكثر فاعلية.

وفي أول سبتمبر عام 2005 م قدمت المفوضية الأوروبية، مذكرة تفصيلية بعنوان "أجندة مشتركة للاندماج A Common Agenda for Integration تتضمن توصياتها تنفيذ المبادئ الأحد عشر الأساسية المشار إليها آنفا، وتطوير سياسة متناسقة على مستو الاتحاد الأوروبي، إزاء ما يرتبط باندمج المهاجرين¹.

وركزت جهود الاتحاد الأوروبي في إدماج المهاجرين على عدة جوانب هي:

➤ التعليم

يلعب التعليم دورا مهما في عملية الاندماج، والاتحاد الأوروبي في إطار سعيه للاهتمام بالمسلمين على أراضيه مواطنين كانوا أم غير مواطنين وأيضا في إطار الانفتاح على الحضارات الأخرى وتشجيع التبادل الثقافي، اصدر تعليمة تلح على ضرورة تعليم اللغة العربية بالإضافة إلى الصينية والروسية، ورغم أن بعض الدول الأوروبية كألمانيا واسبانيا تدعم مسلميها إذا ما أرادوا التوسع والاطلاع أكثر على ثقافتهم الإسلامية ودياناتهم (مثلا أقامت ألمانيا مؤخرا في ثلاث جامعات البلاد أول كرسي للدراسات الإسلامية بهدف تأهيل أئمة المساجد، وهذا أسوة بالكليات الموجودة لتخريج رجال الدين المسيحي واليهودي)، إلا أن فرنسا مثلا تسيير عكس ذلك فهي مصرّة على نمط الحياة اللاتكي، ولذلك فهي تحد كثيرا من النشاط الديني والملابس الدينية في المدارس وغيرها من الأماكن².

تعتبر مستويات التعليم المنخفضة عامل آخر في التمييز العنصري الذي يعاني منه المسلمون في عدة دول من الدول الأعضاء التي يشكل المسلمون فيها نسبة كبيرة من المهاجرين

¹- مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، نفس المرجع السابق، ص93

²- إدريس بوسكين، مرجع سابق، ص75

مثل الدانمارك وألمانيا وفرنسا، تقل نسبة المهاجرين وأولادهم الذين يتمون تعليمهم ويحصلون في المتوسط على مؤهلات أقل من متوسط ما يحصل عليه غالبية السكان.

أظهرت دراسات PISA (البرنامج العالمي لتقييم مستوى التلاميذ) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أجريت على التلاميذ من المهاجرين أن التلاميذ الذين ولدوا في بلد آخر تقل نسبة معرفتهم للقراءة والكتابة عن التلاميذ المولودين في الدولة المعنية، وتتجه فروق المستوى بين التلاميذ المهاجرين والآخرين للزيادة خاصة في الدول التي ينخفض فيها المستوى التعليمي والاجتماعي الاقتصادي للعائلات المهاجرة، والكثير من تلك العائلات من أصل مسلم.

وفيما يتعلق بتوفير التعليم الديني تتبع الدول الأعضاء نهج مختلفة، وهي تتضمن التعليم الديني العلماني الرسمي، والتعليم عن الإسلام في نطاق المنهج العام والتعليم الإسلامي المنفصل والذي يوفر في نطاق المدرسة الحكومية أو خارجه، أيضا توفر المجتمعات المسلمة فصولا مكملة في التعليم الديني الإسلامي، ولكن هناك قلق إزاء عادة متبعة، وهي دعوة أئمة من دول ثالثة لا يتمتعون بالتأهيل الرسمي لذلك التعليم ولا يتوفر لديهم الفهم الكافي للإطار الاجتماعي والثقافي المحلي، هذا إن توفر على الإطلاق¹.

لكن بالرغم من ذلك هناك عدة مشاكل تخص المهاجرين وخاصة فيما يتعلق بقدراتهم العلمية، الأمر الذي يعيق خدمات التوجيه من جهة وفرص الاندماج من جهة ثانية، وقد ينعكس التعليم على معدلات التشغيل والعمالة المنخفضة من خارج الاتحاد الأوروبي، فمشكل عدم إتقان اللغة من المهاجرين مثلا يعتبر من الانشغالات التي تؤرق معظم دول الاتحاد الأوروبي، فعدم إتقان اللغة يعتبر من العوائق الكبيرة في تحقيق الاندماج الناجح للمهاجر، وان كانت العديد من الدول ترى أن عدم إتقان المهاجر للغة البلد المضيف لا يحد من فرص إدماجه في المنظومة التعليمية وسوق العمل².

وتشير الأرقام أن أكثر من 73 في المائة من أبناء المهاجرين المسلمين المولودين في ألمانيا خاصة وفي أوروبا على وجه العموم، ينشئون مع لغة البلد كلغة أولى، وتشير البيانات إلى

¹ - تقرير، المسلمون في الاتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخويف من الإسلام، المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية

وكراهية الأجانب، EUMC

² - Commission of EC, "**communication on immigration, integration, and employment**", Communication from the commission to the council and the European parliament, Brussels, 2003, P20

تحسن نتائج أبناء الجالية المسلمة مع مرور الأعوام، ورغم اختلاف النظام المدرسي من ألمانيا إلى فرنسا، فنتائج التحصيل العلمي تبقى إيجابية وآخذة في التحسن مع تسجيل تغير طفيف في نسب النجاح. الدراسة أثبتت أيضا أنّ 11 في المائة فقط من المسلمين لا يجتازون المدارس الثانوية في فرنسا، وأنّ النسبة قد تصل إلى 36 في المائة في ألمانيا، وأوعزت الدراسة السبب إلى تعلّم الأطفال في فرنسا معاً لفترة طويلة، وغالبا ما يكون للمهاجرين معرفة أفضل بالفرنسية من خلال الروابط التاريخية والاستعمارية، ومع ذلك، فإن ارتفاع معدل التخرج لا يحمي المسلمين في فرنسا من معدل البطالة فوق المتوسط وأشارت الدراسة أيضا إلى أنّ الانتماء الديني لا يحدد نجاح فرص الاندماج، وإنما تحدده السياسة العامة للدولة والإطار الاقتصادي¹.

➤ التوظيف والاندماج في سوق العمل

يعتبر التوظيف ودخول سوق الشغل أمر مهم في عملية إدماج المهاجرين في البلدان الأوروبية، وأكثر المهاجرين الذين لديهم الحماية الدولية يتمتعون بالصفات والكفاءات اللازمة التي تأهلهم لدخول سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، واندماجهم في سوق العمل يساهم بشكل كبير في رفع معدلات النمو والقدرة التنافسية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، غير أن معدلات العمالة الحالية للمهاجرين نجدها تتركز فقط في القطاعات الهامشية والخطرة والمتدنية الأجر، وكذا في قطاعات خطيرة بدون تأمين تعكس أشنع أنواع الاستبعاد والاستغلال الاجتماعي، في حين نجد أن المهاجرين أصحاب الشهادات والمؤهلات العلمية هو أيضا إما مضطرين لقبول مناصب لا تعكس مؤهلاتهم وبأجور متدنية أو يعانون البطالة².

في بعض الدول الأعضاء يوجد بين المسلمين نسبة بطالة عالية، فعلى سبيل المثال ترتفع نسبة البطالة بين المسلمين في المملكة المتحدة على نسبة البطالة لأي فئة تنتمي إلى دين آخر سواء للرجال أو النساء، وفي أيرلندا أظهر تعداد عام 2002 أن نسبة البطالة بين المسلمين تبلغ 11 بالمائة في مقابل المتوسط القومي الذي يبلغ 4 بالمائة.

¹ - عادل دلال، المسلمون في أوروبا بين الاندماج والرفض، مقال منشور بتاريخ 2017/08/25م، تم الاطلاع

بتاريخ 2019/11/17م، <https://arabic.euronews.com/>

² - Commission of EC, "communication on immigration, integration, and employment", op.cit, P19/20.

وقد أظهرت اختبارات التمييز العنصري أن المسلمين يعانون من التمييز العنصري ومن ندرة فرص التوظيف، فقد قام على سبيل المثال برنامج إذاعي تابع لمحطة الإذاعة البريطانية BBC في عام 2004 باختبار تم فيه إرسال طلبات عمل إلى خمسين شركة من قبل ستة مرشحين خياليين يظهر من أسمائهم أصلاً بريطانياً أبيض أو أفريقياً أو مسلماً، وقد حصل المرشحون البيض على أعلى نسبة دعوة إلى مقابلة للوظيفة 25 بالمئة، وتبعهم المرشحون السود 13 بالمئة، بينما حصل المرشحون المسلمون على أقل نسبة 9 بالمئة، وفي عام 2004 قامت جامعة باريس بفرنسا بإرسال سير ذاتية مطابقة من عدة مجموعات عرقية استجابة لـ 258 عرضاً لوظيفة كبائع، وقد أظهرت نتيجة هذه التجربة أن فرص شخص من شمال أفريقيا تبلغ خمس فرصة أي شخص آخر في الحصول على الوظيفة¹.

➤ الجنسية والمواطنة

إن موضوع اندماج المسلمين في الغرب هو الطريق للوصول إلى المواطنة، لكن هذا الربط ينم عن ربط منهجي بين شخصية المسلم وشخصية الغريب، وهو الدليل على أنه ينظر للإسلام على أنه غريب عن القارة الأوروبية، يضاف إلى ذلك أن تعريف المسلم في أوروبا لا يحمل في طياته درجة التزام الفرد المسلم، فيمكن لأي شخص يعتبر نفسه مسلماً من دون أن يكون ملتزم بتعاليم هذا الدين الإسلامي أو ببعضها، أي أن هناك خلط في ذهنية الغرب عموماً في نظرتهم للمسلم، فهو تارة رجل عنيف وتارة إرهابي أو رجل يعيش في عالم غريب، كما ينظر للمسلم حيناً على أنه ذلك المهاجر الغريب، وحيناً أنه يخفي أجندة خاصة².

أدخلت لجنة الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2000 مفهوماً جديداً للمواطنة المدنية والتي تضمن للمهاجرين حقوقاً وتكلفتهم بواجبات سيحصلون عليها مع مرور زمن فترة إقامتهم في دول الاتحاد الأوروبي، بحيث يتلقون نفس المعاملة التي يتلقها مواطني الدولة التي تستضيفهم حتى قبل حصولهم على الجنسية، ويضع ميثاق الحقوق الأساسية إطاراً أساسياً للمواطنة المدنية بعض الحقوق التي تطبق بسبب طبيعتها العالمية وغيرها من الحقوق المستمدة من تلك الموكلة لمواطني الاتحاد، وفي الواقع فإن قانون التجمع العائلي يمنح بالفعل أو يقترح منح العديد من هذه الحقوق

¹ - تقرير، المسلمون في الاتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخويف من الإسلام، نفس المرجع السابق، ص 02

² - حسني عبيدي، المسلمون في أوروبا بين الاندماج والتهميش، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01،

الإمارات العربية المتحدة، 2010م، ص 26/27

لجميع الأشخاص المقيمين بصفة قانونية في الاتحاد الأوروبي، وهو ما من شأنه منح المواطنة الكاملة للمهاجرين ويساعدهم على الاستقرار بنجاح في المجتمع، ويمكن أن تكون خطوة أولى للحصول على جنسية الدولة المضيفة العضو في الاتحاد¹.

➤ حرية الممارسات الدينية

يميل الكثير من الباحثين وخاصة المسلمين منهم إلى اعتبار أوروبا بأسرها ارض علمانية أبعد فيه الدين عن المؤسسات وجرّد من كل أدواره، ويقارن بعضهم أوروبا بالولايات المتحدة، ويقدمون هذه الخيرة على أنها ارض التدين المتأجج، وإن كان صح أن الدين يحتل مكانا مهما في الولايات المتحدة الأمريكية، فليس من الحقيقة في شيء اعتبار الدين غير مهم في ربوع أوروبا، انم اهو حاصل في أوروبا في هذا الشأن هو فقدان الكنائس الرسمية لهيمنتها التقليدية، وليس غياب للتدين الفردي وفقدان الروحانيات، لهذا السبب يمكن النظر إلى أوروبا ليس كفضاء أعيد فيه النظر في البعد الديني، وإنما كفضاء علمنة للمجتمع وللدين معا، إذ تضمن الدول فيه لكل الديانات حق تقديم إجابات روحية وأخلاقية واجتماعية للمواطنين في إطار احترام القانون المعلمن.

ويمكن تقسيم العلمانية في أوروبا إلى ثلاث مجموعات كبرى:

- البلدان التي نجد فيها مؤسسة دينية مهيمنة مدمجة في مجال الدولة، وهي البلدان التي للدولة فيها دين رسمي مثل اليونان والمملكة المتحدة والدنمارك.
- البلدان التي فيها الدول محايدة، ولكنها تعترف بعدد الديانات كحالة بلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.
- البلد الذي لا يعترف بأي دين رسمي مثل فرنسا².

تقتضي القوانين من عديد من البلدان الأوروبية بأن الدولة لا تمول النشاطات الدينية على اعتبار أنها تساوي بين مواطنيها وتقف على الحياد أمام اختلافاتهم الدينية والمذهبية، لكن عمليا يحظى المسيحيون بموروث ضخم من الكنائس ودور العبادة تتوفر منذ العصر الوسيط وقبل قيام الدولة المعاصرة العلمانية، في حين لم تكن توجد في الماضي مساجد ودور عبادة للمسلمين إلا

¹ - Commission of EC, Ibid, P22

² - حميد زناز، هل يوجد إسلام أوروبي؟ فرنسا أنموذجاً: مقال من كتاب جماعي بعنوان (الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط01، الإمارات العربية المتحدة، 2016م، ص 221/220

بأعداد قليلة في بعض الدول، في المقابل تسمح القوانين في عديد من البلدان الأوروبية بتوفير تعليم ديني لكل المجموعات الثقافية، أما بالتوازي مع التعليم الإلزامي أو بالاندماج في صلبه، لكن يشترط في هذا التعليم أن لا يخالف المبادئ الدستورية للدول، وهذا يطرح مشاكل عديدة ومعقدة، إذ أن بعض المسلمات التي تعود عليها المسلمون منذ قرون قد تبدو مناقضة لتلك المبادئ، ثم أن المسلمين في أوروبا لهم أصول مختلفة ومرجعيات مختلفة، لذلك يعجزون في عديد من الأحيان عن تقديم مضمون تعليمي موحد بينهم، فلا يستفيدون من الفرص التي تمنحها بعض الدول مثل ألمانيا وإيطاليا لإدماج التعليم الديني الخاص ضمن البرامج التعليمية الحكومية¹.

المبحث الرابع: تجليات الحضور المؤسسي الإسلامي في أوروبا ومسألة الإندماج

شكلت هجرة المسلمين إلى أوروبا واستقرارهم هناك تجمع حضاري بشري متعدد الثقافات، إذ لا تخلو مؤسسة اجتماعية كانت أو سياسية أو تعليمية من هذا اللون اللافت للنظر في بنية الثقافة الأوروبية، وفي هذا النطاق يمكن الحديث وبدون شك عن الإسهام الثقافي المتميز الذي قدمه الإنسان المسلم، فلا يخفى عن العيان قدر الحضور التي سجلته الثقافة الإسلامية والعربية في المجتمع الأوروبي خاصة في طابعه المؤسساتي المتمثل في المنظمات والجمعيات الدينية الإسلامية التي تلعب دورا كبيرا في تكييف مسألة اندماج المسلم الأوروبي في بنية الثقافة الأوروبية مع المحافظة على هويته بل وجعلها جزءا من الثقافة الأوروبية باعتباره مواطنا أوروبا بالأساس.

المطلب الأول: المؤسسات الإسلامية في أوروبا

ينتشر في أوروبا الغربية أكثر من 7 آلاف بين مساجد ومراكز ومؤسسات إسلامية ومن أكبرها وأشهرها نجد:

إتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا Federation of Islamic Organisations in Europe

in Europe : تأسس عام 1989م، ويعد أوسع المؤسسات الإسلامية انتشارا ويضم ستة وعشرين منظمة وطنية من كثير من الدول الأوروبية، ومن بين مؤسساته:

¹ - محمد الحداد، أوروبا ومسلموها: قضية أمنية أم مراجعة لقواعد التأسيس؟، مقال في مؤلف جماعي بعنوان: الإسلام في أوروبا إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2016، 01م، ص15

1. المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية European Institute Of Human Sciences : وهو مؤسسة تعليمية لها فرعان في فرنسا وبريطانيا العظمى، وفي إطاره يدخل: معهد اللغة العربية ومعهد تعليم القرآن الكريم، والكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية، والى يومنا هذا يدرس فيها حوالي 500 طالب، ونفس العدد من تقريبا من الطلاب يتلقون فيها تعليما مسائيا، ومن أهم أهداف هذا المعهد تتمثل في تشكيل جيل جديد من المسلمين لديهم معرفة واسعة بالشريعة الإسلامية وتصورات واقعية عن حياة المجتمع الأوروبي، ويقوم المعهد أيضا بتخريج إطارات لتسيير المراكز الإسلامية والمساجد عبر أوروبا، ويقوم بترقية المستوى المهني لمسيري المراكز والمنظمات الإسلامية وأئمة المساجد عبر الدراسة المسائية، هذا ويخطط مستقبلا لإقامة أو فتح تفرعات أو تخصصات جديدة مكملة.

2. منتدى منظمات الشباب والطالب المسلم الأوروبي The Forum of Muslim Youth and Student Organisations: يضم أكثر من 40 منظمة دينية شبابية وطلابية مقره الرئيسي بروكسل بلجيكا، يمارس النادي مهما اجتماعية مختلفة النشاطات (تنظيم الملتقيات والمحاضرات، إقامة المخيمات الطلابية...) والتي يهدف من خلالها إلى تحضير قادة شباب مستقبلا، وللنادي علاقات بمنظمات شبابية ممثلة لديانات أخرى.

3. الوقف الأوروبي European endowment: هو مؤسسة تجمع بين الأعمال الخيرية والاستثمارية، وأهم أهدافها تتمثل في الدعم المالي للمنظمات الإسلامية في أوروبا، مقره الرئيسي برمنغهام بريطانيا، وللوقف الأوروبي دور مهم فيما يخص تأسيس وتطوير المنظمات الإسلامية، وأيضا في تلبية حاجات المسلمين الاجتماعية والتعليمية وغيرها.

4. رابطة المدارس الإسلامية Islamic Schools Association: هي مؤسسة تعليمية تربية مقرها في استوكهولم السويد، تأسست في اجتماع ضم ممثلي مدارس إسلامية من ست دول هي: بريطانيا، هولندا، السويد، الدنمارك، ألمانيا وبلجيكا، من أهم نشاطات هذه الرابطة التعاون المشترك والترابط بين المدارس التعليمية للدول المذكورة آنفا، ونشطت الرابطة مجموعة من الملتقيات والمحاضرات شارك فيها مختصون ومن لهم اهتمامات بمسائل التعليم في أوروبا.

5. **جمعية صحفيي أوروبا European Journalists Association:** هي منظمة تقوم بوظائف إعلامية وثقافية ونقابية مقرها الرئيسي في فينا النمسا، نشاطها موجه أساسا نحو تطوير الفضاء الإعلامي والثقافي التوجيهي لمسلمي أوروبا، هذا وتقوم الجمعية بالتبادل الإعلامي الثقافي الفكري مع منظمات صحفية أخرى في أوروبا، وهي أيضا تتسق وتربط نشاط مختلف المنظمات الثقافية التوعوية الإسلامية بالهيئات الإعلامية، كما تقوم بالتخطيط للمشاريع الإعلامية¹.

6. **المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث The European Council For Fatwa and Research:** أمام الحاجة الماسة للمسلمين للفتوى في شؤونهم المختلفة وأمام قلة أهل الاختصاص في أوروبا وأمام تعدد الآراء حول بعض القضايا الشرعية، والتي قد يصدر بعضها عن أشخاص من غير المؤهلين، ومع الحاجة إلى اجتماع المسلمين في القضايا العامة على رأي موحد مثل تحديد أوقات الصلوات وتحديد بدء الصيام، كان لا بد من التفكير في مجلس عام يجمع عددا من أصحاب الاختصاص الشرعي ليلبوا هذه الحاجات، فكانت مبادرة اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا في سنة 1997 لتأسيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، والذي يتخذ من المركز الإسلامي في دبلن في أيرلندا مقرا له، ويعقد المجلس دورات سنوية يتناول فيها ما يعرض عليه من قضايا وما يصله من أسئلة، إضافة إلى المسائل الشرعية المهمة التي يحتاج فيها المسلمون في أوروبا إلى فتوى وتوجيه شرعي، ويضم المجلس أكثر من ثلاثين عضوا بعضهم من العلماء المعروفين في العالم الإسلامي وعدد من الشرعيين المتصدرين للفتوى في البلاد الأوروبية المختلفة، ويصدر المجلس بيانا ختاميا في نهاية كل دورة يتضمن ما اتخذته من قرارات وفتاوى، كما يقوم بطبع الفتاوى في كتب باللغة العربية وبعدها من اللغات الأوروبية وتعمم على المساجد والمراكز الإسلامية في أوروبا، كما أن المجلس يصدر مجلة بحثية فصلية تتضمن بعضا من البحوث التي تم إعدادها للمجلس وكذلك ما يكتبه بعض الباحثين من غير أعضاء المجلس حول القضايا التي يتناولها بالدراسة، كما أن للمجلس موقعا على الإنترنت يتضمن قراراته وفتاواه، وللمجلس أيضا لجان للفتوى عبر الهاتف تتلقى أسئلة المستفتين في أوقات محددة وتجيب عليها.

¹ - ادريس بوسكين، أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، عمان الأردن، 2013،

والمجلس يعمل على التواصل مع المجامع الفقهية وهيئات الفتوى الرسمية في العالم الإسلامي، وهو كثيرا ما يتبنى ما يصدر عنها من قرارات، خصوصا أن بعضا من أعضائه هم في نفس الوقت أعضاء في هذه المجامع. وقد استطاع المجلس خلال السنوات العشر التي مرت على تأسيسه أن يصبح مرجعا للعديد من الهيئات الإسلامية ولعموم المسلمين¹.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الإسلامية في عملية الاندماج

تؤدي المنظمات الإسلامية في أوروبا دورا مهما في الاندماج الإيجابي، وذلك بدءا بالتوعية بالمفهوم الصحيح للاندماج، والتمكين لثقافة "المؤسسة" في المسلم الأوروبي، إذ أن هذا المجتمع الذي يعيش فيه مجتمع مؤسسي، ولا يمكن الاندماج فيه إلا من خلال هذه الثقافة التي تمكن المسلم من التعامل مع المجتمع تعامل المشاركة المنتجة التي هي باب مهم من أبواب المجتمع، ولا يخفى ما للمؤسسات من دور مهم في الانفتاح على المجتمع الأوروبي فيعرف من خلالها بالإسلام وقيمه، وتكون جسراً بينه وبين المسلمين في أوروبا، وهذا سبب لتحقيق الاندماج الفاعل².

ويمكن تحديد دور المؤسسات الإسلامية في الاندماج، ضمن ثلاثة مستويات، هي:

• المستوى المفاهيمي.

• مستوى المقاربة الواقعية.

• المستوى العملي.

وفي ما يلي تناوّل لملامح من دور المؤسسات الإسلامية في عملية الاندماج عبر تلك المستويات، مع التمثيل لذلك ببعض النماذج الموجزة.

أولا) على المستوى المفاهيمي:

¹ - أحمد جاب الله، الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، مرجع سابق، ص 06

² - عواد علي، دمج المسلمين في المجتمعات الأوروبية من خلال رؤيتين، تاريخ التصفح 2020/02/21م،

<https://www.moslimonline.com/>

يتمثل دور المؤسسات الإسلامية في ما يتعلق بعملية الاندماج على الصعيد المفاهيمي؛ في الإسهام في صياغة المفهوم المتعلق بالاندماج من جوانبه المتعددة.

فالاندماج شأنه شأن عديد المفاهيم الأخرى، التي تحتاج إلى توضيح لكنها، وتحديد للمراد بها، وتفسير لمقاصدها، وإن ذلك ليستدعي إسهاما من جانب المؤسسات الإسلامية في صياغة المفهوم المتعلق بالاندماج، كي لا تتحوّل هذه المفردة إلى عنوان بلا فحوى أو شعار بلا مضمون.

وفي واقع الأمر؛ فإن المؤسسات الإسلامية في أوروبا لم تتخل عن دورها في هذا الاتجاه، بل تناولت الاندماج في مدارسها وأدبياتها ومؤتمراتها وندواتها وإصداراتها، وهو ما يتضح بشكل جلي بالنسبة لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا ومؤسساته الأعضاء منذ خمسة عشر عاماً على الأقل.

وقد تطور التناول لموضوع الاندماج وتعمّق، فأصبح هناك نسق من المفردات والمفاهيم ذات الصلة به، كـ"التوطين" (توطين الحضور المسلم في الواقع الأوروبي) و"المواطنة" (المواطنة الصالحة للمسلم في مجتمعه الأوروبي الذي ينتمي إليه)، و"المشاركة" (المشاركة المجتمعية وكذلك المشاركة السياسية)، و"تكافؤ الفرص"، وقد انتقل الأمر من حيز المداولات التي تجري في فضاءات مسلمة أوروبية متفرقة؛ إلى المدارس والمشاورات في الفضاء المسلم الأوروبي العريض، حيث صدرت إعلانات عدة، وانتهى الأمر إلى موثيق، نستحضر منها "ميثاق المسلمين في أوروبا" لعام 1427 هـ / موافق 2006 م.

ولعل من بين ما يلفت الانتباه؛ أن المؤسسات الإسلامية لم تتكفئ على الذات خلال إسهامها في صياغة المفهوم، بل هي في الوقت الذي أخذت تقدّم فيه تصورات ومقترحات كأرضية للنقاش؛ فإنها سعت قدر الوسع إلى توفير بعض الأطر والمنابر لأهل العلم والنظر، وأصحاب الفكر والرأي، من المسلمين وغير المسلمين، لإنضاج التداول بشأن مسألة الاندماج وما يتفرع عنها أو يتصل بها من مسائل. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في الدور الذي اضطلعت به المؤتمرات والندوات، وكذلك حلقات النقاش والأيام الدراسية وحتى ورش العمل، التي التأمّت طوال عقد ونصف العقد من الزمن، فضلاً عن عديد الإصدارات المطبوعة التي كانت أشبه بمنابر لتناول هذه المسائل من زوايا عدّة.

وأحسب أن واحداً من أنصع النماذج على ذلك الإسهام المتعلق بصياغة المفهوم؛ هو قيام "المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث"، الذي يفتتح اليوم عشرينه الثانية المباركة بعونه تعالى، خاصة وأن مجالات اهتمام المجلس تتصل بمطلب "التأصيل"، الذي لا يمكن المضي في نهج اندماج المسلمين ومواطنتهم بمعزل عنه¹.

ثانياً) على مستوى المقاربة الواقعية:

على صعيد المقاربة بين المفهوم والواقع؛ فإن ما ينبغي استحضاره ابتداءً؛ أن المفاهيم المجردة عن الواقع، أو المعزولة عنه، لا تتأهل لملاسته أو التأثير فيه، ولذا فإن مفهوم الاندماج، وما يتفرع عنه أو يتصل به؛ لا ينبغي أن يكون حبيس الأروقة أو أسير النخب (الصفوة)، بل ينبغي أن ينطلق أيضاً من الواقع ويتنزل عليه كذلك بحكمة.

وأحسب أن فكرة الاندماج، كما حضرت على الأقل في تناول المؤسسات الإسلامية الوسطية في هذه القارة؛ لم تحتجب عن واقعها أو تنقطع عنه، خاصة وأنها في الأصل شاغل من الشواغل العامة التي تعيشها الأسرة المسلمة في أوروبا مثلاً، ويواجهها الشاب والفتاة الناشئان في مجتمع لا تتطابق ملامحه مع مجتمع النشأة الذي عرفه الآباء والأجداد. أي أن ما يمكن وصفه مجازاً بـ"الموقف من المجتمع" أو "مسألة الانتماء"، هو سؤال قد يُطرح في الفضاء المجتمعي لمسلمي أوروبا بشكل اعتيادي وتلقائي، تبعاً لمسألة الهوية، أو حتى لمجرد كون الاندماج مادةً للجدل العام في الساحتين السياسية والمجتمعية في عديد البلدان الأوروبية الغربية والوسطى، منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين وحتى اليوم.

ولكن ذلك لا ينهض وحده بمطلب المقاربة الواقعية؛ إذ:

. لا بد من أن يراعي مفهوم الاندماج؛ الواقع موضع الاهتمام، بأبعاده المتشعبة وتفصيله.

. لا بد من تكييف المقاربة النظرية مع الواقع العملي، وتهيئتها لأن تنتزل على أرض الواقع بطريقة سليمة وبما ينسجم مع المقصد.

¹- شكيب بن مخلوف، دور المؤسسات الإسلامية في أوروبا في عملية الاندماج، اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا،

سراييفو، البوسنة والهرسك، 17/05/2007م، ص02

. ولا بد أيضا من استمرار النظر والمعالجة للمفهوم، أخذاً بعين الاعتبار ما يستجد أو يطرأ، وهو ما يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى بعض التطورات والمنعطفات التي عرفها الوجود المسلم في أوروبا منذ سنة 2001.

. كما يتوجب، زيادة على ما سبق، إدراك أن الاندماج له متطلباته واستحقاقاته، وطريقه مفروشة بالتحديات وربما بالعوائق والمشاق أحيانا، لكن هناك محفزات تحفزه وعوامل تنشطه بالمقابل، وإن من مقتضيات تنزيل الفكرة على الواقع وتكييفها معه؛ أن يجري التعرف على تلك العوامل والمؤثرات وأخذها بعناية على محمل الجدّ، والسعي للتعامل معها حسب ما يتطلب الأمر، ولا بد من طرح التساؤلات الجادة والناقدة، الرامية لتوصيف المشكلات والعوائق والصعوبات، بما يتيح المجال لمعالجتها بكيفية أنجع.

وكمثال على المقاربة الواقعية؛ فإنه لا مناص من ربط مطلب الاندماج بأبعاد، أو أدوار، ينبغي النظر إليها باعتبارها وثيقة الصلة بتحقيق الاندماج الإيجابي المنشود والتمكين له، وقطع الطريق على نذر العزلة والتفوق، أو الذوبان وتلاشي الحضور الإيجابي، ومن هذه الأبعاد، على سبيل المثال لا الحصر، صلة الاندماج بالحوار، وصلته بالمشاركة، وكذلك بتكافؤ الفرص:

أ) صلة الاندماج بالحوار: إنّ الحوار لازمة لا غنى عنها لعملية الاندماج، في شتى مراحلها ومستوياتها. فالاندماج بدءاً من كونه فكرة، إنما ينبغي إنضاجها على المستوى المفهومي على أرضية الحوار الذي يتيح اتساعاً في الرؤية وانفتاحاً للمعالجة على واقع حافل بالتشابك وربما بالتعقيد. وسواء تعلق الأمر بالمؤسسات الإسلامية، أم بصانعي القرار على المستوى السياسي مثلاً؛ فإنّ استبعاد الحوار من مسعى الاندماج لا يقرب من المقصد الإيجابي بل يبعد المسافات عنه، ويؤدي إلى حالات مؤسفة من الانسداد في قنوات التواصل والتفاهم ضمن المجتمع الكبير.

ومن الاستحقاقات التي يرتبها الحوار أيضاً؛ أن يتم التواصل المنفتح مع قطاعات الجمهور المعني كافة خلال أطوار عملية الاندماج، ولا ريب أنّ ذلك يفيد، أيما إفادة بإذن الله، في جعل توجهات الاندماج منسجمة مع الواقع، علاوة على أن الحوار يعين على تقبل الجمهور للفكرة وإقباله عليها والمضي في ما يستتبعها من استحقاقات والتزامات وأدوار.

ب) صلة الاندماج بالمشاركة: إنَّ التوجّه إلى الاندماج الإيجابي، يقتضي تفاعلاً إيجابياً من قبيل "المشاركة"، ويشمل مطلب المشاركة؛ الانتشار الحميد في شتى مجالات الفعل المجتمعي البناء، بما في ذلك المشاركة السياسية. ولا ريب أنَّ المشاركة تقتضي، من جانبٍ، إقبالاً عليها، ومن جانبٍ آخر، تذليل أية صعاب يمكن أن تكمن في طريقها، بحيث يجري إفساح المجال أمام حالةٍ إيجابية ومثمرة من المشاركة الفاعلة في شتى المجالات¹.

وليس من المبالغة الإقرار بأن المشاركة فضلاً عن كونها سبيلاً لا غنى عنه من سبل الاندماج الإيجابي؛ فإنها كذلك تمثل مؤشراً أساسياً على نجاحه، ولعلّ ذلك تحديداً ما يشير إلى معيار هام من معايير التفريق بين الاندماج الحميد والذوبان الذميم، فالأخير يطمس الأثر ويلغي الخصوصيات ويمحو التنوع ويُقطع الطريق على الإثراء المتبادل ضمن النطاق المجتمعي العريض.

ج) صلة الاندماج بتكافؤ الفرص: إذا تبين ما تمثله المشاركة من أهمية للنهوض بالاندماج الإيجابي والتمكين له؛ فإن ذلك لا بد وأن يلفت الانتباه إلى أهمية العناية بمطلب تكافؤ الفرص في المجتمع الواحد، إذ لا يخفى أنَّ الاندماج على نحو عام والمشاركة على نحو خاص؛ يقتضيان ضمانَ الفرص المتكافئة للجميع، للتمكن من الإسهام المستمر في شتى المجالات وعلى نحو لائق.

ومن الواضح أن تكافؤ الفرص ليس بالمطلب المتيسر في غالب الأحوال، وهو ما يقتضي انصرافَ الاهتمام إلى العناية بهذا المطلب الهام وتضافر الجهود لتعزيزه، فالفرص المتاحة لأعضاء أي مجتمع، ترتبطُ بعوامل عدة، من بينها الخصوصيات التعليمية والثقافية، والمقدرات الاقتصادية والتمويلية، ومواصفات التموضع المجتمعي (حسب الشرائح والفئات داخل المجتمع الواحد)، فضلاً عن مواصفات البيئة السياسية والمجتمعية العامة.

إن المؤسسات الإسلامية في أوروبا معنية بأن تشجع كافة الجهود الرامية للتحقق من تكافؤ الفرص وتعزيزها في شتى المجالات، بما في ذلك إعلان الاتحاد الأوروبي عن العام (2007) باعتباره

¹- شكيب بن مخلوف، نفس المرجع السابق، ص03

"السنة الأوروبية لتكافؤ الفرص للجميع"، وهو ما يقابله اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا بالترحيب، وينظر إليه باهتمام خاص.

ثالثاً) على المستوى العملي: لعل أولى الخطوات العملية في أداء المؤسسات الإسلامية في ما يتعلق بالاندماج؛ هو التعريف بالفكرة وما هو مقصود منها، بناء على الصياغة المفاهيمية المتحققة والمقاربة الواقعية التي ترتبت على ذلك.

أي أن المؤسسات الإسلامية مطالبة في هذا الصدد بإشاعة الفكرة الإيجابية والتعبير عن الموقف بصورة مؤثرة وحكيمة، ثم أن تبدأ بتنزيل مقتضياتها في واقعها هي ابتداءً، بالتعبير عن هذا المنظور وذلك الموقف في توجهاتها وأدبياتها، وترجمة القول إلى فعل والشعار إلى ممارسة¹.

وفي كل الأحوال؛ فإن التزامات جادة تقع على عاتق المؤسسات الإسلامية لجهة مسؤوليتها في النهوض بالاندماج الإيجابي للمسلمين في مجتمعاتهم الأوروبية، إلى جانب المسؤوليات المترتبة على شركاء الفضاء المجتمعي الكبير رسمياً وشعبياً، سياسياً ومدنياً، وفي شتى المجالات.

¹ - شكيب بن مخلوف، دور المؤسسات الإسلامية في أوروبا في عملية الاندماج، اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، سراييفو، البوسنة والهرسك، 17/05/2007م، ص 06

خلاصة واستنتاجات

تعد مشكلة الاندماج من أهم المشاكل التي تواجه المسلمين في أوروبا، وهي المشكلة التي يتوقع لها أن تتفاقم تداعياتها في ضوء موجات العداء والكراهية من جانب اليمين المتطرف للمسلمين في أعقاب العمليات الإرهابية التي شهدتها بعض البلدان الأوروبية مؤخرًا.

وقد ينظر البعض إلى مشكلة الاندماج على أنها من أسباب تطرف بعض المسلمين من أبناء الجيلين الثاني والثالث، وانخراطهم في العمليات الإرهابية، إلا أن هناك أسباباً أخرى للتطرف، يمثل بعضها أعراضاً لفشل سياسات الإدماج، ومن ذلك الأسباب التقليدية للتطرف، المتمثلة في البطالة، والتهميش السياسي والاقتصادي، فضلاً عن غياب التعليم الديني المعتدل، وهو ما يترتب عليه التوجه نحو التعليم الذاتي، بما يحمله ذلك من إمكانية تلقيهم تعليماً دينياً متطرفاً، يدعم ذلك الأئمة المتطرفون القادمون من الخارج، وما يلقونه من خطب كراهية.

أما على الجانب الآخر فإن أغلب سياسات الاندماج الجادة في أوروبا (وهي قليلة) عموماً لم تكن منهجية و أصيلة واتسمت بالسطحية و التهميش للثقافات الوافدة مع المهاجرين، ففي أغلب المدارس الأوروبية مثلاً، وتحت مبرر علمانية الدولة، يتم تجاهل الجوانب الثقافية للمهاجرين، بما فيها من إثراء لحياتهم الاجتماعية، مما يدفعهم إلى الإحساس بالإقصاء، في حين تتناول مواد دراسية أخرى كالتاريخ حقبة تاريخية كانت أوروبا فيها تستعمر جزءاً كبيراً من البلدان المصدرة للمهاجرين اليوم، ولا يتم التركيز على فترات تاريخية أخرى كان فيها العالم الإسلامي يشع بنوره على العالم.

لقد تأخرت أوروبا شيئاً ما في التنبيه لموضوع إدماج المهاجرين في مجتمعاتها ويات الأمر اليوم أصعب مما كان عليه، ولكن الفرصة لا تزال متاحة، في حين لم يهتم قادة الرأي في الجاليات المهاجرة، وخاصة منهم الأئمة بالنسبة للمسلمين بموضوع الإدماج، و تلعب وسائل الإعلام والشعبية منها بالذات في غالب الأحيان دوراً سلبياً في مناقشة الأمر وتناوله بالمستوى المطلوب من الشفافية و الموضوعية.

وعموماً نستخلص في نهاية هذا الفصل بعد الملاحظات التي يمكن أن ندرجها في مايلي:

* إن الوجود الإسلامي في أوروبا ارتبط بأحداث سياسية واجتماعية واقتصادية بحيث كانت الهجرات الأولى القديمة عبارة عن فتوحات إسلامية أما في العصر الحديث فكانت الدوافع الاقتصادية السبب الرئيسي في هجرة المسلمين إلى أوروبا.

* يعتبر الإسلام الدين الثاني في أوروبا بعد المسيحية وتشكل الجالية المسلمة بمختلف أطيافها ومكوناتها أقلية موزعة في اغلب الدول الأوروبية بنسبة متفاوتة.

* تختلف نماذج السياسات الإدماجية بين مختلف الدول الأوروبية فمنها من تعتمد نموذج الاستيعاب مثل فرنسا ومنها من تعتمد نموذج التعدد الثقافي مثل بريطانيا وهناك من تعتمد النموذج التفاضلي مثل ألمانيا وذلك حسب ما تراه كل دولة يصلح لإدماج رعاياها.

* تبنت الدول الأوروبية العديد من السياسات الإدماجية للمهاجرين سواء على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو مبادرات فردية، فالاتحاد الأوروبي وقع العديد من الاتفاقيات وافر مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة لإدماج المهاجرين، لكن هذه السياسات لم ترقى إلى المستوى المطلوب فمازال العديد من المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي يعانون من مشاكل اجتماعية واقتصادية نتيجة عدم قبولهم مجتمعياً.

* تركز جهود اندماج المهاجرين المسلمين في أوروبا على عدة جوانب أهمها: التعليم، التوظيف والاندماج في سوق العمل والجنسية والمواطنة.

* تسعى المؤسسات الإسلامية في أوروبا إلى المساعدة في توطين المهاجرين المسلمين في أوروبا واندماجهم وفق الرؤية الشرعية مع احترام خصوصية المجتمعات الأوروبية، لكن هذه المساهمة تبقى محدودة وضعيفة كون هذه المؤسسات هي الأخرى تعاني العديد من المشاكل سواء على المستوى التنظيم أو التمويل.

* تواجه الجاليات المسلمة في أوروبا العديد من العراقيل والصعوبات حالت دون تحقيقهم الاندماج الكامل الايجابي في المجتمعات الأوروبية، ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام باعتبارها أهم وخطر ظاهرة تهدد فرص اندماج المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي، وهذه الظاهرة ستكون موضوع الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

ظاهرة الإسلاموفوبيا
مفهومها وعوامل صعودها
في دول الإتحاد الأوروبي

توطئة

برزت في أوروبا ظاهرة الإسلاموفوبيا كتفكير نمطي معادي للإسلام والمسلمين، وشهدت هذه الظاهر تصاعدا سريعا في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين وبالضبط بعد أحداث سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلتها من أعمال إرهابية ضربت مختلف العواصم الأوروبية والتي نفذها متشددون يدعون للإسلام.

بالرغم من كون موضوع الإسلاموفوبيا موضوعا شائكا، لارتباطه بقضايا معقدة كالإرهاب، إلا أن الكثير من المسلمين في البلدان الغربية يشكون من الإسلاموفوبيا، من العنصرية، ومن الأفكار النمطية والأحكام المسبقة المُعادية للإسلام. مرد ذلك، بالنسبة إليهم، التصور الخاطئ الذي يحمله الغربُ عن الإسلام والمسلمين.

هل الإسلاموفوبيا سبب للإرهاب أم نتيجة له؟ سؤال جوابه معقد كذلك، لكن ما هو مؤكد، بالنسبة للمسلمين في الغرب، هو أنها موجودة، وجعلتهم يعيشون ظروفًا صعبة وإقصاء اجتماعيا كبيرا، بل إنها أدت إلى ضرب الكثير من المكتسبات الحقوقية للبلدان الغربية أيضا.

وإذا كان الكثيرون يعتبرون أن الإسلاموفوبيا مرتبطة ارتباطا شديدا بقضايا الإرهاب الحديثة العهد، إلّا أنّ مفكرين غربيين ومتخصصين في الأنتروبولوجيا يرون أن "العداء للإسلام" أقدم بكثير من ذلك، وأن جذوره ترجع إلى أكثر من مائة عام، قبل أن تُستعمل في وسائل الإعلام الغربية في نهاية القرن العشرين، فظاهرة الإسلاموفوبيا هي ظاهرة ليست بالجديدة فهي موجود منذ مدة مع ظهور حركات الإستشراق التي حاولت في كتاباتها أن ترسم صورة مشوهة عن الإسلام وتصوره للأوروبيين على أنه خطر يحذق بهم، واستغلت الأحداث الإرهابية من طرف جهات متعددة لتعيد إحياء تلك الأحقاد الدفينة اتجاه الإسلام والمسلمين، وسنحاول في هذا الفصل تفكيك مصطلح الإسلاموفوبيا وما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا وما هي الجهات التي تغذيها وما هي تبعاتها وانعكاساتها على الجاليات المسلمة في دول الإتحاد الأوروبي؟

المبحث الأول: الإسلاموفوبيا التعريف والنشأة

منذ نهاية القرن الماضي، أصبحت ظاهرة الإسلاموفوبيا موضوعا مطروحا للنقاش على نطاق واسع، فيما يتعلق بالمسلمين في الغرب، واستدعت تلك الظاهرة قلقًا كبيرًا في أوساط الحكومات في العالم الإسلامي والغرب، وكذلك المنظمات العابرة للقوميات بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي (OIC) والأمم المتحدة (UN)، قد استدعت الظاهرة قدرا كبيرا من الدراسات الأكاديمية، ولا سيما فيما يتعلق بالمظاهر والممارسات المتعلقة بها، كما استدعت انتقادات من أولئك الذين يزعمون أن استخدام المصطلح يحول دون انتقاد المشروع لـ "الإسلام".

المطلب الأول: تعريف الإسلاموفوبيا

أولاً: لغة الإسلاموفوبيا كلمة مستحدثة ومركبة من لفظين: إسلام و فوبيا، وسنتناول في هذا الفرع كلمة "فوبيا" وأصلها في اللغة

(فوبيا PHOBIA) كلمة لاتينية تعني الرهاب أو الهلع أو الخوف من شيء ما أو مجموعة ما¹، وهو خوف لا شعوري غير مبرر من مواقف أو أشخاص أو نشاطات أو أجسام معينة، وهو بذلك يصنف مرض نفسي ينبغي عالجها، فالإسلاموفوبيا منحوتة من كلمة إسلام الذي هي عربية الأصل وكلمة فوبيا اللاتينية التي تعني الرهاب أو الخوف وبتدمجها يصبح المصطلح يعني الرهاب أو الخوف من الإسلام²

ثانياً: اصطلاحاً تعددت الترجمات العربية له، اختلفت في تحديد المعنى المقصود بدقة، فهناك من قال أن الإسلاموفوبيا تعني رفض الإسلام كديانة، وكطريقة حياة وكمشروع تعتمده طائفة من السكان، وكمشروع ثقافي، كما نظر إليه على أنه خوف يمنع التواصل والتبادل والحوار، والذي يجعل المسلم الشخص المسؤول عن كل عيوب المجتمع والعالم، وأن الإسلام مناقض للعقل، وأنه

¹ - Oxford English Dictionary, Official site, link: <https://en.oxforddictionaries.com/definition/-phobia> accessed 1/3/2017.

² - شتيوي عبد مطر، علي رمضان صالح، الإسلاموفوبيا في الفكر السياسي الغربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، ص 410

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

ينافي ويصطدم مع الإسهامات العلمية التي يقدمها العلم التجريبي، وبالتالي هو دين رجعية وتخلف على حد زعمهم.

بالرغم من استخدام مصطلح الإسلاموفوبيا على نطاق واسع، إلا أن المفهوم الأساسي له تعرض لانتقادات شديدة، فقد رأى بعض الباحثون الإسلاموفوبيا على أنها شكل من أشكال العنصرية، فيما اعتبرها آخرون بمثابة ظاهرة لتزايد عدد المهاجرين المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فيما ربطها البعض بالأحداث الإرهابية التي تحدث في الدول الغربية باعتبارها الوقود الذي يزيد كراهية الغرب للإسلام، وسنحاول في هذا الصدد إبراز مجموعة من التعريفات من مختلف المدارس الفكرية التي تناولت مصطلح الإسلاموفوبيا

عرف "ماتياس غارديل" **"Matias Guardil"** - باحث سويدي في الدين المقارن- مصطلح الإسلاموفوبيا " الإنتاج الاجتماعي للخوف والتحامل على الإسلام والمسلمين، بما في ذلك الأفعال الرامية لمهاجمة وعزل أشخاص بناء على فرضية ارتباطهم بالإسلام والمسلمين"¹.

وجاء في مقال تضمنته مجلة **journal of sociology** أن الإسلاموفوبيا "شكل من أشكال العنصرية موجه ضد المسلمين، وأنها استمرارية للعنصرية الموجه ضد الآسيويين والعرب بصفة خاصة"².

أما المجلس الأوروبي فقد عرف في التقرير الذي أصدره سنة 2005 عن الإسلاموفوبيا وتأثيرها على الشبيبة، عرف الإسلاموفوبيا بأنها "التخوف أو الأحكام المسبقة اتجاه الإسلام والمسلمين وما يتعلق بهم، سواء تم التعبير عنه بالأشكال اليومية العنصرية أو التمييز أو في أشكاله الأكثر عنفا"³.

¹ - كهينة افروجن، الإسلاموفوبيا في الإعلام المكتوب الغربي: بحث في مصادر الصورة النمطية المعادية للإسلام، مجلة

العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جوان 2017، ص 275

² -scott poynting, vivtoria mason, **the resistible rise of islamophobia**, journal of sociology, 43(1),2007,p61

³ - نفيسة زريق، عزوز غربي، الخطاب الإعلامي والسياسي الغربي وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا: ملامح التأثير ومستوياته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جامعة باتنة، جويلية 2017، ص 33

كما يعرف الباحث "روديجي" الإسلاموفوبيا بأنها " تغذية لكرهية عنصرية ضد الشعوب والأفراد، ذات أصول شرق أوسطية خاصة العربية الإسلامية وكذا الجنوب آسيوية تقوم على أحكام عنصرية مسبقة والكرهية للأجانب".

ويعرف المعجم الفرنسي (**le petit robert**) الإسلاموفوبيا بأنها " شكل خاص من الحقد موجه ضد المسلمين، يتجلى بفرنسا في أفعال عدائية وتمييز عنصري ضد المهاجرين المنحدرين من أصول مغاربية"¹.

وتعرف الإسلاموفوبيا أيضا بأنها "تضييق وعنف مقصود وممنهج اتجاه المسلمين باعتبارهم أقلية في دول المهجر"²

ووفقا "لوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية **Fundamental Rights Agency**"

تعد الإسلاموفوبيا مصطلحا عاما للمعاملة التمييزية التي يخضع لها الأفراد في العالم الإسلامي، وتستخدم "الإسلاموفوبيا" اليوم كمصطلح تدرج تحته أنواع مختلفة من التمييز الديني ضد المسلمين، ويكتسب المصطلح تدريجيا قبولا علميا كمصطلح منفصل عن الصورة النمطية والعنصرية وكرهية الأجانب تجاه المسلمين، أما وكالة رونيميد تراست **Runnymede Trust research agency** فعرفت في تقريرها لسنة 1991م الإسلاموفوبيا بأنها "عداء لا أساس له إتجاه المسلمين، مما يولد خوفا ونفورا غير مبرر اتجاههم"⁴،

كما تعرفها بأنها " التحامل والكرهية اتجاه الإسلام، والتمييز العنصري ضد الأقلية المسلمة على أساس الدين"⁵، وترى الوكالة في تقرير صدر لها سنة 1996م " أن الإسلام كتلة وحدانية معزولة، جامدة وغير مستجيبة للتغير، وهو مميز وغريب، وليس لديه قيم وأهداف مشتركة مع

¹ - عمراني كربوسة، ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2016، ص75

² - Abdus Sattar " **Islam and Muslims in the Post-9/11**", Modesto CA: Eagle Enterprises, 2008, p18.

³ - وكالة رونيميد تراست وكالة بحثية بريطانية تعنى بمواضيع الإسلاموفوبيا خاصة في بريطانيا، وللمزيد ينظر إلى : Gordon Conway et al. **Islamophobia.. a challenge for us all The Runnymede Trust summary**, (London: The Runnymede Trust Publication, 1996), p.3.

⁴ - ارغين أرغول، الإسلاموفوبيا واستراتيجيات مكافحة الإرهاب، الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، مارس 2017، ص04

⁵ - Necmi KARSLI, **İslamofobi'nin Psikolojik Olarak İncelenmesi**, Dinbilimleri Akademik Araştırma Dergisi, Volume 13, Issue 1, 2013, p.80

الثقافات الأخرى، ولا يتأثر بها ولكنه يؤثر فيها، وهو أدنى من الغرب، وحشي وغير عقلاني، بدائي ومتحيز ضد النساء، ويتسم بالعنف والعدوانية، تهديدي يدعم الإرهاب، وفعال في حرب الثقافات، وهو الإيديولوجية السياسية التي تستعمل لأهداف سياسية وعسكرية¹

أما من الباحثين العرب فلقد عرف فائز صالح اللهبي في كتابه "إشكالية الخوف من الإسلام" الإسلاموفوبيا بأنها "رفض الإسلام كديانة، وكطريقة حياة، وكمشروع تعتمد مجموعة أو طائفة من السكان، وكمشروع ثقافي أيضا، كما تم النظر إليه على أنه خوف يمنع التواصل، والتبادل والحوار، والذي يجعل من المسلم الشخص المسؤول عن كل عيوب المجتمع والعالم، وإن الإسلام مناقض للعقل، وأنه يصطدم مع الإسهامات العلمية الذي يقدمها العلم التجريبي بالذات"².

أما حسب عبد الجليل ساجد وهو احد أعضاء اللجنة حول مسلمي بريطانيا والإسلاموفوبيا التابعة ل روني ميد تراست **Runnymede Trust** فان الإسلاموفوبيا تواجدت بأشكال مختلفة عبر التاريخ وكل شكل تميز بخصائصه وكيف تقبله الآخرون³

ويتضمن مصطلح الإسلاموفوبيا سبع سمات أساسية مرتبطة ببعضها البعض وهي⁴:

- 1- رؤية الثقافة الإسلامية على أنها متحجرة وغير قابلة للتغير
- 2- الزعم بأن الثقافة الإسلامية تختلف اختلافا كاملا عن الثقافات الأخرى.
- 3- اعتبار الإسلام مصدر تهديد دائم.
- 4- الزعم بأن أنصار الإسلام يستخدمون عقيدتهم استخداما سياسيا وعسكريا.
- 5- رفض انتقادات المسلمين الموجهة للمجتمعات والثقافات الغربية رفضا لاشعوريا.
- 6- الخوف من الإسلام والعداء العنصري لهجرة المسلمين إلى أوروبا.

¹- محمد عمارة، الإسلام في عبون غريبة: بين افتراء الجهلاء... وإنصاف العلماء، دار الشروق، ص 63/62

²- اللهبي فائز صالح محمود، إشكالية الخوف من الإسلام: بين الرؤية والواقع الإسلامي، دار النهج للدراسات والتوزيع،

ط01، حلب سوريا، 2009م، ص 07

³- abdeljalil sajid, islamophobia; anew word for an old fear,articles; 17/08/2007, www.wcrp.be

⁴- أسماء فريد الرجال، الإسلاموفوبيا: سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2010،

7- اعتبار الإسلاموفوبيا أمراً طبيعياً ولا يمثل أي مشكلة.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لمفهوم الإسلاموفوبيا

شكل الإسلام منذ ظهوره نقطة تحول في تاريخ البشرية وأبدى فاعلية تجاوزت ما هو معروف عن الحضارات الإنسانية، وما هو مألوف عن الأديان التي كانت تعرفها البشرية، فالإسلام ليس ديناً فحسب، إنما هو ثقافة ومنهج حياة ونمط حضارة وسياسة ومنبع أخلاق، ولذلك كان ولا يزال ينظر إليه في الدوائر الثقافية والحضارية والدينية المغايرة نظرة شك وتوجس وريبة، فهو يتميز بسرعة الحركة وقوة التأثير وتناسق الموافق ومطابقة القول للواقع، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن أسباب الموقف الغربي من الإسلام إنما تعود إلى القرن السابع الميلادي، حيث يذكر القائد الإنجليزي غلوب باشا (1897-1986) الذي أشرف على تأسيس الجيش الأردني بأن مشكلة الغرب مع الإسلام تعود إلى اللحظة التي ظهر فيها الإسلام أي إلى القرن السابع الميلادي.

إن مردّ هذه المخاوف والشكوك إلى المعطيات التاريخية الدائرة في فلك الدعوة الجديدة، فقد كانت الجيوش التي تحارب باسم أول دولة إسلامية في القرن السابع والثامن للميلاد قد تخطت حدود الجزيرة العربية حتى بلغت قلب الدولة الفارسية شمالاً فسقطت المدائن عاصمة كسرى، ووصل قتيبة بن مسلم إلى بلاد الصين شرقاً، واتجهت شمالاً فتخطت حدود الدولة الرومانية وفتحت بلاد الشام، واتجهت غرباً مروراً بمصر حتى شمال أفريقيا وإسبانيا، ولم تكن هذه الفتوحات بقصد الغنائم والاستيلاء على الأراضي وإذلال الشعوب، بل تمخض عنها اعتناق الدين الإسلامي على نطاق واسع حتى أضحت بلاد الشام والشمال الأفريقي في قلب العالم الإسلامي¹.

يتضح أن ظاهرة الإسلاموفوبيا ليست وليدة الأحداث الأخيرة المرتبطة بما يسمى "الإرهاب"، بل لها جذورها التاريخية وخلفياتها الحضارية والدينية والسياسية ورؤيتها المعرفية²، إن جذور تعود إلى الهيمنة الإسلامية على العالم المسيحي في الشرق الأوسط والأناضول والأندلس، وتجلى رد الفعل المسيحي إزاء التقدم غير المتوقع الذي حققه الإسلام في شكل خوف عميق

¹ محمود يوسف حسينات، الإسلاموفوبيا بين التمرکز على الذات وتجاهل الآخر "عناصر المواجهة الثقافية"، مجلة مشكلات الحضارة، العدد 05، 2016م، ص03

² عزيز البطوي، الأساطير المؤسسة لإيديولوجيات الإسلاموفوبيا وأثرها في تشويه صورة الإسلام بالغرب، أعمال الندوة الدولية "ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص181

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

وغضب في تصورهم للمسلمين ب" الآخرين"، وعلى الرغم من أن مصطلح الإسلاموفوبيا لم يكن قد وضع بعد، فإن ذلك بالتحديد هو الذي يعرف اليوم الإسلاموفوبيا وتظهر الأطروحات والأبحاث اللاهوتية أن الإسلاموفوبيا منتشرة في الثقافة المسيحية شأنها شأن معاداة السامية في المسيحية.

إن العدا للسلام الذي نراه اليوم في معظم دول أوروبا وأمريكا، إنما نتاج ارث ثقيل من الكراهية والحق على الإسلام والمسلمين، نضحت به الحروب الصليبية قديما، وتؤكد الحروب الاستعمارية الحديثة التي يشنها الغرب على العالم الإسلامي، ويحتل من خلالها أقطارا إسلامية، مدمرا مقدراتها وناهبا ثرواتها، كما تؤكد الحملة الدائرة على الثقافة الإسلامية والضغوط المتواصلة على الدول الإسلامية لتغيير مناهج التعليم بما يرضي الصهاينة والغرب، ويقول الأستاذ " مراد هوفمان" الألماني المسلم في هذا السياق " إن التحاملات عن الإسلام المسلمين لها جذور أعمق، فهي تعود للحروب الصليبية ضد المسلمين في فلسطين التي انتهت بكارثة، إذ دخل صلاح الدين في الأدب الشعبي الأوروبي في حين عكس "دانتي" وجهة النظر الغربية عن الإسلام، إذ جعل محمدا صل الله عليه وسلم في أسفل الجحيم... وباختصار مداد الغربيون يرون الإسلام تهديدا فان أي تفسير أو سلوك ايجابي مهما بلغ لن يقدر على حل ما عقده وما طبعه التاريخ في الوعي الجماعي للشعب الغربي"¹

عندما دخل الجيش الفرنسي إلى دمشق عام 1920، توجه قائد الجيش على الفور إلى قبر صلاح الدين وقال عبارته الشهيرة هذه "Nous revola, Selahattin" (ها قد عُدنا يا صلاح الدين)، فقد كان القائد يؤمن بأن الحرب الصليبية التي بدأها "البابا أوربان الثاني" عام 1095 ضد المسلمين تحت شعار (الحرب العادلة) لم تنته، وعمت هذه الواقعة بطريقة يشمل العثمانيين أيضا إلى جانب الصليبيين، فعندما فتحت إسطنبول على يد الأتراك العثمانيين عام 1453، كتب الكاردينال "بساين" إلى "دوق البندقية" ما يأتي: "ذات يوم كانت هذه المدينة متنوعة تماما، إلا أنها تعرضت للتدمير والخراب على يد البرابرة الذين لم يرتقوا إلى مستوى الإنسانية". وفي القرن

¹ - محمد بن علي الهرفي، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص247

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

التاسع عشر ذكر "أرنست رينان" أن المسلمين ليست لديهم القابلية لتعلم أشياء جديدة. فاستخدمت هذه الاعتقادات لإضفاء الشرعية على الاستعمار الأوروبي¹

عمل الغرب الروماني البيزنطي من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن السابع قبل الميلاد، على صناعة صورة مزيفة عن حضارة الشرق ليبرر بها اضطهاده له، ولما جاء الإسلام اتخذته روما عدوا جديدا لها، وبدأت عملية التفكير في اختطاف الغرب للشرق من الإسلام بدء باللحظة الاستعمارية الصليبية (489هـ/690هـ)، ثم اللحظة التنترية التي قاد جيوشها نصارى نساطرة إلى سقوط غرناطة 897هـ، ونجاح مشروع الصليبية الأوروبية، لتتطلق مرحلة جديدة من مراحل علاقة الغرب بالإسلام، اتسمت باستعادة الشرق من المسلمين وفق عمليات الاستعمار والإبادة الثقافية وتدمير كل البنى الاجتماعية والأنساق القيمية².

فسر الأستاذ " علاء الدين آل راشي" ارتباط مفهوم الإسلام بالغرب عند الغربيين والمظاهر السلبية التي تصاحب هذا الترابط فيقول: " إن الذاكرة التاريخية للغربيين تجمع بين العرب وبين الحروب الصليبية في العصور الوسطى، فلا يمكن لاسباني أن يتجاهل معرفته بان اسبانيا كانت مسلمة مدة أطول مما كانت مسيحية" 800 عام"، وليس من نمساوي لا يعرف حصار العثمانيين لفينا، وفي ذلك الوقت أعلن عالم اللاهوت الألماني "مارتن لوثر" أن الأتراك عقاب الله للإلهيات الشريرة التي يتبعها البابا في روما"³.

شكلت الذاكرة التاريخية للحرب العثمانية الأوروبية صورة سيئة عن الإسلام والمسلمين في الغرب وما تخللها من مظاهر العنف المفرط وعمليات القتل الجماعية، إذ تطور تمثيلهم للعدو القديم إلى تمثيل عدو جديد يطرق أبوابهم في دولهم، وخاصة أولئك المسيحيون الذين هاجروا من القسطنطينية إلى أوروبا بعد أن فتحها العثمانيون سنة 1453م، فكرست الدول الأوروبية قدرتها لصد ذلك التوسع واستعادة الأراضي التي سيطر العثمانيون عليها، وقد شكل ذلك الحدث أهم

¹ - The Runnymede Trust Commission **Islamophobia A Challenge For Us All**, Report Of The Runnymede Trust Commission On British Muslims and Islamophobia, 1997, p04

² - عزيز البطيوي، نفس المرجع السابق، ص 181

³ - علاء الدين آل راشي، **هل يتحمل الغرب مسؤولية شقاء العرب والمسلمين: أصول التلاق والحوار مع الغرب**، مركز

الناقد الثقافي، ط1، دمشق سوريا، 2009م، ص 179

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

أسباب التحول في الاتجاهات السياسية لدى الغرب بعد أن شن العثمانيون حملاتهم على الأراضي الأوروبية، والذي يهدد المسيحية حسب وجهة نظرهم¹.

لقد كان المشروع الغربي السياسي منه والكنسي حريصا دائما وأبدا على إنعاش ذاكرة الشعوب الغربية بذكريات خطر العالمية الإسلامية على إستراتيجيته، وقد أثمرت تراكمات مفردات هذا الخطاب الغربي الخاص بالشرق الإسلامي مخزونا من ثقافة الكراهية.

يشير بعض الدارسين في كتاباتهم إلى أن مصطلح الإسلاموفوبيا تم استخدامه لأول مرة عام 1910م من قبل مجموعة من المستشرقين المتخصصين في الدراسات الإسلامية، ومن هؤلاء الباحث "الآن كيليان alan kilian" الذي أشار في أطروحته "السياسة الإسلامية في غرب إفريقيا" سنة 1910م إلى الإسلاموفوبيا بأنها "التحيز ضد الإسلام" حيث أراد الكاتب بهذا التعريف أن يبين أن هناك تحيز وعدم موضوعية وكراهية ضد الإسلام في الحضارات الغربية والمسيحية، فهم يرون في المسلمين خطر يهدد كيان الحضارة الغربية ودياناتها المسيحية.²

كما تشير دراسات أكاديمية غربية أخرى إلى أن النشأة الأولى لاستخدام مفهوم الإسلاموفوبيا في الأدبيات والكتابات الغربية تعود إلى عشرينيات القرن الماضي، حيث استخدمه مستشرق بلجيكي هو "هنري لامينس Henri Lammens" في سياق كتاب له عن الرسول صل الله عليه وسلم، كما أن المصطلح ورد ذكره أيضا في كتاب للرسم الإستشراقي الفرنسي "إيتيان ديني" بعنوان "الشرق كما ينظر إليه من الغرب"، وكتابات "سليمان إبراهيم" التي كانت تصف بعض الممارسات العنصرية آنذاك ضد المسلمين، ومع ذلك فمن المعلوم بدهاءة أن ظهور المصطلح عادة ما يكون متأخر زمنيا عن وجوده الواقعي، وهو أمر يبرره مجرد نظرة بسيطة لواجهات كاتدرائية العصور الوسطى، تلك التي كانت تصف رسوماتها المسلمين كشياطين وتتضمن تمثالا للرسول صل الله عليه وسلم يحمل اسما لا يخلو من الإيحاء وهو **Baphomet** ويصوره كشيطان في أبشع صورته على الإطلاق.³

¹ شتيوي عبد مطر، علي رمضان صالح، الإسلاموفوبيا في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص417

² رائد أحمد غنيم، الخوف الغربي من الإسلام: أسبابه ووسائله وآثاره، مذكرة ماجستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2012م، ص02

³ أسماء فريد الرجال، مرجع سابق، 2010م، ص07

كما نشر الفاتيكان سنة 1958م دراسة ذكر فيها أن عدد المسلمين حول العالم قد تجاوز عدد الكاثوليك لأول مرة في التاريخ، وقد دقت هذه الدراسة ناقوس الخطر في المجتمعات الغربية بشكل جدي، وتدعم هذا التوجه بتفكك الخصم الإيديولوجي المباشر للغرب أي الإتحاد السوفياتي، وهنا ارتفعت عقيرة كثير من الدارسين والمستشرقين التي تؤكد حتمية الصراع بين الغرب والإسلام، وقد شكل مركز الأبحاث الانجليزي رونميدي تراست **Runnymede Trust** سنة 1996م لجنة مكونة من ثمانية عشر عضوا من مختلف الأعراق والأديان ترأسها قردون كونواي **Gordon Conway** وأصدر المركز دراسة بعنوان "الإسلاموفوبيا تتحدانا" ذهب فيها إلى أن الإسلاموفوبيا هي "الخوف من الإسلام وكراهيته بصفته ديناً، وكراهية كل من ينتمون إليه، وهي نوع من أنواع التمييز العنصري الممنهج (على أساس ديني لا اثني)، الذي يسعى إلى نبذ المسلمين اجتماعياً واقتصادياً وعزلهم عن التأثير في الحياة العامة في البلاد الذي يعيشون فيها"¹

وفي 15 أكتوبر 1978م عقد في ولاية "كولورادو" الأمريكية مؤتمراً تبشيراً تقبع خلفه الفئات المتصهينة من الكنيسة، ووصف هذا المؤتمر بلدان العالم الإسلامي بأنها "معقل الشيطان الحصينة"، ومن الغريب أن نسمع هذا المنطق الذي ينتمي إلى عصر محاكم التفتيش في العصور الوسطى، ويبدو أن عقلية المحافظين الجدد التي تدعي الوحي اللاهوتي، لا تختلف عن منظري محاكم التفتيش ذات السمعة السيئة، وقد حاول بعض منظري المخابرات الأمريكية الإيهام بأن الإسلام عدو للحضارات المعاصرة كلها، وحاول هؤلاء المنظرون إثارة النعرات مناطق شتى من العالم، بطرق مختلفة حول العالم، نعرات عنصرية مذهبية تاريخية وعرقية، ولعل كتابات "لندسي" في هذا المجال خير دليل على توجه الفكر السياسي المشحون بالكراهية، ومن أبرز دراساته كتاب "الكراهية الأبدية" وفيه يقول "لندسي": "إن الخطر الأعظم الذي يتهدد الحرية والسلام العالمي اليوم هو الأصولية الإسلامية، وإن الكراهية اتجاه هذه الأصولية يتجاوز عمرها ألف سنة، وأن على

¹ - المبروك الشيباني المنصوري، صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر: من الإستشراق إلى الإسلاموفوبيا، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط01، بيروت لبنان، 2014، ص 251/252

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

العرب أن يتخلوا عن كل طموحاتهم السياسية والاقتصادية، ويسلموا بوجود إسرائيل حتى يتحقق السلام"¹.

شهدت هذه الفترة نمو الإسلام السياسي وقيام جمهورية إيران الإسلامية من جهة، وسقوط جدار برلين وانتهاء الإمبراطورية السوفياتية، من جهة أخرى، بدأ "العدو الإسلامي" يشغل المكان الفارغ بعد اختفاء "العدو الشيوعي" وذلك في الخطاب الإعلامي والسياسي، الذي شكل بنية الرأي العام في أوروبا، إذ اعتبر انتصار الثورة الإيرانية عام 1979/1978م "عودة الإسلام" الذي يهدد الغرب أضيفت صورة هذه الثورة وصورة العالم الإسلامي المسؤول عن الأزمة إلى صور الهجرة التي أحيلت إلى المكون المسلم الذي اعتبر متعارضاً مع المجتمع الأوروبي²، وتذهب بعض الأدبيات إلى اعتماد ثنائية (ما قبل - وما بعد 11 سبتمبر 2001)، بهدف الوقوف أولاً على شدة كثافة استخدام المفهوم من جهة، وثانياً فحص تحولات المفهوم وآليات إنتاجه، حيث تتميز مرحلة الماقبل بتوظيف الأدبيات الغربية في اتجاه التنظير للمفهوم بواسطة " مجموعة من المسلمات المسبقة والسلبية عن الإسلام والمسلمين التي بدأتها المخابرات البريطانية عبر لورنس العرب وملاحظاته، وأكملتها المخابرات الأمريكية في سياق عملها على رسم قوالب نمطية للأمم والشعوب بهدف وضع قوالب سلوكية للتعامل معهم"³.

وقد أتاحت زيادة الاتصالات بسبب العولمة فرص وجود المسلمين في أوروبا بصورة أكبر، والمجتمعات الغربية التي تزعم بأنها مجتمعات متعددة الثقافات؛ تعد وجود المسلمين هذا ولأسباب مختلفة يشكل خطراً حقيقياً عليها، فبعد هجمات 11 أيلول على وجه الخصوص ثارت في مختلف البلدان الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ممارسات، كاستخدام العنف

¹ عبد الحق حميش، لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص 19/18

² روضة القدرى، الإسلاموفوبيا في فرنسا، ترجمة جور كتورة، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان، الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط01، ابوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص243/242

³ سالم احمد العجيل، عبد الهادي اللافي علي، الإسلاموفوبيا: جدلية الدين والسياسة في المجتمع الأمريكي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، 2016م، ص154

والتمييز والإقصاء ضد الإسلام والمسلمين¹، فالعرب والمسلمون الذين أعلن أنهم جناة في هجمات 11 أيلول قضية جلبت معها تعميم الحكم على جميع المسلمين، وهذا الوضع الذي عدّه كريس ألين نوعاً جديداً من التمييز، جلب معه توصيفاً جديداً للإسلام والمسلمين، كالسلبية والضرر وإنّ الهجمات الإرهابية التي تنفذ باسم الإسلام، كانت سبباً في النظر إلى كل فرد من المسلمين على أنه إرهابي محتمل، وهذا بدوره كان مبرراً بانطلاق الممارسات الإقصائية في كل مجال²، وبدأت أعمال البتّ والدعاية المعادية للإسلام التي وصلت إلى ذروتها بعد 11 أيلول ترى في المسلمين خطراً يهدد الغرب، وأخذت تمارس التمييز بحقهم في هذا المسار³، هذا الوضع الذي سمّاه هانس كوتشler "معضلة التعددية الثقافية" يبين كذلك التناقض بين المثالية والعملية، ويضعه للعيان، فهو من ناحية يدعو الغرب إلى إيجاد سياسات متنوعة الثقافات، ومن ناحية أخرى يدعو إلى سياسات لإقصاء المسلمين من أوروبا.

المطلب الثالث: أسباب تشكل ظاهرة الإسلاموفوبيا

كأي ظاهرة أخرى تعصى على الانحصار ضمن إطار الأحادية السببية، فإن لظاهرة "الإسلاموفوبيا" أسباب متعددة تتفاوت في أهميتها وقوتها، بيد أنها تتضافر فيما بينها لتشكيل الظاهرة على النحو الذي تتراءى به، وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز الأسباب التي يمكن أن تكون مسؤولة عن إيجاد تلك الظاهرة:

أولاً: الإرث التاريخي القائم على الصراع بين الإسلام والغرب

شكلت الفتوحات الإسلامية من عهد الرسول صل الله عليه وسلم وعهد الخلافة بعده والتي امتدت إلى أقطار العالم المسيحي ومنها أوروبا، شكلت هذه الفتوحات عقدة خوف لدى المجتمع الغربي بكونه يراها غزو إسلامي مبني على خلفية دينية حاول من خلالها المسلمين على ارث

¹ - Hatem Bazian, National Entry-Exit Registration System: Arabs, Muslims, and Southeast Asians and Post-9/11 "Security Measures", Islamophobia Studies Journal, Volume 2, Issue 1, Spring 2014, P. 84

² - Chris Allen, From Race To Religion: The New Face Of Discrimination, Muslim Britain: Communities Under Pressure, i çinde (Ed.) Tahir Abbas, Zed Books, London and Newyork, 2005, P. 50

³ - John L. Esposito, Unholy War: Terror In The Name Of Islam, Oxford University Press, 2002, P. 157

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

أوروبا المسيحية الكاثوليكية الذي كانت تمثله الإمبراطورية الرومانية في وقت مضى، والتي شهدت العديد من الهزائم على يد جيوش المسلمين.

ولعل التاريخ مليء بسلسلة لا تكاد تنتهي من الأخبار غير السارة، ومن مواقف المجابهة العنيفة التي سجلت في العديد من المعارك من قبيل معركة اليرموك التي هزم فيها جيش الروم في السنة السادسة عشر للهجرة هزيمة نكراء ترتب عنها جلاء الاحتلال الرومي عن المناطق العربية ولو إلى حين، وفتح الأندلس سنة 91هـ، ومعركة بلاط الشهداء سنة 114هـ، التي لو انتصر السلمون فيها لدخل الإسلام إلى باريس نفسها، وفتح القسطنطينية على يد العثمانيين 857هـ.. الخ، قائمة طويلة بوقائع الصراع الدامي بين الجانبين الإسلامي والغربي، كانت الغلبة في أكثرها للمسلمين، وقائع شكلت ما يسمى بعقدة الخوف من الإسلام¹.

وفي هذا الصدد يقول صموئيل هنتنغتون " يقول بعض الغربيين بمن فيهم الرئيس كلنتون، أن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين، لكن أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول غير ذلك، العلاقة بين الإسلام والمسيحية كانت عاصفة غالباً، صراع القرن العشرين بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية ليست سوى ظاهرة سطحية وزائلة إذا ما قورنت بعلاقة الصراع المستمر والعميق بين الإسلام والمسيحية"²، من هذا المنطلق يظهر أن الغرب لم ينسى الصراعات التاريخية الدينية بين الإسلام والمسيحية وأنه يكره الإسلام كدين وليس فقط كرها لجماعة متطرفة، ولعب الإستشراق والإعلام المتطرف في الدول الغربية دائماً على تغذية هذا العداء وتأجيجه كلما سنحت الفرصة لذلك أو وقعت عملية إرهابية متطرفة في إحدى هذه الدول.

¹ - محمد المهدي، دور الجاليات المسلمة في الغرب في التخفيف من ظاهرة الإسلاموفوبيا، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص 109/108

² - صموئيل هنتنغتون، صدام النظام العالمي: إعادة صنع الحضارات، ترجمة: طلعت الشايب، ط01، شركة سطور للنشر، القاهرة مصر، 1999، ص 338

ثانيا: الجهل الغربي بتعاليم الإسلام

تظهر العديد من الوقائع والأزمات جهل المجتمع الغربي بسماحة وتعاليم الإسلام من حيث هو دين سلام، فالمصادر والمراجع الذي يستقي منها الرجل الغربي المعلومات على هذا الدين كثيرا ما تكون مؤدلجة وغير موضوعية ولديها أجندة خفيفة من أجل تصوير الإسلام للمجتمع الغربي في أشنع صورة وأنه دين جهل وقتل وكرهية، وحتى المناهج الدراسية والجامعية في الدول الغربية مازالت مثقلة بكم هائل من المراجع المغلوطة والمضللة عن الإسلام، التي تعود في جورها إلى نتاج الدراسات الإستشراقية، إحدى الأدرع التقليدية الرئيسية للاستعمار الغربي.

ويقوم الجهل بالإسلام على تشكيل تصورات مغلوطة عنه، مع ما يترتب عن ذلك من الحيلولة دون تشكل أرضية ملائمة لفهمه وتفهمه والتواصل الإيجابي مع معتقيه، معلما بارزاً من معالم الحياة في العالم الغربي، وربما كان هذا هو ما دفع عضو مجلس النواب الأمريكي السابق "بول فندلي" الذي خبر العالم الإسلامي عن قرب، إلى أن يأخذ على عاتقه السعي إلى كسر حاجز الجهل الغربي بالإسلام، والعمل على تصحيح المفاهيم والصور النمطية الخاطئة المتصلة به ودحض الأضاليل التي تستوطن أذهان الغربيين بشأنه¹، ويجمل "فندلي" الأسباب التي تقف خلف أسباب تشويه صورة الإسلام وجهل الأمريكيين، والغربيين عموماً به، وتبنيهم صوراً نمطية مضللة عنه فيما يلي من أسباب²:

- 1- دور اللوبي اليهودي في تقديم صورة سيئة عن المسلمين، وتصوير إسرائيل على أنها دولة ضعيفة يهدد العرب والمسلمون أمنها ووجودها.
- 2- الاقتصار على الحديث عن الأخلاق اليهودية والمسيحية في المجتمع الأمريكي، بوصفها الأخلاق العالية المقبولة الجديرة بالإتباع، مع تجنب الإشارة إلى الأخلاق الإسلامية، وتصويرها بشكل سلبي منفرد في حال الحديث عنها.
- 3- ربط الإسلام بالإرهاب والتعصب، واستعباد المرأة، وانعدام التسامح مع غير المسلمين، وانعدام الديمقراطية، وعبادة إله غريب وانتقامي.

¹ ياسين مهدي صالح، الإسلام في الغرب (الإسلاموفوبيا) ومواجهتها فكرياً، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 31، 2013، ص 02

² فندلي بول، لاسكوت بعد اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001م، ص 12

4- تخوف الغربيين من خطر إسلامي متصاعد، وخشيتهم من الحرب الإسلامية الغربية القادمة، وتغذية الهيئات الصهيونية لتلك المخاوف، حتى لا يتراجع الدعم الغربي للكيان الصهيوني في فلسطين.

5- تركيز وسائل الإعلام الغربي على تصوير الحركات الإسلامية، وبخاصة حركات المقاومة، على أنها حركات إرهابية لا تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثالثاً: الانتشار السريع للإسلام في الغرب

شكل انتشار الإسلام وتمدده بشكل سريع ومذهل هاجسا لدى الغربيين، فالداخلين لهذا الدين في المجتمعات الغربية يزداد عاما بعد عام، وخطورة المسألة بالنسبة للغربيين كامنة في أن المتحولين للإسلام من الغربيين لا يقتصرون على عوام الناس، بل في كثير من الأحيان كان الداخلون للإسلام من ذوي الكفاءات من الناحية الفكرية.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى دخول الغربيين في الإسلام نجد¹:

✓ الفراغ الروحي: إن هيمنة الجانب المادي على حياة المواطن الغربي، غلبت الشق الحيواني في تصرفات الإنسان هناك، فبات غريقا في ملذاته الحيوانية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الانشغال بالجانب الشخصي وإهمال الشأن العام، وهكذا يفقد الإنسان إنسانيته ويتردى في مهاوي الظلمات.

✓ وضوح العقيدة: تتميز العقيدة الإسلامية بخصائص لا تتوفر في غيرها من العقائد، في عقيدة واضحة بسيطة لا تعقيد فيها ولا غموض، تتلخص في أن وراء هذا العالم البديع المنسق المحكم ربا واحدا خلقه ونظمه، وقدر كل شيء فيه تقديرا، ويتحدث "روجي غارودي" عن مسببات دخوله الإسلام فيقول: "بدا لي الإسلام مثل حامل إجابة على أسئلة حياتي، لاسيما على ثلاثة نقاط أساسية بالنسبة للوعي النقدي لهذا العصر: أولى هذه النقاط أن النبي محمد صل الله عليه وسلم لم يزعم انه اختلق ديانة جديدة، لكنه يدعونا إلى العقيد الجوهري لإبراهيم عليه السلام، أما ثاني النقاط فتتمثل في أن الإسلام لا يفصل بين وحي الحكمة وحكمة الوحي، فالعلم الإسلامي في ذروته لم يفصل بين البحث في الأسباب عن البحث في الغايات، بعبارة أخرى أن الإسلام هو الديانة الوحيدة التي تجيب على

¹ - رائد أحمد غنيم، الخوف الغربي من الإسلام: أسيابه ووسائله وآثاره، مرجع سابق، ص 69-74

السؤال "كيف" والسؤال "لماذا"، وبهذه الكيفية يصبح العلم في خدمة تألق الإنسان وليس تحطيمه بإثارة رغباته وإرادة تسلط مجموعة أو قومية، وأخيرا الإسلام لا يعني الطاعة بمعنى الاستسلام لبشر عاديين كما ألزمت الكنيسة المسيحيين، بل هو استسلام وخضوع مبني على الاستجابة لنداء الله تعالى استجابة نشطة حرة ومسؤولة.

✓ سماحة الإسلام: وتبرز هذه السماحة في قبول الإسلام وحمايته لجماعات غير إسلامية، فقد تقلد يهود ونصارى وطوائف أخرى في حكومات إسلامية، وحظيت أديان أخرى بكامل الحقوق والحريات، وسمحت السلطات لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية.

رابعا: انتشار حركات الإسلام السياسي

يعود هذا العامل إلى ثلاثينيات القرن العشرين، مع ظهور ما سمي بالإسلام السياسي أو الحركات الإسلامية، فهذه الحركات قدمت الإسلام بمفهوم متجاوز لمفهوم الدين فقط، بل قدمته بوصفه نظاما شاملا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وقضائيا وبهذا يرى الدارسون الغربيون أن الإسلام بهذه الصفة يتم تقديمه بوصفه أيديولوجية جديدة للمقاومة، يتناول الهوية والثقافة والدين معا، وفي هذا التصور تهديد لمصالح الغرب الذي يقدم أنموذجه الحضاري على أنه نهاية التاريخ، ويسعى إلى تتميط العالم وفق نموذجه، بما يحقق هيمنته الكاملة، على باقي العالم، خاصة أن مجمل هذه الحركات يسعى إلى الوصول إلى السلطة لإقامة الدولة الإسلامية وفي الواقع لا يفرق الباحثون الغربيون بين الحركات الإسلامية التي توصف جميعها بأنها أصولية.

إلا أن الحركات العنيفة تحديدا، والخطابات المعادية للغرب بإطلاق، شكلت أحد أبرز العوامل في تكوين الصورة السلبية عن الإسلام في الغرب، وتوج ذلك وقوع أحداث 11 سبتمبر، التي أنعشت المخيلة الغربية وأفسحت المجال للتيار المتطرف المعادي للعرب والمسلمين لبث سمومه وحقده. وبالمجمل هناك مقاربتان لتفسير انبعاث الحركات الإسلامية تسودان هنا، الأولى منهما تعزو ظهور تلك الحركات إلى الإسلام كدين بالدرجة الأولى، وتهمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في العالم العربي، ويعتبرون الإسلام نظاما صارما لا يقبل التغير وغير متناغم مع الحداثة، وهو أيديولوجية سائدة في العالم الإسلامي، ومن ثم ففهم العالم الإسلامي لا يتطلب سوى دراسة النصوص الإسلامية والفتاوى التي يصدرها العلماء أو القادة الدينيين¹.

¹ - معتز الخطيب، ظاهرة كراهية الإسلام: الجذور والحلول، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد 2008، 17م، ص 53

فيما ترى الثانية أن بعض سمات الإسلام جعلته مناسباً كأداة لتصحيح التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم في المجتمعات المعنية، فالحركات نشأت كتجليات ثقافية ووطنية وهي متوجهة لمجابهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها مجتمعاتها، ولم يكن الغرض منها محاربة السيطرة الأجنبية¹.

خامساً: التخلف العلمي والخلل في ترتيب الأولويات

يعيش المجتمع المسلم في العالم حالة من التخلف الفكري والفقهي والانحطاط الحضاري والاستبداد السياسي، وغير ذلك مما يعانيه المسلمون في واقعهم اليومي، ولا يخفى على المتابع أن الكثير من القضايا الكبرى التي مثلت نقاط تماس واحتناق في واقع العمل الإسلامي المعاصر، والتي أدى الاختلاف حولها إلى الكثير من التهريج والتدافع، ولم يكن غاية الاختلاف فيها إلى تنازع حول الأصول العلمية الضابطة لهذه القضايا بقدر ما كان تنازعا حول تحقيق المناط فيها، والتباسا في بعض الأمور العلمية، التي يدي إخفائها، أو تراكم البحث فيها إلى الاختلاف في توصيف هذه القضايا ومن ثم في تكييفها، وترتيب المناهج والوسائل اللازمة للتعامل معها، كما لا يخفى أن جانبا من هذا الخلل يرجع إلى الخلط بين مواضيع الإجماع ومجاري الاجتهاد وعدم التمييز الدقيق بين ما يدخل في دائرة كل منها من قضايا المعاصرة، مما أدى إلى الاضطراب والخلل في ترتيب الأولويات، والتركيز على القضايا الجزئية واتهام المخالف فيها بالمبتدع وغيرها، بطريقة تنعدم معها كل فرص الحوار والمراجع، في الوقت التي تهمش أو تهمل فيه بعض القضايا الأساسية، التي تعتبر مرتكزات أساسية في الدين الإسلامي.

كل ذلك أدى إلى نمطية الفكرة الإسلامية وانصبابها في قوالب - لا أقول - ذات وسائل وأهداف متباينة، بل ذات غايات مختلفة ومتعارضة، فأصبحنا نرى الإسلام السني والإسلام الشيعي والإسلام الصوفي... وغيرهم الكثير من النماذج والصور الغير متجانسة التي لا يمكن أن تتكامل معها صورة واضحة في ذهن غربي عن الإسلام الذي جاء به نبينا محمد صل الله عليه وسلم، الأمر الذي تحصل معه الحيرة ويثور التوجس إزاء فك هذا اللغز، ليس لدى الغربيين فحسب، وإنما لدى بعض العامة من المسلمين أنفسهم².

¹ - معتر الخطيب، نفس المرجع السابق، ص53

² - جمال نور الدين إدريس، الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) الأسباب والآثار، مجلة جامعة القران الكريم والعلوم

الإسلامية، العدد20، 2010م، ص06

سادسا: تضارب المصالح واختلاف المنطلقات القيمية

على الرغم من أن الجهل بالإسلام قد يشكل سببا أساسيا للخوف منه ومعاداته، إلا أنه ليس السبب الوحيد بكل تأكيد. فقد سجل التاريخ أن معرفة الكثيرين بالإسلام لم تحل دون الخوف منه ومناهضته، بل ربما يمكن القول إن تلك المعرفة قد كانت المدخل الرئيس لاتخاذ موقف سلبي منه. فقد جاء الإسلام ليشكل مشروع رؤية تجدد ما دأبت تعاليم السماء على الدعوة إليه والمناداة به مذ وجد الإنسان على الأرض، رؤية تقوم على تدمير معازل التظالم بين البشر، ونشر قيم العدالة والأخوة والمساواة والفضيلة فيما بينهم، وبطبيعة الحال، كان من المحتم أن يصطدم ذلك المشروع بمصالح كثير من الفئات الانتهازية التي كانت تحرص على استمرار الأوضاع المختلة القائمة، بكل ما فيها من استغلال وظلم واعوجاج. فاليهود في الجزيرة العربية على سبيل المثال، وهم الذين احترفوا العمل بالمراباة والدعارة وتجارة الخمر... الخ، كانوا متأكدين من صدق النبي محمد (عليه السلام) وصدق رسالته، حسب ما جاء في أسفارهم المقدسة من نبوءات، إلا أنهم أصروا على معاداة الإسلام والكيد له، استنادا إلى رفضهم التضحية بالمكاسب غير المشروعة التي لا يقرها الإسلام، التي كانوا يجنونها جزاء استغلال الناس وإشاعة الرذيلة بينهم، وانطلاقا من استكبارهم عن إتباع رسول ليس من أبناء جلدتهم، بعد أن انحصر كل الأنبياء المعروفين ضمن نطاق بني إسرائيل منذ عهد النبي إسحق (عليه السلام)¹، وقد فضح القرآن الكريم مكر اليهود وإنكارهم معرفة الرسول تبعاً للنبوءات التي تبشر به في كتبهم المقدسة بقوله تعالى: "الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون"².

هذا، وقد انسحب الحال نفسه على كثير من زعماء قريش والعرب في بداية الدعوة الإسلامية، الذين رفضوا إتباع الرسالة المحمدية، ليس من منطلق عدم تصديقها، بل من باب الاستكبار والحرص على مكتسبات الزعامة ورفض النزول عنها. فقد ورد عن (أبي جهل) أحد أشهر أعداء الإسلام عبر التاريخ في معرض تفسيره للإصرار على عدم الإيمان بالرسول ومعاداة رسالته قوله: "والله إني لأعلم أن ما يقول حق ولكن يمنعني شيء، إن بني قصي قالوا: فينا

¹- جمال نور الدين إدريس، نفس المرجع السابق، ص 07

²- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 146.

الحجابه، فقلنا نعم، ثم قالوا: فينا السقاية، فقلنا نعم، ثم قالوا: فينا الندوة، فقلنا نعم، ثم قالوا: فينا اللواء، فقلنا نعم، ثم أطعموا وأطعمنا، حتى إذا تحاكت الركب قالوا: منا نبي، فلا والله لا أفعل¹.

والواقع إن المنطق ذاته يمكن أن ينطبق على الحالة الغربية اليوم. فمن المعروف أن الغرب يتبنى الكثير من السلوكيات الخاصة به، التي ترتبط في كثير منها بالنظام الرأسمالي ومبادئه البراغماتية الساعية إلى تعظيم الربح واللذة والمنفعة الخاصة، وتدخل في الوقت نفسه ضمن دائرة الحريات الاجتماعية والاقتصادية المعترف بها هناك من قبيل: حرية المقامرة، وتناول الكحول، والاشتغال بالربا، وقوننة ممارسة البغاء والعلاقات الجنسية المثلية، والسماح بالعلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية... الخ. وبكل تأكيد، لا يمكن أن تحظى مثل تلك السلوكيات بمباركة الدين الإسلامي، الذي يعدها ومثيلاتها من المحرمات التي يستدعي اقترافها التجريم والعقاب. ومن ثم، فإن من الطبيعي أن يجد كثير من أبناء العالم الغربي في الإسلام وتعاليمه تهديدا صارخا لما يعتبرونها حريات أساسية، لا ينبغي المساس بها أو التقييد فيها.

وتتداخل التعارضات المصلحية والحضارية لترسيم شكل العلاقة بين الإسلام والغرب إلى حد بعيد فبينما يمكن الإقرار إلى هذا القدر أو ذاك، بأن الصراع الذي يحكم علاقة العالم الغربي بالإسلام يستند في جزء منه إلى اختلافات حضارية عميقة ضاربة بجذورها في التاريخ، كما تزعم نظرية (صراع الحضارات) الشهيرة لصاحبها المنظر الأمريكي (صامويل هنتجتون، **Hintington, Samuel**)²، فإن من الممكن أيضاً القول إن جزءا مهما من ذلك الصراع يركز إلى تضارب المصالح بين الإسلام والغرب، بحيث يبدو هذا الأخير على درجة من الاستعداد للقبول بإسلام (معتدل) يضمن مصالحه السياسية والاقتصادية ولا يشكل تهديدا لها³.

¹ - البيهقي، الإمام أحمد بن الحسين. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق عبد المعطي قلعي، بيروت: دار الكتب الجامعية، 1985، 207/2.

² -Huntington, Samuel. **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**, New York: Simon&Schuster, 1996.p26

³ - Gerges, Fawaz. **America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?**, Cambridge: Cambridge University Press, 1999,p13

المبحث الثاني: العوامل التي ساهمت في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا

ارتبطت ظاهرة الإسلاموفوبيا بالعديد من العوامل التي ساهمت في تغذيتها وتأجيجها في أوروبا، وسنحاول في هذا المبحث تناول أبرزها

المطلب الأول: علاقة الدراسات الإستشراقية بتعميق ظاهرة الإسلاموفوبيا

أولاً: تعريف الإستشراق Orientalism : احتدم الخلاف بين الباحثين في مجال الإستشراق حول تعريفه كمصطلح، من حيث هل هو علم أم حركة أم ظاهرة، وهذا الاختلاف يعود سببه إلى تعدد زوايا الروى واختلافها بين الباحثين في هذا المجال، ولعلنا في هذا المقام سنحاول أن نسرّد بعض التعريفات المختلفة التي كتبت في تعريف الإستشراق.

لعلنا في تعريف هذا المصطلح من الأجدر أن نبدأ بصاحب أكثر من ألف دراسات في موضوع الإستشراق ألا وهو المفكر ادوارد سيعد، حيث عرف كتابه " الإستشراق " بأنه " فرع من فروع المعرفة الذي يتناول الشرق بطريقة منظمة من حيث هو موضوع للتعلم والاكتشاف والتطبيق"¹

يرى الكاتب "أحمد بهنسي" أن الإستشراق "حركة علمية غربية أوروبية هدفها دراسة شؤون الشرق كافة (سياسية، اقتصادية، انثربولوجية) لخدمة الأهداف الاستعمارية للسيطرة على بلدان العالم الشرقي الإسلامي"، بينما نجد أن المستشرق الألماني رودى بارت (rudi paret) يذهب إلى أن كلمة الإستشراق مشتقة من كلمة شرق، وكلمة شرق تعني مشرق الشمس، وعلى هذا يكون الإستشراق عبارة عن "علم الشرق او علم العالم الشرقي"².

ويعرف الباحث "عبد الرحمان عميرة" الإستشراق بأنه "الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه وعقائده وتشريعاته، وحضارته بوجه عام"، وفي الموسوعة المسيرة جاء تعريف الإستشراق **orientalism** على انه " تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق، ويطلق على كل ما يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم، ويقصد به ذلك التيار الفكري

¹ ادوارد سيعد، الإستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة: كما ابوديب، مؤسسة الأبحاث العربية، ط04، لبنان، 1995م، ص 260

² أشرف بدر، الإيديولوجية الصهيونية والغرب، مجلة الاستغراب، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، العدد 06، فيفري 2017، ص 102

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وآدابه ولغته وثقافته، وقد أسهم هذا التيار في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامة وعن العالم الإسلامي بصورة خاصة معبرا عن الخلفية الفكرية للصراع الحضاري بينهما¹

يتضح من هذه التعريفات أنها ركزت على الأساس المعرفي الذي قام عليه الإستشراق، وليس النتيجة التي آل إليها، فلقد لعبت الدراسات الإستشراقية دورا مهما ومحوريا في محاربة ما يسمونه الخطر الإسلامي على أوروبا فلقد عمل هؤلاء المستشرقون على اكتشاف مواطن الاختلاف بين المسلمين وكيفية تفكيرهم من أجل استغلالها في إشاعة الفرقة بينهم وتقسيمهم ليسهل استعمارهم واستغلال خيرات بلادهم، بالإضافة إلى التحذير منهم والتخويف منهم بحجة أنهم ينتشرون في الدول الأوروبية لأسلمة أوروبا وبالتالي هم خطر على أوروبا المسيحية.

لقد كان هدف المستشرقين منذ البداية هو محاربة الإسلام لتحقيق هدفين:

- الحيلولة دون تسرب مبادئ القرآن وأفكاره لشعوبهم فتقد التوراة والإنجيل مصداقيتها.
- التقليل من قيمة القرآن وإضعاف مكانته في قلوب المسلمين حتى يتسنى لهم تنفيذ مخططاتهم الصليبية الغربية، فقد أشار "وليام ايوارتجل دستون" إلى هذه الحقيقة بقوله "مدام القرآن موجود فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق، ولا أن تكون في أمان".

ومن أجل الوصول إلى هذين الهدفين عمدوا إلى دراسة القرآن الكريم دراسة شاملة، قبل البدء في مكافحته، لاكتشاف خباياه واستقصاء موضوعاته، ثم يجعلون من تلك الدراسة معاول يضربونه بها، وهذا ما يؤده المبشر "جونتاكلي" بقوله: " يجب أن نستخدم القرآن وهو أمضى سلاح في القرآن، ضد الإسلام نفسه، حتى نقضي عليه تماما، يجب أن نبين للمسلمين أن الصحيح في القرآن ليس جديدا، وان الجديد فيه ليس صحيحا"².

¹ - صالح عبد الله حساب الغامدي، الإسلام الذي يريده الغرب: دراسة نقدية تحليلية لمؤسسة راند، دار الوعي للنشر والتوزيع، 01 السعودية، 2015، ص32/31

² - كهينة افروجن، الإسلاموفوبيا في الإعلام المكتوب الغربي: بحث في مصادر الصورة النمطية المعادية للإسلام، مرجع سابق، ص 277

ثانيا: دوافع الإستشراق

أ- **الدافع الديني:** استيقظ الغرب على فلول الفاتحين في القرون الوسطى تلك سنايك خيولهم آخر معاقل البيزنطيين والرومان، وسرعان ما صنعوا في الأندلس حضارة كانت مركز عبور بين الشرق والغرب، أيقن هؤلاء أن الإسلام أصبح يمثل خطرا عليهم، وتهديدا على النصرانية، فهب المستشرقون يكتبون عن الإسلام بروح متعصبة وقلوب مملوءة بالحقد، دأبت طائفة منهم على تشويه صورة الإسلام عند الأوروبيين حتى لا يقبلون عليه، ومنه من أكد هذه الحقيقة أي حقيقة تشويه الإسلام والصاق النقائص والردائل به، فقد قال "رودي بارت" حقيقة أن علماء ورجال اللاهوت في العصر الوسيط، كانوا يتصلون بالمصادر الأولى في تعرفهم على الإسلام وكانوا يتصلون بها على نطاق واسع، ولكن كل محاولة لتقييم هذه المصادر على نحو موضوعي نوعا ما، كانت تصطدم بحكم سابق يتمثل في أن هذا الدين المعادي للنصرانية لا يمكن أن يكون فيه خير¹.

ب- **الدافع الاستعماري:** ظل الغرب يبحث عن العودة إلى بلاد الشرق الإسلامي بعد هزيمته في الحروب الصليبية، ولعل أول هدف هو كيفية استرجاع بيت المقدس من أيدي المسلمين، ولأجل تحقيق هذه الغاية كان لابد من معرفة كل ما يميز تلك المنطقة من عادات وتقاليد وتاريخ وديانة، ومن هنا جاء التلاقي بين الاستعمار والاستشراق، فلقد ساعد الإستشراق الاستعمار في جميع مراحلها ابتداء بالمرحلة الأولى في تقديم المعلومات عن بلدان الشرق، وانتهاء بوضع السياسات والخطط التي يجب أن يسيروا عليها بعد مرحلة السيطرة الفعلية، وبالفعل نجح الإستشراق في مهمته، فلم يكد ينتهي القرن التاسع عشر إلا وسقطت معظم البلدان العربية والإسلامية تحت السيطرة الاستعمارية للغرب².

ج- **الدافع الاقتصادي:** يقول الأستاذ "عبد الرحمن الميداني": "من الدوافع التي حرّضت كثير من الغربيين على الدراسات الإستشراقية، رغبتهم في غزو البلاد الإسلامية غزوا اقتصاديا، والهدف الاستيلاء على الأسواق التجارية والمؤسسات المالية والثروات الأرضية، واستغلال الموارد الطبيعية

¹ - محمد قدور تاج، **الإستشراق: ماهيته، فلسفته، ومناهجه**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط01، عمان الأردن، 2013، ص35

² - سهام ربيع عبد الله، **الإستشراق**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، القاهرة مصر، يوليو 2007، ص 34/33

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

والحصول عليها بأبخس الأثمان، وإماتة الصناعة المحلية القديمة، لتكون بلاد المسلمين بلاد استهلاك لما تصدره المصانع الغربية¹

د- **الدافع السياسي:** بروز هذا الدافع مع بداية استقلال البلدان الإسلامية من الاستعمار الغربي، فبعد خروج المستعمر من هذه الدول الإسلامية عمل على إقامة علاقات دبلوماسية معها من أجل الإبقاء على التبعية السياسية لهذه الدول من أجل رعاية مصالحه، ولاشك أن رجال السياسة في الغرب لا يجدون أحسن من المستشرقين لاطلاعهم على كل ماله علاقة ببلاد الإسلام بحكم أنهم درسوا تاريخهم ومعتقداتهم، يقول الدكتور "إبراهيم اللبان" في هذا الصدد "... والواقع أن رجال السياسة في الغرب على صلة وثيقة بأساتذة هذه الكليات (كليات اللغات الشرقية في أوروبا) وإلى آرائهم يرجعون قبل أن يتخذوا القرارات الهامة في الشؤون السياسية الخارجية بالأمم العربية والإسلامية، وقد سمعت احد كبار المستشرقين يتحدث أمامي أن "مистер ايدن" رئيس وزراء بريطانيا كان قبل أن يضع قرار سياسيا في شؤون الشرق الأوسط ، يجمع المستشرقين المستعربين ويستمع إلى آرائهم ثم يقرر في ضوء ما يسمع منهم²، ويمكن هنا أيضا الإشارة إلى دور المستشرق برناندو لويس" في حث أمريكا على استخدام القوة في تغيير الشرق الأوسط ومباركته لاحتلال العراق³.

ثالثا: من الإستشراق إلى الإسلاموفوبيا

يرى ادوارد سعيد أن جذور الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في الغرب تعود إلى حرب أكتوبر 1973م بين مصر وإسرائيل ، عندما هددت السعودية بقطع البترول، فتسبب لك برفع أسعار الوقود، فجرى تصوير العربي المسلم كإنسان عنيف، بل هب بعض المستشرقين إلى القول بان العرب سفاكون للدماء وان العنف والخداع كامنان في الجينات العربية، بينما يرى آخرون أن الإسلاموفوبيا ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في خضم بحث الغرب عن عدو بديل، تعزز

¹ عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير وضلال الإستشراق، دار الجيل، ط01، بيروت لبنان، 1999م، ص 97

² إسماعيل علي محمد، الإستشراق بين الحقيقة والتضليل، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط06، القاهرة مصر، 2014م، ص 77

³ صالح عبد الله حساب الغامدي، الإسلام الذي يريده الغرب، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط03، المملكة العربية السعودية، 2105، ص 34

ذلك بشكل علمي عندما تبني بعض الباحثين أمثال (فرانسيس فوكوياما) في كتابه (نهاية التاريخ) وتبعه في ذلك (صامويل هنتنغتون) في كتابه (صراع الحضارات) حيث اعتمدا على آراء المستشرقين في تحليلاتهم وخلصوا إلى نتيجة مفادها أن الصراع الإيديولوجي الشيوعي الليبرالي انتهى وان الصراع القادم سيكون بين الحضارات ومن بينها الحضارة الإسلامية، وخصوصا في الجانب الأخلاقي والديني لكل امة¹.

لعب المستشرقون دورا بارزا في تشويه صورة العرب والمسلمين، حيث نقلوا للمجتمعات الغربية أفكارا خاطئة عن ثقافة وسلوك المسلمين باعتبارهم متخصصين في الشؤون العربية والإسلامية، فلقد أظهرت كتاباتهم نقل تصورات خاطئة عن الإسلام، حيث حاول أن يرسموه على انه دين جامد لا يقبل التجديد ولا يواكب التطور، فضلا عن انه دين عنف وكرهية، ما ولد نوعا من الذعر والخوف منه في البلدان الغربية، الأمر الذي عمق من زيادة مظاهر الكراهية والخوف من تواجد المسلمين في الدول الغربية، ويكمن في هذا الصدد أن نشير إلى بعض المستشرقين الذين كانت لهم كتابات في هذا الإطار:

- كريستيان سنوك هورغنيه Christiaan Snouck Hurgronje (1857-1936)

زار مكة متكررا في شخصية طبيب سنة 1886م، وأقام فيها ستة أشهر، خرج من خلالها بآرائه المعادية للإسلام، إذ يقول: " يجب على الحكومات الأوروبية التي استولت على بلاد الإسلام أن تجتهد في إظهار تناقض الإسلام والمدنية العصرية، وإقناع ناشئة المسلمين بأنهما ضدان لايجتمعان، فلا بد من رفع أحدهما، وما كانت المدنية الحاضرة هي نظام كل شيء ولا محيد عنها لمن يريد أن يعيش، كان البديهي أن الذي سيرتفع من النقيضين هو الإسلام.

- لويس ماسينيون Louis Massignon (1883-1962م) يعتبر هذا المستشرق من أكثر المستشرقين الذين قاموا بحملات تبشيرية التي تبث آراء مسمومة في أوساط المجتمعات الإسلامية لتشويه صورة الإسلام وبالمقابل تلميع صورة الدين المسيحي لتلك المجتمعات من اجل الإلحاد، إذ يقول: " لم نبحت في الشرق إلا عن منافعنا، ولقد دمرنا كل ما هو خاص بهم، فدملنا فلسفتهم

¹- أشرف بدر، الإيديولوجية الصهيونية والغرب، مرجع سابق، ص 126

ولغاتهم وآدابهم، والشرقيين ليسوا من السذاجة حتى يعترفوا بكرم أخلاقنا، ولقد تحققوا بالشواهد لى أننا نعمل على أن نبقئهم ضعفاء"¹.

- **غوستاف فون غرونوبوم Gustave Von Grunebaun (1909 - 1927):** حيث ألف كتابان هما "الإسلام القروسطي: دراسة في الإستشراق الثقافي"، وهو مجموعة محاضرات ألقاها في الجامعات الأمريكية في 1945م، وكتاب " الإسلام الحديث: البحث عن هوية ثقافية"، وهو مجموعة مقالات كتبها ما بين 1952 و1962م، حيث يرى أن العرب هم قوم بلا ثقافة، وأنهم لم يقدموا أي إسهام للمعرفة، وان دينهم لا يشجع على الإبداع والتطور، مستبد، ومناهض للإنسانية، ولهذا فهو يتهم العرب بأنهم غير قادرين على التغيير وعلى فهم طبيعتهم وتاريخهم، وقد عمل "غرونوبوم" نقل أفكاره إلى طلبته، اللين تأثروا به واعتبروه صاحب السبق في جعل دراسة الإسلام فرعاً جامعياً متقدماً في الولايات المتحدة الأمريكية².

- **برناردو لويس Bernard Lews (1916-2018):** يعتبر "برناردو لويس من الكتاب المستشرقين ذو النزعة الصهيونية من أب وأم يهوديين، لديه عدة مؤلفات منها كتابه المشهور "العرب في التاريخ" **The Arabs in History** " وقد كان فيه منصفاً إلى حد ما في حديثه عن الحضارة العربية الإسلامية وإسهاماتها، غير انه سرعان ما انقلب لمعاداة العرب والمسلمين والتشهير بهما بأسلوب غاية في المكر واللباقة.

ارجع "برناردو لويس" في محاضرة ألقاها سنة 1990م بعنوان "الأصولية الإسلامية" أسباب الصراع بين الغرب والإسلام إلى جوهر الدعوة الإسلامية المعادية للسلام، حسب زعمه، وهي دعوة يرى أنها ترفض الاختلاف وتؤيد الاستبداد وتثير الخوف والرعب والقتل الدموي الشرس، دون أن يشير إلى آية قرآنية توصل للاختلاف أو تغرس العدل أو تدعو إلى الأمن والسلام وهي كثيرة ومتنوعة، وفسر برناردو لويس العلاقة بين الإسلام واليهودية والنصرانية تفسيراً مادياً تاريخياً ومن نماذج ذلك قوله: لقد بدأ الصدام بين الإسلام والنصرانية منذ حياة محمد صل الله عليه وسلم، في المراحل الأولى عندما كان الصراع الأساسي مع العرب الوثنيين، كانت نظرته إلى اليهود

¹- انور الجندي، التبشير والاستشراق والدعوات الهداهة، ضمن موسوعة مقدمات العلوم والمناهج، دار الأنصار، القاهرة، 1993م، ص137/155

²- حلمي خضر ساري، صورة العرب في الصحافة البريطانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص67

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

والمسيحيين ودية محترمة، ولكن زعامة المجتمع قادتته إلى الصراع مع كليهما، في البداية كان يهود المدينة الأعداء المباشرين بينما ظل النصارى من أقوى الحلفاء، ولكن الطبيعة التوسعية للمسلمين حملت المسلمين إلى التصادم مع القبائل النصرانية في جزيرة العرب، وعندها تحولت العلاقة مع اليهودية والنصرانية إلى علاقة حرب¹.

ويقول الكاتب "توماس ماستناك" في كتابه "الإسلام وخلق الهوية الأوروبية " إن تشكيل أوروبا بدأ بالحرب المقدسة التي خاضها المسيحيون اللاتينيون ضد المسلمين، إنني أفهم الحروب الصليبية بوصفها تجربة تكوينية حاسمة لما سوف تصبح أوروبا، واعتبر أن هذه الحروب كان لها اثر عميق على الأفكار والمؤسسات الغربية، ويضيف "ماستناك" وكانت الحروب الصليبية حروبا دينية ضد الإسلام، حيث لا يعتبر المسلمون كفارا بين كفار كثيرين، بل يعتبرون العدو الأول للمسيحية...وما كان جديدا لم يكن معرفة الإسلام بل الإصرار على تدميره عن طريق العنف المنهجي الذي تنظمه أعلى السلطات المسيحية، ما كان جديدا لم يكن هو أن عدوا قد جرى النظر إليه على انه الآخر بل إن آخر محدد (هو الإسلام) قد جرى تصويره على انه العدو الشامل².

لقد ركز الجيل الجديد من المستشرقين في دراسته للظاهرة الإسلامية معتمدا منهجيات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مما قد يخلص الدراسات التي تتناول الإسلام من التصورات القديمة ويخلق "قطيعة إبستمولوجية " مع عقلية الإقصاء.

يغلب على هذه الدراسات أنها تلغي الممارسات الحضارية المتعددة داخل الفضاء الإسلام، وذلك باعتماد " إستراتيجية التحاشي" واقتصر الاهتمام فقط بالحركات ذات الماهية السياسية أو ما يعرف حاليا بالإسلام السياسي، غير أن تلك المعرفة المتعلقة بالإسلام السياسي، تمت مقاربتها بطريقة استخداميه براغماتية تبتعد كل البعد عن المعايير العلمية من أجل إعادة إنتاج الصورة الكنسية التي كانت مكرسة في القرون الوسطى، فمعظم ما تم تناوله تعلق بالإسلام الريكالي، الإسلام المتعصب، الإسلام المتطرف والإسلام الظلامي، إسلام تعدد الزوجات وإسلام الحرب المقدسة.

¹ - المبروك الشيباني المنصوري، صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر: من الإستشراق إلى الإسلاموفوبيا، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط01، بيروت لبنان، 2014، ص210

² - عبد الواحد جهداني، الأسس المعرفية لظاهرة الإسلاموفوبيا، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص112

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

تمتلك الكتابات الإستشراقية الجديدة، وسيلة جديدة، لم تكن لدى الجيل القديم، وتتمثل في وسائل الإعلام التي لعبت دوراً هاماً في "شيطنة" الإسلام والمسلمين.

فبدل أن تكون الدراسات الإستشراقية عنصر توازن و مصدر معرفة متوازنة ووسيلة للتواصل الحضاري بين الإسلام، والغرب، تستعين هذه الكتابات بالإعلام و يتم ترويجها على أساس أنها دراسات أكاديمية وعلمية¹.

لقد بدأ الإستشراق الجديد عهده في سبعينات القرن الماضي بسيل من الكتابات الهجومية على الإسلام، بالتزامن مع حركات إحياء التراث، والحديث عن الهوية والصحة الإسلامية، ما اعتُبر تحدياً مباشراً للغرب، فكانت بدايةً لعصر جديد يجسد فيه الإسلام شخصية العدو، ويلبي الحاجة الأمريكية للإحساس بالخطر والدخول في حرب.

صدرت العديد من الكتب والأبحاث التي تهاجم الإسلام من كافة النواحي تقريباً، فتشكك في النصوص، ومحتواها، ومآل العالم الإسلامي، مثل كتاب «أبناء هاجر.. صناعة العالم الإسلامي» لـ"باتريشيا كرون"، و"مايكل كوك"، و"خنجر الإسلام" لـ"جون لافين"، الذي وصف فيه الشخصية الإسلامية بـ"الشيطانية"، إلى نوع آخر من الكتابات المغذية لليبرالية الأمريكية مثل: "نهاية التاريخ" لفوكوياما، و"صدام الحضارات" لهنتجتون، عن الانتصار الأمريكي، مع بقاء خطر العدو المهزوم "نسبياً" والذي عبروا عنه بـ"الإرهاب العالمي"، حتى وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وهي نقطة فارقة في تاريخ الإستشراق.

مع سقوط الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، برزت أطروحة صراع أو صدام الحضارات، وأعيد تصنيف أعداء الحضارة الغربية، ليقف الإسلام على رأس القائمة، ومع تصاعد وتيرة العنف والعداء ضد الغرب والولايات المتحدة، ولعوامل أخرى، أصبحت الأجواء مهياًة لبلورة صيغة متشددة للأطروحة الإستشراقية الجديدة، والتي عاودت استلهام التراث الإستشراقي القديم، بعد فشل المناهج الجديدة في التنبؤ بصعود الصحة، وبروز الحركة الإسلامية، وتعطش الفاعل السياسي الغربي - لاسيما الأمريكي - لإيجاد غطاء إعلامي وأكاديمي يوفر له المشروعية الثقافية بخصوص تدخلته

¹ - محمد عدار، الإسلاموفوبيا: تحليل نظري معرفي، مقال من كتاب جماعي بعنوان: الإسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، 2019م، ص 20/19

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

المستمرة في الشرق الأوسط، ويقدم له المشورة للمساعدة في استمرارية الهيمنة والسيطرة اللازمة للحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة¹.

وما يمكن ملاحظته عند قراءة الإنتاج الإستشراقي الجديد، هو استعمال لغة إعلامية درامية أكثر منها أكاديمية عقلانية، وتمثل كتابات " جيل كيبل " نموذج للتحليل الذي لم يستطع التخلص من ذاتية الانتماء و تحويل القطيعة المعرفية المنشودة إلى ممارسة.

ويمكن إضافة تناول الفكر الإستشراقي لمقاربة " إسلام الهجرة " ، فإذا سلمنا جواز أن الدراسة الإستشراقية للمجتمعات الإسلامية كانت ناتجة عن قوالب ذهنية جاهزة ومشوهة، وقبلنا في نفس الوقت الصفة المتعالية للمجتمع الغربي على باقي المجتمعات، فكيف نفسر تحامل الغرب على المسلمين في دار المهجر ؟ فعلى الرغم إن من تواجد الإسلام داخل الفضاء الثقافي والجغرافي الغربي، إلا أن ذلك لم يشفع له من أن يدرس بطريقة موضوعية ، ف"خبراء الإسلام" و هم يكتبون عن الضواحي الفرنسية (باريس و ليون و مرسيليا تحديدا) التي تقطنها جالية عربية و مسلمة كبيرة، لم يهتموا بتشريح أسباب الواقع الاجتماعي و الثقافي البائس لهذه الجالية حيث الإقصاء و العنصرية ، على الرغم من استخدام خطاب سياسي قائم على العدالة و حقوق المواطنة ، في حين الممارسات تحيل إلى واقع آخر، بل تؤدي هذه السلوكيات إلى توسيع فجوة اللاتقاهم بين المجتمع الفرنسي و الجالية العربية الإسلامية(محاولات الأحزاب اليمينية خاصة في فرنسا الهادفة لطرد كل المهاجرين من أصل عربي- إسلامي)².

المطلب الثاني: دور الهجمات الإرهابية المتطرفة في ترسيخ الإسلاموفوبيا في أوروبا

لقد أثبتت الدراسات أن ما قامت به الجماعات الإرهابية والمتطرفة المتدثرة برداء الدين قد أسهم في تأجيج الكراهية والعداء للمسلمين ومن ثم لعب دورا كبيرا في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا التي هي الأخرى لعبت دوراً في انضمام الشباب الساخط إلى الجماعات الإرهابية.

لا ننكر أن الإسلاموفوبيا ترتبط بعوامل كثيرة، وهي ليست وليدة المرحلة الراهنة، كما أن ظاهرة الإرهاب بجذورها السياسية والنفسية والاجتماعية معقدة لا يمكن حصرها في عامل واحد، ولكن رغم

¹ - مي عباس، الإستشراق الصهيوني الجديد ومدد الإسلاموفوبيا، مجلة البيان، العدد 368، 2017/10/20م، <http://www.albayan.co.uk>

² - محمد عدار، نفس المرجع السابق ، ص 20

تعدد الدوافع والجذور لا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين الظاهرتين اللتين تغذيان بعضهما البعض بالعنف والكراهية والطاقة السلبية.

ووفقاً للبيانات التي قامت بجمعها مراكز الأبحاث المتخصصة، فقد ارتفعت جرائم الكراهية ضد المسلمين بشدة في الولايات المتحدة الأميركية بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001، بينما أسهمت الهجمات الإرهابية في "شارلي إيبدو" و"سانت دينيس" في عام 2015 في تزايد وتيرة هذه الظاهرة في الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي¹.

وبانت هذه الأحداث نقطة تحول في معدلات زيادة الكراهية تجاه المسلمين في بلدان الإتحاد الأوروبي، هذه الكراهية بدورها هي أقوى المحفزات التي أججت ظاهرة تطرف بعض الشباب المسلمين في تلك البلدان. وقد ذكرت جريدة "إندبندنت" أن جرائم الكراهية ضد المسلمين ارتفعت خمسة أضعاف في أعقاب الهجوم الإرهابي لجسر لندن سنة 2017، كما كشفت بيانات شرطة لندن زيادة 40 في المائة في الحوادث العنصرية مقارنة ببقية أيام السنة.

وتشكل هذه الاعتداءات الوقود المحرك بالنسبة لظاهرة الإرهاب، حيث ظلت الجماعات الإرهابية تستغل شبح الإسلاموفوبيا وتقوم بتجنيد ضحاياها من بين الشباب الغاضبين الذين يعانون من الفقر والاعترا ب والصدمة الثقافية وأزمة الهوية، ليسقطوا فريسة سهلة في يد الجماعات الإرهابية التي تقدم وعوداً بدولة الخلافة على الأرض ونعيم الجنة في السماء.

كما أن أخطر ما يقوم به دعاة الإرهاب والإسلاموفوبيا هو السعي لإضعاف التواصل الحضاري بين الشرق والغرب؛ فهناك أصوات عالية في الغرب تنادي بصراع الحضارات كما أن جماعات العنف في العالم الإسلامي تسعى جاهدة لتدمير المنطقة الرمادية والتعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين في المجتمعات الغربية..

في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، دخل العالم مرحلة سياسية جديدة وصفت بـ "عصر الإرهاب"، ولم تحل جميع التدابير التي اتخذت في هذه المرحلة الجديدة دون وقوع الهجمات الإرهابية الدامية في مدريد عام 2004 ولندن عام 2005 وهجمات في فرنسا في بداية عام 2015 والتي سميت "الحادي عشر من سبتمبر الفرنسي"².

¹- تقرير، الجماعات الإرهابية والمتطرفة تلعب دوراً كبيراً في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تاريخ النشر 2017/12/25م، تاريخ الاطلاع 2019/12/04م، www.europarabct.co

²- تقرير، نفس المرجع السابق، ص02

ويقدم مرتكبو هذه الهجمات على أنهم إرهابيون إسلاميون متطرفون ومسلمون أصوليون وإرهابيون وجهاديون مسلمون في وسائل الإعلام الغربية وفي خطاب بعض السياسيين والمثقفين مما أدى إلى ظهور رأي عام مماثل، وقد شكل هذا الخطاب أيضا الأنشطة الوطنية لمكافحة الإرهاب، ووضع هذا المفهوم المجتمع المسلم موضع الريبة في أي مكان في العالم، وقد جرحت التصورات التي تصف عددا من الأعمال غير الإنسانية الوحشية ومرتكبيها بأنها تجسيد للإسلام والمسلمين، مشاعر الغالبية العظمى من المسلمين ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الغرب وجعلتهم يشعرون بأنهم متهمون بالإساءة والاستبعاد، ومن ناحية أخرى، فهي تطلق العنان لخطاب التعصب والحقد والكراهية، ولأعمال العنف التي تتسم بالتخويف من الدين الإسلامي كما هو الحال في أذهان الغربيين الذين يجهلون حقيقة الإسلام والمسلمين¹.

- النظريات المفسرة لانجذاب الشباب المسلم في أوروبا نحو التطرف

منذ الحادي عشر من سبتمبر، تسود نظريتان لتفسير هذا النوع الذي لم سبق له مثيل من العنف الإرهابي، أو لتفسير انجذاب بعض الشبان المسلمين في أوروبا نحو العنف:

1- النظرية العدمية: ظهرت العدمية في روسيا القيصرية، كمحاولة لتغيير الأحوال الاجتماعية عن طريق العنف السياسي، ولكن العدمية كانت تضرب في القمة، مختارة أهدافها بين السياسيين والقادة، فهل انتهاج عقيدة العدمية يفسر العمليات الإرهابية ضد جمهور المواطنين؟ هل يتعلق الأمر بنبذ منظومة القيم السائدة، أم بمحاولة تنظيم هذه المنظومة بمنظومة قيم أخرى؟ فيما يتعلق بالحركات المتطرفة دعاة إيديولوجية الحقد، يعتبر العنف وسيلة تنقية لفرض منظومة قيم أساسها الإسلام.

2- نظرية الإذلال: هل الإذلال الناتج عن التهميش الاجتماعي، يقدم تفسيراً أفضل للانزلاق نحو إيديولوجية العنف؟ صحيح أن سيرة الكثير من المتطرفين تشير إلى الشعور الذاتي واليومي بالانهيار التدريجي، وعندما يشعر البعض بأنه مهمش اجتماعياً وثقافياً وبأنه غير شرعي، فإنه

¹ - ارغين أرغول، الإسلاموفوبيا واستراتيجيات مكافحة الإرهاب، منشورات الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، مارس

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

يشعر بالإذلال، وفي مصطلحاته الدينية يعتبر ذلك رجسا، ويبدو إذلال إذن تفسيراً معقولاً، ولكنه غير كاف¹.

في 11 مارس عام 2004 وقعت تفجيرات مدريد، وهي سلسلة من التفجيرات التي استهدفت خطوط السكك الحديدية في العاصمة الأسبانية، وأسفرت عن سقوط 191 قتيلًا و1755 مصابًا. وتم توجيه الاتهام لخلية تستلم أفكار تنظيم القاعدة.

في 7 يوليو عام 2005 وقعت تفجيرات لندن، وهي سلسلة تفجيرات استهدفت قطارات الأنفاق في العاصمة البريطانية، وحافلة من طابقين، ونفذ أربعة من المتشددين هذه الهجمات، التي أسفرت عن مقتل 50 شخصًا، وإصابة 700 آخرين.

في 11 ديسمبر عام 2010 وقعت تفجيرات ستوكهولم، إذ انفجرت قنبلتان في وسط العاصمة السويدية مما أسفر عن مصرع الانتحاري وإصابة شخصين. وتبين من التحقيقات أن منفذ الهجوم متشدد من أصول شرق أوسطية، استاء مما اعتبره صمتًا سويديا على إهانة نبي الإسلام.

في الثاني من مارس عام 2011 وقع حادث فرانكفورت، إذ أطلق متشدد من أصل ألباني النار في مطار فرانكفورت بألمانيا، مما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة اثنين آخرين. وتبين أن الجاني كان يحاول استهداف حافلة تابعة للقوات الجوية الأمريكية في المطار، وألقي القبض عليه وصدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة.

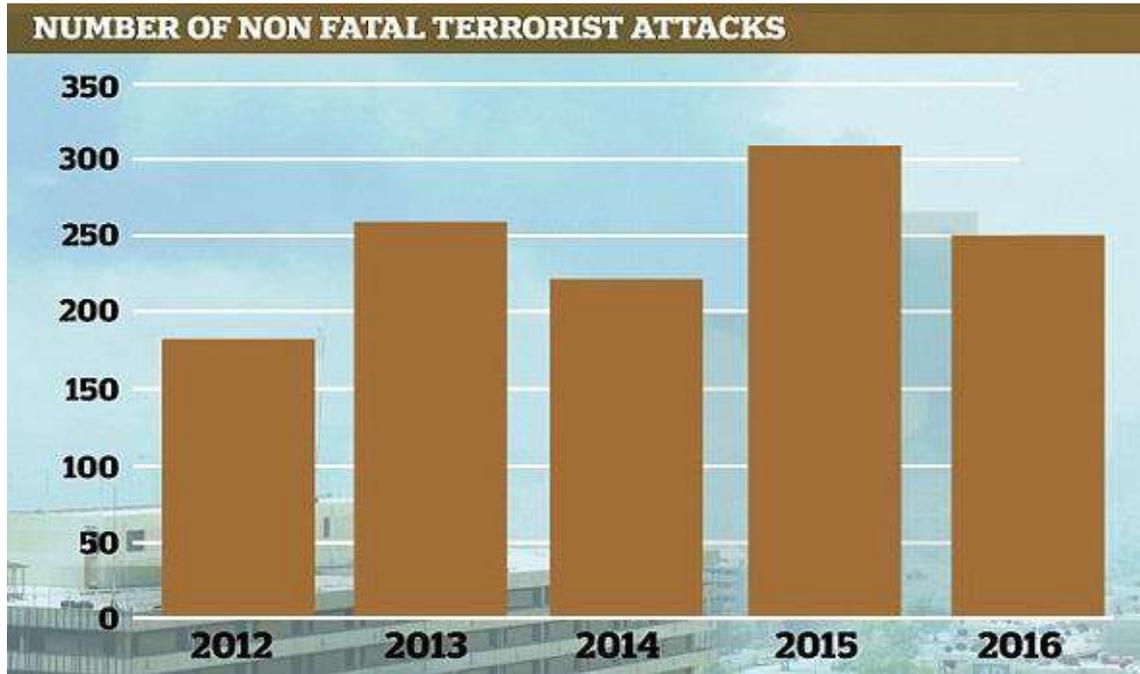
بين 11 و 19 مارس عام 2012، وقعت ثلاث عمليات في تولوز ومونتبان في فرنسا، أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة خمسة آخرين. وقد وقع الهجوم الأول في 11 مارس في تولوز وأسفر عن مصرع جندي فرنسي. ووقع الهجوم الثاني في 15 مارس وأسفر عن مصرع جنديين فرنسيين في مونتبان. ووقع الهجوم الأخير في 19 مارس وأسفر عن مصرع أربعة أشخاص، من بينهم ثلاثة أطفال في مدرسة يهودية. وتبين أن منفذ هذه الحوادث شخص واحد متشدد، يُدعى محمد مراح، وقد لقي حتفه برصاص الشرطة.

¹ - حسين عبد القادر، مسلمو أوروبا: أطوار الاعتدال والتطرف، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام الأوروبي: صراع الهوية والاندماج، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010م، ص43

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

في 18 يوليو عام 2012، وقع تفجير بورغاس الانتحاري في بلغاريا، إذ استهدف انتحاري حافلة كانت تقل سياحا إسرائيليين في مطار بورغاس مما أسفر عن مقتل خمسة إسرائيليين وسائق الحافلة، وإصابة 32 آخرين. وتم توجيه الاتهام إلى حزب الله اللبناني، الذي نفى من جانبه التورط في هذا الهجوم.

- عمود بياني يوضح عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا ما بين 2012-2016



في 24 مايو عام 2014، فتح مسلح النار على المتحف اليهودي بالعاصمة البلجيكية بروكسل، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص. وألقي القبض على المتهم، وهو فرنسي من أصل جزائري، له صلات بتنظيم الدولة الإسلامية.

في 7 يناير 2015، قُتل 12 شخصا في هجوم على مقر مجلة "شارلي إيبدو" الساخرة بباريس، بينهم صحفيون ورسامون وشرطيان. وبعد يومين قُتل المتشددان اللذان نفذوا العملية أثناء محاولة اعتقالهما.

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

في 8 يناير 2015 قتل متشدد شرطي، وأصاب موظفا بلديا في مونروغ جنوبي باريس. وفي اليوم التالي، قام نفس المتشدد باحتجاز رهائن داخل متجر يهودي في باريس، وقتل أربعة منهم قبل أن تقتله الشرطة¹.

في 3 فبراير 2015 تعرض ثلاثة جنود لاعتداء بالسكاكين أثناء الخدمة أمام مركز لليهود في مدينة نيس الفرنسية، وسرعان ما اعتقل المهاجم الذي عبر أثناء احتجازه عن كراهيته لفرنسا والشرطة والجنود واليهود.

في 14 و15 فبراير 2015 وقعت هجمات بالعاصمة الدنماركية كوبنهاغن، إذ فتح متشدد النار على ندوة حول هجوم شارلي إبدو في فرنسا، فقتل شخص وأصيب ثلاثة من رجال الشرطة. وفي اليوم التالي، فتح نفس الشخص النار على كنيس كوبنهاغن الكبير، فقتل شخص وأصاب اثنين. وقتلت الشرطة الجاني.

في 28 أبريل 2015 فتح متشدد النار على مركز للشرطة في بلدة زفورنيك الواقعة في ما يسمى "جمهورية صرب البوسنة"، مما أسفر عن مقتل شرطي وإصابة اثنين آخرين ومقتل المهاجم أيضا.

في 15 يونيو 2015 قتل متشدد شرطيا بالسكين وذبح صديقه، بعد أن اقتحم منزلهما في مانيفيل غرب باريس، وقد أردته قوات الشرطة قتيلا.

في 26 يونيو 2015 قتل متشدد مديره الفرنسي وقطع رأسه قرب مدينة ليون، ثم حاول تفجير مصنع بتروكيماويات بتوجيه شاحنته للاصطدام بقوارير غاز، لكنه اعتقل قبل تنفيذ خطته.

في 21 أغسطس/آب 2015 أحبط شبان أمريكيون كانوا في عطلة، هجوما خطط له متشدد من أصل مغربي في قطار يربط بين أمستردام وباريس. وكان المهاجم يطلق النار داخل القطار لكن الشبان الأمريكيين سيطروا عليه.

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وقعت هجمات في العاصمة الفرنسية باريس، التي تعرضت لسلسلة هجمات متزامنة أسفرت عن سقوط 130 قتيلا، غالبيتهم من الشباب، إضافة إلى 350

¹- تقرير قناة بي بي سي، هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الألفية، ص01، تاريخ النشر 2017/03/24م، تاريخ

الإطلاع 2019/11/21م، <https://www.bbc.com/>

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

جريحا. واستهدفت الهجمات مسرح باتاكلان في باريس، واستاد دو فرانس وعدد من مقاهي ومطاعم العاصمة. وتم توجيه الاتهام لمتشددين من أصول مغربية.

في 10 فبراير/شباط 2016 أدى انفجار عبوة ناسفة أسفل شاحنة في دونيتسك، معقل المتمردين في أوكرانيا، إلى مقتل أربعة أشخاص وإصابة 11 آخرين.

في 22 مارس/آذار عام 2016 قُتل أكثر من 30 شخصا في سلسلة تفجيرات شملت مطار العاصمة البلجيكية بروكسل، ومحطة مترو مالبيك في المدينة، ووقعت بعد يوم من إلقاء القبض على صلاح عبد السلام، المشتبه به الرئيسي في هجمات باريس التي وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

في 14 يوليو/تموز عام 2016 دهس متشدد من أصل تونسي يستقل شاحنة حشودا كانت تحتفل باليوم الوطني في مدينة نيس الفرنسية، مما أدى إلى مقتل 84 شخصا. وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الحادث.

في 19 يوليو/تموز عام 2016 هاجم طالب لجوء أفغاني ركاب قطار بفأس، قرب مدينة فورتسبورغ الألمانية، ما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص على الأقل. وقتل المهاجم، البالغ من العمر 17 عاما، على يد الشرطة خلال محاولته الفرار. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هذا الحادث.

في 23 يوليو/تموز 2016 قام مراهق ألماني من أصل إيراني بإطلاق النار على المتسوقين في مركز تجاري بميونخ، ما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص، ثم أطلق النار على نفسه، وذلك بحسب الشرطة الألمانية.

في 24 يوليو/تموز 2016 قام لاجئ سوري عمره 21 عاما مسلح بمنجل بقتل امرأة حامل وإصابة اثنين آخرين، في مدينة ريوتلنجن جنوب غربي ألمانيا قرب شتوتغارت. وقد اعتقلته الشرطة.

في 25 يوليو/تموز 2016 فجر لاجئ سوري نفسه قرب مهرجان موسيقي في مدينة أنسباخ بإقليم بافاريا جنوبي ألمانيا. وكان المهاجم يبلغ من العمر 27 عاما، ويحمل حقيبة فيها قنبلة. وأدى الهجوم إلى مقتل اللاجئ وإصابة 12 شخصا بجروح.

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

في 26 يوليو/تموز عام 2016 قام متشددان بالهجوم على كنيسة قرب مدينة نورماندي الفرنسية وذبح كاهنها.

في 19 ديسمبر/كانون الأول عام 2016 دهست شاحنة يقودها متشدد حشدا من الناس في سوق بالعاصمة الألمانية برلين، مما أسفر عن مقتل 12 شخصا وإصابة 50 آخرين. وقُتل منفذ الهجوم، ويُدعى أنيس العامري، لاحقا برصاص الشرطة الإيطالية في مدينة ميلان، في 23 ديسمبر/كانون الأول 2016.

في الأول من يناير/كانون الثاني عام 2017 انفجرت قنبلة بدائية الصنع وسط مدينة فلورنسا الإيطالية، عند مدخل مكتبة مرتبطة بالفاشية الجديدة، مما أدى إلى إصابة شرطي بجراح.

في 3 فبراير عام 2017 هاجم شاب مصري الجنسية حرس متحف اللوفر في العاصمة الفرنسية باريس، مما أدى إلى إصابة جندي بجراح. وقد رد الحرس بإطلاق النار، ما أسفر عن إصابة المهاجم ونقله للمستشفى.

في 22 مارس عام 2017 قام مهاجم بعمليات دهس وطعن قرب مبنى البرلمان في العاصمة البريطانية لندن، ما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة 40 آخرين، كما قُتل المهاجم في العملية التي وصفتها الشرطة البريطانية بـ "الإرهابية".

في 8 أبريل عام 2017 قام مهاجم يستقل شاحنة بعملية دهس قرب مركز تجاري في العاصمة السويدية ستوكهولم مما أدى إلى مصرع 4 أشخاص وإصابة 15 والشرطة تقول إن الجاني من أوزباكستان.

في 22 مايو/أيار عام 2017 وقع هجوم في مدينة مانشستر خلف 22 قتيلًا و59 جريحًا، إثر استهداف مفجر انتحاري لأطفال وشباب، في نهاية حفل للمغنية الأمريكية آريانا غراندي بقاعة مانشستر آرينا. وولد المفجر سلمان رمضان عبيدي، البالغ من العمر 22 عامًا، في مانشستر لأبوين ليبيين¹.

¹- تقرير قناة بي بي سي، نفس المرجع السابق، ص 02

في 3 يونيو/حزيران عام 2017 وقع هجوم استهدف منطقة لندن بريدج وخلف سبعة قتلى و48 جريحا. ودهست حافلة بيضاء المشاة فوق جسر لندن بريدج، قبل أن يترجل منها ثلاثة رجال، ويبدأون في طعن أشخاص في سوق بارا المجاورة، وقُتل المشتبه في ارتكابهم الهجوم بعد دقائق برصاص الشرطة.

في 18 يونيو/حزيران عام 2017 دهست شاحنة صغيرة مصلين خارجين من مسجد فينسبري بارك شمالي لندن، فتقتل شخصا واحدا وتصيب 10 بجروح، واعتقال سائق الشاحنة الذي قال - حسب شهود - إنه "يريد قتل المسلمين".

في 14 يوليو/تموز عام 2017 قام رجل بقيادة شاحنة بضائع عمدا باتجاه حشد من الناس كانوا يحتفلون بيوم الباستيل وقد أسفر الهجوم عن مقتل 84 شخصا بينما قتلت الشرطة المهاجم الذي قالت إنه فرنسي من أصل تونسي.

في 9 أغسطس عام 2017 أصيب ستة جنود فرنسيين في حادث دهس خارج ثكنة عسكرية في ضاحية ليفالوا-بيريه. ووصف مدعي باريس الهجوم بأنه "محاولة قتل ... ذات صلة بعمل إرهابي". وتفيد تقارير بأن شرطيا أصيب بجروح خلال عملية القبض على المتهم في بلدة ماكيز بالقرب من ميناء بولون.

1 أغسطس 2017 قتل 13 شخصا وأصيب 90 شخصا بعد أن دهست شاحنة حشدا من الناس في شارع "لاس رامبلاس" السياحي الشهير في برشلونة. وقالت السلطات الإسبانية إن الشرطة أحبطت هجوما ثانيا في بلدة كامبريلس وقتلت خمسة مهاجمين كانوا يرتدون أحزمة ناسفة¹.

المطلب الثالث: دور الإعلام في الترويج لظاهرة الإسلاموفوبيا ضد المهاجرين المسلمين

يجمع الكثير من الباحثين على الدور التي تلعبه وسائل الإعلام الغربية (الأوروبية والأمريكية) في تشكيل صورة الإسلام والمسلمين وتشويهها، وإيحاء على انه الخطر المحدق بأوروبا والعالم والذي يجب التصدي له، وبهذا الخصوص أكد روبرت سوان (ROBAR SWAN) الأمين العام السابق للرابطة البرلمانية من اجل التعاون الأوروبي في محاضرة له حول "الإسلام كما

¹ - تقرير قناة بي بي سي، نفس المرجع السابق، ص03

يراه الغرب" أن الصورة التي يرى الغرب من خلالها الإسلام تتوقف بشكل أكبر على وسائل الإعلام، ويؤكد في هذا الصدد بان الصحافة والتلفزيون في الغرب لا تتحرى بالقدر الكافي، ولا تنترد في نشر الأنباء الزائفة بهدف تشويه صورة الإسلام والمسلمين¹.

استطعت الآلة الدعائية والإعلامية الغربية أن تتجح في الترويج لصورة نمطية عن الإسلام، فجعلت من المسلم (بإطلاق) حيوانا دمويا وجنسيا وإرهابيا، وهو ما تقنأ وسال الإعلام الغربية في الترويج له منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وهاهي الآلة الحديثة نفسها تعيد تحريك منسوب الحقد العميق القابع في البنية النفسية والثقافية للغرب من خلال حملة الصور الكاريكاتورية المسى للرسول محمد صل الله عليه وسلم التي شهدتها الدنمارك والنرويج وفرنسا وألمانيا منذ 2006 إلى حادثة "شارل ايبودو" الدموية في 2015².

يمكن اعتبار صورة الإسلام في وسائل الإعلام الغربية صورة غير موضوعية، صورة يتحكم فيها عنصران ذاتيان: الرغبة في نفط العرب والخوف من المهاجرين العرب والمسلمين الذين لا تستطيع أوروبا امتصاصهم ولا الاستغناء عنهم، لقد أقيمت حملات اشهارية كثيرة ومتنوعة معادية للإسلام والمسلمين، والتي ارتفعت وتيرتها في الآونة الأخيرة وذلك من اجل تحقيق الأغراض الخاصة والضيقة، وتشويه الصورة الناصعة للإسلام وتراثه وحضارته³، فالمهاجرون إلى جانب النفط يشغلون موقعا بارزا في صورة الإسلام كما تقدمها وسائل الإعلام الغربية عامة والأوروبية منها خاصة، والواقع أن ربط الإسلام بالمهاجرين عملية فيها الكثير من التعسف، فمقولة المهاجرون في الخطاب الأوروبي لا تعني شيئا واحدا محددًا، فهم تارة أولئك الذين يقيمون في أوروبا إقامة غير قانونية، ولكنهم، أو كثير منهم مقبولون سرا للعمل في الفلاحة أو في المطاعم والمقاهي والمعامل الصغيرة لكونهم يقبلون أجور منخفضة ولا يطالبون بالحق في الضمان

¹ - نفيسة زريق، عزوز غربي، مرجع سابق، ص 40

² - مصطفى بن تمسك، الإسلاموفوبيا: مقارنة جيوسياسية، ممنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، فبراير 2016، الرباط المغرب، ص 08

³ - الحسن حمدوشي، صورة الإسلام في المتخيل الغربي، أعمال الندوة الدولية "ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط 01، الرباط المغرب، 2015، ص 136

الاجتماعي، فهم من هذه الناحية غير قانونيين على الصعيد الرسمي ولكنهم مطلوبون على صعيد سوق العمل غير القانوني¹.

رغم إننا لا نستطيع أن نختزل الخطوط العريضة لصورة الإسلام في وسائل الإعلام الغربية ودورها في تأجيج خطاب الكراهية ضد الإسلام بصورة عامة والمهاجرين المسلمين بصورة خاصة، لكننا سنحاول أن نستعرض بعض الخطابات الإعلامية الغربية المعادية للإسلام والتي تزيد من تعميق ظاهرة الإسلاموفوبيا، ولعلنا نستحضر في هذا المقام ما تحدث الأستاذ غانم جواد في مقال يحمل عنوان "من أوكلاهوما إلى محمد الدرة" صورة الإعلام في المجتمع الغربي -بريطانيا نموذجاً"، حيث أكد على أن الاتجاه المعادي للإسلام في الإعلام الغربي قد رصدته الكثير من الدراسات منذ 1970م، حين بدأ هذا الاتجاه في النمو عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، وحرب أكتوبر عام 1973م، والحظر النفطي، واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، والثورة الإسلامية الإيرانية، وحربي الخليج الأولى والثانية، مضيفاً أن الروايات الشعبية والأفلام الكاريكاتورية بدأت تصور المسلمين على أنهم إرهابيون ومتوحشون، وقد ساعد أيضاً على زيادة مخاوف الغرب من المسلمين تزايد الهجرة من العالم الإسلامي إلى أوروبا، وما واكبها من أزمة البطالة، واتساع نطاق الجريمة، وانتعاش تجارة المخدرات وغير ذلك، وهو ما فسره الغربيون بزيادة أعداد المهاجرين من دول الجنوب إلى الشمال²، فالناقد السينمائي الأمريكي الأصل من أصل لبنان " جاك شاهين" يعتبر أن أساليب السينما الأمريكية والغربية في تشويه صورة العرب والمسلمين مقصودة وممنهجة ومتراكبة مع حملات الإدارة الأمريكية ضد الإرهاب، وقد رصد شاهين عدة مؤلفات لكشف تورط هوليوود في هذا الدور، منها مؤلفه الشهير الصادر سنة 2008م "مذنب: الحكم في هوليوود على العرب بعد 09/11"، والذي أكد فيه افتراضاته السابقة بأن العالم خضع برمته السينما الأمريكية، والصورة الأحادية للتشهير الغربي بالمسلمين، ويعتبر تصريح الصحفي الفرنسي والكاتب المسرحي الساخر "فيليب تيسون" بأن "المسلمين هم من يجلب الأوساخ لفرنسا" صورة قريبة عن ظاهرة شتم

¹ محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروية والإسلام...والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت لبنان، 2012م، ص 170/169

² محمد بشاري، الإسلام والإعلام الغربي وتحدياً ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص

المسلمين تحت بند حرية التعبير في فرنسا، رغم انه يصنف قانونيا في خانة الكراهية والعنصرية، وهو يعكس الصورة المترسبة في المخيال الفرنسي من حادثة الهجوم على الصحيفة الفرنسية "تشارلي ايبديو" في 2015م¹.

ونستشهد على الخصوص بالتصريحات العنصرية الصادرة في صحيفة " كورياري دي لاسيرا" الايطالية الشهيرة على لسان الكاتبة والصحفية الايطالية "أوريانا فلاشي" في رسالة مطولة أكدت فيها من خلال منطقتها المغلوط إننا " نعيش حربا صليبية قائمة بالفعل " " أنكم لا تفهمون ولا تريدون أن تفهموا بان هناك حرب دينية قائمة تضيف أوريانا فلاشي " حربا يسمونها جهادا، حربا لا تريد أن تغزوا أرضنا بل أرواحنا، حربا تريد القضاء على حريتنا وحضارتنا، وتريد أن تغير طريقة عيشنا وموتنا، طريقة أكلنا وشربنا ولبسنا وتعلمنا" وتصف أوريانا فلاشي مساجد ميلانو وروما أنها أصبحت "تعج بالأوغاد من أنصار أسامة بن لادن"، فان هذه التصريحات تخلف بالضرورة أصداء في الشارع سواء الايطالي أو الأوروبي، ونستشهد على ذلك بمضمون استطلاع أجرته صحيفة "دي اوبزرفر" البريطانية صدر في 25 نوفمبر 2001م، جاء فيه أن غالبية البريطانيين يطالبون بطرد المسلمين الذين يعملون في بريطانيا أسامة بن لادن²، وفي دراسة قام بها محمد يونس الباحث في مركز "جالوب" للدراسات الإسلامية بواشنطن، جاء فيها أن الإعلام الأمريكي ينقل للشعب الأمريكي معلومات مشوهة ومغلوطة عن المسلمين، تقضي إلى أخذ انطباع سيء عنهم، وخلصت الدراسة إلى أن 43 بالمائة من المواطنين الأمريكيين لديهم شعور بالتحيز ضد المسلمين، وان 53 بالمائة منهم لديهم انطباع سلبي عن الإسلام، و63 بالمائة لا يعرفون الكثير عنه³.

وفي هذا السياق يقول الأستاذ "جوردن كونواي" رئيس لجنة "راينميد" حول الإسلاموفوبيا "إن كنتم تشكلون في وجود الإسلاموفوبيا في بريطانيا، اقترح أن تقوموا مثلي بقراءة مجموعة من الصحف القومية والمحلية على مدى أسبوع، فيحن تبحثون عن مقالات عن الإسلام والمسلمين، ستجدون

¹ - عصام بن الشيخ، بناء ومقاصد الخطاب الغربي المعادي للإسلام قديم وحديثا، دار نور بابليشن، برلين ألمانيا، 2017 ص55

² - محمد بشاري، الإسلام والإعلام الغربي وتحديات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، نفس المرجع السابق، ص263

³ - مصطفى الطالب، صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام الغربي، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص 269

تعليقات مجحفة ومعادية، مبطنة في معظمها، إنما فاضحة وفجة في بعض الأحيان، وكثيرون يتبعون ما تقوله وسائل الإعلام"¹

حذر "صموئيل هنتغتون" في مقاله "صدام الحضارات الذي حوله فيما بعد إلى كتاب، حذر من تنامي المد الإسلامي ودعا صانع القرار الأمريكي إلى التحرك لمواجهة هذا المارد الجديد انطلاقاً من تصور نسجه عن الحرب القادمة بأنها ستكون حرباً ثقافية ودينية بامتياز وسيكون فيها الإسلام هو الند والعدو اللدود للحضارة الغربية، كما كتبت الإيطالية "أوريانا فلاشي" كتاباً تحت عنوان "الغضب والكبرياء"، وهو عبارة عن غضب شديد تقول الكاتبة بأنها شعرته ضد المسلمين في أوروبا، وعند صدوره أثير نقد حاد ضده لطابعه الانفعالي الجامح وفقدانه للنسق التحليلي المتزن، ثم كتبت كتاباً آخر تحت عنوان "قوة العقل"، حاولت من خلاله أن ترسم سيناريو مستقبلياً رهيباً، حيث القارة الأوروبية تواجه مؤامرة كبرى تستهدف تدمير حضارتها واستعباد شعوبها، واستخدامها كقاعدة للسيطرة على العالم، والمؤامرة يتم الإعداد لها على يد المسلمين باستخدام إستراتيجية شيطانية تستند إلى هجرة واسعة إلى أوروبا ومعدلات ولادة عالية حالما يستقرون هناك، وتقد "فلاشي" نفسها باعتبارها محرصة متنورة على التصدي للخطر الداهم القادم من أرض الإسلام، من الشرق حيث البربرية والهمجية ومناهضو حقوق الإنسان والحرية، أما الكاتب الكندي "مارك ستين" المتخصص في التحليل السياسي والنقد الثقافي فقد اصدر كتاباً عام 2006م بعنوان "أمريكا الوحيدة: نهاية العالم كما نعرفها"، وجاء محتوى الكتاب كله تحريض شديد وتخوف من تنامي أعداد المسلمين في أوروبا، مدعياً أن القارة الأوروبية سوف تختفي ككتلة مسيحية بعد أسلمتها بالتدريج في ظل المد الإسلامي المتنامي فيها، وقد خلص في كتابه إلى أن الديمقراطيات ليس لها وسيلة دفاعية في مواجهة "القنبلة الديمغرافية" الإسلامية سوى الحرب الأهلية، وهذا الدرس الذي فهمه الصرب جيداً فصنعوا أكبر مجزرة في تاريخ البشرية كان ضحيتها المجتمع المسلم في البوسنة.

أما "كريستوفر كالدويل" الكاتب والصحفي المحرر في صحيفة "ويكلي ستاندارد" وكاتب عمود في صحيفة "الفينانشل تايمز" وهو مهتم بقضايا الإسلام والمسلمين في الغرب، وقد اصدر كتاباً مثيراً بعنوان "تأملات حول الثورة في أوروبا: الهجرة، الإسلام والغرب" قارن فيه بين وجد الجاليات

¹ - محمود حيدر، استشراف مستحدث "الإسلاموفوبيا" بما هي أطروحة إيديولوجية ما بعد الحداثة، مجلة دراسات

استشرافية، العدد 03، لبنان، 2015، ص171

المسلمة في أوروبا والحزب البلشفي في روسيا قبل اندلاع الثورة الشيوعية سنة 1917م معتبرا أن الثقافات المتقدمة كثيرا ما قللت من شأن الخطر الذي يتهددها من قبل الثقافات البدائية، لقد أسس المهاجرون حسب "كالدويل" ما يدعوه بالطلائع - فكرة أن المهاجرين هم طليعة قوة غازية اكبر - وهندسوا استعمارا عكسيا لمدن تاريخية هجرها سكانها الأصليون، فهو يرى أن هجرة المسلمين ليست اقل من "مشروع الاستيلاء على الأرض" يجري تنفيذه لإدخال أوروبا في دار الإسلام، وينشغل "كريستوفر كالدويل" بمشكلة الوجود الإسلامي في الغرب انشغالا كبيرا، وي طرح عددا من الأسئلة التي تنتهي إلى نفي الحاجة الغربية لكل هذه الهجرات لأنها تشكل خطرا مستترا على مستقبل الإنسان الأوروبي، كما تشكل تهديدا لثقافته بما تزرعه من ثقافة إسلامية في ربوع أوروبا¹.

في حين كان عدااء الإسلام في التسعينات يقتصر على أوساط اليمين المتطرف، إلا انه وبعد الحادي عشر من سبتمبر، أصبح الكثير من الصحفيين والمنتقنين والباحثين، يعبرون بجرأة عن عدائهم للإسلام، ويؤدي هذا المناخ المعادي للإسلام، رغم أن الفئة الأكثر تطرفا في تعبيرها عنه، تشكل أقلية قليلة، إلى التغطية عن المميزات السائدة للإسلام الأوروبي، وإلى طمس ديناميكية التغيير والتحديث، التي تنتهجها الأغلبية العظمى لمسلمي أوروبا، وتنتهجها اغلب المؤسسات والرابطات والجمعيات الإسلامية الأوروبية، كما لا يسمح هذا المناخ باستيعاب الحقائق المتغيرة القلقة التي هي في بعض الأحيان مناقضة لعملية اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية².

المبحث الثالث: دور أحزاب اليمين المتطرف في صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا وفشل

سياسات الاندماج

لعبت أحزاب اليمين المتطرف دورا فعالا في تأجيج خطاب الكراهية وفشل سياسات الاندماج التي وضعتها الدول الأوروبية من اجل توطين المهاجرين فيها، فهذه الأحزاب اليمينية عرفت منذ ظهورها بعداوتها للمهاجرين ودعواتها إلى طردهم من أوروبا وخاصة المسلمين منهم كونهم يشكلون خطرا على النسيج المجتمعي الأوروبي ويسعون إلى أسلمة أوروبا، ولعل هذا الخطاب العدائي بدأ يجد آذان صاغية في أوروبا خاصة مع ظهور أزمات اقتصادية متعددة أثرت

¹ - إدريس مقبول، الإسلاموفوبيا العالمية: قراءة في المفهوم والمسار، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل

التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص72-80

² - حسين عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص27

على حياة المواطنين الأوروبيين ما جعلهم يتبنون خطاب أحزاب اليمين المتطرف وهو ما عكسه صعود هذه الأحزاب في السنوات الأخيرة في الكثير من الدول الأوروبية

المطلب الأول: مفهوم اليمين المتطرف والعوامل المساهمة في صعوده

أولاً: مفهوم اليمين المتطرف

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم أحزاب اليمين الراديكالي، ولم يوجد اتفاق حول تعريف واضح وجامع بين الذين تناولوا هذا المصطلح، لكنهم في نفس الوقت يجمعون على بعض الخصائص والسمات المشتركة بين أحزاب اليمين المتطرف، ومن أكثر المقاربات التي حظيت بالإجماع حول الخصائص المشتركة لأحزاب اليمين المتطرف الأوروبي هي التي قدمها أستاذ العلوم السياسية الهولندي "مايندرت فينيما" والتي تتناول هذه الأحزاب كنسق فكري موحد، من خال برنامجها المعادي للهجرة والمهاجرين، رغم بعض الاختلافات في أولويات الشأن الداخلي، ولذا يُطلق عليها أحزاب ضد الهجرة (Anti-immigration Parties) إذ يصور المهاجرون على أنهم مشكلة في أربع صور مختلفة: تهديد للهوية الإثنية-وطنية، وسبب رئيسي للبطالة والجريمة، ومظاهر أخرى من انعدام الأمن الاجتماعي، ومستغلون بسوء لما توفره دولة الرفاهية¹.

إن العداء للأجانب، ورفض الأقليات، وفكرة التعددية الثقافية، والدفاع عن هوية إثنية-وطنية وعن التقاليد القومية التاريخية، والدعوة إلى الحد من الهجرة؛ جميعها تعد القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف، بالإضافة إلى عناصر أخرى ترتبط بالداخل الأوروبي، أهمها انتقاد سياسات الديمقراطية الاجتماعية للييسار، وتشجيع الفردية لليمن، ورفض الاندماج الأوروبي، والدعوة لتقليص الضرائب، ولتشديد عقوبات الجرائم، ورفض سياسات المساواة للنساء، وسياسات حماية البيئة.

إن مصطلح "اليمين المتطرف" يطلق على بعض التيارات الحزبية السياسية لوصف موقعها ضمن محيطها السياسي، وهو مصطلح تتبناه أحزاب وجماعات لها إيديولوجياتها الخاصة في الحفاظ على التقاليد والقيم، وهي بهذا تخاف الأحزاب اليمينية التقليدية، حيث أن الأولى قد تلجأ إلى العنف للوصول إلى غايتها، وهي بذلك لا تختف كثيرا عن الحركات الإسلامية المتطرفة التي

¹ تقرير، التيار اليميني في الغرب الصعود والتأثير، 2015، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 05، تاريخ الاطلاع

تبرر ما تقوم به من عنف دام، كوسيلة للوصول إلى غاياتها¹، ويعرف اليمين المتطرف بوصفه عائلة إيديولوجية تتشارك في المعالم التالية: القومية، النزعة العرقية، كره الأجانب، معارضة الديمقراطية، والنزعة السلطوية².

يقدم "هانز جورج باتز Hanz-George Betz" مقارنة أقل صرامة وأكثر اتساعاً لليمين المتطرف، التي يطلق عليها أحزاب جناح اليمين الشعبوية، هذه الأحزاب حسب "باتز" هي تلك التي تنتقد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطيات الغربية دون مهاجمة أسسها، بحيث ترفض المساواة الفردية وتركز على التجانس الإثني وتمقت المهاجرين، وهي أحزاب تؤمن بمركزية عالية ونظام هرمي مرتكز على شخصية القائد الكارزمية، وتستعمل الشعبوية كأسلوب فعال للتسويق السياسي.

أما "مات غولدر Matt Golder" فيميز بين ما يسميه الأحزاب الفاشية الجديدة والأحزاب الشعبوية، فالأولى هي أكثر تصورية في طبيعتها وبرامجها، أما الثانية، فهي شعبية بسبب تركيزها على المسائل المادية مثل الربط بين الهجرة والبطالة، ويرى غولدر أن الأحزاب الشعبوية لا الفاشية الجديدة هي التي حصلت على نجاحات انتخابية مؤخراً.

ويجادل كاس ميد (Cas Mudd) في أن الأسس الأيديولوجية المشتركة لليمين المتطرف الأوروبي هي أربعة: القومية أو الانتماء للوطن (Patriotism) العدا للآجنبي (Xenophobia) حفظ القانون والنظام، والنظرة الشوفينية للرفاهية (Welfare Chauvinism) بحيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب³.

¹ - نعيمة خضير، في مفهوم اليمين المتطرف، مقال من كتاب مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، ط01، المركز العربي للديمقراطي، برلين ألمانيا، 2018، ص64

² - جان ايف كامو، اليمين المتطرف الشعبي في أوروبا الغربية: الأسباب والنتائج، ترجمة: جورج كتورة، مقال من كتاب جماعي، صناعة الخوف: رهاب اليمين المتطرف والشعبوية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط01، الإمارات العربية المتحدة، فيفري، 2019، ص37

³ - رايح زغواني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سيوسيوثقافية، مجلة المستقبل العربي،

وعرف "عزمي بشارة" اليمين المتطرف بأنه "حركة نخبوية تطرح أفكاراً غالباً ما تكون أيديولوجية يصعب على المجتمع التكيف معها، أما اليمين الشعبوي فلا تهمة الايديولوجيا بقدر ما يهيمه مخاطبة مشاعر قسم كبير من المجتمع وجذب الفئات الموجودة على هوامشه.

فضلا عن ذلك فإن أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا تشترك جميعها في خصائص عامة ومرتكزات أيديولوجية تميزها كتيار سياسي واحد متجانس، ومن هذه الخصائص النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي بحجة حماية السيادة الوطنية بالإضافة إلى معاداة اللاجئين ومواجهة النخب الحاكمة الفاسدة ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية والدفاع عن الهوية الإثنية وطنية والدعوة إلى الحد من الهجرة وهي القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف.

والجدير بالذكر أن أيديولوجية أقصى اليمين تستند على أربع ركائز كالاتي:

الركيزة الأولى: "أوروبا للأوروبيين" حيث ينبذ الأوروبيون فكرة وجود اللاجئين خاصة المسلمين وسط أراضيهم؛ اعتقاداً منهم أن ذلك يمس قدسية هويتهم، ويسبب مزيداً من العنف والجريمة والبيروقراطية وفي هذه الحالة سيكون مصير المجتمع الأوروبي الفناء والانقراض وهو ما أثار حالة من القلق والخوف لدى الأوروبيين من المسلمين، خصوصاً في ظل تنامي التهديدات الإرهابية في عدد كبير من الدول الأوروبية.

أما الركيزة الثانية: "التسلطية" وهي الضامن الوحيد لبقاء المجتمع الأوروبي في مواجهة انتقاد الطبقة السياسية الحاكمة، ومن ثم نجد أن حزب اليمين المتطرف يفضل الدولة المتسلطة القوية، حيث يري أنها السبيل الوحيد لمواجهة الأعداء؛ لاسيما المسلمون¹.

أما الركيزة الثالثة: "الشعبوية" التي تهدف تقسيم المجتمع إلى نخبتين متصارعتين؛ نخبة صالحة من الناحية الأخلاقية تواجه نخبة أخرى فاسدة، وقد عرف "كيتشلت" الشعبوية بأنها "التعبير الاحتجاجي أو الغاضب في مواجهة الأنماط السائدة من الوساطة السياسية بين النخب الحاكمة والشعب، وتتم

¹ - إسرائ عبد الحليم خفاجي وآخرون، تأثير صعود اليمين المتطرف في الإتحاد الأوروبي، المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، تاريخ النشر 2018/10/25م، تاريخ الاطلاع 2019/11/26م، <http://efsregypt.org/>

الشعبوية عن رغبة أقصى اليمين في التخلي عن الوسطاء الذين يسعون بين الحكام والمواطنين وتوصف هذه الأحزاب بـ "الشعبوية" لمعارضتها "النخب الحاكمة الفاسدة".

الركيزة الرابعة: "الهوية الثقافية" والتي تعني الحفاظ على أصول الشعب الأوروبي ورفض الاختلاط بأجناس وسلالات أخرى؛ بسبب اعتقادهم أن ذلك يؤثر بالسلب على خصال الشعب الموروثة مما يعني ذلك إعدام هويتهم تدريجياً¹.

وهناك ثلاث ميزات مختلفة تصوغ الهوية السياسية لأعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة، وهذه الخصائص هي:

الخاصية الأولى: هي صلتها الحقيقية أو المزعومة بالحركات الفاشية التي سادت أوروبا خلال فترة ما بين الحربين، إذا: الأحزاب والحركات التي تستند وتتخر بجذورها العائدة إلى الماضي الفاشي باليمين المتطرف.

الخاصية الثانية: ما يميز اليمين الراديكالي المعاصر هو احتقاره للمهاجرين، واستيائه من سياسات الهجرة التي تنتجها الحكومات الوطنية، وتشدد هذه الفئة على تقييد الهجرة لأن القادمين الجدد منحطون ثقافياً أو عرقياً، وهذه الفئة يمكن وصفها بالعنصرية.

الخاصية الثالثة: تزعم الأحزاب المناهضة للمهاجرين، أنها تمثل القومية الوطنية الحقيقية.

تحاول الأحزاب اليمينية المتشددة و الجماعات الموالية لها، وبشكل دوري، تنظيم تظاهرات في مدن أوروبية عدة، يلجؤون من خلالها، للتعريف بأفكارهم، ونشر شعاراتهم المعادية للمهاجرين. وفي صيف عام 2017، وقعت أعمال شغب في مدينة اسكلستونا السويدية، رافعين شعارات ضد المهاجرين، اثر تظاهرة، وصفت بالأعنف من نوعها، شاركت فيها أعداد كبيرة من النازيين مما أدى إلى تدخل لعناصر الشرطة السويدية، التي احتشدت بكثافة، مستخدمة الغازات المسيلة للدموع، فيما أوقفت حركة القطارات، منعا لوصول المزيد من تلك الجماعات، وفي ربيع عام 2017م تظاهر المئات في العاصمة، ستوكهولم، في تظاهرة هي الأوسع من نوعها، ويرافق مثل هذه التظاهرات، تظاهرات أخرى مضادة، ينظمها، مهاجرون من مختل الجنسيات، كما يشارك فيها سويديون و خاصة من شبيبة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي يملك قاعدة شعبية واسعة لدى

¹ - إسراء عبد الحلیم خفاجي وآخرون، مرجع سابق

المهاجرين، ولا تخلو أية تظاهرات من هذا النوع من وجود عناصر الشرطة، إذ تثير الشعارات التي يرفعها النازيون، غضب المهاجرين، مما يؤدي إلى وقوع صدامات بين الجانبين، لكن لا تتوقف نشاطات النازيين واليمينيين المتطرفين على التظاهرات فقط، بل هناك المؤتمرات والزيارات المتبادلة، وفي أواخر، تشرين الثاني (أكتوبر) الماضي، زار السياسي الهولندي "خيرت فيلديرز" المعروف بعنايته للإسلام و المسلمين و المنتمي لحزب الحرية الهولندي، المناهض للمهاجرين، زار مدينة مالمو السويدية، تلبية لدعوة، وجهت إليه من قبل منظمة سويدية، تدعي أن الإعلام السويدي يفرض رقابة على الأخبار المتعلقة بالمهاجرين¹.

ثانيا: العوامل المساهمة في صعود اليمين المتطرف

ساهمت العديد من العوامل في صعود اليمين المتطرف على الساحة الأوروبية نذكر منها:

1- تفكك الإتحاد السوفيتي

يعتبر تفكك الإتحاد السوفيتي عام 1991م، هي اللبنة الأولى لصعود التيارات والأفكار المنادية بالعودة إلى الهوية القومية، فبتفكك الإتحاد السوفيتي، كان هذا أول عامل سياسي من عوامل صعود اليمين المتطرف بعد أن تفتت الدويلات الـ14 إلى أصولها العرقية في القارتين الآسيوية والأوروبية، كما أدت سرعة مسيرة الإتحاد الأوروبي الاندماجية إلى قلق البعض؛ لأنه حتما سوف تكون على حساب الخصوصية الوطنية والمحلية للدول الأوروبية القومية، والنقطة الثالثة هو الثورات العربية أو ما يعرف بثورات الربيع العربي عام 2011، وتدهور الأوضاع الإنسانية هناك من حروب أهلية، وتكوين ميليشيات وأنظمة فاشلة وتمدد التنظيمات الإرهابية... إلخ من مآسي، جعلت المواطن العربي يطلب اللجوء والهجرة إلى أوروبا، والنقطة الأخيرة هو عدم رضا الشعوب الأوروبية عن أداء الأحزاب اليمينية التقليدية، وغياب الشخصيات القيادية، وفساد الطبقة السياسية؛ مما فتح المجال أمام قوى اليمين المتطرف لإعادة طرح نفسها كبديل فعال في هذا السياق².

¹ - صورية تريمة، التعاون الأورو متوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلية 2017م، ص 126/127

² - محمد بني هميم، لماذا صعود اليمين المتطرف بأوروبا الآن؟، مقال منشور بتاريخ 2017/02/26م، تاريخ الاطلاع 2019/11/25م، <https://www.sasapost.com/>

2- زيادة عدد المهاجرين المسلمين في أوروبا

تمثل قضية المهاجرين صداعا مزمنًا للحكومات الغربية، إذ يمثل تدفق هذا العدد الضخم أزمة بالنسبة إلى قطاع من المجتمع الغربي، فهو يرى في هذا الزحف القادم من الشرق الأوسط وإفريقيا خطراً يهدد فرص العمل، وسوق العمالة الذي يعاني من ظروف صعبة، والحصول على مكاسب الأوربيين فيما يخص الخدمات الاجتماعية والسكنية والصحية، بل كذلك يهدد هوية المجتمع الأوروبي وثقافته، وكل هذه الإشكاليات يجيد صياغتها اليمن الأوروبي في خطاب تعبوي يحشد به كثيراً من الأنصار في الانتخابات المختلفة، من انتخابات المحليات، مروراً بانتخابات تشكيل الحكومات والبرلمان، بل وحتى انتخابات الإتحاد الأوروبي.

أما حالياً فالأزمة السورية -على سبيل المثال - لم تؤد فقط إلى زيادة رهيبه في أعداد اللاجئين الحالية بأوروبا، وهو ما نما معه الخطاب اليميني المعادي للمهاجرين، وإنما أيضاً فتحت الباب أمام هواجس مستقبلية من أن يؤدي تكوين جاليات شرق أوسطية وإفريقية كبيرة داخل حدود الإتحاد الأوروبي إلى اجتذاب مهاجرين بمعدلات أضخم، وبمخاطرة أقل، وإلى تعاضم (بيزنس) التهريب، وتحوله إلى صناعة ضخمة وثرية، تتفاقم معها أزمة الهجرة واللجوء.

وفي بعض الأحيان كانت أزمة اللاجئين تمثل عاماً مهماً في تغذية الخطاب اليميني أكثر من خلقه فأزمة الاعتداءات الجنسية التي شهدتها ألمانيا، ومنها اعتداءات رأس السنة 2015 في كولونيا كانت نقطة قوة جديدة لحزب (البديل من أجل ألمانيا) اليميني، الذي كان قد أسس في بداية الأمر لانتقاد العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي¹.

3- استغلال اليمين المتطرف للأزمة الاقتصادية في أوروبا سنة 2008م

تماشياً مع تبني خطاب الكراهية والقومية اللذين ساهما في صعود اليمين، فإن الأزمة المالية العالمية التي أصابت أوروبا في 2008 كانت بمثابة فرصة رابحة عادت بالنفع على قوى اليمين المتطرف، من خلال توظيف الأزمة لصالحها، حيث أدت الأزمة إلى حالة من الركود الاقتصادي وخفض الإنفاق العام على الخدمات والرواتب وارتفاع معدلات البطالة، واضطر أصحاب الأعمال في أوروبا إلى اللجوء إلى العمالة الرخيصة من المهاجرين بدلاً من العمالة الأوروبية، التي رأت نفسها خارج سوق العمل الأوروبي فتنامي عندها حالة من السخط والاستياء ضد المهاجرين والأحزاب

¹- تقرير، التيار اليميني في الغرب الصعود والتأثير، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، نفس المرجع السابق، ص 41-42،

السياسية التي وقع على عاتقها مسؤولية تلك الأزمة، بعد الاتهامات التي تلقتها من قوى اليمين المتطرف والتي استغلت الفرصة في الهجوم على المهاجرين وتوجيه اتهامات لهم في استحواذهم على وظائف المواطنين الأوربيين، وقد تعاضمت الأزمة الاقتصادية مع توافد اللاجئين في 2015، بعد اعتماد بعض الدول الأوروبية برامج سنوية لاستقبال اللاجئين، وينظر اليمين المتطرف إن هذه السياسات هي السبب في تفاقم الأعباء المالية بشكل غير مسبوق، نتج عنها ظهور حالة من الهلع والخوف بين الأوساط العاملة والطبقات المتوسطة المتوجسة من فقدان الرفاهية وفرص العمل والرعاية الصحية، فما كان من بعض تلك الشرائح إلا إظهار امتعاض من سياسات الأحزاب الحاكمة، وتأييد قوى اليمين المتطرف فارتفعت شعبية الأخير في تلك الفترة كفرنسا إلى 25% وفي الدنمارك إلى 23% والنمسا إلى 20¹ .

4- امتعاض من سياسات الأحزاب المعتدلة الحاكمة في الدول الأوروبية

مثل التراجع السياسي الفكري لقوى الأحزاب التقليدية ثغرة استغلتها قوى اليمين المتطرف لتطرح نفسها كبديل فعال، والواقع أن نسبة كبيرة من الشرائح الأوروبية قد لا تأييد اليمين، لكن احتجاجها على أداء القوى المركزية في صناعة القرار الأوربي، وانخفاض بعض الميزات المحلية في بعض المناطق الإدارية لكل منطقة، وغياب الشفافية الكاملة في موضوع المكاشفة السياسية مع المواطنين الأوربيين في معرفة توجهات السياسة في الإتحاد الأوربي، دفعت بعض الشرائح إلى تأييد القوى اليمينية المتطرفة في برامجها الانتخابية، ولعل وصول بعض قوى اليمين المتطرف للمقاعد البرلمانية كأول مرة منذ فترة انهيار الإتحاد السوفيتي دليل عملي على مدى تأثير في توجهات الناخبين بالعمليات الانتخابية (كالنمسا وسويسرا وهولندا) وتأكيدًا لهذا العرض: فإن النتيجة القائلة بعزوف الناخبين عن انتخاب قوى اليمين واليسار الوسط، تعود في نظر الناخب إلى طبيعة الفوارق في المستوى المعيشي بين نسبة سكانية محدودة تشمل فئات شعبية في نزوة الثراء المالي، وبين نسبة سكانية كبيرة تشمل فئات شعبية متضررة ماديًا لا تملك القوة المؤثرة على صناعة القرار السياسي والاقتصادي².

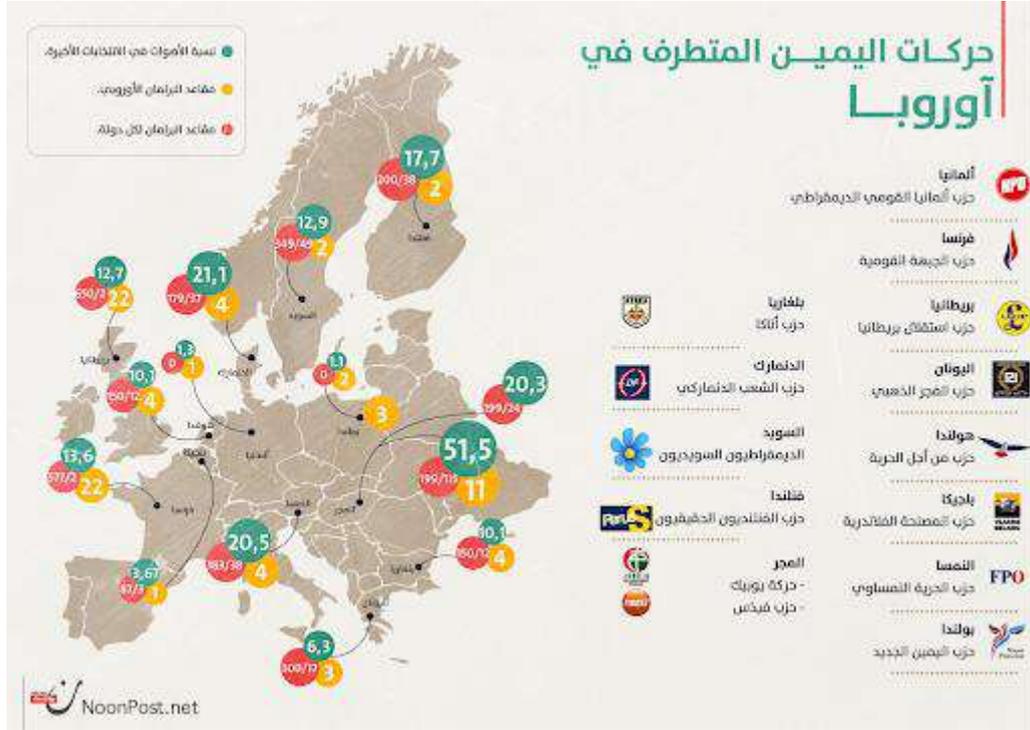
¹- ايمان دابقي، صعود اليمين المتطرف وتداعياته على مستقبل الإتحاد الأوروبي، دراسة من إعداد مركز برق للسياسات والاستشارات، تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/24م، <https://barq-rs.com/>

²- ايمان دابقي، نفس المرجع السابق، ص03

المطلب الثاني: خارطة انتشار اليمين المتطرف في دول الإتحاد الأوروبي

تنتشر في أوروبا العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة سنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى أهمها:

- خريطة توضح انتشار حركات اليمين المتطرف في أوروبا



المصدر: <http://bayanealyaoume.press.ma/>

حزب الجبهة الوطنية الفرنسي **Front national**: أسس هذا الحزب رسميا سنة 1952م، وهو أقدم أحزاب اليمين الأوروبي، إلا انه لم يصبح حزبا سياسيا راسخا إلا في الثمانينات، ترأسه حاليا "ماريان لوبان" وهي البنت الصغرى لـ "جون ماري لوبان" مؤسس الحزب، ويتبنى حزب الجبهة خطابا شعبويا عدائيا ضد المهاجرين ويسعى لتقليل الإعانات المقدمة للمهاجرين مثل الرعاية الصحية، وقد حصل الحزب على 27 بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية سنة 2015م، وتمكنت رئيسته من التأهل إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية قبل أن تنهزم بنسبة 34.5 بالمائة أمام ايمانويل ماكرون الذي حصد 65.5 من الأصوات.

حزب البديل الألماني **Alternative für Deutschland**: نشأ عن حركة تصحيحية سنة 2013م معادية للعملة الأوروبية الموحدة، تمكن هذا الحزب من الحصول على نسبة 25 بالمائة من الأصوات في انتخابات الولايات الألمانية في مارس 2015م بعد أن اخفق في سنة 2013م في الحصول على أي مقاعد برلمانية، وأصبح ثالث أكبر حزب شعبية في ألمانيا.

حركة بيجيدا الألمانية **Patriotische Europäer gegen die Islamisierung des Abendlandes**: تعرف نفسها بأنها حركة مواطنين أوروبيين ضد أسلمة الغرب، وقد نظمت العديد من التظاهرات المعادية للمهاجرين المسلمين واللاجئين، واتهمت بأكثر من حادث عنف ضد المسلمين¹.

حزب الاستقلال البريطاني **UK Independence Party**: تأسس في 1993 أحرز في الانتخابات البرلمانية لعام 2015 نحو 13 % من مجموع الأصوات . ونظراً لقانون الأغلبية الانتخابي حصل على مقعد واحد فقط. لكن بالنظر إلى مجموع الأصوات، فإنه احتل المرتبة الثالثة، والهدف الرئيسي للحزب هو انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، كما يطالب بمراقبة صارمة للهجرة، ويرفض المجتمع المتعدد الثقافات.

حزب الحرية النمساوي "النمسا أولاً" **freedom party of austria**: توصل الحزب المحافظ في النمسا الذي تصدر الانتخابات التشريعية التي جرت في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2017، وحزب الحرية اليميني المتطرف الذي يتزعمه "هاينز-كريستيان شتراخه" إلى اتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية، ويعني هذا الاتفاق عودة حزب الحرية إلى الحكومة بعد عشر سنوات على خروجه منها عام 2007.

وينتقد حزب الحرية الإتحاد الأوروبي وعملة اليورو ويحرض ضد المسلمين ويتبنى سياسة معادية للهجرة وطالبي اللجوء ليكتسب بذلك ناخبين محتجين. ولقد عززت أزمة اللجوء هذا التوجه، ولاسيما العمال والشباب والناخبون الكبار وهم من صوت لصالح هذا الحزب الذي يرفع شعار: "النمسا أولاً".

حركة "من أجل مجر أفضل" المجرية **Jobbik Magyarországért Mozgalom**: الحزب اليميني الشعبوي بزعامة "فيكتور أوربان"، هذا الحزب لا يخفي عداؤه للسامية، يمارس التأثير الأكبر على الحقل السياسي منذ بداية التسعينيات في المجر. فمنذ الانتخابات البرلمانية في 2010 يحكم أوربان كرئيس وزراء بأغلبية ساحقة، وهو يستغل سلطته لتغيير معالم الدولة؛ إذ تمكن بفرض عدة إجراءات أفرغت المؤسسات الديمقراطية ومناهج المراقبة من محتواها، وحجم حرية الصحافة والرأي، وذلك رغم احتجاج بعض الشركاء الأوروبيين فعندما مر أكثر من مليون

¹ - تقرير، التيار اليميني في الغرب الصعود والتأثير، نفس المرجع السابق 2015، ص 41-42،

لاجئ عبر طريق البلقان إلى أوروبا، لجأ أوربان إلى بناء سياج حديدي على حدود البلاد. وهو ما يفسر تعامل المجر السيئ مع ملف المهاجرين السوريين ورفض استقبالهم وترحيلهم للنمسا وألمانيا، وتصريحات أوربان المتطرفة التي قال فيها إن اللاجئين السوريين يهددون مسيحية أوروبا¹.

حزب الشعب الدنماركي: يعتبر أكبر أحزاب الدنمارك تطرفاً، حيث أنه عارض دعوات تسهيل الهجرة لأوروبا ورفض تأسيس مجتمع من المهاجرين بالدنمارك، وفقاً لآخر الاستطلاعات وصلت شعبيته إلى 20 بالمائة مما جعله ثاني أكبر حزب في الدنمارك وهو ما ظهر جلياً في الانتخابات العامة في يونيو 2015.

حزب "سيريزا" SYRIZA باليونان: سطع نجم هذا الحزب نتيجة إجراءات التقشف الصارمة التي فرضها صندوق النقد الدولي على اليونان بسبب أزمتها الاقتصادية، فبعد أن كانت شعبية الحزب عام 2009م 5 بالمائة وصلت إلى 16 بالمائة في انتخابات 2012م، وانتهت إلى 37 بالمائة في الانتخابات العامة في يناير 2015م، وشكل الحكومة الائتلافية الجديدة بقيادة اليكسيس تسيبراس الذي أبدى في خطابه معاداة للرأسمالية ورفض شروط المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

حزب السويد الديمقراطي Sverigedemokraterna SD: على الرغم من تخلي حزب السويد عن النعرة القومية عكس باقي الأحزاب اليمينية المتطرفة، إلا أنه لا يزال يرفض عمليات الهجرة ويرفض الشروط التي تحكم عضوية السويد بالإتحاد الأوروبي، كما أنه دعم الرسوم المسيئة للرسول والتي نشرتها صحيفة دنماركية وحاول إعادة نشرها، تلك السياسات مكنته من تحقيق نسبة 21.2% بالانتخابات الأخيرة وأصبح الحزب الثالث داخل البرلمان واحتل 49 مقعد.

حزب «شين فين» الجمهوري بأيرلندا: كان لانهاية سياسات حزب العمل الاشتراكي بالغ الأثر في ارتفاع نسبة مؤيدي «شين فين»، خاصة بعد أن فاز بالانتخابات العامة للمرة الثالثة بنسبة 19% وأصبح الحزب الرابع داخل البرلمان، وينادي «شين فين» بضرورة مكافحة سياسات التقشف والتقليل من قدرتها على حل الأزمة الاقتصادية لسنوات، ومناشدة الأيرلنديين ترك السياسات التي أضرت بحياتهم طويلاً¹.

¹ - سعود الشرفات، تسعة دول ينشط فيها اليمين المتطرف والأحزاب الشعبوية، مقال منشور بتاريخ 2018/03/13، تاريخ الاطلاع 2019/10/1 <https://www.hafryat.com>

المطلب الثالث: مؤشرات صعود اليمين المتطرف في أوروبا

ساعدت الأحداث التي شهدتها العالم وأوروبا بالخصوص منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011م وما تلتها من عمليات إرهابية في بعض الدول الأوروبية من قبل متطرفين على إعادة انتشار أفكار أحزاب اليمينية المتطرفة المعادية للإسلام والهجرة، ووجدت هذه الأحزاب الفرصة السانحة لإعادة التمتع على الساحة الأوروبية، خاصة ان افكارها وجدت صدى لدى العديد من الأوروبيين الذين أصبحوا يرون في وجود المسلمين خطر على الدول الأوروبية، كونهم المسؤول الأول عن العمليات الإرهابية المتطرفة كما يروج له أحزاب اليمين المتطرف، وفي هذا الجزء سنحاول رصد مؤشرات صعود أحزاب اليمين المتطرف في بعض الدول الأوروبية على المستويين الرسمي والشعبي.

أ- **على المستوى الرسمي:** أثبتت بعض نتائج الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت على مستوى معظم الدول الأوروبية مثل: السويد وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وهولندا والمجر وسويسرا وفلندا والدنمارك وغيرها، إحرار الأحزاب اليمينية لتقدم ملحوظ، وتأثير أفكارها على المواطنين في الدول الأوروبية، ففي فرنسا احكم حزب " الجبهة الوطنية"، والذي غير اسمه مؤخرا ليصبح " التجمع الوطني"، سيطرته على (11) مجلسا محليا في الانتخابات المحلية التي أجريت عام 2015م، كما يشغل مقعدين في مجلس الشورى الفرنسي، وحصل على 25 بالمئة من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو 2016م، كما حصل على نسبة 13 بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في يونيو 2017م، بالرغم من عدم نجاح "مارين لوبان" زعيمة الحزب في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في ابريل 2017م، أمام الرئيس الفرنسي الحالي "إيمانويل ماكرون"، فانه ليس من شك أنها حققت نتيجة قوية في تلك الانتخابات، إذ جاءت في المركز الثاني مباشرة بنسبة 21 بالمئة من أصوات الناخبين بعد نسبة 24 بالمئة لماكرون، وهو ما يعد مؤشرا هاما على أن هذا الحزب اليميني يلقي مساندة قوية ويقدم تقدما ملحوظا وقبولا ايجابيا لأفكاره من المواطنين في السنوات الأخيرة.

¹ - بوحنية قوي، اليمين المتطرف في الغرب وأزمات الشرق الأوسط، مقال من كتاب جماعي بعنوان : صناعة الخوف " رهاب اليمين المتطرف والشعبوية" ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2019م، ص258-259

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

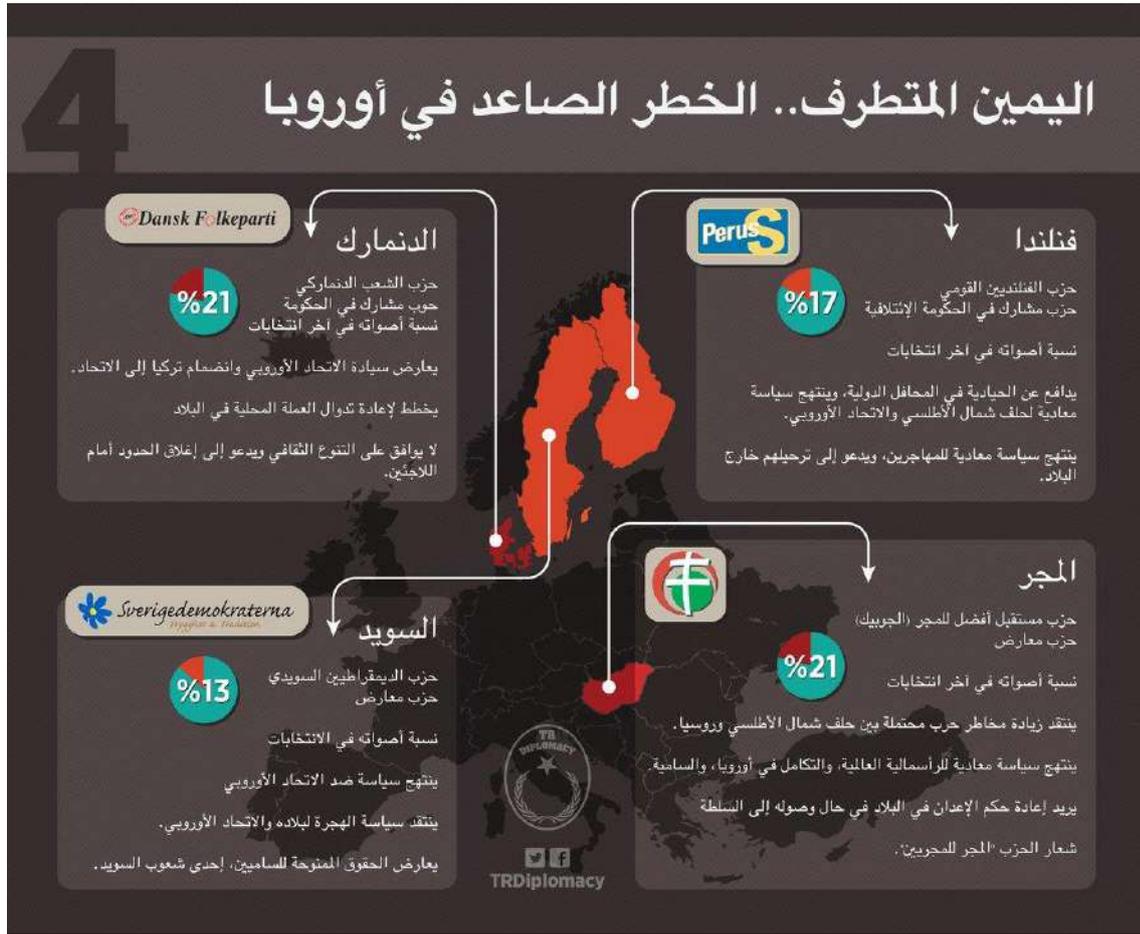
وفي ألمانيا حصد حزب البديل من اجل ألمانيا" اليميني، الذي تم تأسيسه عام 2013م، نسبة 12.8 بالمئة من الأصوات في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت في سبتمبر 2017م، ونجح في دخول البرلمان الألماني "البوندستاغ" للمرة الأولى ب94 مقعد.

وفي النمسا حصد حزب الحرية" 26 بالمئة من الأصوات في انتخابات أكتوبر 2017م، ما مكن هذا الحزب اليميني من المشاركة في الائتلاف الحكومي وتولي ثلاث وزارات سيادية: هي الدفاع والداخلية والخارجية، وهي الوزارات الأكثر ارتباطا بملفات الهجرة واللجوء ومكافحة الإرهاب.

أما في جمهورية التشيك فقد قاد رجل الأعمال المناهض للمهاجرين"اندرية بابيس" المعروف ب"ترامب التشيكي" حزبه "أنو" إلى الفوز بنسبة 29.7 بالمئة من أصوات الناخبين، وأصبح رئيس وزراء التشيك، وتلاه حزب "الحرية والديمقراطية المباشرة" اليميني المتطرف أيضا بنسبة 11 بالمئة.

وفي ايطاليا حققت حركة" النجوم الخمسة" الشعبية سنة 2018م مكاسب كبيرة وأصبحت من اكبر أحزاب ايطاليا، في حين قفزت "رابطة الشمال" اليمينية المتطرفة من 04 بالمئة إلى 17,2 بالمئة، متخطية حزب "سليفيو برلسكوني" "فورزا ايطاليا" لتصبح القوة المسيطرة على اليمين، في ظل تراجع الحزب الديمقراطي الحاكم إلى نصف النتائج التي حصلها عليها في الانتخابات الأخيرة عام 2013م، ما دفع زعيمها "ماتيو رنزي" إلى الاستقالة من قيادة الحزب.

- شكل يوضح نسبة صعود أحزاب اليمين المتطرف في الدول الاسكندنافية بين 2014-2019



لم تكن الدول الاسكندنافية استثناء من حتمية الصعود اليميني المتطرف في أوروبا، فقد حصد "حزب الفنلنديون" 12 بالمئة، أما في السويد فقد حقق حزب "ديمقراطيو السويد" نسبة 17.6 بالمئة في الانتخابات التي أجريت في سبتمبر ايلول 2018م، بزيادة 05 بالمئة عما حققه في انتخابات 2014م، وهو ما يؤشر لطبيعة التغيير في تلك الدول المعروفة بالتسامح والتعددية وقبول الآخر.

ب- **على المستوى الشعبي:** مع تزايد معدلات الهجرة واللجوء في أوروبا، وبالتزامن مع زيادة الأحداث الإرهابية التي جرى ربطها بالمهاجرين، ظهرت العديد من الجماعات الشعبوية ذات النزعة القومية المتطرفة والتي تعلن نفسها حامية للمواطنين من خطر المهاجرين¹.

¹ - باسم راشد، **اليمين المتطرف والنزاعات القومية المتصاعدة في أوروبا**، مقال من كتاب: صناعة الخوف "رهاب اليمين المتطرف والشعبوية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2019، ص61/59

ففي ألمانيا تأسست حركة " وطنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب" والتي تعرف اختصارا بحركة "بيجيدا" في أكتوبر 2014م، باتفاق مجموعة من الألمان والأوروبيين المتعصبين ضد الإسلام والمسلمين، حيث تؤمن الحركة بوجوب طرد المسلمين من أوروبا، لان تزايد عددهم قد يؤدي إلى أسلمة أوروبا في المستقبل وما يمثله من اعتداء على الهوية الثقافية الأوروبية، إضافة إلى الهويات القومية، وتجمع الحركة بين تيارات يمينية متطرفة ونازيين جدد، وجماعات مثيرة الشغب في الملاعب المعروفين باسم "الهوليجانز"، كما لم تتوقف الحركة عند حدود ألمانيا، لكنها انتشرت في عدة دول أوروبية مناهضة للوجود الإسلامي بها.

وفي فلندا شكل متطرفون جماعة أطلقوا عليها "جنود اودين" "soldiers of odin" يجوبون الشوارع لحماية المواطنين الفنلنديين من خطر المهاجرين وما أسموهم "الغزاة المسلمين"¹

وفي تقرير للاستخبارات البلجيكية الصادر في عام 2019، أكد على أن قيادات بعض المجموعات المتطرفة في بلجيكا وأوروبا الغربية، بدأت تطالب عناصرها بحيازة أسلحة بطرق قانونية أو غير قانونية بهدف توقف مد المسلمين إلى أوروبا، ووصف التقرير هذه الجماعات بحركة جيل الهوية الفرنسي، وجيل الهوية الألماني، ومجموعة الدروع والأصدقاء اليمينية المتطرفة في بلجيكا، ولفت التقرير إلى أن أنصار اليمين المتطرف لا يخفون ميولهم إلى العنف وإعجابهم بالنازية، ويحاولون توجيه الإعلام إليهم على أنهم مدافعون عن الهوية المسيحية في أوروبا.²

المطلب الرابع: المهاجرون المسلمون في خطاب اليمين المتطرف في دول الإتحاد الأوروبي

ليس سهلا تكثيف العلاقة بين صعود اليمين المتطرف وبين الوجود الإسلامي في أوروبا، على وقع التركيز الإعلامي على ظاهرات الأحداث، لا سيما ارتفاع نسبة الاعتداءات ذات الدوافع العنصرية على المسلمين ومساجدهم في أكثر من بلد أوروبي. ولا ريب في ضرورة التفاعل مع هذا التطور، ولكن مع استيعاب الخلفيات واستشراف الوسائل الأنجع مستقبلا. ومن دون ذلك يسهل سياسيا وإعلاميا طرح القضية وكأن هذا صراع بين طرفين خارج نطاق المجتمع "مع تقليص حجم المسؤولية عن أطراف أخرى ما زالت تساهم أيضا في التعامل السلبي مع الإسلام والمسلمين.

¹ - باسم راشد، نفس المرجع السابق، ص62/63

² - ايمان دابقي، مرجع سابق، تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/24م، <https://barq-rs.com/>

إن عداء التطرف اليميني للوجود الإسلامي " وسيلة تجيش "تحولت إلى هدف، وإن استخدامها كان "نتيجة" لمنطلقات المبدئية، وليست نتيجة لمعطيات موضوعية، بمعنى نقاط تماس ثنائية قائمة على أرض الواقع.

إن صيغ الظهور الحالية للتيارات المتطرفة لا سيما الشعبوية صيغ متباينة عن بعضها البعض، فكان أساطنة الشعبوية، " جان ماري لوبان ويورج حيدر " يروجون لعدة عقود لمعاداة السامية ورجعية تاريخية ويتحركون بسرور على حافة التطرف، وأصبحت أحزابهم تسعى الآن لنزع صفة " الشيطنة " عن أنفسهم من خلال تبني أطروحات شعبوية مزعومة، مثل " الإسلام، واللجوء، وانتقاد الإتحاد الأوروبي، والتميز الثقافي، من أجل توسيع نطاق فئات الناخبين خارج إطار المجالات الضيقة للتطرف.

لا تقوم أطروحات العداة للإسلام إذن على حجج قابلة للنقاش المنطقي، ول هذا يُفترض أن تراعي أساليب مواجهة التطرف اليميني عناصر أخرى مستمدة من أمرين اثنين، أولهما منطلقات اليمين المتطرف نفسه، والأمر الثاني القواسم المصلحية المشتركة بين المسلمين وسواهم من الفئات السكانية في البلدان الأوروبية¹.

في ظل تزايد المشاعر الشعبوية المعادية للمسلمين التي تثيرها الأحزاب اليمينية المتطرفة من أجل تحقيق مكاسب سياسية، ظل تأثير أوروبا بالردود القوية العنيفة والمضادة للمهاجرين والمواقف السلبية اتجاه المسلمين يتزايد، حيث وصل الخطاب المناهض للهجرة والمسلمين إلى أجنداث انتخابية، حيث باتت الأحزاب الشعبوية اليمينية ترجع سبب كل مرض مجتمعي إلى المهاجرين المسلمين منهم بالخصوص، كما ساهم الادعاء المعيب للعناصر اليمينية التي تربط الإرهاب بالإسلام في تعميق ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا، وبعضها مقيم لأجيال ومن بينهم مواطنون حاصلون على جنسية الدول الأوروبية.

من الواضح أن الأحزاب اليمينية في دول الإتحاد الأوروبي كانت تعمل على تحديد الاتجاه العام للنقاش حول الهجرة، مع التركيز على المهاجرين المسلمين، والاستفادة من الصلة الزائفة المتصورة بين الهجرة والأمن، لقد كانت معظم الهجمات الإرهابية الأخيرة في دول الإتحاد الأوروبي من تنفيذ

¹ - نبيل شبيب، أثر صعود اليمين المتطرف على مسلمي أوروبا، التقرير الارتيادي السنوي، المركز العربي للدراسات

الإنسانية، 2017/04/26م، ص08

مواطنون أوروبيين وان كانت أصولهم عربية إسلامية، لكن الربط المستمر ورد الفعل الفوري لهجوم إرهابي من قبل مهاجر يلقي صدى كبير في أوروبا، ومن ناحية أخرى خلق الأشخاص الذين يلقون باللوم على المهاجرين بسبب الجرائم والإرهاب مناخا اجتماعيا وسياسيا أعاق إدماج المهاجرين الموجودين أصلا في أوروبا، وعلاوة على ذلك من شأن المواقف السلبية ضد المهاجرين المسلمين في أوروبا أن يساهم في عزلهم عن مجتمعاتهم المضيفة وهو ما يدفع عدد منهم إلى التطرف¹.

ويسود أوساط اليمين الأوروبي المتطرف هلع شديد من تنامي عدد المسلمين وتزايد عدد مدارسهم ومساجدهم بالخصوص، فهذا في رأي هؤلاء تهدد الأوروبيين في هويتهم وحضارتهم المسيحية، فقد أشاع اليمين الشعبوي في أوساط المجتمعات الأوروبية بان المسلمين في الغرب يسعون إلى أسلمة أوروبا بسبب نموهم الديمغرافي المتزايد، وهذا الكلام بعيد كل البعد عن الحقيقة، فغاية ما يطمح إليه المسلمون في الغرب هو الحصول على مكانة لائقة بهم في المجتمعات الأوروبية بعد أن أصبحوا مواطنين يحملون جنسيات هذه البلدان وتتقوا بثقافتها وتشبعوا بنمط عيشها وهم في خلاصة الأمر يريدون أن يتعايشوا مع هذه المجتمعات مع الاحتفاظ بخصائصهم الدينية والحضارية².

الملاحظ أن أكثر الخطابات والسلوكيات تطرفا لدى اليمين تجاه المهاجرين الأجانب، هي تلك الموجهة ضد المهاجرين المسلمين ودينهم الإسلام من خلال برنامج سياسي يركز على إشاعة الخوف والسلبية تجاه المسلمين في المجتمعات الغربية، و تقديم صورة "الآخر" الإسلام بوصفه عقيدة جامدة، متطرفة، قمعية، تحمل العدا للغرب، وقد أكد زيكييت J. P Zuquete في دراسته "اليمين الأوروبي المتطرف والإسلام" ما يعتبر أصلا حقيقة شائعة من أن هذه الأحزاب معادية للإسلام Anti-Islam وأنه طوال العشرينيتين الماضيتين كانت أحد أهم انشغالاتها ما تعتبره التهديدات المنبعثة من الإسلام والمسلمين المقيمين في أوروبا³.

تمثل هذه التصورات أساسا لتصرفات تمييزية ضد المسلمين، قد تأخذ شكل المطالبة بسياسات تحد من حقوق المهاجرين المسلمين وحررياتهم، كرفض بناء المساجد والمؤسسات الإسلامية، أو

¹- التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا، أكتوبر 2016- ماي 2017، ص16/17

²- سعدي بزيان ملف الإسلاموفوبيا، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص 09

³- رايح زغوني، صعود اليمين المتطرف في أوروبا: تعبير عن عدا سياسي أم مجتمعي للإسلام؟، مقال من كتاب

جماعي: الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز العربي الديمقراطي، ط01، برلين ألمانيا، 2019، ص138

تخضعهم لمراقبة متزايدة من قبل السلطات الأمنية، وقد تأخذ صورة حملات دعائية لتشويه صورة المسلمين داخل المجتمعات الغربية، وهي تتخذ أحياناً صوراً أكثر وضوحاً كجرائم الكراهية والتمييز ضد المسلمين¹.

صاغ اليمين المتطرف في أوروبا إستراتيجية تهدف إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين مستخدماً في ذلك العديد من الآليات والوسائل من أبرزها²:

1- الآلية القانونية: تتمثل في سن العديد من الإجراءات القانونية التي ظاهرها تنظيمي وباطنها عنصري عدائي، على غرار قانون الإرهاب الذي يطبق على المهاجرين وذلك بضرورة تسجيل أنفسهم لدى مكاتب الهجرة، وما يحمله هذا الإجراء من تعسف وتجاوز في حق الجالية المسلمة. كما لجأت فرنسا إلى حظر الحجاب في المدارس والدوائر الحكومية بحجة تنافيه مع مبادئ الدولة العلمانية وذلك من خلال المصادقة على قانون حظر الرموز الدينية بتاريخ 15 مارس 2004 وفرض عقوبات على كل من يخالف هذا القانون.

2- الآلية الإعلامية: من أخطر وأشد الآليات التي استخدمها ومازال يستخدمها أنصار اليمين المتطرف نظراً للسرعة الفائقة في انتشار الأفكار في ظل عولمة وسائل الاتصال والإعلام، ومنها: * **الوسيلة المكتوبة:** تتمثل في الصحف والمجلات، حيث كتبت مجلة *Le Figaro Magazine* "أن الإسلام يمثل عقبة أمام الاندماج وأن مسلمي فرنسا لن يستطيعوا ذلك". وهذا قبل حوالي 15 عام، وتلتها حادثة الرسوم الكاريكاتورية التي ظهرت في أواخر 2005م عندما نشرت صحيفة "يولاندر بوستن" الدنماركية سلسلة من الرسوم المسيئة للرسول الكريم، فرغم حملة الاستنكار الواسعة من العالم الإسلامي إلا أن الدنمارك والعديد من الدول الغربية أعادت نشر هذه الرسوم تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير"، وهذا ما جعل جريدة شارلي أيبود فيما بعد تعيد رسم صور ساخرة للرسول صل الله عليه وسلم.

* **مواقع التواصل الاجتماعي:** تبرز بالأساس في شتى مواقع التواصل الاجتماعي التي استغلها اليمين المتطرف للترويج لأطروحاته العنصرية والعدائية، والداعية إلى ضرورة التصويت لصالح "لوبان" في الانتخابات الرئاسية في مقابل عمدت إلى تشويه صورة رئيس الجمهورية جاك شيراك

¹ هشام المكي، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسولوجية، 7/14/2014

² عمراني كريوسة، مرجع سابق، ص 78-80

الذي طالما أطلقوا عليه اسم بن شارك قياسا على بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وقد وصل الأمر بهم إلى إعلان تهديدات بقتله، نظرا لميولاته للعرب والمسلمين لقد أصبح من الضروري (SOS):" (racaille.org حسب زعمهم، هذا ما جاء في موقع اللجوء إلى الوسائل غير العادية للإطاحة بشيراك وحكومته وإعادة كرامة وعزة وأمن فرنسا إلى سابق عهدها، الأمر الذي أكدته السكرتير العام للحركة المناهضة للعنصرية والداعية للتآخي بين الشعوب بقوله بأن شبكة الانترنت أصبحت حقلا للدعاية إلى العنصرية وبخاصة المعادية للعرب والمسلمين.

* **الوسيلة السمعية البصرية:** تتمثل أساسا في مختلف قنوات التلفزيون وقاعات العرض والسينما بدورها هي الأخرى ساهمت بقسط وافر في تصعيد حملة العداء والكرهية، نظرا لأن العديد من ملاكها من ذوي التوجهات اليمينية المتطرفة، على غرار الأفلام السينمائية التي أنتجت في أوروبا والتي ركزت على تصوير الشخصية المسلمة تصورا سلبيا متخلفا ومنها فيلم الفتنة للنائب الهولندي جيروت فيلدزر الذي يحمل في مختلف مشاهدته إساءة للإسلام وأكثر من ذلك الدعوة إلى تمزيق القرآن الكريم.

3- الآلية الدينية: تتمثل في إساءة المعلم الديني المسيحي الكاثوليكي بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر للإسلام والمسلمين في محاضرة ألقاها بتاريخ 2006/09/12م عندما كان مسؤولا عن مجمع العقيدة في الفاتيكان عبر صراحة عن آراء معادية للإسلام تجسدت في معارضته لانضمام تركيا - بصفتها دولة إسلامية إلى الإتحاد الأوروبي-، بالإضافة إلى امتعاضه الشديد من ارتفاع نسبة الجاليات المسلمة في الدول الأوروبية، كما عرف برفضه لسياسة حوار الأديان والثقافات التي كان يؤكد عليها على الدوام البابا السابق للفاتيكان يوحنا بولس الثاني وإصراره على صياغة مبدأ عقدي عنصرى قائم على أن الطريق الوحيد الصحيح إلى الله هو الطريق المسيحي.

4- الآلية السياسية: تتجلى في التصريحات والخطابات السياسية الصادرة من القادة والزعماء السياسيين ومن أبرزها، خطاب بوش الابن عقب هجمات 11 سبتمبر عندما صرح علانية " أن أمريكا تخوض حربا صليبية"، وهذا في دلالة عن اتهام المباشر للإسلام والمسلمين في تلك الهجمات والانعكاسات السلبية لهذا الخطاب في تنامي الممارسات العنصرية على الجالية المسلمة في أمريكا خاصة والدول الغربية عامة، تصريح رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني الذي أكد تفوق الثقافة الغربية على الثقافة الإسلامية في ترديده لمقولة نهاية التاريخ وانتصار الليبيرالية متجاهلا أو

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

متناسيا دور الحضارة الإسلامية في بناء الفكر الإنساني وتقدم الحضارة الغربية نفسها بعدما عاشت ظلمات القرون الوسطى .

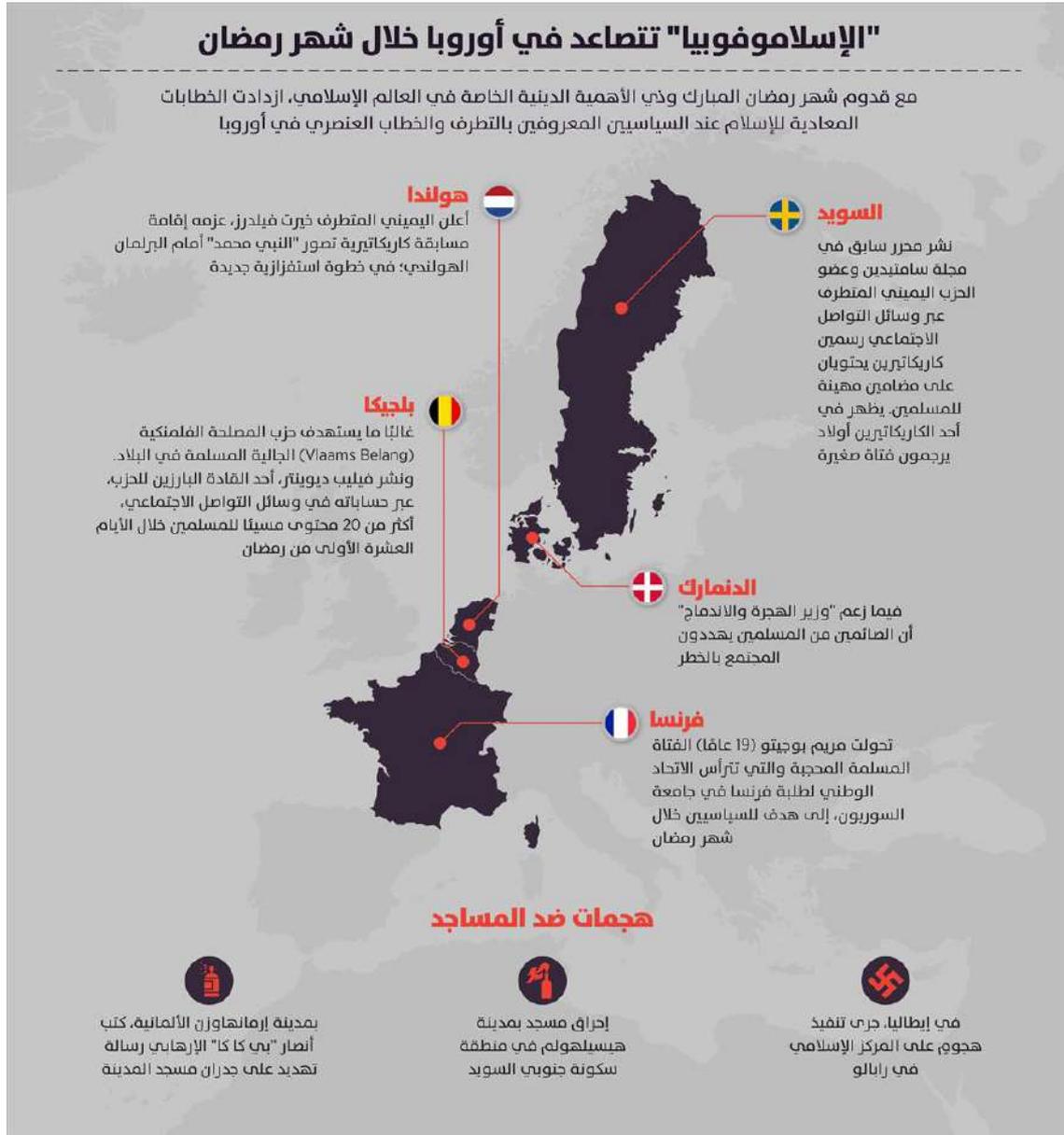
المبحث الرابع: تداعيات صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا على المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي

انعكس صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا نتيجة العوامل التي اشرنا إليها في السابق انعكاسا سلبيا على الحياة الاجتماعية للمهاجرين المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي، حيث أصبحوا عرضة للهجمات والاستفزازات في هذه المجتمعات كما أصبحوا لا يشعرون بالأمن نتيجة مظاهر الاعتداء اليومية التي أصبحت تمارس عليهم وعلى مراكزهم الدينية ومساجدهم.

المطلب الأول: مظاهر الإسلاموفوبيا في دول الإتحاد الأوروبي

لقد تأججت مشاعر معاداة الإسلام في كل مكان في أوروبا، لاسيما بعد إعادة تنظيم المشهد السياسي بشكل مهول خلال السنوات القليلة الماضية، كان هذا الوضع متوقعا تماما، حيث كانت الدول في هذه المنطقة تواجه تحديات كبرى من قبيل قضايا تزايد الديون وارتفاع معدلات البطالة منذ أن أرخت الأزمة الاقتصادية بظلالها على القارة عام 2008م، وأدت هذه الظرفية الصعبة بدورها على احتدام النقاش الداخلي حول قضايا ساخنة مثل المهاجرين وغير الأوروبيين والإدماج والاندماج والهوية الوطنية وما إلى ذلك، التي تقامت بسبب زيادة عدد اللاجئين الذين فروا من ويلات الحروب الأهلية في بعض البلدان الإسلامية، والوتيرة الدورية للهجمات الإرهابية التي ضربت القارة، وهياً كل هذا وذاك المناخ المناسب لازدهار الأحزاب اليمينية وظهور شخصيات ذات أفكار متطرفة، وازدياد زخمها في ظل سياسات الإتحاد الأوروبي المتعلقة بالاندماج التي تعرضت لانتقاد واسع واعتبرت سببا في تأزم الأوضاع، كل ذلك شكل أرضية خصبة للحركات المناهضة للإتحاد الأوروبي والمناهضة للهجرة المعادية للمسلمين، مما أدى إلى انتشار الإسلاموفوبيا في جميع أنحاء أوروبا¹.

¹ - التقرير الثاني عشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي حول: الإسلاموفوبيا، يونيو 2018 / فيفري 2019م، المقدم للمجلس السادس والأربعون لوزراء الخارجية، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 01/02/2019م، ص43



أولاً: على المستوى الرسمي

لعبت الفواعل السياسية من حكومات وأحزاب وسياسيين في الدول الأوروبية التي بها أقليات مسلمة دوراً كبيراً في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا بل وشاركت فيها في بعض مظاهرها أما بالسكوت تارة أو بالمشاركة الفعلية تارة أخرى.

بداية من عام 2010 حلت حالة من الرعب في أوروبا إزاء الحجاب والملابس الإسلامية، وهذا وفقاً للتأييد الواسع لفكرة الحظر من طرف كل من الرئيس "نيكولا ساركوزي" وقادة مجلسي البرلمان الفرنسي، هذا الحظر كان بحجة أمنية اجتماعية ذلك أنه يعيق التعرف على الشخص وتحديد هويته، وبدءاً من أبريل 2011 بدأ تطبيق قانون حصر أي شيء يغطي الوجه في المناطق العمومية

والمحلات والشوارع، وامتدت هذه الحملات إلى غاية 2016 أين تم حضر اللباس النسائي المخصص للسباحة "بوركييني" بحجة إثارة المخاوف الأمنية، عموما يمكن إجمال هذه الأحداث وفق التسلسل الزمني الموالي:

24 سبتمبر 2003: حكمت المحكمة الدستورية الألمانية لصالح مدرسة من أصول أفغانية- كانت ترغب في ارتداء وشاح إسلامي في المدرسة، كما أقرت المحكمة أيضا إمكانية تغيير القوانين المحلية لمختلف الولايات، وعلى إثر ذلك منعت نصف أقاليم ألمانية المعلمات من ارتداء الحجاب. 3 فيفري 2004: مناقشة مشروع حظر الرموز الدينية داخل المدارس من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية.

11 افريل 2011 : منع النساء من ارتداء النقاب في أي مكان عام إلا عند ممارسة الشعائر الدينية، وهذا وفقا للمرسوم الصادر عن رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك "فرونسوا فيون".

وتوالت بعد ذلك الحملات ضد الرموز الإسلامية والمتمثلة في اللباس الإسلامي، حيث شهدت السنوات المتتالية من 2014 إلى غاية 2017 صدور قرارات وقوانين ناهيك عن تأيد مباشر لحضر النقاب خاصة من طرف السياسيين أعضاء اليمين المتطرف في أوروبا بصورة عامة، حيث قالت "أنجلينا ميركل" المستشارة الألمانية أنها تؤيد الحظر الجزئي للنقاب في ديسمبر 2016م ونحى رئيس الوزراء الفرنسي "مانويل فالز" نحوها حيث دافع عن قانون حضر ملابس السباحة الإسلامية "البوركييني" في أوت 2016، أما دوليا فقد أقرت محكمة العدل الأوروبية بحظر ارتداء الرموز الدينية بالنسبة للموظفين العاملين لدى أرباب العمل في مارس 2017 م.

كل هذه القرارات والتأكيد الصادر عن المسؤولين الأوروبية يدل على الانتشار الواسع لظاهرة الإسلاموفوبيا، سواء على مستوى القمة الممثلة في السلطات والتي سعت لوضع إطار قانوني صارم ضد الإسلام والمسلمين، أو على مستوى القاعدة والمتمثلة في المجتمع الأوروبي الذي نقلت له صورة نمطية عن الإسلام، وبالتالي أبدا تخوفا منه وانسياقا لما تقره السلطات، في خضم هذه التجاذبات باتت ظاهرة اللجوء إلى مختلف الدول الأوروبية في تزايد مستمر، وهذا بسبب النزاعات والأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تعاني منها مختلف الدول، وهو الأمر الذي زاد من حدة

الإسلاموفوبيا، وهنا يكون الإشكال حول إنسانية القبول باللاجئين في ظل مختلف الأوضاع التي يعاني منها، وضرورة الاهتمام بالجانب الأمني للدولة المستضيفة¹.

وفي اسبانيا مثلا تتعاضد الحكومة الاسبانية في السماح لمسلمي مدينة لوركا بإنشاء مسجد على مدار أكثر من 2015م، كما لو ينفذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاسبانية والجالية المسلمة في اسبانيا منذ عام 1992م، والذي نص على إتاحة دراسة الإسلام للطلبة المسلمين، حيث أقرته بعض المدن بينما يكرر إقليم "كتالونيا" لرفضه لهذا الطلب الذي أقرته الحكومة، كما دعا وزير الداخلية الاسباني سنة 2015 المفوضية الإسلامية بإسبانيا إلى تعيين رئيس موحد لها بدلا من تمثيل المفوضية من قبل جهتين بما يعد تدخلا في شؤون الجالية المسلمة، ورفضت الحكومة الاسبانية تمويل حج فرد مسلم من الحرس الجمهوري مع أن نفس الحكومة تمويل حج العاملين المسيحيين بالوزارة إلى مزاراتهم المقدسة².

في النمسا وفي بداية العام الدراسي الجديد في خريف 2014م، نشر وزير التربية والتعليم النمساوي رسالة وصلت إلى المعلمين في جميع المدارس الحكومية مفادها أن التلاميذ الذين يحملون إشارات دينية واضحة يجب إبلاغ إدارة المدرسة عنهم، وفي سويسرا في جوان 2015م، رفضت السلطات السويسرية في زيوريخ إعطاء إذن لجمعية الهدى لإنشاء روضة أطفال إسلامية، كانت الجمعية قد اقترحت تأسيسها لتعليم مبادئ الشريعة الإسلامية واللغة العربية والقران الكريم لأطفال المسلمين، وقوبل اقتراحها بالرفض خوفا من التفسير المتطرف للإسلام الذي يتعرض حسب رأيهم مع الطبيعة العلمانية لنظام التعليم السويسري³.

ثانيا: على المستوى الشعبي

كشف استطلاع للرأي أجرت مؤسسة "يوجوف" البريطانية سنة 2017 أن غالبية الأوروبيين يريدون حظر الهجرة من الدول ذات الأغلبية المسلمة، حيث عبر 55 في المائة من الأشخاص في البلدان الأوروبية العشرة التي شملها استطلاع الرأي عن رغبتهم في وقف الهجرة بشكل كامل مستقبلا خاصة من البلدان الإسلامية.

¹ - خيرة لكمين، مرجع سابق، ص 71-70.

² - تقرير، الإسلاموفوبيا في العالم 2015م، مرصد الأزهر باللغات الأجنبية، ص 10.

³ - إياد صلاح شاكور، ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في الغرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2019م،

وحظي الحظر بموافقة 71 في المائة من سكان بولندا و65 في المائة بالنمسا و 53 في المائة في ألمانيا و 51 في المائة في إيطاليا وفي المملكة المتحدة أيد 47 في المائة الحظر، في حين لم تتجاوز نسبة الرافضين للحظر 32 في المائة في أي بلد من البلدان المعنية، ومن بين الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع، كان كبار السن أشد الأشخاص المعارضين للهجرة الإسلامية، في حين كانت آراء الأشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة أقل تشددا بهذا الشأن، كما سجل الاستطلاع تباينا أيضا بين حملي مؤهلات المستوى الثانوي الذين اعترض 59 في المائة منهم على الهجرة الإسلامية، وحملة الشهادات الذين أيد أقل من نصفهم وقف الهجرة، وسجلت دراسة استقصائية أخرى أجراها مركز بيو في 10 بلدان أوروبية في 2016 أن الأغلبية في خمسة بلدان لا ينظرون بإيجابية للمسلمين الذين يعيشون في بلدانهم، ومن بين هؤلاء كان ل 72 في المائة من الهنغاريين نظرة سلبية للمسلمين، تلاهم الإيطاليون في الترتيب بنسبة 69 في المائة، ثم البولنديون بنسبة 66 في المائة، واليونانيون بنسبة 65 في المائة، ثم الأسبان بنسبة 50 في المائة، أما في المملكة المتحدة فلا ينظر سوى 28 في المائة فقط بنظرة سلبية للمسلمين، واستقرت النسبة في 29 في المائة في ألمانيا وفرنسا.¹

ولم تخلو قاعات الدراسة في المدارس والجامعات من التمييز ضد المسلمين، حيث قررت إحدى مدارس "دسلدورف" الألمانية منع الطالبات المسلمات من ارتداء الحجاب داخل المدرسة، ومنعت أمهات الطلاب المنقبات من الحضور إلى المدرسة بالنقاب، وفي فرنسا أجبرت معلمة طلابها في منطقة "اوت دوسين" على رسم صورة لنبي الإسلام، وفي جامعة "سرقسطة" الإسبانية قال احد الأساتذة لطالبة مسلمة كانت ترتدي الحجاب انه لا يمكنها البقاء في المحاضرة بهذا الحجاب. لم تسلم دور العبادة الإسلامية من الاعتداءات في هذا العام بل شهدت تلك الجرائم تزايدا ملحوظا في عدة دول، وتراوحت هذه الاعتداءات بين التدنيس لتلك المساجد وصولا إلى حرق وتدمير بعضها، وفيما يلي بعض الشواهد على ذلك: ففي إسبانيا على سبيل المثال كتبت تعبيرات مسيئة للإسلام والمسلمين على جدران المساجد في "مدريد وقادش" إثر حادثة "شارل إيبودو" بفرنسا، وألقيت زجاجات مولوتوف على أحد المساجد بمدينة "تاراجونا" الإسبانية في شهر يناير مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمسجد.

¹- التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق، ص44/45

في سنة 2015م في فرنسا تعرضت 8 مساجد لمحاولات حرق، ودُمرت 4 مساجد أخرى بشكل كامل أو جزئي جراء حرائق إجرامية، كما تم إفشال 4 محاولات حرق، وكان أسوأ تلك الاعتداءات ما حدث في مدينة "أجاكسيو" بجزيرة "كورسيكا" الفرنسية، حيث تم تخريب أحد المساجد، وحرق بعض الكتب والمصاحف التي كانت بداخله¹.

وفي ألمانيا سنة 2016 تعرض مسجد في مدينة "هاغن" الألمانية الواقعة في ولاية "شمال الراين والفتق" لحريق متعمد، كما أن هناك عدة هجمات على المساجد كانت على وشك القيام بها منظمة إرهابية تطلق على نفسها "جمعية المدرسة القديمة"، إلا أن الشرطة استطاعت إحباط محاولاتهم.

وتعرض مسجد فينفس السنة في مدينة "غلابك" شمال غرب ألمانيا للتخريب على يد النازيين الجدد، وكتب مرتكبو الهجوم شعارات عنصرية ورسوما صليبا على نوافذ وجزران المسجد الذي يديره الإتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية.

كما تم رصد ملصقات عنصرية تحتوي على صور معادية للإسلام في جامعة مانشستر في 2015م، وظهر الملصق صورا لنساء يرتدين البرقع ومتظاهرين منتمين لمجموعة اليمين المتطرف ولحركة هوية الجبل، كما تضمن الملصق مجموعة من الأسئلة: "هل أنت ضد الهجرة الجماعية؟ Are you against mass immigration هل ترغب في حماية حرية التعبير؟ Do you want to protect freedom of expression"².

المطلب الثاني: أثر الإسلاموفوبيا على مسألة دمج المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي

يظهر أن المسلمين في أوروبا ومع تزايد عددهم بشكل مستمر يجعل من العناصر المتطرفة في أوروبا تعمل على نسف جسور التعايش بينهم وبين المسلمين الذين أضحو جزءا من النسيج الاجتماعي والثقافي في الدول الأوروبية، وهم في كثير من هذه الدول يشكلون الديانة الثانية ويساهمون بإطارات وكفاءات وخبرات علمية في صياغة المستقبل في كافة الدول الأوروبية التي يتواجدون فيها، وما لبث اليمين المتطرف ينشر أكاذيب وافتراءات عن الإسلام والمسلمين، وطالما رددوا بان المسلمين في الغرب يعملون على "أسلمة أوروبا" وإحلال الحضارة الإسلامية محل الحضارة المسيحية، وفي حقيقة الأمر فالمسلمون في أوروبا يتوقف سعيهم في الاعتراف لهم بحق

¹- تقرير، الإسلاموفوبيا في العالم 2015م، مرجع سابق، ص15

²- التقرير الثاني عشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي حول: الإسلاموفوبيا، مرجع سابق، ص50

الوجود وحق التمايز في ظل مجتمع تسوده العدالة ولا فرق في ذلك بين أولئك وهؤلاء أمام دولة القانون¹.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001م تلقى الموقف المعادي للمسلمين دعماً من الأطراف السياسية أيضاً، حيث شكل صانعو القرار السياسي الأرضية القانونية لعداء الأجانب، ونظمتها على أسس قانونية من خلال قرارات تحد من التنوع الثقافي.

والمواقف العنصرية والإسلاموفوبيا التي أوجدتها الأحزاب اليمينية المتطرفة فتحت المجال للتوترات بين المسلمين، وهذه التوترات أوجدت الأساس السياسي الاجتماعي لمناخ ضاغط على الوضع العام، وقد أشارت "ليز فاكت" إلى أن هذا الموقف المعتاد لم يقتصر على اليمين المتطرف، وأن العداء للمسلمين بات يتردد على ألسنة السياسيين المدافعين عن القيم الليبرالية في أغلب دول الأوروبية².

يشير تقرير أصدره اتحاد هلسنكي العالمي لسنة 2005، عن المسلمين كضحايا لعدم التسامح والتمييز في الإتحاد الأوروبي منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر إلى أن المسلمين في أوروبا لا يعيشون في جماعات موحدة، وما يميز هذه الجماعات أنها ليست متجانسة، بل لها خلفيات عرقية وثقافية ولغوية وأخرى اجتماعية متباينة، وهي تنتمي إلى مذاهب إسلامية مختلفة، كما أن دول الإتحاد الأوروبي ليست متجانسة في تعاملها مع مواطنيها المسلمين، أو المقيمين فيها، وتوجد فروق كبيرة فيما يتعلق بالحقوق المدنية، فبينما نجد نصف المسلمين في فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا يحملون جنسيات تلك البلاد، نجد نسبة من يحملون الجنسية الألمانية والدنماركية منهم يقل عن عشرين بالمائة، وبذلك فإن الاعتراف الرسمي بالإسلام، واكتساب الجنسيات يشكلان أهمية كبرى في علاقة كل من هذه الدول مع المسلمين المقيمين فيها.

ويبين التقرير أن المناخ الاجتماعي الذي يعيش فيه المسلمون في الدول التي جرى عليها البحث قد ساء منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأن الأحكام المسبقة وألوان التمييز تجاه المسلمين قد ازدادت أيضاً، بل أصبح "مسموحاً" في بعض دول الإتحاد الأوروبي بـ "مواجهة المسلمين بالعداء

¹ - سعدي بزيان، *الإسلام والمسلمون في الغرب*، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 74

² - Liz Fekete, *A Suitable Enemy: Racism, Migration and Islamophobia in Europe*, New York, Pluto Press, 2009, P. 80

واستخدام التعبيرات المعادية ضدهم"، رغم أن المحاكم كانت لها بالفعل يد في الدفاع عن حقوق المسلمين¹.

وقد أعلنت الحرب على العالم الإسلامي بذريعة (مكافحة الإرهاب) التي استخدمت مصطلحا سياسيا في هذه الفترة، وهذا يعني أن السلطات السياسية توحى بطريقة غير مباشرة أن حربها على العالم الإسلامي هي في الوقت نفسه حرب على الإرهاب².

وفي تقريره الشامل عن أوضاع المسلمين في أوروبا لعامي 2004-2005 خصص مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فقرة عن المؤشرات السلبية أكد فيها على تزايد حدة ما يسمى ظاهرة الإسلاموفوبيا، وتحول شعار الحرب على الإرهاب إلى شعار الحرب على الحجاب، والخلط المتعمد للربط بين الإرهاب والإسلام، لاسيما من قبل الأحزاب والجمعيات الأوربية اليمينية، والتي جعلت أحد أبرز أهدافها طرد المسلمين من المجتمعات الأوربية، وقد أسهم ذلك في تزايد مظاهر التضييق على المسلمين الأوربيين، في حياتهم اليومية وفي مناسباتهم الدينية، ففي فرنسا ارتفعت أشكال العنصرية ضد المسلمين، وشملت أغلب المدن الفرنسية، وبرزت بوضوح المشاعر العدوانية في وسائل الإعلام الفرنسية إزاء الجالية الإسلامية، حيث تعمدت بعض الصحف والقنوات التلفزيونية تقديم صورة الإسلام بشكل يشوبه مغالطات عديدة وصورة مقلوبة وغير مطابقة لواقع الإسلام، وفي بريطانيا جرى ربط الإسلام بالإرهاب، وبرزت المشاعر المعادية للمسلمين، خاصة من قبل غلاة اليمين، وعملت وسائل الإعلام على زيادة جرعة الكراهية العرقية والدينية والتشوية المستمر الذي يتعرض له الإسلام والمسلمون. وبرز الأمر أكثر وضوحاً، في هولندا، حيث ظهرت فيها موجة أعمال عدائية ضد المسلمين وتشديد الخناق عليهم أو ترحيلهم، وفاقم من حدة ذلك توجهات الحكومة التي يقودها لفيغ من الأحزاب اليمينية المتشددة، التي تعمل منذ توليها السلطة عام 2003 على تنفيذ برامج ذات طابع عدائي ضد الأقليات الأجنبية، باتخاذ حزمة إجراءات، أو تبني تشريعات بدعوى منع التحريض على العنف أو الإرهاب، وفي إيطاليا ظهرت مجموعة من المشكلات التي واجهت الجالية المسلمة فيها، خاصة في ضوء عدم اعتراف السلطات الرسمية بالإسلام كدين رسمي، عكس الحال مع اليهودية والبوذية، ويكمن جوهر المشكلة في الثقافة

¹ - عواد علي، دمج المسلمين في المجتمعات الأوروبية من خلال رؤيتين، مقال منشور بموقع موسوعة المعرفة بتاريخ

2014/01/09م، تاريخ الاطلاع 2020/02/12م، <https://blog.marefa.org/>

² - Juan Cole, Islamophobia as a Social Problem: Middle East Studies Association Bulletin, Vol. 41, No. 1 (June 2007), P. 7

الأحادية للكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر الآخرين خارجين عن العقيدة وغير آدميين، وعدم توسيع مفهوم من هو الإيطالي، والذي يمكن أن يكون مسلماً، عوضاً عن الحياة على هامش المجتمع. يضاف إلى ذلك دور اليمين الإيطالي المتطرف وتظاهراته ودعوته الحكومة لطرد الجالية الإسلامية في البلاد وفرض قيود عليها، وبمنع المسلمين من دخول إيطاليا، وإغلاق جميع المراكز الإسلامية والمساجد في كل أنحاء المدن الإيطالية¹.

وفي عام 2006 ذكرت دراسة لمركز الرصد الأوروبي المعني بالعنصرية وكرهية الأجانب المؤسسة السابقة على وكالة الإتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية أنه ليس فقط المسلمين، ولكن المهاجرون في كافة أنحاء أوروبا يعانون من الممارسات التمييزية إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بالتشغيل وفي مجال المعاملات التجارية، وقد ذكر ثلث المستطلعين تقريباً أنهم تعرّضوا للتمييز عبر منعهم من الحصول على وظائف أو فقدهم لترقيات أو تعرضهم لمضايقات في العمل، وزعم أكثر من واحد من بين كل أربعة أشخاص أنهم تعرّضوا للتمييز في المعاملات التجارية، إما من خلال رفض إتاحة السكن أو الائتمان أو القروض².

إن الضغوطات الاجتماعية التي يتعرض لها المسلمون في أوروبا ولاسيما في البلدان التي توجد فيها أحزاب يمينية متطرفة، تشكل عائقاً أمام حياتهم اليومية السليمة، والمسلمون الذين يمضون حياتهم مشتهين محتملين لا يتعرضون إلى ضغوطات من قبل الجمهور فقط، بل من قبل قادة البلدان التي يعيشون فيها أيضاً، ومن الأمثلة الواضحة على استثناء العنصرية المذكورة ضد المسلمين في كل مجال من الحياة الاجتماعية تقريباً، مثل: خضوع المسلمين إلى الممارسات السيئة من قبل الشرطة، وطلب أولئك الاعتذار منهم، وسؤال الرجل المسلم الراغب في العمل عن زوجته إن كانت تغطي رأسها أو لا، وتنظيم الإجراءات القانونية ضد المسلمين³.

في المستوى الديني والثقافي، يتجلى التمييز -وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية **Amnesty International** لسنة 2012- في قوانين اتخذتها دول أوروبية بينها فرنسا وبلجيكا مثل حظر النقاب، وحظر الرموز الدينية في المؤسسات التعليمية، ويلاحظ أن التمييز بسبب الخلفية الثقافية

¹ - عواد علي، نفس المرجع السابق

² -European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia, **Muslims in the European Union. Discrimination and Islamophobia** (EUMC: Vienna, 2006) p. 32

³ - Ibid, P54/56

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

كما هو الحال في قضية لباس النسوة المسلمات، وهو من العوامل التي تعقد حياتهن خاصة في مستوى البحث عن الوظائف.

فبسبب النظرة إلى لباسهن، تتردد نساء مسلمات في البحث عن وظائف تساعدن على الاندماج في المجتمعات الأوروبية، وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن إطلاق أحكام عامة على المسلمين في أوروبا يكون نظرة سلبية تجاههم، ويغذي التمييز ضدهم.

فمن بين تلك الأحكام العامة - كما يقول التقرير - الادعاء بأن الإسلام عدو لأوروبا، وبأن هناك صدام حضارات، وهو ما يروج له التيار اليميني المتطرف الذي تتصاعد شعبيته، وتشير من ناحية أخرى إلى أن عدم توفر دور عبادة كافية للمسلمين في بعض الدول الأوروبية، وتضرب مثلا على ذلك إقليم كتالونيا الإسباني.

ووفقا للتقرير منع في السنوات القليلة الماضية طلبة يلبسون أزياء أو علامات مميزة - بينها الحجاب - تدل على انتمائهم الديني من الدراسة في مدارس ومعاهد في عدد من الدول الأوروبية بينها فرنسا وهولندا وبريطانيا.

وكانت فرنسا قد أقرت في 2004 قانونا يحظر حمل رموز دينية في المؤسسات التعليمية الحكومية، أردفته في 2010 بقانون منع ارتداء النقاب في الأماكن العامة، وهو القرار نفسه الذي اتخذته بلجيكا في العام نفسه

وتورد منظمة العفو الدولية مقتطفات من تقرير صدر في 2009 للجنة الأوروبية ضد العنصرية واللاتسامح، يتحدث عن تمييز في منح الوظائف، ويشير إلى أن المسلمات المحجبات تجدن على سبيل المثال صعوبة في الحصول على وظيفة، فضلا عن الخدمات الاجتماعية ومنها السكن، مع أن تشريعات الدول الأوروبية في الغالب لا تسمح بالتمييز على أساس ديني أو عرقي.

ويتضمن هذا التقرير بيانات تثبت ذلك التمييز، ففي بلجيكا تظهر بيانات العام 2009 أن البلجيكيات تتمتعن بالتوظيف خمس مرات مقارنة بالمقيمات من المغربيات والتركيات، وأن أكثر من 80% من شكاوى التمييز الديني التي رصدت عام 2012 تخص مسلمين.

وينسحب هذا الوضع على هولندا التي بلغت نسبة توظيف الهولنديات فيها قبل ست سنوات 56% مقابل 31% على الأكثر للمغربيات والتركيات، كما أن فرنسا تشهد وضعاً مماثلاً، حيث توضح بيانات العام 2009 أن نسبة التوظيف لدى الفرنسيات بلغت 60.9% مقابل 25.6% للمغربيات والتركيات.

الفصل الثاني ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الإتحاد الأوروبي

ووفقا لتحليل منظمة العفو الدولية، فإن التمييز على أساس ديني وثقافي، ومستوى التعليم، وإتقان لغات تلك البلدان، كلها عوامل أدت إلى ذلك

التفاوت الكبير في نسب التوظيف، وتنتقل منظمة العفو الدولية عن أفراد مسلمين ومنظمات مجتمعية أن الشركات الخاصة بما فيها شركات النظافة والاتصال ووكالات التوظيف الوقتي فرضت قيودا على توظيف المتحجبات.

ويورد تقريرها شهادة لسيدة مسلمة تلقب نفسها "أم سفيان" تقول فيها إن شركة نداء (اتصال) فرنسية طلبت منها نزع حجابها "على الأقل" كي يكون بمقدورها التقدم إلى وظيفة في الشركة، وفي التقرير شهادة أخرى لسيدة مسلمة من مقاطعة تيتشينو السويسرية أبلغها مكتب التوظيف المحلي أنه يتعين عليها الذهاب إلى مدينة زيورخ حيث يمكن توظيف المحجبات.

كما تورد منظمة العفو الدولية أمثلة على التمييز الديني ضد المسلمين على وجه الخصوص، ومن ذلك مثال موظف مسلم من أصل باكستاني رفضت إدارة الهجرة في وزارة الداخلية الهولندية عام 2008 ترقيته بسبب انتمائه الديني¹.

¹ - انظر: موقع قناة الجزيرة، التمييز ضد مسلمي أوروبا بتقرير "أمستي" تاريخ النشر 2012/04/28م، تاريخ الاطلاع

https://www.aljazeera.net/، 2020/02/03م

خلاصة واستنتاجات

وكخلاصة لما جاء في هذا الفصل نرى أن مصطلح الإسلاموفوبيا يأخذ العديد من التعريفات والتأويلات لكن في اغلبها تركز مفهوم الخوف الغير مبرر من الإسلام وتحاول رسم صورة سيئة عن المسلمين في أذهان الغرب بوسائل مختلفة.

تعددت القراءات لأسباب صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا خلال النصف الأول من القرن الواحد والعشرين فهناك قراءة ترى أنها انعكاس لمشاعر سلبية عميقة مدفونة في وعي المواطن الغربي ضد الإسلام والمسلمين، وهناك قراءة ترى أن الإسلاموفوبيا هي نتاج لأحداث دولية أثرت بقوة على العلاقة بين العالم الإسلامي والغربي وعلى رأسها أحداث سبتمبر، وهناك قراءة أخرى ترى أن سبب صعود الإسلاموفوبيا هو انعكاس لبعض التغيرات المجتمعية الكبرى التي لحقت بالمجتمعات الإسلامية والغربية سياسيا واقتصاديا من صعود قوى اليمين في أوروبا وانعكاسات الأزمة العالمية 2008م.

يمكننا وصف العلاقة بين الإستشراق والإسلاموفوبيا بعلاقة تطور؛ حيث تطورت ظاهرة الإستشراق بعد استفاد أغراضها لتتحول إلى ظاهرة الإسلاموفوبيا، فهناك قاسم فكري مشترك بينهما قائم على النظرة الاستعمارية العنصرية.

ساهمت العمليات الإرهابية في الدول الغربية في تأجيج مظاهر الكره للإسلام والمسلمين، واثرت ذلك بشكل مباشر على الجاليات المسلمة المقيمة في أوروبا، كون تلك المجموعة الإرهابية التي قامت بالتفجيرات أغلبها ذات توجه إسلامي.

لعبت الدعاية الإعلامية في الغرب دورا كبيرا في رسم صور نمطية عن الإسلام بأنه دين عنف وإرهاب خاصة في ظل سيطرة اللوبي الصهيوني على اغلب وسائل الإعلام في أوروبا وأمريكا، حيث استغلت هذه القنوات الإعلامية التفجيرات التي هزت أوروبا لتجد الفرصة سانحة لتوجيه التهم للإسلام والمسلمين.

انعكس الصعود المتزايد لظاهرة الإسلاموفوبيا بشكل سلبي على الجاليات المسلمة في دول الإتحاد الأوروبي في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما اثر سلبا على معيشتهم وحرمتهم الدينية وتعايشهم الحضاري في المجتمعات الأوروبية.

الفصل الثالث

المهاجرون المسلمون في فرنسا
واقع المواطنة وتحديات الإدماج

توطئة

تعتبر فرنسا أكبر دول الاتحاد الأوروبي إستعابا للمسلمين وذلك نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية جعلت نسبة المهاجرين إلى فرنسا هو الأكبر مقارنة بدول أوروبا الأخرى، ويكون هؤلاء المهاجرين المسلمين أقلية تسعى لتفرض نفسها في المجتمع الفرنسي وتكون جزء من النسيج الاجتماعي، لكن هذه الأقلية لطالما تصطدم بالعديد من المشاكل والتحديات التي تقف ضد اندماجها وتعايشها في المجتمع الفرنسي.

ولعل أولى التساؤلات التي تعترضنا في هذا الفصل قبل الحديث عن إشكالية اندماج الجالية المسلمة في فرنسا هو معرفة من هم مسلمو فرنسا؟ وما هي أبرز التيارات والمذاهب والمؤسسات التي تمثلهم؟

إن فرنسا باعتبارها البلد الأكثر إيواء للمسلمين بأوروبا، وارتباطها القوي بالدول المصدرة لليد العاملة المسلمة خاصة تلك القادمة من مستعمراتها السابقة بالمغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، وباعتبارها الابنة البكر للكاثوليكية المسيحية وكذا بالنظر لطبيعة نظامها العلماني المرتكز على فصل الدين عن الدولة، تعتبر مسرحا عمليا للقاء الحضاري بين الإسلام والغرب، ومعتراكا تتفاعل وتتصارع فيه الأفكار والإيديولوجيات الدينية والعلمانية، ومجالا لتبادل الخبرات والتجارب ولتلاقح الثقافات والعقليات، فإلى أي حد استطاع المسلمون تنظيم أمورهم وتثبيت حضورهم بالديار الفرنسية؟ ما هي أهم الأشكال التنظيمية التي ابتكروها لتيسير ممارستهم الدينية والاستجابة لحاجياتهم الروحية والثقافية؟ ما هي أهم الإشكالات التي يطرحها الوجود الإسلامي بفرنسا؟ كيف تفاعلت الحكومة المركزية بباريس والمؤسسات الجهوية وباقي فعاليات المجتمع المدني مع هذا الحضور؟ هل نجحت فرنسا في استيعاب مطالب المسلمين الثقافية والدينية وتجاوز الصعوبات التنظيمية للدين الإسلامي داخل الفضاء العمومي؟ ما هي المساحة التي يحتلها الإسلام داخل الفضاء الديني الفرنسي؟ هل يحظى بنفس الحقوق والامتيازات المخولة للديانات السابقة له تاريخيا فوق التراب الفرنسي؟

المبحث الأول: واقع المهاجرين المسلمين في فرنسا

تعد فرنسا أكبر دول الإتحاد الأوروبي احتواء للمهاجرين المسلمين باختلاف أصولهم ومشاربهم، ويحاول هؤلاء المسلمين أن يندمجوا اندماجا كليا في المجتمع الفرنسي مع حفاظهم على هويتهم كونهم صاروا مواطنين فرنسيين أغلبهم ولدوا في فرنسا وترعرعوا فيها وأنهم لا يعرفون في الأغلب على بلدانهم الأصلية إلا ما رواه لهم الآباء والأجداد، وبالتالي هم في كل مرة يحاولون أن يثبتوا أنهم جزء لا يتجزء من الدولة الفرنسية وأنهم أقلية يجب أن تتمتع بجميع حقوق المواطنة والتعايش.

المطلب الأول: تاريخ الوجود المسلمين في فرنسا وتطوره

تشير بعض الدراسات الفرنسية السوسولوجية والتاريخية بأن قبل عام 1870م، أي قبل قيام الجمهورية الثانية لم يكن هناك تقريبا أي استعمال لمصطلحات "هجرة" "مهاجر"، ما عدا استعمالها في الإشارة إلى الفرنسيين الذين تركوا بلادهم وعادوا إليها، وقد كان مصطلح "أجنبي" هو الوحيد المستعمل في الإشارة إلى أولئك الأشخاص الذين هم من جنسية مختلفة أجنبية، ويعتبر أول نص قانوني يعرف المهاجر وتم تنبيه في فرنسا كان من خلال "اتفاقية روما الدولية عام 1924م وجاء فيها " يعتبر مهاجرا كل أجنبي يأتي إلى بلد للبحث عن العمل وله نية الاستقرار بصفة دائمة، ويعتبر عاملا عاديا كل أجنبي يأتي بهدف وحيد وهو الاستقرار المؤقت¹.

يعتبر الوجود الإسلامي في فرنسا أقدم منه في أي دولة أوروبية أخرى كألمانيا وبريطاني مثلا ، ففي سنة 1952م كان عدد المسلمين حسب الباحث صهيب بن شيخ يقدر بنصف مليون نسمة، وقد يفتر هذا الرقم إلى الدقة ولكنه يشير حسب بن شيخ إلى حقيقة فحواها أن مسلمي فرنسا كانوا قد تحولوا إلى حقيقة لامناص من الاعتراف بها منذ الخمسينات من القرن العشرين².

¹ - Gérard Noiriel, **Le Creuset français; Histoire de l'immigration XIXE-XXe siècle**. Seuil .2006, p115

² - ريمي ليفو، شيرين .تى. هنتر، **الإسلام في فرنسا**، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام الدين الثاني في أوروبا، المركز القومي للترجمة، ص 39

رغم أن هجرة المسلمين إلى الدول الأوروبية الاستعمارية كانت متزامنة، إلا أن هجرة المسلمين إلى فرنسا تميزت باستمرارية أكبر، سيما أن فرنسا استقبلت الطلاب ورجال الأعمال فضلا عن اللاجئين السياسيين الذين قصدوها في القرن التاسع عشر أمثال محمد عبده وجمال الدين الأفغاني ولكن فرنسا شهدت حتى قبل الحرب العالمية الأولى نموًا في حركة المهاجرين إليها بحثًا عن العمل، ولابد من الإشارة هنا إلى أن العدد الأكبر من هؤلاء المهاجرين قدم من الجزائر، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى وحاجة فرنسا إلى الرجال في المجالين المدني والعسكري زاد تشجيع الهجرة المغاربية إلى فرنسا من تونس والمغرب.

أقرب الاحتمالات أن هذه الهجرة من شمال أفريقيا إلى أوروبا بدأت عام 1871م و 1874م وأنها كانت مؤلفة من الجزائريين فقط، وأنها كانت نتيجة ثورة قام بها الجزائريون بعد أن سيطر المستعمر على بلادهم، فلقد خلق الاستعمار قناة أكثر فعالية للمهاجرين إلى فرنسا باعتبارها القوة الاستعمارية الثانية بعد بريطانيا، وهذا كون فرنسا تستقبل أكثر المهاجرين من مستعمراتها ويؤيد هذا القرار الصادر في 16/5/1874م الذي يطلب من الراغب في الهجرة الحصول على موافقة مسبقة من السلطات وتقديم كفالة مالية تضمن عودته إلى بلاده، لكن هذا القرار ألغي في بداية القرن العشرين بقرار جديد صدر بتاريخ 24/12/1904م، وبتعميم صدر بتاريخ 28/1/1904م فاشتدت الهجرة إلى فرنسا منذ ذلك الحين¹.

كانت الأصناف الأولى من المهاجرين تأتي بوجه خاص إلى الشاطئ الجنوبي من فرنسا ولا سيما إلى مدينة مرسيليا، وكان أكثرهم من صغار الباعة، والمختصين بنقل الحيوانات والخدم المرافقين للعائلات الفرنسية العائدة إلى بلادها.

وتلاها بسرعة صنف من الجزائريين الذين تحتاج إليهم الصناعة الفرنسية، وبمقدمهم بدأت فعلاً هجرة اليد العاملة المسلمة إلى فرنسا بشكل مطرد.

وقد جرب أحد الصناعيين في مدينة (Lens) شمالي فرنسا استخدامهم في المناجم، فنجحت التجربة وانتشر الجزائريون المهجرون في جنوب فرنسا وشمالها وفي باريس، ثم شملتهم المناطق الفرنسية الأخرى قبل نشوء الحرب العالمية الأولى عام 1914م.

¹ - Annika Murov, "**Immigration and Integration Policy in France: Relationship between policy research and political decision-making**", (Master's thesis, University of Tartu Faculty of Social Science and Education, Political Science, 2014) p12

ثم بدأت الهجرة تفقد صفتها المرتجلة منذ عام (1914م)، وقد أضحت هجرة رسمية منظمة تطالبها المصانع والمصالح الفرنسية، وحال دون ازديادها في أول الأمر، موقف السلطات المستعمرة للجزائر التي لم ترتح لرحيل المسلمين إلى فرنسا، فجعلت تقيم العثرات في طريق المهاجرين.

لكن الحكومة الفرنسية أصدرت في 14/9/1916م قراراً بمصادرة الجزائريين واستجلابهم باسم القانون للعمل في فرنسا، وكان أكثر القادمين من مناطق القبائل في الجزائر. ثم التحق بهم العمال من تونس والمغرب الذين شملهم قرار المصادرة ولا يدخل في هذا، الأعداد الهائلة من الجنود الذين دعوا للخدمة العسكرية من بلاد أفريقيا الشمالية¹.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وقفت الهجرة إلى فرنسا وعاد أكثر المهاجرين من الجزائر وتونس والمغرب إلى بلادهم خلال عام 1919م¹.

غير أن حاجة فرنسا إلى تعمير البلاد بعد الحرب، واستصلاح منطقتي الألزاس واللورين اللتين استرجعتهما فرنسا لأراضيها، وقلة اليد العاملة الفرنسية لا سيما من الشباب الذين أفتتهم الحرب، كل هذا جعل الهجرة تعود إلى فرنسا بكل قوة، ومن غير مصادرة حكومية، وقد بلغ عددهم حوالي (17500) من الجزائر سنوياً خلال الأعوام 1922-1924 م

وزاد في حدة هذه الهجرة المجاعة التي ظهرت في الجزائر حينئذٍ وسوء الحالة الاقتصادية فيها بسبب سوء تصرف المستعمرين.

وقد آثر عدد كبير من الجنود الجزائريين الذين حاربوا في أوروبا العودة إلى فرنسا للعمل بعد أن سرحهم الجيش، ولم تعد أغلبية المهاجرين مقتصرة على مناطق القبائل، بل شملت الهجرة الجديدة العمال القادمين من مناطق الجزائر الأخرى، وكان الأمر الوحيد الذي كان يخفف من حدتها الخلاف القانوني بين الحكومة الفرنسية المركزية التي كانت تشجع الهجرة إلى فرنسا، وبين السلطات المستعمرة للجزائر التي كانت تعاكسها بعناد واستمرار.

ولما بدأت الأزمة الاقتصادية في الغرب في الثلاثينيات، ضعف تيار الهجرة، ثم عاد بين عامي 1936 و 1938م، لكن نشوب الحرب العالمية الثانية أوقف الهجرة من جديد إلى أن احتاجت حكومة فيشي Vichy إلى اليد العاملة عام 1942م لمساعدة الألمان على بناء السور الحاجز على شواطئ المحيط الأطلسي، فعادت الهجرة إلى فرنسا مرة أخرى ثم توقفت حين أنزل الحلفاء مع

¹ - المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، الخارطة السياسية لأوروبا، تاريخ الاطلاع 2020/01/13م، www.e-cfr.org/

فرنسا الحرة جيوشهم في شمال أفريقيا وانقطعت الصلة حينئذ بين فرنسا وأفريقيا الشمالية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونظرا إلى أن فرنسا مازالت بحاجة إلى تعمير ديارها التي خربتها الحرب وكذلك حاجتها إلى التوسع الاقتصادي، فقد شجعت الهجرة مرة أخرى من الشمال الأفريقي ولا سيما من الجزائر كما حدث من قبل عقب الحرب العالمية الأولى، وزاد في قوة هذه الهجرة سهولة التنقل بين الجزائر وبين فرنسا القارية واستمر وفود المهاجرين خاصة بعد التوقيع على اتفاقية إيفيان مع الجزائر حيث عرفت زيادة كبيرة عام 1962م، حيث دخل نحو 350 ألف جزائري إلى فرنسا وارتفع عدد الجزائريين إلى 470 ألف جزائري في عام 1968م وإلى 800 ألف في عام 1982 إلى أن قررت الجزائر المستقلة وقف الهجرة إلى فرنسا¹، ومع ذلك استمر مجيء الزوجات والأطفال للاتحاق بالأزواج العاملين في فرنسا، وتمّ تكوين الكثير من العائلات المهجرة.

يرى الناظر أن حركة الهجرة قبل عام 1946م كانت نتيجة للضغط والقيود، يرحب بالمهاجرين فيأتون بسرعة، ثم يشدد عليهم الضغط والتضييق فيعودون إلى بلدهم ، وكانت أسباب الضغط والتضييق منوعة: إدارية واقتصادية وسياسية.

وبعد عام 1946م انتظم المهاجرون في تركيب اجتماعي متكامل وأصبحوا جالية شبه مستقرة؛ فيهم الزوجات والأولاد والجدات، وصار المهاجرون ثقلي الحركة عاجزين عن العودة بسهولة إلى بلادهم، لهم جذور عميقة ضاربة في أرض الهجرة، فإذا أصابهم ضيم أو وقع عليهم تضييق لم يجدوا في شد الرحال والعودة إلى بلادهم الحل المقبول، وسلخوا للمقاومة مسالك أخرى. ومنذ تكاملت بنية الطبقة المهاجرة صار ازدياد عدد المهاجرين تابعا لعدد الوافدين الجدد من الجزائر إلى فرنسا من جهة، ولعدد أبناء المهاجرين وبناتهم الذين ولدوا في فرنسا من جهة أخرى. فمن عام 1961م إلى عام 1967م كان عدد الوافدين من الجزائر في كل سنة يعادل ثمانية أضعاف الأبناء المولودين في فرنسا، أما في الأعوام 1967م إلى عام 1972م فإن الولادات الجزائرية في فرنسا بلغت (40%) من زيادة عدد الجزائريين المهاجرين كل عام، وهذا يعني أن الهجرة بين أفريقيا الشمالية وفرنسا لم تعد مقصورة على موجات من المهاجرين تزداد وتتقلص

¹ - Asirul Haque, "Do Different Models of Integration Affect Actual Integration? The Cases of France and Great Britain Revisited", (Dissertation in partial fulfillment of the Master's degree of European political sociology, Högskolan Dalarna University, 2005-2006), P22

حسب الظروف والمناسبات، بل كوّنت مجتمعاتٍ وجالياتٍ شبه مستقرة وصارت جزءاً من الحياة الاجتماعية في فرنسا.

هذا وعرفت الهجرة خلال حرب التحرير نوعاً من التوقف أو قلة الاندفاع استمر من عام 1957م إلى إعلان الاستقلال، وظهرت في هذه الهجرة سمات جديدة:

أولاً) منها أنها لم تعد هجرة أفراد، بل صارت هجرة أسر (عائلات) بكاملها؛ أي مكونة من الزوج والزوجة والأولاد وبعض الأقرباء أحياناً

ثانياً) ومنها هجرة المسلمين الذين تنجسوا بالجنسية الفرنسية وهو ما يطلق عليهم الآن اسم المسلمين الفرنسيين.

ثالثاً) ومنها أن الهجرة لم تعد مقتصرة على الجزائر، بل شملت المغرب وموريتانيا وتونس، يدل على هذا ازدياد عدد المغاربة من (14236) مغربياً عام 1968م إلى (260025) مغربياً عام 1975م، و(376053) عام 1978م، ونسبة النساء فيهم تصل (25%)، وتبلغ نسبة العاملات من النساء المغربيات (37%) من مجموع الوافدات إلى فرنسا، أما التونسيون فكان عددهم (61028) نسمة عام 1968م، ثم أصبح (139735) تونسياً عام 1975م، ثم أضحى (176154) عام 1978م، ونسبة النساء في الجالية التونسية (25%) وفيهن (28%) من العاملات¹.

وإذا كان العمال المغاربة يقبلون المهن الريفية والزراعية أو الأشغال الصعبة، فإن العمال التوانسة يفضلون أعمال البناء والعمارة ومصانع الحديد والفولاذ، ورغم أن الجالية المغربية تعتبر في عددها الجالية الخامسة في فرنسا، إلا أنها لم تستقرّ بعد في أرض المهجر استقرار الجزائريين.

ونستطيع أن نقول بأن الجالية المسلمة في فرنسا أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر تنوعاً، فهي تشمل الجزائريين والمغاربة والتوانسة والموريتانيين والأتراك والمسلمين القادمين من أفريقيا السوداء ومن يوغسلافيا وغيرها بحيث أصبحت نسبة المسلمين تساوي (8%) من مجموع السكان في فرنسا أو يزيد².

وتستحوذ فرنسا على الحصة الأكبر من المسلمين في القارة العجوز، إذ يبلغ تعدادهم وفق آخر الإحصائيات قرابة 5 مليون نسمة، وينتمي غالبية هؤلاء إلى دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، وكان تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية "إ. نسي" قد

¹ - المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، نفس المرجع السابق

² - المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، نفس المرجع السابق

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الإدماج

كشفت في 2015 أن عدد المهاجرين الجزائريين الذين يقطنون العاصمة الفرنسية باريس وحدها بلغ 460 ألف شخص من مجموع 5.5 مليون مغترب يوجد بفرنسا، محتلين بذلك المركز الأول بين الأجانب الآخرين القاطنين في هذا البلد.

وكشفت خارطة خاصة بأكبر الجاليات الأجنبية في مختلف الدول الأوروبية، أن الجزائر تستحوذ على المرتبة الأولى في فرنسا، من حيث عدد الجالية فيها، إذ بلغ عدد المهاجرين الجزائريين أكثر من 5 ملايين ونصف مليون شخص، مقابل 3 ملايين مغربي.

وأكدت أرقام "إ. نسي" أن عدد المهاجرين الذي يمثلون الجالية الجزائرية في فرنسا بلغ في 2011، 740 ألف جزائري، محتلين بذلك المركز الأول بين الأجانب الآخرين القاطنين في هذا البلد، وتليهم الجالية المغربية التي قدر عددها بـ 680000 مغربي.

ووفقاً لدراسة للمعهد الوطني للدراسات الديموغرافية INED ، فإن مسلمي دول المغرب العربي يشكلون ما نسبته 82% من مجمل مسلمي فرنسا، على النحو التالي: (43.2% من الجزائر، 27.5% من المغرب، و11.4% من تونس)، و9.3% من جنوب الصحراء الإفريقية، و8.6% من تركيا، و0.1% فرنسيون تحولوا إلى الإسلام (حوالي 70,000 متحول للإسلام).

ويتوقع مركز دراسات "pew research center" المختص بانتشار الديانات أن يصل عدد مسلمي فرنسا إلى 13 مليون نسمة بحلول عام 2025.

لا يتبع التوزيع الجغرافي للمهاجرين المسلمين في فرنسا خطاً مستقيماً، فالعدد الأكبر يتركز في عدد من المدن الكبيرة وضواحيها، فعلى سبيل المثال تضم باريس وضواحيها أكثر من 38% من العدد الإجمالي للسكان المسلمين في فرنسا، ثم تأتي بلاد مثل "بروفنس" و"الألب" و"كوت دى أزور" حيث يقطن حوالي 13% ، ثم تأتي "رون ألب" حيث يقطن 10% ثم تأتي المنطقة الشمالية و"باس دى كاليه" تضم 05% ، وفي هذه المناطق -عدا باريس- يتركز المسلمون في أحياء قليلة متجاورة، وغالبا ما تكون مكتظة حتى ليبدو الإسلام وكأنه يشكل ظاهرة "غيتو" في الأغلب¹.

¹- ريمي ليفو، شيرين تي. هنتر، الإسلام في فرنسا، مرجع سابق ذكره، ص 47

المطلب الثاني أسباب ودوافع هجرة المسلمين إلى فرنسا

ارتبطت الهجرة من بلدان المغرب العربي بمرحلة الاستعمار وما تلاها، فبعد غزو واستعمار هذه المنطقة قدمت أعدادا كبيرة من الأوروبيين لغرض الإقامة وقد سيطروا على الثروات المعدنية والزراعية ودفعوا الفلاحين إلى الأراضي الجافة والمجدبة، واستحوذوا على أكثر الأراضي خصوبة وقد كانت هذه الممارسات سببا في هجرة أبناء المغرب العربي إلى الخارج وبالأخص إلى أوروبا وقد شكلت فرنسا أكبر قطب جذب، وذلك يعود أساسا إلى الروابط الاستعمارية التي كانت قائمة بينها وبين دول المغرب العربي بالإضافة إلى تلك العوامل، التي لعبت دورا حاسما في انطلاق الهجرة الداخلية والخارجية توجد أسباب أخرى منها الظروف المناخية حيث تتميز كمية سقوط الأمطار والثلوج في المرتفعات بتذبذبها من سنة إلى أخرى.

فقد شهد المغرب سنوات جافة خلال العقود الماضية خصوصا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وتقع جذور الهجرة السكانية من الجزائر إلى فرنسا، ضمن التفاعل المعقد بين عوامل الطرد والجذب، فالأولى تشمل العمليات التي أوجدت العوز والمجاعة في ريف الجزائر المستعمرة والثانية تتمثل في الطلب المتزايد على القوى العاملة غير الماهرة لاستخدامها في الاقتصاد الفرنسي¹.

كانت العوامل الاقتصادية ولا تزال الأكثر تحكما في مسار حركية الهجرة الوافدة إلى فرنسا و بالتالي فإن المتغير الاقتصادي كان عاملا حاسما و ذو تأثير قوي في توجيه مسار السياسات العامة للهجرة في فرنسا بحيث يؤدي الازدهار و النمو الاقتصادي إلى بلورة سياسات انفتاح ليبرالي وتشجيع حركية الهجرة و بالعكس من ذلك فإن فترات الركود و التدهور الاقتصادي التي عرفتها فرنسا أنتجت سياسات هجرة تقييدية و منغلقة تجاه حركية الهجرة الوافدة، فقد كان الاقتصاد منذ بداية القرن التاسع عشر هو الموجه لحركية الهجرة و المتحكم في نوعية السياسات العمومية المتبعة و يمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

¹ - هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا: هولندا نموذجا 'دراسة تحليلية مقارنة'، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011، الدوحة، ص 27/28

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

- أدى التطور الاقتصادي و تطور وسائل النقل و المواصلات الحديثة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر إلى فتح المجال أمام سياسات الهجرة و ذلك في ظل الإمبراطورية الأولى 1804-1830م بفعل الحاجة الماسة لليد العاملة في القطاع الزراعي.

- أدت الثورة الصناعية الأولى في عهد الجمهورية الثانية 1830- 1848م إلى انتهاج سياسة انفتاح ليبرالي في عهد الملك "لويس فيليب Louis Philippe".

- إن دخول فرنسا في "الثورة الصناعية الثانية seconde révolution industrielle" في الفترة الممتدة ما بين 1851- 1870م بقيادة نابليون الثالث "Napoléon trois" في عهد الإمبراطورية الثانية جعلها بحاجة ماسة لليد العاملة في القطاع الزراعي بفعل النزوح من الأرياف إلى المدن وإلى يد عاملة في الصناعات المنجمية و الثقيلة و هذا ما دفع بفرنسا إلى إنتهاج سياسة من فتحة تجاه الهجرة الجوارية القادمة من بلجيكا و إيطاليا على وجه الخصوص¹.

- أدت الحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى الحرب العالمية الثانية إلى حاجة فرنسية ماسة لليد العاملة و السواعد الشابة من الفئات النشيطة لإعادة بناء و تعمير اقتصادها المنهار و هذا ما أنتج سياسات هجرة منفتحة في الفترة الزمنية التي أعقبت نهاية الحربين العالميتين الأولى و الثانية عبر توقيع اتفاقيات ثنائية لجلب العمالة سواء من البلدان الأوروبية (إيطاليا، بولندا، أوروبا الشرقية) و مستعمراتها التقليدية (شمال إفريقيا و إفريقيا الغربية)². وعموما فإن حركية الهجرة و السياسات العامة تجاهها كان يتحكم فيها سوق العمل فموجات الهجرة مند منتصف القرن الثامن عشر les phases de croissance économique كانت تابعة لفترات النمو و الازدهار الاقتصادي les phases de croissance économique التي أدت إلى بلورة سياسات هجرة منفتحة ومشجعة و ذلك طيلة الفترات الممتدة من 1850- 1873 أكثر من 500 000 مهاجر و خلال الفترة الممتدة من 1930- 1896م أكثر من 2,5 مليون مهاجر و أثناء الفترة الممتدة ما بين 1945-1975م أكثر من 4,5 مليون مهاجر و هي أكثر ب 25 مرة من حجم موجات الهجرة التي عرفتتها فرنسا خلال ما

¹- توازي إيلاس، الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012/2013م، ص252

² - Georges pierre, L'immigration en france, (paris:armand colin, 1996), pp. 16,17

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

يعرف بمرحلة " :الغزوات الكبرى grandes invasion " التي امتدت من نهاية مرحلة ما قبل التاريخ إلى نهاية العصر الوسيط.

لقد كانت الديمغرافية عاملا أساسيا في توجيه مسارات السياسة العمومية الفرنسية للهجرة بحيث يؤدي الإنهيار و التراجع الديمغرافي إلى تزايد حركية الهجرة الوافدة إلى فرنسا بفعل تشجيعها من قبل صناع القرار و إلى غاية سنة 1851م فقد كانت فرنسا أول قوة ديمغرافية في أوروبا ب28مليون نسمة و هي بذلك خامس قوة سكانية بعد الصين، الهند، الإمبراطورية المغولية و اليابان ولكن بداية من نهاية القرن التاسع عشر ضرب الإنهيار الديمغرافي فرنسا بحيث كانت الاستثناء الوحيد في أوروبا المصدرة للمهاجرين في حين أن فرنسا كانت آنذاك بلدا مستقبلا للمهاجرين بامتياز لتتكون بذلك كما يرى " جول ماتورز Jules Matorz " صورة فرنسا المهددة بالإنهيار السكاني ليكون معها العامل الديمغرافي الأساس الموجه للسياسات الفرنسية للهجرة و هي كالآتي:

1- بداية من الفترة الممتدة من سنة 1880 إلى 1890م تراجعت نسب الخصوبة وانخفضت نسبة المواليد بحيث قدر معدل الخصوبة في أوروبا 2,6 طفل لكل امرأة في حين أن معدله بالنسبة للمرأة الفرنسية 1.6 طفل و ذلك نتيجة للحرب الفرنسية الألمانية سنة 1870م ونظرا لحركة التوسع الإستعماري التي أفقدت فرنسا ثقلها السكاني و كتلتها الحيوية و هذا ما يفسر لجوءها لإصدار قانون الجنسية بتاريخ 20 جوان 1889م وفقا لمبدأ "الحق في الأرض droit du sol الذي يسهل للأجانب و المهاجرين الحصول على الجنسية الفرنسية واكتسابها وهذا ما فسح المجال لأكثر من 38 ألف من الأجانب الحصول على الجنسية الفرنسية سنة 1891م و لأكثر من 200 ألف سنة 1896م مقابل فقط 35 ألف سنة 1886م¹.

2- أدت الحرب العالمية الأولى والثانية إلى انهيار البنية الديمغرافية الفرنسية خصوصا من الفئات السكانية النشيطة من الأطفال، الشباب في سوق الإنتاج فخلال الحرب العالمية الأولى فقدت فرنسا 10 بالمئة من مجموع سكانها أما في الحرب العالمية الثانية فقد إنهارت ديمغرافيتها لتفقد أكثر من 15 بالمئة من مجموع سكانها "le déclin démographique" و هذا ما أثر بشكل مباشر على

¹- توازي إيبلاس، نفس المرجع السابق، ص 255

توجهات السياسات العامة للهجرة من خلال فتح السلطات الفرنسية المجال أمام حركة اكتساب الجنسية الفرنسية لتغطية عجزها الديمغرافي من خلال قانون 10 أوت 1927م القاضي بتسهيل شروط منح اكتساب الجنسية الفرنسية للأجانب و المهاجرين المقيمين على الأراضي الفرنسية ليرتفع عدد الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية من 631 ألف سنة 1934م إلى أكثر من 17 ألف مهاجر سنة 1936م بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بلغت حركية التجنيس التي رافقت التراجع الديمغرافي لفرنسا ذروتها ذلك أن 56% من الأجانب تحصلوا على الجنسية الفرنسية و هو ما يعادل 853 ألف مهاجر .

وقد ميز توماس دلتومب (Deltombe Thomas) مراحل ثلاث ربطها ببناء موضوع

«إسلام فرنسا»¹:

1- بين أواسط السبعينيات ونهاية الثمانينيات: طيلة هذه المرحلة تم النظر إلى الإسلام في تورطه بالأزمة النفطية، التي تم اعتبارها أصل الأزمة، وكذلك إلى الثورة الإيرانية عام 1978/1979 إذ تم تحليلها باعتبارها "عودة الإسلام"، الذي يهدد الغرب: أضيفت صور هذه الثورة وصور العالم الإسلامي المسؤول عن الأزمة، إلى صور الهجرة التي أحييت إلى المكون المسلم الذي اعتبر "متعارضاً" مع المجتمع الفرنسي، ثم بدأت بالظهور نزعة جديدة توازي بين «العمال الأجانب» و«الخميين»، وقد ترافق ذلك مع خطاب قومي معادٍ للأجانب، رابطاً هوية فرنسا بالكتلة، إنه خطاب أعلنته حركات اليمين المتطرف في فرنسا مثل الحركة الملكية (Française Action)، وبشكل خاص -أيضاً- من جانب الجبهة الوطنية التي كان زعيمها ولمدة طويلة مؤسسها جان - ماري لوبان، تم إنشاء هذا الحزب عام 1972 تحت اسم "الجبهة الوطنية لوحدة فرنسا"، متذرعاً بما سببته الأزمة، شكلت العداوة للهجرة وللإسلام مكانة بارزة في خطابه في الحملات الانتخابية وفي دعايته القومية المعادية للأجانب، ارتفعت أرقامه الانتخابية من أقل من (0.43%) في الانتخابات التشريعية عام 1973، لتتجاوز (25%) إبان الدورة الانتخابية الإقليمية الأولى في ديسمبر (كانون الأول) 2015، وبحسب أعداد المقترعين بات هذا الحزب هو الأول في فرنسا.

¹ - روضة القديري ، الإسلاموفوبيا في فرنسا، ت: جورج كتورة ، مقال من كتاب جماعي بعنوان: الإسلام في أوروبا" إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط01، الإمارات العربية المتحدة، 2016م، ص242

2- المرحلة الثانية وتمتد من الثمانينيات إلى 2001: بسبب الإجراءات التي اتخذتها حكومات اليسار، والآلية إلى شرعنة وجود المهاجرين دون أوراق ثبوتية، وتحسين شروط استقبال وإقامة الأجانب، ودمج السكان من أصول أجنبية، بتنا نشهد تطور حركة كره الأجانب، وقد حمل لواءها اليمين المتطرف والجبهة الوطنية التي حققت عام 1986 أول انتصاراتها الانتخابية، تمثل ذلك بكسب (35) مقعداً في الانتخابات التشريعية، وطيلة هذه الفترة أخذ رهاب الإسلام بالنمو. عام 1987 نشرت الجبهة الوطنية أول ملصقاتها المعادية للإسلام، وكان ذلك بمبادرة أحد قادتها: جان - بيار ستيربوا (Stirbois Pierre - Jean). ومنذ عام 1983 حذر الصحفي الكبير جون دانيال (Daniel Jean) الحكومة الاشتراكية من تغذية هذا العداء للإسلام، الذي لا يميز والمهين الذي بتنا نشهد ازدهاره -ويا للأسف!- في أوساط الشرائح الاجتماعية الشعبية في فرنسا وفي أوروبا، جاءت الاعتداءات التي حصلت في باريس عام 1986، وقضية لبس الحجاب من جانب فتيات باسم الإسلام في ليسييه كريل (Creil) عام 1989، وردود الفعل الموالية والمعارضة لنشر كتاب سلمان رشدي، "آيات شيطانية"، والأحداث التي نسبت عام 1990 في فرنسا إلى مجموعات إسلامية جزائرية مسلحة، والدعاية التي بررت التدخل الأول في العراق على قاعدة احتدام الأزمة الاقتصادية، بما لها من آثار اجتماعية، جاء ذلك كله ليمسح لرهاب الإسلام أن يلوث العقول بما يتجاوز حدود اليمين المتطرف. ينسب جان بوبيرو (Bauberot Jean) الظاهرة إلى الخلط بين المؤمنين والأصوليين، استناداً إلى تأويلات مثيرة للقرآن، إن من جانب الإسلاميين أو القائلين بالإسلاموفوبيا.

3- تبدأ المرحلة الثالثة بعد الاعتداءات التي أعلنت عنها القاعدة في الولايات المتحدة، والتي تتابعت بعد ذلك جراء التدخل الثاني في العراق، وتكرار الاعتداءات التي نسبت إلى مختلف الجماعات الإسلامية أو التي أعلنت هي عنها (منذ المجموعات الأولى المنتسبة إلى القاعدة، وصولاً إلى ما يعلن اليوم باسم «داعش»)، تتابع ذلك كله على أساس احتدام الأزمة الاقتصادية، والبطالة والمخاوف على الهويات المرتبطة بالعوالم غير الخاضعة للسيطرة¹.

¹- روضة القدري ، نفس المرجع السابق، ص243

المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم للهجرة واللجوء في فرنسا

حسب المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE فإن "المهاجر هو ذلك الشخص الذي ولد أجنبياً في بلاد أجنبية وقدم إلى فرنسا بهذه الصفة بهدف البقاء في فرنسا بصفة دائمة"¹.

أولاً: قانون التجمع العائلي regroupement Familiales : إن قانون التجمع العائلي في فرنسا منظم وفقاً للمرسوم رقم - 550 45 الصادر بتاريخ 26 مارس 1946م تطبيقاً لأهداف ومتطلبات السياسة الديمغرافية الفرنسية القائمة على تشجيع الهجرة العائلية لكن حق التجمع العائلي وفقاً للمرسوم سنة 1946م لا يمنح بشكل تلقائي بحيث يشترط لطالب التجمع العائلي توفير مسكن ملائم لاستقبال أفراد عائلته و عادة ما يوفره أرباب العمل، أما بالنسبة للجوء السياسي فهو مقنن وفقاً للمرسوم رقم 52-893 الصادر بتاريخ 25 جويلية 1952م و تبع ذلك مجموعة من المراسيم المحددة لأنظمة و أنماط تطبيق هذا القانون خصوصاً عبر المرسوم رقم 53-377 الصادر بتاريخ 02 ماي 1953م و المتعلق بإنشاء "الديوان الفرنسي لحماية اللاجئين و عديمي الجنسية والمرسوم رقم 98-503 الصادر بتاريخ 23 جوان 1998م والذي يحدد شروط و إجراءات طلب اللجوء الإقليمي إن حق التجمع العائلي هو نظام خاص لأفراد عائلة أجنبي ما يملك وثيقة الإقامة الشرعية titre de sejour ومن شروط قبول التجمع العائلي لأي فرد أجنبي نجد ضرورة إثباته المدة الأدنى لإقامة الأجنبي إلى جانب ذلك يشترط في الأجنبي المستقبل لأفراد عائلته أن يملك مسكناً محترماً أو أن يكون بحوزته مدخولاً أو راتباً يمكنه من ضمان العيش الكريم لعائلته².

ومبدئياً يجب على طالب اللجوء في فرنسا أن يلتحق بمراكز الشرطة المتواجدة قرب مقر إقامته لغرض التسجيل بها و الحصول على تسريح الإقامة المؤقتة و هذا في انتظار تقديم طلب اللجوء و ينتظر طالبي اللجوء مدة من 8 أشهر إلى 18 شهراً و طيلة هذه المدة لا يملك طالب اللجوء أي وثيقة رسمية تثبت قانونية إقامته على الأراضي الفرنسية.

¹ -Migrations et citoyennete, Conference de Francois Heran, demographe a LINED.13.11.2007, www.canal-u.tv

² - توازي إيلاس، نفس المرجع السابق، ص 267

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

وقد قررت السلطات العمومية الفرنسية تعليق الهجرة العائلية في 5 جويلية 1974م باستثناء المهاجرين و رعايا المجموعة الأوروبية la communauté européenne و بعد صدور قانون 10 نوفمبر 1977م و المقيد لحركية الهجرة العائلية قام مجلس الدولة الفرنسي le conseil d'Etat بإصدار قراره بتاريخ 8 ديسمبر 1978م و هو أول نجاح حققه المهاجرين وقد رأى المجلس أن ديباجة دستور سنة 1946م التي لها قيمة دستورية constitutionnelle مؤكدا على أن الأمة تضمن للفرد و للعائلات الظروف الملائمة لتطورها و هو ما ينتج عنه أن الأجانب المقيمين بصفة قانونية في فرنسا لهم نفس الحق كالمواطنين في التمتع بحياة عائلية عادية و بالتالي لهم الحق في استقدام الزوجات و الأبناء القصر¹، و بعد صدور "قانون بوني la loi bonnet في 10 جانفي 1980م قام المجلس الدستوري بإصدار قراره الذي اعتبر أن الحق في اللجوء كما هو في ديباجة دستور سنة 1946م له قيمة دستورية و بالتالي فإن السلطات الفرنسية لا يحق لها بأي من حال من الأحوال الحجز على طالبي اللجوء لمدة 7أيام دون تدخل السلطات القضائية في ذلك و منه فإن الإجراءات المتعلقة باللجوء طبقا لقانون بوني bonnet مخالفة لمبادئ دستور سنة 1946م و إعلان حقوق الإنسان والمواطنة لسنة 1789م وكذلك عدم مطابقته للمادة 66 من دستور سنة 1958م².

و تاريخيا سعت فرنسا للاعتراف بكل الحقوق الخاصة باللجوء حيث كانت من الدول الداعية للحرية واحترام حقوق الإنسان وقد نصت الفقرة 64 من ديباجة دستور سنة 1946م على: أن كل شخص مضطهد بسبب نشاطه المدعم للحرية له الحق في اللجوء إلى إقليم الجمهورية الفرنسية³. إن قانون اللجوء المعمول به في فرنسا مستمد من المعاهدة الدولية لجنيف المتعلقة بحماية اللاجئين في 28 جويلية 1951م وبرتوكول نيويورك سنة 1967م و جاء هذا الاتفاق بتعريف خاص للاجئ وهو كل شخص يخاف أن يضطهد أو يعذب بسبب أصله، دينه، جنسيته، انتمائه إلى أي مجموعة اجتماعية أو بسبب أفكاره السياسية و يقطن خارج وطنه الأصلي و بسبب الخوف لم يطلب حماية دولته أو في حالة ما إذا لا يملك هذا الشخص أية جنسية و يوجد خارج البلد الذي كان يقيم به عادة و بسبب هذه الأمور أو بسبب المخاوف لا يستطيع الرجوع إلى هذا البلد."

¹ - Alain bockel, P'immigration au pays des droit de l'homme, politique et droit, (Paris : éditions publisud, 1991), p. 122

²-توازي إيلاس ، نفس المرجع السابق، ص 268

³ - Alain bockel, op. Cit, p. 122

بعد نهاية الحرب الباردة ظهر شكل جديد من اللاجئين بدأت معها ملامح أزمة جديدة تلوح في الأفق ذلك أن اتفاقية جنيف لسنة 1951م التي تحدد معنى اللاجئ وشروطه قد تم تبنيها في إطار سياق عام غلبت عليه مظاهر الحرب الباردة أين كان المعارض للسلطة الشيوعية في أوروبا الشرقية هو نموذج اللاجئ السياسي فكل فرد يتعرض للتهديد بسبب انتمائه و قناعاته السياسية و هذا ما يختلف كليا عن المهاجر الاقتصادي أما بعد نهاية الحرب الباردة فإن طالبي اللجوء هم غالبا مجموعة من الأشخاص في حالة خطر و اضطهاد بسبب انتماءاتهم الإثنية، العرقية، الدينية وحتى الجنسية و يشتركون مع المهاجرين الاقتصاديين في تردي أوضاعهم المادية و الاجتماعية و بالنسبة لهذا النوع الجديد من طالبي اللجوء يكونون عرضة لتهديدات شخصية و مادية متعددة ليصعب تمييزهم عن المهاجرين الاقتصاديين فاللاجئين هم عرضة لتهديدات مزدوجة: أمنية و إنسانية و هذا التنوع في صنفه اللاجئ أنتج نماذج و أنواع جديدة من اللجوء و هي كالآتي¹:

1- اللجوء التعاقدي **l'asile conventionnel**: هو حق اللجوء الذي حددته معاهدة جنيف لحماية اللاجئين سنة 1951م التي بمقتضاها تمنح وضعية اللاجئ السياسي.

2- اللجوء الإقليمي المؤقت **asile territorial temporaire**: و هو حق اللجوء الذي يمنح لشخص ما خلال مدة زمنية محددة و هو حق يمنح اللاجئين الذين لا تتوفر فيهم معايير الحصول على وضعية لاجئ وفقا لمعاهدة جنيف سنة 1951م خصوصا عندما تكون الدولة هي ليست السبب في اضطهاد الأفراد.

3- اللجوء الدستوري **l'asile constitutionnel**: و هو حق اللجوء الذي تمنحه الدولة الفرنسية وفقا لديباجة دستور سنة 1946م و طبقا للمادة 66 من دستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958م و ذلك لكل الأشخاص و الأفراد الذين يدافعون عن الحرية و الإنسانية و نظرا لوجود فراغ قانوني في اتفاقية جنيف من خلال غياب قواعد التعامل مع اللاجئ و هكذا يقصى اللاجئين الفارين من الحروب الأهلية و العرقية من الحماية الدولية والتي تفاقت حدتها مع نهاية الحرب الباردة إلا أن هؤلاء اللاجئين يمكنهم الاستفادة من مبدأ عدم الرد أو الطرد الذي يمنع طرد

¹ - catherine wihtol de wenden, le point sur ... l'europe des migrations, (paris: la documentation française, 2001),pp .43-45

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

الأشخاص إلى البلدان التي تشكل خطرا على حياتهم و هذا بمقتضى المادة 33 من اتفاقية جنيف¹.

و في 11 ماي 1998م و بعد وصول الاشتراكين إلى رئاسة الحكومة في ظل مرحلة التعايش الثانية صدر "قانون شوفونمان la loi chevenement" الذي خفق من قيود منح التجمع العائلي كما أعاد تكريس حق اللجوء الدستوري بتوسيع الاستعادة من حق اللجوء ليشمل كل الأشخاص المضطهدين بسبب أعمالهم المدافعة عن الحرية و يتضمن هذا القانون ضرورة الرجوع إلى المادة المنصوص عليها في إطار الدستور الفرنسي لسنة 1946م والقاضية بممارسة حق اللجوء لكل شخص في حالة اضطهاد أو في حالة خطر الموت بسبب انتمائه العرقي أو الديني أو انتمائه السياسي و هذا ما لا يتناسب تماما مع المفهوم المتضمن في نص اتفاقية جنيف الدولية للجوء .

و من أجل تسهيل إجراءات طلب اللجوء للأجانب قرر كل من الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" بعد إعادة انتخابه بتاريخ 7ماي 2002م و وزير الداخلية نيكولا ساركوزي إجراء مراجعة جذرية لقانون اللجوء المعمول به منذ التسعينات من القرن العشرين و قرر في 25 جويلية 2002م إنشاء "شباك موحد guichet unique" "يجمع بين كل أنواع اللجوء و تدعيم دور نقاط الشرطة المتواجدة على مستوى التراب الفرنسي بحيث تكون هذه المراكز الوجهة الأولى التي يقصدها اللاجئ مع الإبقاء على O.F.P.R.A" كإطار مؤسستي يتحكم في فحص و دراسة ملفات طالبي اللجوء إلى أقل من 18شهر و إلغاء الإجراءات التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه للجوء ثلاث مرات في كل سنة إلى مرة واحدة في كل ثلاث سنوات².

و في 25 سبتمبر 2003م صدرت أول تعليمة أوروبية عن المجلس الأوروبي وهي المعروفة بالقانون 2003-86-المتعلق بالتجمع العائلي و كذلك القانون رقم 2003-1176 :الصادر بتاريخ 10ديسمبر 2003م المعروف "بقانون فيليبان loi villepin" الذي عدل القانون رقم 893-52 بتاريخ 25 جويلية 1952م المتعلق بحق اللجوء بحيث أبقى على احتكار O.F.P.R.A"في دراسة ملفات

¹ - Catherine wihtol de wenden, le point sur ... l'Europe des migrations, op.Cit, p. 46

² - Sylvia zappi, **le projet de reforme de nicolas sarkozy durcit les conditions d'entrée et de séjour des étrangers**, le monde, n : 18105, (jeudi 10 avril 2003), p. 13

اللاجئين و لكن مع إنشاء مصالح لامركزية في المناطق و المحافظات و إمكانية منح وضعية لاجئ حتى و إن كان التهديد بالاضطهاد ليس مصدرها الدولة.

و قد تضمن قانون ساركوزي بتاريخ 24 جويلية 2006م رفع مدة الاستفادة من حق التجمع العائلي من 12 إلى 19 أشهر للأجنبي المقيم بفرنسا و الراغب في الاستفادة من التجمع العائلي للزوجة و الأبناء و له بطاقة إقامة لمدة عام أو أكثر.

أما قانون 4 جويلية 2007م فقد شدد من شروط التجمع العائلي و التحقق في مدى شرعية الزواج المقام في فرنسا بإعطاء سلطات واسعة لرؤساء البلديات بالغائهم لعقود الزواج ما بين الفرنسيين و الأجانب.

ثانيا: الجنسية والمواطنة: يشير مفهوم الجنسية إلى الدولة الوطنية، ومن الناحية التقنية القانونية فإنه يعكس إطارا قانونيا مختلفا، فكلهما يحدد الوضع القانوني للفرد من عضويته في الدولة، ولكن المواطنة تقتصر إلى حد بعيد عن البعد الوطني، في حين تشير الجنسية إلى البعد القانوني الدولي في سياق نظام مشترك بين الدول، وينطوي الوضع القانوني على تفاصيل من تعترف به الدولة كمواطن والأساس الرسمي لحقوق ومسؤوليات الفرد فيما يتعلق بالدولة¹.

على مستوى المفاهيم المتعلقة بالجنسية و المواطنة في إطار ارتباطها بالوضع القانونية للمهاجرين من ذوي الأصول الأجنبية في فرنسا فقد عرفت تطورات نوعية و كمية خصوصا في الجانب المتعلق باكتساب الجنسية.

خلال النظام القديم كانت وضعية المهاجرين و الأجانب في فرنسا تتميز بهيمنة مبدأ الحق في الأرض *droit du sol* فبتاريخ 23 فيفري سنة 1515م أصدر برلمان باريس و عبر مرسوم ملكي "لفرنساوا الأول François premier القرار القاضي بأحقية الأجانب في الحصول على الميراث *droit de succession*" لكل مواطن ولد على الأراضي الفرنسية من أبوين أجنبيين و قد أضيف لاحقا مبدأ "الحق في القرابة بالدم *droit du sang* ، فبين عامي 1804 وهو تاريخ صدور القانون المدني (قانون نابليون) و 1851م كان حق الدم هو السيد في الحصول على الجنسية

¹ - Saskia Sassen, "**The Repositioning of Citizenship and Alienage: Emergent Subjects and Spaces for Politics**", in book Migration, Citizenship, Ethnos, Palgrave Macmillan: new york, ed1, 2006, P15

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

الفرنسية لكي يكون باستطاعة الفرنسيين المولودين في الخارج من التمتع بأحقية العودة و الإقامة بفرنسا، ولكن قانون 1551م، ونصوص 1871م، وقوانين 1889 و1937، ومرسوم 19 أكتوبر 1945م، ثم التعديل في قانون الجنسية ل9 جانفي 1973م، كلها أكدت حق الأرض وأنهت مشكلة نزع الجنسية الفرنسية¹.

خلال القرن التاسع عشر تطورت المفاهيم القانونية والسياسية لمصطلح الأجنبي l'étranger في الوقت الذي تبلورت فيه مفهوم الجنسية la nationalite لكن الإمبراطورية الأولى قامت على إيديولوجية تركز على تصنيف ضيق لمبدأ الحق في الأرض الذي أصبح تابعا لجنسية الفرد و ليس لمكان الإقامة فقانون الحق في الأرض قد أقيم على عدة مراحل ذلك أن قانون سنة 1851م في ظل الإمبراطورية الثانية second empire يعتبر فرنسي كل من ولد في فرنسا لأبوين أجنبيين هم كذلك ولدوا على الأراضي الفرنسية، إلا أنه في ظل الجمهورية الثالثة ومن خلال قانون 26 جوان 1889م يضمن الحق في الجنسية الفرنسية لكل أجنبي ولد على الأراضي الفرنسية و عند بلوغه سن الرشد يقيم بفرنسا إلا في حالة ما إذا عبر عن رفضه للاكتساب التلقائي للحصول على الجنسية الفرنسية و هو ما ينطبق على كل الأجانب و المهاجرين².

إن مبدأ الحق في الأرض يساهم في فتح المجال لاكتساب الجنسية للأجانب في حين أن مبدأ "الحق في القرابة بالدم droit du sang" يجعل من الأثر التلقائي للجنسية قائما من خلال رابطة الأبوية و الأجداد و من هنا فإن إقامة مبدأ الحق في الأرض سنة 1889م مرتبط بالتقليد القائم على رابطة الأمة السياسية la nation politique التي توحد جميع مواطنيها بدون تمييز بسبب العرق، الأصل أو الديانة في حين أن مبدأ الحق في القرابة بالدم الذي تبنته ألمانيا بداية من سنة 1913م هو على العكس من ذلك نتيجة لميراث نابع عن تصور ليس ثقافي بل إثني للأمة لكن في واقع الأمر فإن فرنسا هي أول من ابتكر مبدأ حق القرابة بالدم و ذلك عبر القانون المدني لسنة 1804م

فالمشرع الفرنسي أراد إيجاد قانون أحوال شخصية عصري يكرس القطيعة مع التقليد الملكي الذي يجعل بشكل تلقائي الرعايا المقيمين في المملكة الفرنسية تابعين للملك و هو القانون العرفي الذي حافظت عليه بريطانيا العظمى بالنسبة لدول الكومنولث حتى إلى غاية سنة 1973م،

¹ - Ezzedine Mestiri, L'immigration, Editions La Découverte, Paris, 1990, p 28/29

² - توازي إيبلاس، نفس المرجع السابق، ص 275

أما القانون الفرنسي لسنة 1989م فهو نتيجة لتزايد وتيرة الهجرة في فرنسا ذلك أن تواجد الأجانب يطرح العديد من المشاكل فأبناء الأجانب المولدين بفرنسا و المدمجون اجتماعيا باعتبارهم فرنسيين يفلتون من الخدمة العسكرية الإجبارية فخير منح الجنسية للأجانب يدمج ما بين مسايرة التقدم والعصرنة، البراغماتية بالإضافة إلى الرؤية الإيديولوجية للأمة ومن هذه القاعدة فإن القانون الفرنسي للجنسية وفقا لشكله الحالي مؤسس على قاعدة مزدوجة: مبدأ حق القرابة بالدم *droit du sang* بالنسبة للأطفال المولودين لفرنسيين بالخارج و مبدأ الحق في الأرض *droit du sol* بالنسبة للأطفال الأجانب المولودين على الأراضي الفرنسية¹.

وفي 10 أوت 1927م أصدرت السلطات الفرنسية القانون المتعلق بتسهيل إجراءات الدمج القانوني للمهاجرين الأجانب المقيمين بفرنسا عبر تسهيل شروط منح الجنسية الفرنسية للأجانب وكذلك السماح للفرنسيات المتزوجات من أجنبي بالحفاظ على جنسيتها الأصلية والتمتع بأحقية المواطنة الفرنسية و باندلاع الحرب العالمية الثانية و انهزام فرنسا أمام النازية عمدت سلطات نظام فيشي إلى إصدار قانون 22 جويلية 1940م القاضي بمراجعة قانون الجنسية لسنة 1927م و ذلك عبر إنشاء لجنة وزارية قانونية لمراجعة الجنسية و هي التي أسفرت عن خلع الجنسية الفرنسية عن أكثر من 15 ألف أجنبي مهاجر مقيم على الأراضي الفرنسية و هذا ما يفسر أن القوانين المتعلقة بالجنسية في فرنسا كانت دائما خاضعة لمنطق المصلحة الوطنية والبراغماتية وفقا للحاجيات الديمغرافية لفرنسا فقانون الجنسية لسنة 1889م كان هدفه هو التجنيد الإجباري و الخدمة العسكرية للأجانب استعدادا للحرب العالمية الأولى و قانون 1927م مرتبط كذلك باستعداد فرنسا للدخول في الحرب العالمية الثانية و توفير الموارد البشرية من عمال و جنود².

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و نظرا لحاجيات إعادة البناء والإعمار الاقتصادي عملت السلطات العمومية الفرنسية على تسهيل شروط منح واكتساب الجنسية الفرنسية في إطار الثلاثين المجيدة، ففي عام 1945م أقرت الحكومة قانون الجنسية المعدل الذي ألغى نظام فيشين وأعاد القانون الذي تم إصلاحه نظاما نسبيا للمواطنة يقوم على أساس الولادة في البلد، فالمادة 44 من القانون الجديد تمنح الجنسية لأبناء الوالدين المولدين في الخارج والذين يعيشون في فرنسا لمدة

¹ - Catherine wihtol de wenden , le point sur ... l'europe des migrations, op.Cit, pp. 47-48

² - Patrick weil, **mission d'étude des législations de la nationalité et de l'immigration**, (paris : la documentation francaise, 1997), p. 175

خمس سنوات أو أكثر، ومنحت المادة 23 الجنسية التلقائية للأشخاص المولدين في الجزائر إلى أن استقلت في عام 1962م¹

و في سنة 1973م تم إصدار قانون تعديل الجنسية عبر تشجيع المهاجرين المقيمين بصورة قانونية في فرنسا على اكتساب الجنسية الفرنسية و تتيح الحق للأجنبي المتزوج بفرنسية الحصول على الجنسية في إطار مساواتها مع الرجل 2و في سنة 1984م تم وضع شرط سنة كحد أدنى لاكتساب الجنسية الفرنسية بالنسبة للأجانب المتزوجين بفرنسيات و الفرنسيات المتزوجات بأجانب و بتاريخ 9سبتمبر 1986م صدر "قانون باسكوا الأول" المتعلق بمحاربة الهجرة غير الشرعية و إصلاح قانون الجنسية و ذلك عبر وضع شرط تجاوز مدة سنة من زواج الأجانب بفرنسيين أو فرنسيات.

و في 22 جويلية 1993م صدر "قانون باسكوا الثاني" المتعلقة بإصلاح قانون الجنسية الفرنسية و المتضمن مايلي²:

- 1- مدة سنتين كحد أقصى للحصول على الجنسية الفرنسية بالنسبة للأجانب المتزوجين من فرنسيات والأجنبيات المتزوجات من فرنسيين.
- 2- إلغاء إمكانية طلب الآباء الأجانب المقيمين بفرنسا تقديم طلب لأبنائهم القصر المقيمين كذلك بفرنسا في الحصول على الجنسية الفرنسية.
- 3- إلغاء إجراء إعادة الإدماج في الجنسية الفرنسية.
- 4- ضرورة إبداء الرغبة manifester leur volonté عبر تقديم طلب للأطفال الأجانب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 21 سنة كشرط لاكتساب الجنسية لجميع الأجانب المولودين بفرنسا لآباء أجانب
- 5- الأطفال الأجانب المولودون بفرنسا لآباء أجانب ولدوا في إحدى المستعمرات التقليدية لفرنسا بعد حصول هذه الدول على استقلالها (باستثناء الجزائريين) لن يكونوا فرنسيين بالولادة، فقانون باسكوا ألغى الحق في الأرض الذي يمنح لأي شخص ولد في فرنسا الجنسية الفرنسية و بالتالي حرمان المهاجرين من التمتع بكامل حقوق المواطنة الفرنسية بحيث لم يعد في حق الأطفال المولودين

¹ - Heather Main, " **France and The Netherlands: Immigration, Assimilation and Conflict** ", (A Thesis Presented to the Faculty of University of Washington In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Bachelor in Comparative History of Ideas May 2006), P23

² - - Ezzedine Mestiri, **L'immigration**, Ibid, p 29

ابتداء من 1 جويلية 1994م اكتساب الجنسية الفرنسية إلا للأطفال الجزائريين من الآباء المولودين قبل 3 جويلية 1969م ومتمتعين بإقامة شرعية و قانونية بفرنسا وهذا خلال فترة زمنية أداها 5سنوات على الأقل من يوم ولادة الطفل و بالنسبة للأشخاص الذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط ولكنهم يودون اللجوء إلى المحكمة من أجل طلب الجنسية لم يصبح بإمكانهم ذلك ابتداء من تاريخ إصدار هذا القانون و في سنة 1995م و من جراء سخط الأجانب المقيمين في فرنسا بطريقة مؤقتة والراغبين في الإقامة الدائمة تم السماح للأطفال الذين وصل سنهم 16سنة باكتساب الجنسية الفرنسية و جاء هذا التعديل تزامنا مع إجراء الانتخابات الرئاسية الفرنسية في ماي 1995م و التي أسفرت عن فوز الرئيس جاك شيراك¹.

و بحلول 11ماي 1998م تم صدور القانون رقم 98-343 المعروف بـ"قانون غيغو loi gyuigou " وذلك بعد فوز الاشتراكيين في الانتخابات التشريعية لسنة 1997م و قد فسح هذا القانون إعادة المجال أمام الحق الكامل في الحصول على الجنسية الفرنسية للأطفال الذين ولدوا من أباء أجنبية عند بلوغهم سن الرشد، وبناء على طلب حكومة باتريك ويل وفريق خبراء حكومي أعد تقرير عن الجنسية والمواطنة، وأكد التقرير أن قوانين "باسكو" حرمت فرنسا من رأس المال البشري من خلال منع الطلاب والمهنيين الأجانب عن الاستقرار في فرنسا².

وفي 26 نوفمبر 2003م صدر القانون رقم 2003-1119 المعروف بقانون ساركوزي sarkozy la loi حول محاربة الهجرة غير الشرعية و إصلاح الجنسية بحيث يشدد من شروط الحصول على الجنسية الفرنسية و يحرم من هذا الحق على كل من ارتكب جنحة تجاوزت مدة عقوبته سنة حبس ويسقط كذلك هذا الحق لكل من ثبت في حقه تعدد الزوجات فقانون الجنسية المعمول به حاليا في فرنسا يحمل صبغة الرئيس ساركوزي فالأجانب لا يحق لهم اكتساب الجنسية الفرنسية إلا بعد مرور أربعة سنوات من الزواج و تقوم السلطات المدنية في البلديات من التثبت في نمط حياة الأزواج المادي والعاطفي، و قد تطول المدة إلى خمسة سنوات إن كان الزوج أو الزوجة الأجنبية عاش خارج فرنسا و بعد شرط التأكد من مستواه اللغوي و المعرفي باللغة الفرنسية و تخلع الجنسية الفرنسية بشكل تلقائي لمن ثبت كذلك في حقه تهمة الاعتداء و العنف ضد القصر وفقا لما حددته المادة 222-9 من قانون العقوبات الفرنسي و ضد من تأكد في حقه ممارسة تعدد الزوجات و كذلك

¹ - Kimberly Hamilton and Patrick Simon and Clara Veniard, "The Challenge of French Diversity", migration policy institute, 2004

² - Idem

الإبقاء على شرط إبداء الرغبة للأطفال الأجانب المولدين لآباء أجنبي و مقيمين بفرنسا عند بلوغهم سن الرشد كما أن الجنسية الفرنسية يمكن أن تمنح لأي مهاجرا و ذلك عبر صدور مرسوم من قبل السلطة العامة شرط أن يكون الأجنبي راشد و يحترم الآداب العامة الفرنسية و مقيم بفرنسا لمدة 05 سنوات و من هنا فإن الجنسية ليست حق مكتسب و لكنه أمر يصدر بموجب قرار إداري¹. وعلى الرغم من ارتفاع عدد الحاصلين على الجنسية الفرنسية الذين قدر عددهم بأكثر من 1.1 مليون خلال الفترة الممتدة ما بين 1999م إلى 2009م غير أن حركية اكتساب الجنسية شهدت تراجعا ملحوظا في فترة حكم "ساركوزي Sarkozy" نظرا للتشديد في شروط الحصول عليها بحيث قدر عددهم ب 132 002 سنة 2007م لترتفع بشكل طفيف إلى 137 452 سنة 2008م و لكنها عرفت تراجعا كبيرا بداية من سنة 2009م من 108275 إلى 102634 سنة 2010م².

المبحث الثاني: مؤشرات اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا

يرتبط اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا بالعديد من المؤشرات التي تساهم في قياس ومعرفة مدى حصول هؤلاء المهاجرين على حقوق المواطنة التي تساعدهم على الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي الذي يعتبرون قانونيا جزء منه، وسنحاول في هذا المبحث كشف اللثام على مجالات وفرص إدماج المهاجرين المسلمين في الحياة الاجتماعية في فرنسا وهل هذه الفرص متساوية للمواطن الفرنسي المسلم مثل غيره أم أن هناك تحيز وعنصرية وفوارق يعني منها المسلمين في المجتمع الفرنسي.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

تنقسم الوضعية الاقتصادية للمسلمين العرب في فرنسا إلى عدة مستويات تحليلية ضرورية من أجل الفهم الجيد للمكانة الاقتصادية التي يشغلها أبناء المهاجرين العرب في فرنسا، ومدى تقبل المجتمع الفرنسي لهم، وتشمل هذه المستويات: تحديد نسبة العمالة المسلمة بالنسبة للمجموع العام للقوة العاملة في فرنسا، ونسبة البطالة لديهم، أما المستوى الثاني فيشمل التركيبة الوظيفية للجالية العربية المسلمة في فرنسا وتوزيعها المهني.

¹ - Nikolay Georgiev, **Positive and negative effects of mass non- European immigration into selected EU member- states**, (Master's Thesis, Faculty of Social Studies Department of International Relations and European Studies, Masaryk University, Brno, 2011), P44

²- توازي إيلاس ، نفس المرجع السابق، ص 277

1- نسبة العمالة المسلمة المهاجرة في المجتمع الفرنسي: يعاني المسلمون في فرنسا من وضع اقتصادي اقل من المعدل القومي العام، وأرقام البطالة خير دليل على هذا الوضع، فالبطالة المنتشرة بين المسلمين أكثر من ضعف المعدل الوطني، ففي عام 1995 اظهر المعهد القومي الفرنسي للسكان "INED" أنه وبالرغم من المساواة في مستويات التعليم ، فإن البطالة بين المسلمين المهاجرين وأبنائهم بمقارنة بغيرهم من غير المسلمين¹، وقد قدر معدل البطالة بين المسلمين القادمين من شمال إفريقيا بأكثر من 23% في عام 1999م ، ويزيد هذا المعدل في الضواحي، وحسب "ديديه بونيه" مدير الشؤون الاجتماعية في مرسيليا وصل معدلة البطالة في خريف عام 2000م إلى 20% في المدينة ككل والى 50% في منطقة "لابريكيد" خاصة².

في دراسة إحصائية قام بها مجموعة من الباحثين في فرنسا بعنوان "وظائف وأجور أبناء المهاجرين" شملت الفترة من 2003 إلى 2005م بينت أن نسبة حصول أبناء المسلمين من أصول مغربية سواء من أبوين من أصول مغربية، أو أحدهما على وظيفة قدرت بـ 60% في حين قدرت هذه النسبة بالنسبة للأبناء من أبوين من غير المهاجرين من المغرب العربي أبوين أوريبيين أو أبوين من أصول فرنسية أو أحدهما فرنسي والآخر أوريبي بـ 78% أما عن الرواتب فقد بينت الإحصائيات البحثية الواردة في هذه الدراسة، أن معدل راتب الأبناء من أصول مغربية يتراوح بين 1384 و 1431 يورو، في حين يتقاضى الأبناء من أصول أوروبية ما بين 1565 و 1648 يورو، مع تأكيد أفضلية المواطن الفرنسي من أبوين فرنسيين على باقي الجنسيات الأخرى، كما أثبتت الدراسة أن الفرنسيين من أصول مغربية هم غالبا من الشباب ومعرضون أكثر للبطالة، وإذا حصلوا على عمل فإن راتبهم الشهري أقل بـ 15% من راتب الفرنسي من أبوين فرنسيين، في حين أن راتب هذا الأخير يفوق الراتب الشهري للفرد من أبوين أحدهما من أصول أوروبية بـ 2% فقط.

وتؤكد الدراسة أنه بغض النظر عن الفروق في الخصائص الفردية مستوى التعليم، الوضعية العائلية، الخبرة المهنية إلا أن فرص الحصول على عمل بالنسبة للأفراد من أبوين فرنسيين تزداد بـ 18 مرة مقارنة بفرص الأفراد من أبوين من أصول مغربية مسلمة، في حين تزداد

¹ - جوسلين سيزاري، الهويات الإسلامية في أوروبا، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير، المركز القومي للترجمة، ص 124

² - ريمي ليفو، شيرين .تى. هنتر، الإسلام في فرنسا، مرجع سابق ذكره، ص 48

فرص الحصول على عمل بالنسبة للفرنسيين الأصليين مقارنة بالأفراد من أبوين أحدهما أوروبي بـ 0,7 مرة فقط ويمكن تفسير هذا الاختلاف بالفرق الموجود في الخصائص الفردية مستوى التعليم، الوضعية العائلية، الخبرة المهنية التي يتمتع بها الأفراد من أبوين أحدهما من أصول أوروبية، في حين أن هذه المعايير لا يمكن أن تفسر الأفضلية التي يملكها الفرد من أبوين فرنسيين مقارنة بالفرد من أبوين مغاربيين حتى وإن كان يملك أفضلية في الخصائص الفردية، ويعود ذلك إلى التمييز العنصري الممارس في حق الأفراد من أبوين مغاربيين حتى إن كانوا من أصحاب المؤهلات العلمية¹.

وفي نفس السياق تأتي الدراسة التي أشرف عليها المكتب الدولي للعمل، بعنوان "التمييز في التوظيف مبني على الأصول في حق الشباب الفرنسي غير المؤهل"، شملت ستة مدن فرنسية سنة 2006 أن الشباب من أصول مسلمة هم ضحية التمييز العنصري في التوظيف، حيث أكد 04 من 05 من أرباب العمل على تفضيلهم توظيف الشباب من أصول فرنسية، على الرغم من التكافؤ في الإمكانيات لدى كلاهما، ففي عينة تضم 1100 مبحوث شملتها الدراسة، عبر 770 فرد أي بنسبة 70% من المبحوثين عن تفضيلهم توظيف الشباب من أصول فرنسية، في حين وافق 209 من المبحوثين أي بنسبة 19% على توظيف شباب من أصول مهاجرة مسلمة، كما أن 85% من الطلبات المرفوضة يتم في فترة المقابلات الأولية مع الشباب من أصول مغاربية، وبالتالي فإن المحددات الفيزيولوجية المظهرية هي المعيار الأساسي في اختيار المترشح للوظيفة، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الرفض بالنسبة للشباب من أصول مسلمة في المرحلة الأولى من التوظيف².

كما يمكن إرجاع نسبة تراجع نسبة العاملين في أوساط المهاجرين المغاربية إلى المستوى التعليمي المتواضع الذي يحصلون عليه، حيث ارتفاع نسبة التسرب المدرسي والفشل في الدراسة، مما يحرمهم من تساوي الفرص مع الفرنسيين في الحصول على عمل، فقد جاء في دراسة قامت بها كل من "روكسان سلبيرمان وارين فورنييه" أن 80% من أبناء المهاجرين يفشلون في الدراسة في

¹ - Romain Aeberhards, Dznis Fougère, et autres, "L'Emploi et les salaires des enfants d'immigrés," magazine Economie et statistique 433-434 (2010) : 34/42

² - Discrimination à l'embauche fondées sur l'origine à l'encontre de jeunes Français peu qualifiés Enquete diriger par le ministère de l'économie et le ministère de travail, Février 2008, p1-2

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

مستوى لا يتجاوز الرابعة أو الخامسة متوسط، ويطردون من المدرسة، مما يصعب من عملية إدماجهم المهني.

وقد قدرت هذه الدراسة نسبة البطالة في أوساط الشباب من أبوين مغاربيين سنة 1993 بـ 31.2% في حين بلغت هذه النسبة في أوساط الشباب من أبوين فرنسيين بـ 18% فقط في نفس السنة، وترجع الباحثان السبب إلى الوضعية تجاه الخدمة الوطنية وتأثيرها في فرض الحصول على عمل، بحيث أن 80% من الفرنسيين سنة 1993م أدوا واجب الخدمة الوطنية، في حين أن 35% من أبناء المهاجرين ليسوا معنيين بهذه القضية، نظرا لعدم حصولهم على الجنسية، أو لأنهم مزدوجوا الجنسية¹.

لقد لاحظ المتخصصون في شؤون الهجرة والاندماج أن الفرق في نسبة البطالة تتخفف لدى المهاجرين بعد فترة زمنية معنية، قدرها البعض بخمسة سنوات في فرنسا، فالوقت حسب هؤلاء كفيل بادماج المهاجرين العرب المسلمين في سوق العمل الفرنسية، كما بينت الكثير من الدراسات أن الحصول على الجنسية الفرنسية يسهل كثيرا الحصول على وظيفة، وبقياس نسبة البطالة لدى المهاجرين المقيمين في فرنسا لفترة تقل عن 5 سنوات كانت النسبة 17,7% لتتخفف إلى 14.5% بالنسبة للمقيمين لفترة 05 سنوات فما فوق.

وبناء على هذه النتائج فإن فرص حصول أبناء المهاجرين على منصب شغل، سواء أكان أحد آباءهما أو كلاهما من أصول مغاربية، تتراجع بشكل ملفت مقارنة بأبناء المهاجرين الأوربيين أو الأبناء من أبوين فرنسيين، كما أن الرواتب تتأثر بدورها وتخضع لمعيار الأصول العرقية، بحيث يتقاضى أبناء المهاجرين أقل مما يتقاضاه أمثالهم من الموظفين الأوربيين والفرنسيين الأصليين. كما يتعرض الأفراد من أبوين من أصول مسلمة مهاجرة إلى شروط مشددة من أجل الحصول على عمل، مقابل تسهيلات يحظى بها الفرنسي من أبوين فرنسيين، وذلك على الرغم من التساوي في المؤهلات العلمية والمهنية.

¹ - مرسي مشري، دور مسلمي أوروبا في تفعيل حوار الحضارات "دراسة حالة مسلمي فرنسا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2014/2013، ص 167

2- التركيب المهني للمهاجرين المسلمين: يعمل أغلب المهاجرون المسلمون في وظائف منخفضة الأجر ولا تليق بمهاراتهم ويشغلون كل الوظائف تقريبا الموجودة في سوق العمل الفرنسية، إلا أنهم غالبا ما يوظفون كعمال مهنيين أو كعمال غير مهرة، إذ تقدر نسبتهم بـ 46% من مجموع القوة المهاجرة النشطة مقارنة بـ 35% بالنسبة للفرنسيين الأصليين، كما أن نسبة المسلمين الذين يشغلون وظائف ذات مستوى علمي وثقافي عالين تقدر بـ 13% فقط من مجموع القوة العاملة المهاجرة، في حين تقدر هذه النسبة بـ 16% لدى الفرنسيين الأصليين كما ينشط المهاجرون المغاربة في قطاعات التجارة والحرف أو كآرياب عمل، إذ تقدر نسبتهم بـ 8% مقارنة بـ 6% بالنسبة للفرنسيين الأصليين، وتجاوز العقبات التي تواجههم في الولوج إلى سوق العمل الفرنسية قلة التكوين، عدم التحكم في اللغة، تمييز عنصري، أصبح المهاجرون المسلمون ينشطون في مجال المهن الحرة، حيث استغل هؤلاء الأصول العرقية والثقافية المختلفة عن المجتمع الفرنسي لينشئوا محلات ومتاجر لبيع المنتجات الحلال، وكذلك المنتجات والسلع التقليدية ذات البعد الثقافي الوطني، كالمقاهي التقليدية، والمطاعم، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات صغيرة في مجال البناء أو الخياطة، أو العمل في مجال النقل كسائقي سيارات أجرة، وفي الوقت نفسه يشق المسلمون طريقهم في قطاع الخدمات خاصة في المشروعات الكبيرة التي لا يبدو أنها تحمل في طياتها أي اتجاهات سلبية نحوهم، كما يحدث لدى أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة¹.

وحسب دراسة قام بها المعهد الفرنسي للرأي العام "IFOP" حول التوزيع المهني للمهاجرين المغاربة، يظهر فيه تنوعا في مستوى النشاطات الاقتصادية التي يمارسها المهاجرون هناك، ففي حين نجد نسبة الفئات غير المنتجة المقسمة بين الطلبة والعاطلين عن العمل والمتقاعدين تقارب 37% نجد باقي النسبة أي 63% موزعة على عدة قطاعات أهمها فئة العمال بنسبة 19% والموظفين بنسبة 22% في حين تقدر نسبة الإطارات بـ 7.5% ، وإذا أردنا الاطلاع الدقيق على التوزيع الدقيق للمهن حسب دولة الأصل، نجد أن المغاربة بصفة عامة لا يهتمون بالعمل في قطاع الزراعة، وذلك لأنه نشاط موسمي ذو مدخول ضعيف، وهو قطاع حكر على المهاجرين غير الشرعيين، الذين يقعون ضحية استغلال أصحاب المزارع نظرا لحاجتهم الملحة للعمل، ولأنهم لا يشترطون أجورا عالية، أما عن المهن ذات المستوى الثقافي العالي كإطار أو موظف مؤهل أو

¹ - ريمي ليفو، شيرين .تى. هنتر، الإسلام في فرنسا، مرجع سابق ذكره، ص 49

موظف عام، فنجدها منخفضة لدى الفئات الثلاثة، إذ تتراوح بين 7 و 15 بالألف، في حين تعرف المهن ذات المستوى العلمي والثقافي المتدني ارتفاعا لدى الفئات الثلاثة، حيث تتراوح بين 17 و 22 بالألف¹.

وفي دراسة مسحية إحصائية أخرى للمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية INSEE سنة 2000م حول توزيع القوة العاملة المهاجرة حسب القطاع الاقتصادي، فقد لاحظنا ارتفاع نسبة إسهام المهاجرين في القطاعات ذات المستوى العلمي والتكويني المتدني، مثل قطاع البناء، قطاع الفنادق والمطاعم، الخدمات بصفة عامة والخدمات المنزلية بصفة خاصة، حيث تتراوح النسبة ما بين 15 إلى 17% في حين تتضاءل نسبة إسهام المهاجرين المغاربة في القطاعات ذات المستوى العلمي واللغوي والتكويني العالي مثل: قطاع التربية والتعليم، الإدارة العامة، الصحة، إذ لا تتجاوز النسبة % 10 وعلى الرغم من تدني مستوى الكفاءة والتكوين لدى المهاجرين المغاربة الأوائل²، إلا أن الوضع تغير نوعا ما في السنوات الأخيرة، حيث سجل تزايد في عدد الوافدين من ذوي الكفاءات مثل المهندسين، الإطارات التقنية في مجالات الصناعة، الإعلام الآلي، باحثين، وهذا نتيجة سياسة الهجرة المختارة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية، بجلب الإطارات المؤهلة دون غيرها من المهاجرين، بالإضافة إلى المنافسة الموجودة في سوق العمل الدولية من أجل جلب الكفاءات العالية، في إطار الإستراتيجية التنموية التي تنتهجها الدول الغربية. إلا أن هذا التغير في نوعية المهاجرين المغاربة الوافدين الجدد، لم يؤثر كثيرا في التركيبة السوسيو مهنية للمهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا، فحسب الإحصائيات المقدمة سنة 2007م من قبل المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية (INSEE) فإن المهاجرين يشغلون نسب كبيرة تفوق أو تساوي ثلث المهن ذات المستوى التعليمي المتدني، والتي لا تتطلب كفاءة ومستوى تكويني أو علمي عالي، في حين تتراوح نسبتهم في مجال المهن ذات المستوى العلمي والتكويني العالي ما بين 10 إلى 20 %، وفي هذا الصدد يؤكد "هاملتون" بان سياسة الهجرة في فرنسا تركز على هدفان

¹ - مرسي مشري، نفس المرجع السابق، ص 168

² - étude sur le travail des immigrés, INSEE première, n : 727, (mai 2000), [http : www. insee.fr](http://www.insee.fr)

هما: تلبية احتياجات سوق العمل عن طريق استقدام المهاجرين، وكذا تعويض النقص الديمغرافي عن طريق إدماج الأسر المهاجرة في الحياة الاجتماعية وتوفير سبل المواطنة لهم¹

إن مثل هذا الوضع الاقتصادي المتردي للمهاجرين المسلمين منافي تماما للسياسة الرسمية الفرنسية المعلنة، والتي تؤكد على تشجيع الاندماج كخيار رسمي في التعامل مع المهاجرين، كما أنه منافي للمواثيق والاتفاقيات الدولية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات 1976م بين الدول المغاربية والمجموعة الاقتصادية الأوربية قد نصت على تساوي الحقوق بين العمال المهاجرين ونظرائهم الأوربيين فيما يخص الضمان الاجتماعي، كما أن المادة 97 من الاتفاقية الدولية والتي صادقت عليها 08 دول أوربية من بينها فرنسا، تنص على المساواة في الحقوق الاجتماعية بين العمال المهاجرين والعمال الأوربيين فيما يخص ظروف العمل، الأجور، السكن والضمان الاجتماعي، وبالنظر إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المهاجرين، يمكن استخلاص بعض الحقوق التي نصت عليها وهي²:

- 1- المساواة في المعاملة فيما يخص الحريات العامة والحقوق الأساسية، والحماية القانونية للأفراد والممتلكات.
- 2- المساواة في المعاملة مع السكان الأصليين فيما يخص ظروف العمل، الأجور، الحقوق النقابية، الضمان الاجتماعي، والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية فيما يخص السكن.
- 3- المساواة مع السكان المحليين فيما يخص الضرائب والاقتطاعات المتعلقة بالنشاطات المهنية.
- 4- الحق في التجمع العائلي.
- 5- المساواة في الفرص لأطفال المهاجرين مع أطفال السكان الأصليين فيما يخص التعليم والتكوين والعمل.
- 6- حق أطفال المهاجرين في تعلم لغة بلادهم الأصلي.

¹ - Asirul Haque, "Do Different Models of Integration Affect Actual Integration? The Cases of France and Great Britain Revisited", op.cit, P23

² - Mohamed Ennaceur, L'immigration Maghrébienne en Europe et l'avenir des relations Maghrebe-Europe, conférence donnée à l'occasion du symposium international sur les relations Maghreb-C.E.E, organis é par le R.C.D, (4-5 Novembre 1990), P106

7- حق المهاجرين في الحفاظ على هويتهم الثقافية.

8- الحق في حرية الحركة داخل الأراضي الأوروبية بالنسبة للمهاجرين المقيمين منذ مدة في أي بلد أوروبي¹.

وقد أجمعت أغلب الدراسات الإحصائية والأبحاث والمقالات العلمية التي تناولت موضوع المهاجرين المسلمين عامة والمهاجرين المغاربة خاصة في أغلب الدول الأوروبية الغربية وبالأخص في فرنسا على أن هذا الوضع الاقتصادي المتدهور الذي يعيشه المهاجرون المغاربة لا يزال موجودا لعدة عوامل منها ما هو متعلق بالفرد بحد ذاته، ومنها ما هو متعلق بالمجتمع الذي يعيش فيه، فبالنظر إلى مؤهلات الفرد المهاجر سواء من الجيل الأول أو حتى من الأجيال الثانية والثالثة، فإن المؤهلات العلمية والتكوينية المتواضعة التي يمتلكها الفرد المهاجر، حالت دون حصوله على وظيفة محترمة توفر له مستوى معيشي مقبول، مما اضطره إلى اللجوء للعمل في قطاعات لا تتطلب تكويناً أو مستوى علمي وثقافي عالياً، بالإضافة إلى توجيهه إلى العمل في مجال المهن الحرة، خاصة الفنادق والمطاعم، مستغلاً بذلك حاجة المهاجرين إلى أماكن للقاء تكون لها صبغة ثقافية وحضارية تربطهم بالوطن الأم في ظل شعورهم بالغربة والانطواء على الذات².

أما عن الظروف الأخرى التي تحول دون إدماج المهاجرين في سوق العمل الفرنسية، فترجع بالأساس إلى الوضع العنصري والتمييزي الذي يواجهه المهاجر المسلم المرشح لتقلد وظيفة، على الرغم من امتلاكه لكل المؤهلات المطلوبة لتلك الوظيفة، وبالنتيجة فإن مثل هذه الظروف لا تشجع المهاجر المغربي على الاندماج بمفهومه العام في المجتمع الفرنسي، كون المركب الأساسي لعملية الاندماج ألا وهو الاندماج الاقتصادي والمهني لم يتحقق بشكل يحقق رغبات وطموح المهاجرين، ويوفر لهم مستوى معيشي مقبول، وهذا ما ينمي الشعور بالرفض والعزلة، ويقتل الرغبة لدى المهاجر في الاندماج والتلاحق الحضارتين، من خلال التشبع بالثقافة الفرنسية، وتقديم ثقافته للمجتمع الفرنسي، بغرض الحوار والتبادل.

¹ - Mohamed Ennaceur, op. Cit, P106

² - مرسي مشري، نفس المرجع السابق، ص 170

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية والثقافية

تعرف الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجالية المسلمة بفرنسا تذبذبا وعدم وضوح، وذلك راجع لكونهم من ثقافة مختلفة منافية تماما لثقافة بلد الاستقبال فرنسا، كما أنهم مختلفون عنه اجتماعيا من حيث العادات والتقاليد والقيم، وهذا ما انعكس سلبا على علاقاتهم بالوسط الذي يعيشون فيه.

أولا: المؤشرات الاجتماعية

يتميز مجتمع المهاجرين المغاربة في فرنسا بالخصائص التالية:

أ- ارتفاع نسبة الشباب: يتمتع مجتمع المهاجرين بارتفاع نسبة الشباب، حيث تمثل فئة الشباب بين 15-25 نسبة 35% وفئة 26-35 نسبة 28% وفئة 36-49 نسبة 24% وهذه الفئات الثلاثة هي الفئات المنتجة والطبقة العاملة النشيطة والتي تشغل نسبة 87% من مجموع مجتمع المهاجرين، في حين تمثل نسبة الطبقة المستهلكة أو الهرمة 13% مقسمة إلى فئتين، فئة 50-64 تقدر نسبتها بـ 9% وفئة 65 فما فوق تقدر بـ 4%، وبمقارنة هذه الإحصائيات مع التوزيع العمري لفئات المجتمع الفرنسي نجد أن فئة 15-24 تقدر بـ 16% وفئة 25-34 نسبة 16% وفئة 35-49 نسبة 26% وهذه الفئات الثلاثة هي الفئات المنتجة والطبقة العاملة النشيطة والتي تشغل نسبة 58% من مجموع المجتمع الفرنسي، في حين ترتفع نسبة الطبقة المستهلكة أو الهرمة إلى 42% مقسمة بالتساوي بين الفئتين المتبقيتين فئة 50-64 وفئة 65 فما فوق والتي تقدر بـ 21% لكل منهما.

إن غلبة الطابع الشبابي على مجتمع المهاجرين المغاربة يزيد من فرص الاحتكاك الثقافي مع المجتمع الفرنسي، سواء من خلال المدرسة أو في أماكن العمل، مما يوفر فرصا أكبر للتعرف والتثاقف وإقامة صداقات والاندماج ضمن باقي المجتمع، والإسهام في الحياة الاقتصادية والنشاطات الاجتماعية والانخراط في الجمعيات والأحزاب السياسية، كل هذه النشاطات من شأنها كسر طوق العزلة الذي قد يحيط بمجتمع المهاجرين¹.

¹- مرسي مشري، نفس المرجع السابق، ص 173

ب- مجتمع تغلب عليه النزعة الذكورية: حيث يشكل الذكور نسبة 53% من مجموع المهاجرين العرب بفرنسا مقارنة بـ 48% من الذكور في المجتمع الفرنسي، في حين تشكل الإناث نسبة 47% مقارنة بنظيراتها في المجتمع الفرنسي التي تبلغ نسبتها 52% وهي نسب متقاربة، إلا أن حجم تأثيرها على الميزان الديمغرافي بين الطرفين ليس بكبير، وذلك راجع لأن العامل الأساسي في ترجيح كفة أحد الطرفين يتمثل في نسبة الشباب وكذلك نسبة الطبقة العاملة مقارنة بالمجموع العام للشعب من خلال هذه الإحصائيات يتبين لنا التفوق الديمغرافي في التركيبة البشرية للمهاجرين المغاربة مقارنة بالمجتمع الفرنسي، سواء من حيث نسبة الشباب أو من حيث نسبة القوة العاملة، ويعود ذلك إلى استمرار هجرة الشباب من الدول المغاربية بطرق غير شرعية وسرية، نتيجة الانفجار السكاني الذي تعرفه دول المغرب العربي، وتدهور الأوضاع المعيشية هناك، بالإضافة إلى ارتفاع معدل المواليد ونسبة الخصوبة لدى مجتمع المهاجرين المغاربة مقارنة بالمجتمع الفرنسي، ففي دراسة إحصائية حول معدل الولادات لدى المهاجرين مقارنة بباقي المجتمع، قام بها المعهد الوطني للإحصاء والأبحاث الاقتصادية " INSEE " تبين أن نسبة الأطفال المولودين من أب مهاجر قدرت بـ 10,3% وأن نسبة المواليد من أم مهاجرة قدرت بـ 11,4% من مجموع المواليد العام¹.

وقد دفع هذا الوضع الديمغرافي بالكثير من الباحثين والدارسين الغربيين إلى إبداء قلق متزايد من النقص الديمغرافي الذي تعرفه البلدان الغربية، وتخوفا ملحوظا من احتمال تغير البنية السكانية والثقافية لهذه البلدان، خصوصا مع الهجرة المتزايدة والضرورية لمواجهة الطلب المتنامي على اليد العاملة الضرورية للاقتصاد الفرنسي، ويبيدي بعض هؤلاء الدارسين تخوفا على الخصوص من الجاليات المسلمة التي استعصت على الذوبان في النسيج الاجتماعي والثقافي لبلدان الاستقبال، وحافظت إلى حد كبير على خصوصيتها الثقافية واللغوية داخل المجتمعات الغربية. ويأتي على رأس هؤلاء الباحثين "صامويل هنتجتون" الذي عبر عن انشغاله بخصوص ارتفاع وتيرة هجرة المسلمين إلى الغرب، فضلا عن نسبة تزايدهم السكانية المرتفعة قياسا إلى تراجع تزايد سكان البلدان الغربية، حيث قام بتحليل ظاهرة "هجرة المسلمين إلى المجتمعات الغربية ومجتمعات أخرى غير إسلامية" مشيرا إلى أنه في السبعينيات مثلا تغير التوازن الديمغرافي في الاتحاد السوفياتي

¹- مرسي مشري، نفس المرجع السابق، ص 174

السابق بسبب زيادة المسلمين بنسبة 24% ، بينما كانت زيادة الروس بنسبة 6.5% مما سبب قلقا للزعماء الشيوعيين في آسيا الوسطى"، كما لاحظ أن "النمو السريع في عدد الألبانيين لا يريح الصرب ولا اليونانيين ولا الإيطاليين" كما أن الإسرائيليين كذلك "قلقون بسبب معدلات الزيادة المرتفعة بين الفلسطينيين، واسبانيا بمعدلها السكاني الذي لا يزيد بأقل من خمس واحد في المائة يقلقها وجود جيران مغاربة يزيد نموهم السكاني بمعدل أكثر من عشر مرات.

إذا كان العديد من الكتاب، على غرار المفكر الأمريكي "باتريك جيه بوكانن، وصامويل هنتنغتون" قد تحدثوا عما أسموه بالصعود الإسلامي في أوروبا، فإن "اليكسندر أدلر" العكس من ذلك، يرى في كتابه "موعد مع الإسلام Rendez-vous avec l'islam" أن هذه الكتابات ميزها التسرع والتعميم، فعلى الرغم من التفوق الديمغرافي للمسلمين في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، إلا أنه هناك عوامل تعيق مثل هذا الصعود. فإضافة إلى السياسات الأوربية لتقليص الهجرة، تعتبر أزمة الهوية التي يعيشها الشباب من أصول مغربية أهم هذه العوامل¹.

إن إشكالية اندماج المهاجرين العرب من الجيلين الأول والثاني لا تكمن في نظرة الآخرين لهم، بل أيضا تكمن في نظرتهم إلى أنفسهم، حيث نجد الجيل الأول يرفض الاندماج أو يجد صعوبة في ذلك نظرا لكونه أكثر تمكسا بلغته وعاداته وتقاليده التي نشأ عليها، في حين نجد المهاجرين من الجيل الثاني حائرين بين ثقافتهم العربية الأصلية التي يتلقونها في الأسرة، وبين ثقافة المجتمع المستقبل التي تواجههم بمجرد احتكاكهم بالشارع والعامّة، كما أن أغلبية العرب من مهاجري الجيل الأول لا يتمتعون بمستوى ثقافي كبير، وذووا إمكانيات مادية متواضعة، وهذا ما يحول دون نقلهم لتراثهم الثقافي الأصلي لأبناءهم، الذين يجهلون كل الجهل أعلام وتاريخ الحضارة العربية المسلمة.

وبذلك فإن إشكالية التكيف لدى أبناء المهاجرين العرب بفرنسا تنحصر في مشكلة تعلم اللغة والثقافة الأصلية، فهي إشكالية جدلية وصراعية، تنطوي على العديد من الفواعل الاجتماعية، فمن جهة نجد الأطفال المراهقين وعائلاتهم، التي ترغب في تلقينهم ثقافة بلدهم الأصلية، ومن جهة أخرى نجد المؤسسات الاجتماعية لبلد الاستقبال التي تحاول فرض ثقافتها. وبهذا أصبح البحث

¹- مرسي مشري، نفس المرجع السابق، ص 170/178

عن الهوية أحد الهواجس الرئيسية التي تترق الشباب من أصول مغاربية، وفي هذا السياق تم التطرق إلى المسألة من زوايا مختلفة، فمن جهة تعتبر الهجرة على أنها عملية تحديث، أين يكون الآباء حاملين للتقاليد، بينما يكون الأبناء ممزقين بين هذه التقاليد والحدثة التي يقدمها بلد الإقامة. أما من زاوية أخرى فقد استبعدت فرضية الذوبان في المجتمع الفرنسي، باعتبار أن الشباب من الجيل الثاني يتميزون بازدواجية الانتماء أو "ثنائية القطبية الهوياتية" أو "هوية ثنائية القطبية"، وتعد الثنائية الهوياتية غالبا مصدرا للمشاكل والاضطرابات للشباب من الجيل الثاني، حيث يعتبرهم البعض أنهم مستأصلي الجذور العرقية، في حين ترى "باربرة اوغسطين Barbara Augustin" أن الشباب من أصول مغاربية يعاني من أزمة هوياتية ثلاثية الأبعاد: تتمثل الأولى في محاولة اكتشاف ذاته فهو في مواجهة مع نفسه، والأزمة الثانية هي في مواجهة العائلة، والصراع بين الأجيال، أما الأزمة الثالثة فهي في مواجهة المجتمع. وحسب نفس الباحثة فإن هوية الشباب من أصول مغاربية يحيط بها نوع من الضبابية، فهو يتعرف على هويته من خلال الآخرين الذين ينظرون إليه، وكذلك من خلال وسائل الإعلام التي تسوق صورته باستخدام بعض الرموز والمصطلحات كأبناء الضواحي، الانحراف، أعمال السرقة والعنف¹، فالهوية ليست مفهوما جامدا، إنما هي عملية بناء وتطوير هوية من خلال التفاعل مع الآخرين، فلا يمكن تحديد الأنا دون الآخر، إذ من خلال خطاب الآخر نحدد من نحن، ومن خلال خطابنا نحن يحدد الآخر موقفه منا وهل يقبلنا أو يرفضنا، وفي هذه المعادلة تلعب اللغة دورا هاما في التواصل².

وفي إطار محاولة تحديد علاقته بالآخرين، فإن الشباب من أصول مغاربية معرضين لأربعة مواقف:

- الإقصاء التلقائي من قبل الآخرين بحكم أنهم لا يتشاركون معهم في نفس الانتماء الحضاري.
- القبول التلقائي من قبل المجتمع الذي يؤمن بالاختلاف والتثاقف، وأن الاختلاف ثروة ولا يشكل خطرا على هويتهم.
- الاستبعاد الذاتي، أي أن الفرد يعزل نفسه عن الآخرين المختلفين عنه حضاريا.

¹ - Ahmed Mohamed, Vivre son adolescence a la crois ée des deux cultures, entre crise identitaire, rupture, delinquance e galtere ?, VIE Enjeux, N °126, Septembre 2001, P169.

² - Aissaoui Laetitia, De sousa Myriam, Etranger ici, etranger là-bas, Le discours identitaire des jeunes issus de l'immigration en France, Synergies Monde, N 5, 2008, P18

- الانتماء الذاتي، أي أن الفرد يؤمن بانتمائه إلى جماعة معينة.

وأمام هذه الخيارات الأربعة لا يزال الشباب من أصول مغربية يتخبط في ازدواجية الهوية، فهم مجبرون على التعامل مع هويتين مختلفتين، فإذا كان الآباء المهاجرون يقبلون صفة الأجنبي التي يطلقها عليهم المجتمع الفرنسي لأنهم قادمون من بلد آخر ومن ثقافة أخرى، فإن الأبناء من الجيلين الثاني والثالث لا يقبلون هذا الوصف، لأنهم ولدوا في فرنسا إلا أنهم يعتبرون أجنبي بحكم أصولهم وثقافتهم التي لا يزالون يتمسكون بها، كما أن هؤلاء الشباب يعتبرون أجنبي في وطنهم الأصلي، وهذا ما يجعلهم لا هم بفرنسيين ولا هم بعرب مغاربة، فمن هم إذن؟

في ظل هذا الواقع تؤكد العديد من الدراسات أن الأبناء من أصول مغربية يقفون أمام احتمالين: ✓ إما التناقص والتشعب بالقيم الثقافية الفرنسية، مع المخاطرة بفقدان ثقافة الآباء الأصلية. ✓ أو رفض ثقافة البلد المستقبل الفرنسية، والذي يتمخض عنه العزلة والاغتراب الاجتماعيين.

وإذا كان المجتمع الفرنسي ينظر إلى المهاجرين المغاربة باعتبارهم أجنبي إلا أن ذلك لم يدفعهم إلى توطيد العلاقة مع الوطن الأم، من خلال مفهوم عبر الوطنية الذي يعتبر من المفاهيم المستحدثة في بداية التسعينات، للإشارة إلى مجموع الممارسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي من خلالها يحافظ المهاجرون على علاقاتهم مع بلدانهم الأصلية، خاصة وأن هذه الأنماط الحياتية قد تطورت نتيجة العولمة التي سهلت حركة الاتصال والمواصلات ورؤوس الأموال من بلد إلى آخر، وقد تميزت علاقات المهاجرين المغاربة مع الوطن الأم بوتيرة ضعيفة، إذ نجد 9% من المهاجرين و 7% من أبناء المهاجرين من الجيلين الثاني والثالث فقط يساهمون في مشاريع جماعية من أجل بناء منشآت في بلدانهم الأصلي كالمدراس، المستوصفات، أماكن العبادة، كما عبر 14% و 13% من المهاجرين وأبناءهم على التوالي عن رغبتهم في الذهاب للعيش في بلدانهم

الأصلي، وهذا تعبير عن ضعف الانتماء إلى الوطن الأم¹.

¹-مرسي مشري، نفس المرجع السابق، ص 175

2- المؤشرات الثقافية والحضارية

أ- المستوى التعليمي للمهاجرين المغاربة: من خلال تحليل الوضعية الاقتصادية للمهاجرين المغاربة بفرنسا تبين لنا أنهم ينشطون في مجالات اقتصادية لا تتطلب مستوى تعليمي عالي، وذلك راجع إلى أن الوضع التعليمي لأبناء المهاجرين المغاربة يشهد تدهورا خطيرا، فحسب دراسة لغاردو وبيوروز، فإن نسبة التلاميذ من أصول مغربية تقدر بـ 35% في مقابل 45% للفرنسيين، في حين أن 25% من أبناء المغاربة يحضرون شهادة التأهيل المهني مقابل 15% من الفرنسيين، كما أن 60% من الفرنسيين يلتحقون بالثانوية في حين أن 60% من أبناء المغاربة لا يصلون إلى الثانوية، بالإضافة إلى ذلك فإن 5% فقط من أبناء المغاربة يصلون إلى مرحلة البكالوريا، ويرجع أحد التلاميذ الفشل المدرسي إلى التناقض الحضاري الموجود بين الواسطين العائلي والمدرسي في قوله: "التعلم يتطلب إرادة لا يمتلكها الأغلبية، كما أنهم لا يبحثون عن المساعدة عندما يكون الآباء لا يجيدون الفرنسية، ذلك لأن المدرسة متعارضة كلياً مع الوسط العائلي، إنه صدام الحضارات فإذا كان الفشل المدرسي يرجع إلى التناقض الموجود بين القيم الثقافية للعائلة مع تلك التي يتلقاها التلميذ في المدرسة، فإن المؤسسات التعليمية ترجع سبب الفشل المدرسي إلى عدم التحكم في اللغة الفرنسية التي تعتبر الأداة الأساسية لتلقين وتعليم الأطفال ومن بينهم أولئك من أصول مغربية، في حين يطرح بعض الدارسين فرضية سياسة التمييز في النظام التربوي الفرنسي تجاه الأطفال من أصول مهاجرة بصفة عامة والعرب المغاربة بصفة خاصة، فإذا كان بعض المدرسين يولون أهمية للأطفال الذين يجدون صعوبة في التكيف والتعلم ويقدمون لهم يد المساعدة، فإن غالبيتهم يتخلون عن التلاميذ من أصول مغربية ويعزلونهم، حيث يصرح أحد الشباب من أصول مغربية قائلاً: الأساتذة لا يساعدون التلاميذ الذين يواجهون صعوبات، بل يضعونهم في مؤخرة القسم ويتجاهلونهم¹.

¹ - Abdellah El Abbady, "Le rôle de l'éducation religieuse familiale et de l'école dans la construction de l'identité des jeunes d'origine maghrébine." Esprit Critique, Vol 08, N°1, (2006) : p 8

ونتيجة لهذا الوضع المتدهور فإن أغلبية التلاميذ من أصول مغربية يعيدون السنة على الأقل مرة في مشوارهم الدراسي، فقط 10% لم يعيدوا السنة أبداً، وأكثر من ثلثي التلاميذ يصرحون بعدم رغبتهم في مواصلة الدراسة، وكل هذا راجع إلى فقدان الثقة في النفس وفي النظام التربوي الفرنسي. وبدون شك يبدأ ظهور الطابع العرقي والتمييزي للشباب من أصول مغربية في المدرسة وبالأخص في الطورين المتوسط والثانوي، وتؤكد ذلك إحدى الطالبات من أصول مغربية بقولها: "في الثانوية، نبدأ بالتعرف على هويتنا الحقيقية، فهناك أجد صعوبة في فهم بعض الكلمات، على عكس التلاميذ الفرنسيين، في الثانوية فهمت أنني مختلفة عن الفرنسيين، فأنا أجنبية". إن فشل النظام التربوي التمييزي الفرنسي الذي فشل في إدماج التلاميذ الذين يتلقون صعوبات في التعلم، سمح بولادة هوية معارضة لدى الشباب من أصول مغربية، تكون عدوانية في بعض الأحيان تجاه المدرسة والمعلمين الفرنسيين وعلى غرار اللغة الفرنسية التي لا يجيدها أبناء المهاجرين من الجيلين الثاني والثالث، فهم لا يجيدون اللغة الأم العربية التي تسمح لهم بالتواصل مع موطنهم الأصلي، وذلك على الرغم من الاتفاقيات المبرمة بين الدول المغربية وفرنسا سنة 1975 والقاضية بتدريس أبناء المهاجرين لغتهم الأصلية 3 ساعات أسبوعياً، إلا أن الواقع العملي أثبت العكس، بفعل النقص في عدد المؤطرين أو نقص عدد التلاميذ المقبلين على تعلم لغتهم الأصلية (على الأقل 15 تلميذ من أجل فتح قسم جديد).

كما يشهد تدريس اللغة العربية كلغة حية منافسة لغات أخرى وعلى رأسها الانجليزية، ففي الفترة من 2000 إلى 2003، في طور الدرجة الثانية، 96,32% من التلاميذ اختاروا اللغة الانجليزية كلغة حية أولى، في حين 0,12% اختاروا العربية.

وفي تحقيق أجرته المنظمة العربية للعمل بفرنسا، بين أن 60% من التلاميذ من أصول مغربية معرضون للفشل المدرسي، وأن نصف هذا العدد يتابعون دروساً في اللغة العربية، بينما النسبة الباقية منهم تجهل تماماً اللغة العربية، وقد بينت الدراسة أن 6% من التونسيين، 11% من المغاربة، و31% من الجزائريين يجهلون تماماً لغة أجدادهم وقد قام الباحث أحمد محمد بربط علاقة بين اللغة العربية وتأثيرها في الاندماج والنجاح المدرسي، في دراسة قام بها بعنوان: "المراهقة في ظل تقاطع ثقافتان، بين أزمة هوية، قطيعة، انحراف، شملت عينة البحث 180 طفلاً مقسمة بالتساوي

بين البنات والذكور، نصفهم من فئة عمرية ما دون 12 سنة، والنصف الآخر ما فوق 12 سنة، تناولت الدراسة مواضيع متعلقة (بالهوية، الموقف تجاه اللغة، الدين، العلاقة مع الأسرة) وقد تمخضت هذه الدراسة عن النتائج التالية¹:

- أن التحكم في اللغة الأصلية يشجع التمدد، والحفاظ على التواصل مع الوسط العائلي والمجتمعي في فرنسا وفي دول الأصل.

- كما يساعد الشباب من أصول مغربية على حسن التمتع بمقارنة بأصولهم، من خلال حصولهم على معارف خاصة ببلدهم الأصلي، تحفزهم على بناء صورة ايجابية لهم ولآبائهم.

- اكتساب توازن نفسي-عاطفي يجنبهم الإخفاقات، الصدمات العائلية والهوياتنة.

- يقدم لهم رؤية واضحة عن القيم الثقافية.

- يحصنهم من كل التيارات الثقافية.

وذا كان استعمال اللغة يحدد الارتباط والانتماء الحضاريين، فاللغة تعتبر بمثابة عامل اندماج أو تفرقة، ووسيلة للاستيعاب الثقافي، ولما كانت اللغة المستعملة في الحياة اليومية منفصلة عن الواقع المدرسي، فهذا ما يجعل الأطفال يعتبرونها لغة عاجزة عن التعبير عن التواصل مع المحيط العام، ونتيجة لهذا الانفصام اللغوي يحدث تفكك البنية الداخلية للشباب، ليحل محلها مزيج من لغة العائلة ولغة الشارع والمدرسة

ب- مكانة الدين في أوساط مجتمع الهجرة: من خلال متابعة نسبة ارتفاع عدد المتدينين بالدين الإسلامي في أوساط المهاجرين خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 و2007، أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن النسبة كانت تقارب سواء بالزيادة أو النقصان ثلثي عدد المهاجرين، حيث بلغت سنة 1989 حوالي 75% لتتناقص سنة 1994 إلى حوالي 69% ثم لتعود وترتفع مرة أخرى وتقارب 78% في سنة 2001 وقد انخفضت هذه النسبة سنة 2007، غير أن هذه النسبة لا تعبر على انسجام في سلوك المهاجرين المسلمين تجاه تأدية شعائهم الدينية، حيث نجدها تضم مسلمين متدينين وملتزمين بتعاليم الإسلام، وحريصين على تأدية شعائهم الدينية تراوحت نسبتهم ما بين 33% إلى 37% وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2007 في حين نجد فئة المسلمين

¹ - Ahmed Mohamed, op cit, P183

المؤمنين ولكنهم لا يؤدون شعائرهم الدينية، وتتراوح نسبتهم خلال نفس الفترة ما بين 38% إلى 42% وهذا وتوجد فئة ثالثة تحصر انتسابها للإسلام بالأصول فقط، فهم من أصول مسلمة فقط، وتراوحت نسبتهم ما بين 16% إلى 25% والفئة الرابعة تعتنق ديانات أخرى، والتي لا تتعدى نسبتها 2% بالإضافة إلى الفئة الأخيرة التي صرحت بعدم انتسابها لأية ديانة، فتراوحت نسبتها ما بين 3% إلى 5%¹.

المطلب الثالث: المؤشرات السياسية

يمكن قياس حجم النمو والوعي السياسي لدى الجالية المغاربية المهاجرة بفرنسا من خلال تحليل نشاطاتها السياسية في إطار الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، وكذلك من خلال التصويت في الانتخابات والترشح إلى المناصب السياسية، كما أن موقفها من القضايا الوطنية والقومية العربية يمكن أن تفسر لنا مدى الارتباط السياسي للجالية المغاربية بموطنها الأصلي وبالوطن القومي العربي عامة.

أولاً: الهيكلة والتنظيم الجمعي والحزبي

تطور النشاط النقابي والجمعي للمهاجرين المغاربة: يعتبر مرسوم 01 جويلية 1901 الأساس القانوني الذي سمح للمهاجرين عامة والمغاربية خاصة بحرية ممارسة النشاط الجمعي بفرنسا، وبإنشاء جمعيات بشرط ألا يخالف نشاطها القوانين والأخلاق، وألا يهدد الأمن العام، إلا أن ذلك لم يشجع المهاجرين المغاربة على التجمع لإنشاء جمعيات لحماية حقوقهم، واقتصر الأمر في البداية على الانخراط في الجمعيات الفرنسية للتضامن ودعم المهاجرين، التي تولت مهمة الدفاع عن حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والمطالبة حتى بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين، كما انخرط العمال المغاربة في النقابات العمالية التي كانت تدافع عن حقوقهم النقابية، وكذلك الثقافية مثل الحق في ممارسة الشعائر الإسلامية في مواقع العمل، وبهذا كانت بداية النشاط السياسي والجمعي للمهاجرين المغاربة في إطار فردي ضمن نقابات وجمعيات خيرية فرنسية

¹- مرسي مشري، نفس المرجع السابق، ص 185

وعقب ذلك تطور الإطار التنظيمي للمهاجرين، الذين ازداد عددهم، واكتسبوا خبرة نقابية ونضالية من خلال نشاطهم ضمن الجمعيات الفرنسية، ليؤسسوا عددا كبيرا من الجمعيات ارتفع عددها من 03 جمعيات سنة 1969 إلى 635 جمعية سنة 1985 وقد أحصى الباحث "ألان بوايي Alain Boyer" عددها سنة 2000 بحوالي ألف جمعية وفق قانون 1901 وعشرات الجمعيات ذات طابع ثقافي إسلامي، غير أن نشاط هذه الجمعيات اقتصر على الجانب الثقافي فقط والخدمات من خلال تقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للمهاجرين، وكذلك على الأنشطة الخيرية، ملتزمة في ذلك الحياد السياسي، ويرجع ذلك إلى أن جمعيات المهاجرين خاصة المغاربة المسلمين منها اعتبرت لمدة طويلة كجمعيات أجنبية خاضعة لرقابة مستمرة من قبل أجهزة الدولة الفرنسية، كما أن مناضليها كانوا يخشون حظرها أو الطرد من التراب الفرنسي. وعلى الرغم من ذلك ظهر حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 كمنظمة للدفاع عن حقوق العمال المغاربة في فرنسا، حيث كان يطالب بحذف كل الإجراءات القاضية بمنع التنقل الحر للمهاجرين المغاربة بين فرنسا وبلدهم الأصلي، كما طالب بتمثيل عادل للمهاجرين المغاربة في البرلمان، وكذلك حرية الصحافة والتجمع. وبفعل مطالبه السياسية تم حل الحزب سنة 1937م¹.

بدأ النشاط السياسي الفعلي للمهاجرين المسلمين في إطاره المنظم بداية من سنة 1981 إثر إلغاء مرسوم 12 أبريل 1939 الذي كان يخضع كل جمعية يكون رئيسها أجنبيا، أو ربع أعضائها على الأقل أجنبيا، إلى موافقة وزير الداخلية، كما يمكن وفقا لهذا القانون حل أي جمعية يمكن أن تشكل تهديدا على الأمن الداخلي أو الخارجي الفرنسي، وذلك بقرار إداري فقط، وقد إقتصرت النشاط الجمعي للمهاجرين المغاربة على الإطار المحلي، وعلى أحيائهم التي يعيشون بها، دون أن يمتد ليشمل المستوى الوطني، ويؤكد هذا التوجه وخطورته على حقوق وحرية المهاجرين المناضل الحقوقي "إدريس اليزامي Driss El Yazami" بقوله: "يجب أن نتساءل عن عواقب تركيز الكثير من المناضلين المهاجرين على البعد المحلي أو بالأحرى الحي لجمعياتهم" ويضيف مشككا "الكثير من الجمعيات انطوت على حياها وانخرطت في نشاط جوارى ويفسر البعض هذا التوجه المحلي لنشاط جمعيات المهاجرين، برغبتها في الاقتراب والتفاعل أكثر مع الإدارات المحلية التي تتأثر بالرهانات السياسية على المدى القصير مقارنة بالمؤسسات الحكومية التي كانت للمهاجرين معها

¹ - مرسى مشري، مرجع سابق ذكره، ص 184

تجربة مريرة، كما أن السياسة الفرنسية تجاه هاته الجمعيات تمحورت حول تجنيدها من قبل الحكومة والإدارة المحلية الفرنسية من أجل مواجهة مختلف التحديات التي تميز أحياء المهاجرين كالعنف والانحراف والتطرف الديني، وتقاديا لتورط الإدارة الفرنسية مع الشباب المغاربي المهاجر الذي ينظر إليها نظرة شك وريبة. وتضيف الباحثة "مارتين بارتيليمي" Martine Barthélémy أن هذا التوجه المحلي في سلوك المهاجرين والهيئات السياسية الفرنسية تجاه المهاجرين راجع إلى قناعة الاثنين بأن الاندماج يتم عبر الانخراط في الجمعيات والنشاط الجموعي، خاصة بالنسبة للمهاجرين من أصول مغاربية ذوا الحقوق السياسية المحدودة¹.

ثانيا: المشاركة السياسية للمسلمين في فرنسا

تفضل الجاليات الإسلامية بفرنسا - في مجملها - العزوف عن المشاركة في الانتخابات، سواء أكانت رئاسية أو برلمانية أو بلدية. ومن الأسباب الرئيسية لعزوف الفرنسيين من أصول عربية ومسلمة عن المشاركة الانتخابية اقتناعهم بأن المرشحين للرئاسيات تحديدا غير مهتمين بأصواتهم، والدليل الأوضح هو عدم توجه أي واحد منهم للمسلمين تحديدا بأي خطاب خاص، أو حضور ملتقى رسمي لاستقطاب أصواتهم، عكس ما يقع بالنسبة لفئات فرنسية أخرى.

ويشرح بعضهم ذلك بأن اليسار طالما عدّ أصوات المسلمين والمهاجرين مضمونة، لذلك لا يكاد يقوم بأي مجهود لاستقطاب أصوات هذه الفئة من المواطنين الفرنسيين، التي بدت عام 2017 غاضبة من هذا التجاهل، ومن "خيانة" الحكومة الاشتراكية لوعودها لهم؛ هذه الوضعية كرست تشتت أصوات الفرنسيين من أصول عربية ومسلمة، حيث ذكر بعضهم أنهم سيصوتون لميلانشون، في حين اختار البعض التصويت لليمين، وآخرون اختاروا اليسار التقليدي.

ولا تعرف نسبة المقاطعين من ذوي الأصول العربية والمسلمة للانتخابات الفرنسية، كما لا توجد أرقام رسمية عن نسبة المشاركين، لكن الأرقام التي كشفت عنها مؤسسات لاستطلاع الرأي في فرنسا وغيرها من المصادر غير الرسمية، تشير إلى أن أصوات المسلمين الذين يختارون المشاركة

¹ - نفس المرجع سابق، ص 190

في العملية الانتخابية أسهمت في تغليب تيارات على أخرى خلال الانتخابات الرئاسية على وجه الخصوص.

تاريخياً، يعد المواطنون الفرنسيون من أصول عربية ومسلمة أرضاً انتخابية خصبة للاشتراكيين، بالنظر إلى الوعود الاجتماعية التي ما فتئ اليسار يقدمها ويروج لها لصالح هذه الفئة من الفرنسيين، لكن مع توالي إخلاف الرؤساء الاشتراكيين، وكذلك المنتخبون الممثلون للتيار اليساري، وعودهم تجاه المواطنين من أصول عربية ومسلمة، بدأت هذه القناعات تتزعزع، وتكرس عزوف هذه الفئة من الفرنسيين عن المشاركة السياسية، أو تدفعها في اتجاه التصويت لعناصر اشتراكية جديدة لا تتماشى مع النمط التقليدي لليساريين، مثل جون لوك ميلانشون في رئاسيات 2017.

ونقلت صحيفة لوموند في 16 أبريل 2017 عن "ليلي"، وهي ربة بيت فرنسية مسلمة، تأكيداً أنها ستصوت لصالح ميلانشون لأن اليسار التقليدي فشل في احترام التعددية الفكرية والثقافية في فرنسا، ودخل في خانة "قولبة الحجاب، وأنا سأبرهن لهم أن المرأة المسلمة المحجبة ليست مضطهدة"، وليلي كبقية الفرنسيين من أصول مسلمة صوتت لصالح هولاند في 2012.

وبحسب الباحثة في العلوم السياسية فاطمة خميلات، فإن هذه الفئة ظهرت في 2017 منقسمة أكثر من انتخابات 2012، لأن تصويتها التقليدي للاشتراكيين اهتز كثيراً بعد سلسلة الاتهامات الملبسة التي وجهها مسؤولو الحكومة الاشتراكية، خاصة رئيس الوزراء السابق "مانويل فالس"، وهي اتهامات لم تميز بوضوح بين المسلمين والإرهاب، وعدّ المسلمون تلك التصريحات بمثابة خيانة لأصواتهم التي منحوها لليسار التقليدي.

وجاء في دراسة أعدها معهد إيفوب في يوليو/تموز 2012 أن المسلمين يشكلون 5% من الجسم الانتخابي في فرنسا، وأن أغلب أصواتهم ذهبت لليسار في الانتخابات الرئاسية التي جرت خلال أعوام 2002 و2007 و2012.

وبحسب معهد إيفوب الفرنسي، فإنه في انتخابات 2002 صوت 49% من الناخبين المسلمين في فرنسا لصالح الحزب الاشتراكي وشركائه، و17% منهم صوتوا لليمين، و19% لأقصى اليسار، أما اليمين المتطرف فلم يصوت له سوى 1%.

أما في انتخابات 2007 فصوت الناخبون المسلمون في الدور الأول لصالح الحزب الاشتراكي ومرشحته "سيغولين رويال" بنسبة 58%، ولليمين صوت 8% و1% لليمين المتطرف. أما في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أبريل 2012، فصوتت الأغلبية الساحقة من الناخبين الفرنسيين من أصول مسلمة لصالح الحزب الاشتراكي، حيث حصل الرئيس فرانسوا هولاند على 57% من أصواتهم في الدورة الأولى، التي حصد فيها 29% من أصوات الناخبين الفرنسيين عموماً، وحسب الدراسة نفسها، فإن 20% من الناخبين صوتوا في انتخابات 2012 لصالح اليساري جون لوك ميلونشون، وفي الدور الثاني، حصل هولاند على نسبة 86% من أصوات الناخبين المسلمين، أما منافسه اليميني نيكولا ساركوزي فحصل على 14%، وكان قد حصل على 7% في الدور الأول، بينما ارتفعت نسبة تصويت المسلمين لليمين المتطرف إلى 4% في الدور الأول، وعن تأثير أصوات المواطنين الفرنسيين من أصول عربية ومسلمة في الانتخابات، خصص معهد إيفوب لاستطلاعات الرأي في دراسته إلى أن الفرنسيين المسلمين لعبوا دوراً حاسماً في فوز هولاند بالانتخابات الرئاسية عام 2012، على حساب خصمه ساركوزي، بعد تصريحاته العدائية ضد الجزائر، ورغبته في تمرير قانون يمجّد الاستعمار الفرنسي¹.

كما أكدت دراسة أخرى للمعهد نفسه أن الجالية المسلمة الكثيفة في مدينة مرسيليا "أسهمت بشكل كبير في هزيمة الحزب الاشتراكي" في الانتخابات البلدية عام 2015، وأشارت الدراسة إلى أن الجالية المغاربية امتنعت عن التصويت لصالح الحزب الحاكم، عقاباً له لانتهاجه سياسات ذات توجه ليبرالي، إضافة إلى تصريحات رئيس الحكومة السابق "مانويل فالس" عن الهجرة والإسلام والمسلمين.

الوزير الفرنسي السابق بفاق قال أيضاً في تصريح خاص للجزيرة في أبريل 2017 "إن الصوت المغاربي لعب دوراً مهماً في انتخابات 2012 لأنه كانت هناك رغبة قوية في معاقبة ساركوزي".

تعد قضية الإسلام والمسلمين من بين أولويات مرشحي الانتخابات الرئاسية لعام 2017، فزعيم الجبهة الوطنية (يمين متطرف) مارين لوبان -على سبيل المثال- تتبنى موقفاً معادياً

¹- موسوعة الجزيرة، المواطنون الفرنسيون من أصول مسلمة... من هم ولمن يصوتون؟، تاريخ الاطلاع 2020/01/01،

<https://www.aljazeera.net/>

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

للمسلمين والمهاجرين بشكل صريح، وهي التي تحدثت عن "الغزو الإسلامي"، وزعمت أن "المسلمين يفضلون العيش في جماعات في ما بينهم ولا يرغبون في الاندماج".

أما مرشح الحزب الجمهوري (يميني) فرانسوا فيون فقد تحدث صراحة عن وضع "الديانة الإسلامية تحت المراقبة الإدارية" في حال فوزه، إضافة إلى تصريحه بأن "الإسلام يشكل مشكلة في فرنسا بخلاف باقي الديانات الأخرى".

وبالنسبة لبقية المرشحين فتبدو لهجتهم إزاء المسلمين أكثر تصالحية، منهم "بونوا هامون" مرشح الحزب الاشتراكي، و"إيمانويل ماكرون" المرشح المستقل الذي زار الجزائر في فبراير/شباط 2017، وعبر عن إدانته الاستعمار الفرنسي للجزائر، ووصفه بأنه جريمة ضد الإنسانية.

ولا تتوفر أرقام عن توجهات المسلمين خلال انتخابات 2017، وفي "اللقاء السنوي لمسلمي فرنسا" الذي عقد في 14 أبريل/نيسان 2017 بالقرب من العاصمة باريس، بدعوة من اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، تحت عنوان "لمن نقترع؟" أكد رئيس اللقاء عمار لصفر أنه "لن تصدر تعليمات للتصويت إلى جانب هذا الطرف أو ذاك"، وأشار إلى أنه "لا يوجد اقتراح مسلم في هذا البلد، إن المسلمين سيقترعون على غرار الجميع".¹

المبحث الثالث: جهود تعزيز المواطنة وإدماج المهاجرين المسلمين في فرنسا

يعتبر الإسلام الدين الثاني في فرنسا ويشكل المسلمين أقلية لا بأس بها في المجتمع الفرنسي فهم يعتبرون جزء منهم في النسيج الاجتماعي الفرنسي كونهم متواجدين في جميع المجالات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم لا يزالون في رحلة البحث عن اندماج ايجابي في المجتمع الفرنسي يعطيهم جميع حقوقهم مع احترام خصوصيتهم الدينية والثقافية، ولقد سعت السلطات الفرنسية بالإضافة إلى المؤسسات الدينية والجمعيات إلى تعزيز هؤلاء المسلمين في المجتمع الفرنسي

المطلب الأول: جهود المؤسسات الرسمية الفرنسية

تمثلت تلك الجهود في عدد من القوانين التي أنصبت على صون الحريات والعمل على ترسيخ الاندماج والمواطنة في فرنسا ومن ذلك:

¹ - موسوعة الجزيرة، المواطنون الفرنسيون من أصول مسلمة...من هم ولمن يصوتون؟، تاريخ الاطلاع 2020/01/01،

<https://www.aljazeera.net/>

ما نصت عليه التشريعات والدساتير الفرنسية المتعاقبة بدأ من دستور عام 1958 وحتى آخر التعديلات التي طرأت عليه في 23 جويلية سنة 2008 والذي ورد في مادته الأولى ما يقوي المواطنة ويرسخ الاندماج حيث نصت المادة على أن الجمهورية الفرنسية جمهورية غير قابلة للتجزئة، علمانية ديمقراطية، تكفل المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز في الأصل أو العرق أو الدين، وتحترم جميع المعتقدات.

وحرص المشرع الفرنسي في النص على ما يقوي الوحدة الوطنية والاندماج ، فنصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الدستور على ألا يحق لأي فئة من الشعب أو أي فرد أن يدعي لنفسه حق ممارسة السيادة الوطنية، وكذلك نصها على حرية ممارسة الحقوق المدنية والسياسية لكافة المواطنين، ففي الفقرة الرابعة من المادة الثالثة نصت على أن يحق لجميع المواطنين الفرنسيين من الجنسين ممن بلغوا السن القانوني ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، الانتخاب وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون.

وتكفل الدستور في الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه صون حريات التعبير حيث نصت الفقرة على أن "تكفل القوانين حق التعبير عن الآراء المختلفة والمشاركة العادلة للأحزاب والجماعات السياسية في الحياة الديمقراطية للأمة"

ومن المساعي التي قامت بها فرنسا لترسيخ قيم المواطنة إصدارها إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وهو الإعلان الذي أصدرته الجمعية التأسيسية الوطنية في 26 أغسطس 1789، والذي يعتبر وثيقة حقوق من وثائق الثورة الفرنسية الأساسية وتعرف فيها الحقوق الفردية والجماعية للأمة. والذي يتكون من 17 مادة تصب جميعاً في اتجاه تعزيز المواطنة، والعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية ومن ذلك ما ورد في المادة الأولى من الإعلان من أن يولد الناس ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق ويمكن أن تستند الفروق الاجتماعية فقط إلى اعتبار الصالح العام، وما ورد في المادة الثانية من الإعلان من أن الهدف من كل مجتمع سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية للإنسان والحقوق التي لا تسقط بالتقادم وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم.

ووضحت المادة السادسة من القانون سواسية المواطنين فيما بينهم في الحقوق والواجبات بما يؤدي إلى تحقيق المواطنة الصالحة والانتماء الوطني فنصت المادة على أن القانون هو التعبير عن

الإرادة العامة، وأن جميع المواطنين يملكون الحق في المشاركة شخصيا أو عبر ممثلين في وضعه، وأن يجب أن يكون القانون واحدا بالنسبة إلى الجميع سواء كاف يحمي أم يعاقب، وأن يحق للمواطنين باعتبارهم سواسية في نظر القانون شغل كافة المناصب العليا والمواقع والوظائف العامة وفقا لقدراتهم ودون تمييز آخر سوى على فضائلهم ومواهبهم.

عملت فرنسا على استيعاب الهجرة المتدفقة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف الرئيسي من هذه السياسة تشجيع المهاجرين على التقيد بالثقافة والقيم الفرنسية والتكيف مع المعايير الثقافية السائدة، لكن مع الوقت أدركت فرنسا أن هذه السياسة الاستيعابية لم تتجح خاصة مع إصرار المهاجرين على التمسك بقيمتهم ورفضهم تبني قيم الجمهورية، لذلك عمدت فرنسا إلى إتباع سياسة اندماج في منتصف الثمانينات تلزم المهاجرين بالتقيد بقوانين الجمهورية مع الحفاظ على قيمهم¹.

خلال عامي 1985 و1986م بدأت أولى دعوات الاندماج لأجيال المهاجرين واحترام الاختلاف الثقافي والديني، إلا أن هاجسا أضحى يثير مخاوف الفرنسيين مع اختلاف نسبة النمو والولادة بين المهاجرين والفرنسيين الذي أضحى يشكل خطرا أمنيا ابتداء من 1985م، مع نشاء الرئيس فرنسوا ميتران لمجلس الأعلى للسكان والعائلة، ورغم إعلان وزير التعليم نهاية السنة عن إدماج أكثر من مليون تلميذ من أبناء المهاجرين في التعليم، إلا أن تغييرات برزت مع قانون باسكوا وزير الداخلية عام 1986م، رغم اعتماد قانون الجنسية في عهد الوزير الأول جاك شيراك عام 1988م والذي سمح للمهاجرين البالغين ما بين 16 و21 سنة اكتساب الجنسية الفرنسية إذا كان أولياهم مقيمين منذ خمس سنوات.

وفي ديسمبر 1989م، تم تأسيس المجلس الأعلى للإدماج الذي أوكلت له مهمة إبداء المشورة والاقتراحات المفيدة بطلب من الوزير الأول أو لجنة ما بين الوزارات للإدماج حول مجموع الإشكاليات المتعلقة بإدماج المقيمين الأجانب أو الذين أصولهم أجنبية².

قام المجلس الأعلى للاندماج من تأسيسه على إنشاء الوسائل التي تسمح بدراسة الظاهرة وفق نهج كمي، وبناء على العمل الذي أعده المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية ونشر في تقرير، حرص المجلس الأعلى للاندماج على وضع إطار عام للتفكير في موضوعات الاندماج

¹ - Asirul Haque, "Do Different Models of Integration Affect Actual Integration? The Cases of France and Great Britain Revisited", (Dissertation in partial fulfillment of the Master's degree of European political sociology, Högskolan Dalarna University, 2005-2006), P23

² - إدريس بوسكين، مرجع سابق، ص 195

الأخرى (الجنسية، الأسرة، التقدير الاجتماعي، الحياة الاجتماعية)، والتي يتم احتسابها وفقا لمجموعة من المعايير والمؤشرات¹.

مع بداية الثمانينات استبدلت السلطات الفرنسية مصطلح "التماثل" بمصطلح "الاندماج" في محاولة منها لتأكيد أن وضع المهاجرين في قلب الحياة الاجتماعية الفرنسية هو أهم من المطالب الثقافية، وبعد عشر سنة أي في عام 2003م وفي تقرير المجلس الأعلى لإدماج المهاجرين برأية الوزير الأول الفرنسي تم الإعلان جهرا بأنه لا يطلب من المهاجرين اندماج ثقافي وإنما فقط اندماج سياسي أي انه عليهم احترام قوانين الجمهورية².

وبالإضافة إلى تلك القوانين التي ترسخ من قيم المواطنة في فرنسا فإن الدولة عمدت إلى توسيع وتنويع أساليب تنمية وتعزيز قيم المواطنة ومن هذه الأساليب ما يلي³:

أولا: تطوير مناهج تربية المواطنة لتعمل على تنمية قيم المواطنة وأركانها مثل المساواة والحقوق والواجبات والديمقراطية وأن يتم التركيز على طلاب المرحلة الثانوية من خلال مقررات التربية الاجتماعية والمدنية والقانونية.

ثانيا: توثيق التواصل بين مختلف الاتجاهات في المجتمع الفرنسي وتعميق الحوارات الفكرية خاصة فيما يتعلق بقضايا المواطنة النشطة، والوحدة الوطنية"

ثالثا : إصدار المزيد من التشريعات والقوانين التي توضح حقوق وواجبات المواطن الفرنسي ومن ذلك إصدار ميثاق حقوق وواجبات المواطن الفرنسي بتاريخ 16 جوان 2011 الذي تعرض فيه المشرع الفرنسي للهجرة والاندماج في المجتمع الفرنسي.

- الهيئات المنظمة للهجرة والاندماج

لا يوجد في فرنسا نظام موحد لتسجيل موجات المهاجرين والعمل على إدماجهم، لكن هناك هيئات تقوم بتقديم إحصائيات حول الهجرة ووضع سياسات الاندماج وهي:

¹ - Abdelmoumé Medjdoub, **Intégration associative et participation politique : parcours des magrôbins en France**, Jordan : Dar Al Moataz pour l'édition et la distribution, 1^{ère} éd , 2016, P61,62

² - ادريس بوسكين، المرجع سابق، ص196

³ - إسلام عبد الله عبد الغني غانم، هجرة الشباب العربي ومشكلات الاندماج الواعي والتحديات والحلول الرسمية وغير الرسمية "الاتحاد الأوروبي نموذجاً" فرنسا، ألمانيا، هولندا"، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد 10 العدد 01، جامعة الجلفة، 2017، ص230

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

1- وزارة الداخلية: وتلعب دورا مهما في مراقبة دخول المهاجرين، وهي تقوم بنشر إحصائيات شاملة حول تعدادهم ومدة إقامتهم، وتقوم الأمانة العامة للهجرة والاندماج التابعة للوزارة بإدارة تدفقات الهجرة وإصدار التأشيرات، وكذلك إصدار تصاريح الإقامة والعمل على تعزيز اندماج المهاجرين الراغبين في الاستقرار على تراب الجمهورية¹.

2- مكتب الهجرات الدولية OMI : تأسس هذا المكتب في 2 نوفمبر 1945م كإجراء ضمن تنظيم الأجانب الداخلين للإقامة أو العمل في فرنسا تحت اسم المكتب الوطني للهجرة ONI، والذي كان له احتكار توظيف الأجانب وطبقا لمرسوم 26 مارس 1946م، أضيفت له مهمة تنظيم استقبال عائلات المهاجرين، وابتداء من لعم 1974م وهو عام إيقاف هجرة اليد العاملة، ركز عمله في التجمع العائلي وفي الترحيل الإداري للمهاجرين، وفي عام 1977م أصبح يسيّر إداريا وماليا مهام عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ويشارك في تسوية أوضاع المهاجرين الذين يشتغلون بطرق غير شرعية، وفي جانفي 1988 تحول اسمه إلى كتب الهجرات الدولية، وهذا بعد الانخفاض الذي عرفته الهجرة إلى فرنسا وأيضا محاولة لتدعيم التواجد الفرنسي في الخارج².

3- اللجنة المشتركة بين الوزارات: تقوم هذه اللجنة بمراقبة الهجرة ومتابعة الاندماج، تعمل تحت سلطة رئيس الوزراء وتتشكل من ممثلين عن تسع وزارات، تقوم اللجنة بتوجيه سياسات الهجرة واللجوء وتقدم تقريرا سنويا للبرلمان الفرنسي فيما يخص سير العملية، وفيما يخص تطبيق هذه السياسات على ارض الواقع فان الأمر منوط بوزارتين هما وزارة العمل ووزارة التضامن الاجتماعي والسكن، وتتولى هذه المهمة بالدرجة الأولى " الوكالة الوطنية لاستقبال الأجانب والهجرات" والتي تتولى استقبال المهاجرين الجدد في فرنسا مقدمة لهم تكوينات مدنية ولسانية عبر " قد الاستقبال والاندماج" المؤسس عام 2004م والذي أصبح إجباريا عام 2006م، وبدرجة ثانية عبر " الوكالة الوطنية للتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص" والتي لها أيضا وظيفة إدماج المقيمين الأجانب ولكن في إطار سياسة المدينة.

¹ - European Migration Network(EMN),report The Organisation of Asylum and Migration Policies Fact Sheet: France, P03

² - إدريس بوسكين، مرجع سابق، ص 172

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الإدماج

4- المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج OFMI: أنشئ سنة 2009م، يعتبر الجهة الحكومية المسولة عن إدماج المهاجرين، كما يدير الهجرة الأسرية الاقتصادية وطلبات اللجوء، فضلا عن المساعدة في العودة وإعادة الإدماج¹.

5- المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية OFPRA: وهو يستقبل طلبات اللجوء ويحدد طبيعة اللاجئين، وهو منذ العام 2004م الهيئة الوحيدة لها منح اللجوء في فرنسا، ولكن معطياته التي ينشرها تظل حسب الباحثين الفرنسيين غير كافية².

وأما على الصعيد التشريعي ففي الفترة بين عام 2002 و 2006 فقط، تم تبني ستة نصوص تشريعية حول الهجرة والاندماج ولعل أهمها القانون المتعلق بالهجرة والإدماج الصادر في 24 جويلية 2006م عبر وزير الداخلية "نيكولا ساركوزي"، والذي لقي احتجاجات ومعارضة واسعة من الحزب الشيوعي ورابطة حقوق الإنسان وغيرهما، حيث اعتبروه منافي تماما للحقوق الأساسية للأجانب، وقد جعل الهجرة في إطار قدرة الاستقبال لفرنسا وأيضا حسب حاجاتها الاقتصادية، وكل هذا في إطار الانتقال من " هجرة فوق الطاقة" إلى " هجرة انتقائية"³.

أثبتت السياسات الفرنسية التي اعتمدها الحكومات المتوالية لضمان إدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي فشلها ولاسيما الجيل الثالث الذي يتمتع نظريا بكامل حقوق المواطنة، ولعل أعمال الشغب التي حدثت في الضواحي سنة 2005م اكبر دليل على هذا الفشل، وهذا كان مؤشرا صريحا للتحول في سياسة الاندماج بالنسبة للحكومة الفرنسية، حيث أنشئت سنة 2007م وزارة الهجرة والهوية الوطنية والتي أوكل إليها معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للاندماج إلى جانب مراقبة حركة الهجرة⁴.

رغم كل هذه الجهود تبقى التشريعات الفرنسية المتوالية وتحركات السلطات الفرنسية الإدماجية بعيدة كل البعد عن واقع الجالية المهاجرة في الضواحي وخصوصا المغاربية المسلمة منها.

¹ - Ibid, P01

² - Ezzedine Mestiri, L'immigration, Ibid, P36

³ - إدريس بوسكين، مرجع سابق، ص 201/200

⁴ - Mirna Safi, "Shifting Focus policies to Support the Labor Market integration of new immigrants in france", A series on the Labor Market integration of new arrivals in europe: assessing policy effectiveness, Migration Policy Institute and International Labour Organization, 2014, P06

المطلب الثاني: دور المنظمات الإسلامية في إدماج المهاجرين المسلمين فرنسا

اختلف تفاعل المسلمين مع قضية الاندماج من جيل إلى آخر، فالجيل الأول من المهاجرين العرب والمسلمين كان يعتقد أنه سيعود إلى بلاده وأن بقاءه في فرنسا مؤقت، وبالتالي لم تطرح فرنسا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قضية الاندماج بنفس الطريقة التي طرحت بها منذ عقدين، كما أن هؤلاء المسلمين لم يسعوا بدورهم إليها لأنهم كانوا ينظرون إلى وجودهم في المهجر بأنه وجود مؤقت.

أما الجيل الثاني فكان يسعى إلى تأكيد وجوده في البلدان الجديدة، ولكن مع إبراز اختلافه وتباينه، أما الجيل الثالث فقد اختار الاندماج ولكنه أكد على مشكلاته.

وعليه فإن قضية الاندماج لم تكن فقط مجرد أفكار نظرية، إنما كانت بمثابة الحل الفرنسي لمشكلة موجودة في الواقع وهي مشكلة مهاجرين أجنب يحملون ديانة مختلفة، صحيح أن هذا الحل أو هذه الطريقة الاندماجية، مرتبطة بما يمكن أن يسمى بخصوصية النموذج الفرنسي، ولكنها في النهاية أصبحت محل قبول من المسلمين الفرنسيين الذين أصبحوا يتحركون داخلها، ويحاولون في نفس الوقت التأثير فيها وتحويلها من محاولة للتطابق أو الاستيعاب Assimilation مع نسق القيم الثقافي العام إلى اندماج Integration يتضمن الاحتفاظ بحق الاختلاف كما سماه "برونو إيتيان"، والذي اعتبر أن الاثنين يجب أن يكونا متلازمين حتى لا يعني الاندماج في أعين المسلمين التماهي والتطابق الكامل مع المجتمع الفرنسي، وأيضا حتى لا يؤدي طرح شعار حق الاختلاف بمفرده إلى السقوط في فخ الانغلاق العرقي والديني

أما "جيل كيبل" فقد ميز بين مفهوم الاندماج ومفهوم الاستيعاب واعتبر أن الأول يعني قدرة المجتمع الفرنسي على امتصاص أفراد من المسلمين ذوي الأصول الإسلامية عن طريق الاختلاط والمدرسة، والزواج، والعمل وتأدية الواجب الوطني، وهؤلاء الأفراد يمكنهم أن يمارسوا شعائرهم الدينية داخل الإطار الذي تحدده الدولة العلمانية أو يمكنهم هجرته أو تغييره، أما الاستيعاب فيعني زرع تجمع من الناس في المجتمع الفرنسي على أساس غير فردي، إنما جماعي وبصورة قد تكون عرقية أو دينية

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

والحقيقة يمكن القول إن الصيغة المستقرة في فرنسا هي صيغة الاندماج، ومن الصعب القول إن نموذج الاستيعاب وفق المعاني الأنجلوسكسونية مطروح في فرنسا، وأصبح حتى نضال المسلمين وقطاع كبير من المنظمات الحقوقية ينطلق من هذا المفهوم ولكن مع إضافة حق الاختلاف كمفهوم مواز للاندماج¹.

أهم المنظمات الإسلامية بفرنسا: تتواجد في فرنسا اليوم العديد من المنظمات الإسلامية التي تلعب دورا بارزا في توجيه الجاليات الإسلامية ومساعدتها على الاندماج، أو في مواجهة التحديات التي تلاقها في المجتمع الفرنسي.

وعلى الرغم من النشاط الجمعي المحدود الأفق للمهاجرين من أصول مغاربية إلا أنهم انخرطوا في منظمات إسلامية ذات بعد وطني فرنسي، وفي هذا الإطار يؤكد الباحث أحمد الراوي في دراسته عن المسلمين في أوروبا إلى توفر المسلمين على مجموعة من المؤسسات والجمعيات ذات طبيعة ثقافية ودينية وتعليمية وإعلامية وشبابية وحقوقية ومهنية ونسائية، بدأت تتطلع إلى تمثيل رسمي، وتشجيع على الاندماج الإيجابي في المجتمع الأوربي عامة والفرنسي خاصة، والمساهمة في الحياة الثقافية والفكرية والسياسية، وتهدف هذه المؤسسات إلى²:

* المطالبة بالاعتراف بالدين الإسلامي.

* المشاركة السياسية والاجتماعية والفكرية في المجتمع الأوربي.

* محاربة التمييز العنصري

* إزالة ما علق بالإسلام والمسلمين في صفوف أبناء المجتمعات الأوربية ومؤسساتها من تشويه.

وقد عدد الباحث مجموعة من المنطلقات توظف عمل هذه المؤسسات وهي:

* نبذ كل رسائل العنف والإكراه، والإيمان بضرورة الحوار والتواصل مع الآخرين.

¹ - بومدين طاشمة، ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا : دراسة لخصوصية وضع المسلمين في فرنسا، مقال من كتاب

جماعي: الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز العربي الديمقراطي، ط01، برلين ألمانيا، 2019م، ص163
² - Marie Poinot, "Le Mouvement Associatif Un Instrument Au Service Des Politiques Publiques D'integration?", " VIE ASSOCIATIVE, ACTION CITOYENNE 1229 (Janvier/évrier 2001) : 66

* الحفاظ على الوجود الإسلامي في أوروبا والعمل على تثبيته وتقويته.

* العمل ليكون المسلمون في أوروبا حيزا للتواصل بين أوروبا والعالم الإسلامي.

ومن بين أهم المؤسسات التمثيلية للمهاجرين العرب والمسلمين في فرنسا، والتي تنتسب بدورها إلى مؤسسات إسلامية ذات بعد أوروبي نجد:

أ- المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية Conseil Français du Culte Musulman (CFCM)

وهو عبارة عن تجمع لمجموعة جمعيات المجالس المحلية للدين الإسلامي (جمعيات تنشيط وإدارة شؤون أماكن العبادة عبر كافة التراب الفرنسي)، يضم 194 عضواً، منهم 150 عضواً منتخباً، 24 ممثل لفدراليات، 10 ممثلين للمساجد الخمسة العضوة في التنسيقية، 10 شخصيات إسلامية معروفة.

سعت السلطات العامة الفرنسية منذ مطلع التسعينات إلى إنشاء هيئة تمثيلية للديانة الإسلامية لتكون مخاطبا للدولة والجماعات المحلية بشأن المسائل المتعلقة بممارسة الدين، كبناء المساجد والذبح الشرعي والأقسام المخصصة لأضرحة المسلمين في المقابر، وتعيين رجال الدين في المدارس والمستشفيات والسجون وتأهيل الأئمة، وفي سنة 1997 أجريت مشاوره وطنية واسعة للمسلمين في فرنسا مع سبعة اتحادات إسلامية وخمسة مساجد كبرى وحوالي 20 شخصية مؤهلة، وقد أفضى ذلك إلى إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية الذي رأى النور رسمياً في 3 مايو 2003 وتتمثل مهامه في:

* الدفاع عن رفعة الإسلام ومصالحه في فرنسا.

* تيسير وتنظيم تبادل المعلومات والخدمات بين أماكن العبادة.

* تشجيع الحوار بين الديانات.

* تمثيل أماكن العبادة الإسلامية لدى السلطات العامة

وقد تدخل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، منذ إنشائه، في العديد من القضايا الوطنية مثلا، لتيسير تطبيق قانون 15 مارس 2004 الذي يحظر ارتداء علامات تظهر علانية الانتماء الديني في المؤسسات المدرسية، أنه فقد مصداقيته لدى غالبية مسلمي فرنسا نظرا لفشله في حل بعض القضايا الحيوية بالنسبة إليهم منها: ملف الحلال، مشكلة الحج، قضية الحجاب، قلة أماكن العبادة، مشكلة المقابر، لكن المجلس الفرنسي لديانة الإسلامية لا يمثل جميع الاتجاهات الدينية السائدة في فرنسا، ولكنه في كل الحالات يعتبر الجهاز الأكبر الذي يمثل غالبية الاتجاهات الإسلامية أمام الحكومة الفرنسية، فالكثيرون يرون أن المجلس هو جهاز واضح ومهم للحوار الذي بموجبه يمكن تحقيق اندماج أكبر للمسلمين مستقبلا في الحياة السياسية¹.

ب- إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UOIF): يعد إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، أهم إتحاد إسلامي في فرنسا، تم تأسيس إتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا في مارس، 1983 بحيث كان يهتم في بداية نشأته بمستقبل الأحزاب الإسلامية في البلدان الإسلامية فكان امتدادا وقاعدة خلفية لتلك الأحزاب، كما كان له أهداف سياسية تجاه الدول العربية والإسلامية، حيث حاول جعل من فرنسا قاعدة خلفية، أين يمكن أن يجد المناضلون الإسلاميون ملجأ، بالإضافة إلى محاولته تغيير موقف الرأي العام الفرنسي من دول الأصل الإسلامية، وبداية من سنة 1990 تحول اهتمام الإتحاد بشؤون المسلمين بفرنسا بعدما سيطرت عليه الجالية المغربية يضم الإتحاد حوالي 60 جمعية منخرطة مباشرة، وحوالي 150 جمعية تدير أماكن العبادة، إضافة إلى جمعيات أخرى صغيرة ذات طابع سوسيو ثقافي، ويرتبط بمنظمات إسلامية عربية أهمها الإخوان المسلمين، وفي هذا الإطار يرى دومينيك بايلي Dominique Baillet أن إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا يسعى تحت غطاء الدين والعبادة إلى الحصول على السلطة وفرض نظام الإخوان على المسلمين في فرنسا².

ج- الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا (FNMF): تم تأسيسها في أكتوبر 1985 وهي تنظيم يضم أساسا مغاربة، مما جعل منها تنظيما قريبا من المغرب، تأسست الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا

¹ - Muslims in Europe, Integration Policies in Selected Countries, November 18, 2005, CRS Report For Congress, THE Library of Congress, USA, p31/32

² - Dominique Baillet , "L'UOIF, La tension client »liste d'une grande fédération iskamique," confluence m édité éran ée 57 (Printemps 2006) :p84- 85.

من قبل دانييل يوسف لوكلار Daniel Youssef Leclerc وهو مسلم من أصول فرنسية وعضو سابق بجماعة التبليغ، حيث ناضل من أجل خلق فدرالية إسلامية توحد صفوف المسلمين بفرنسا، وتنظم شؤونهم اليومية، وذلك من خلال إقناع أهم المنظمات الإسلامية بضرورة إنشاء هيئة واحدة، تمثل المسلمين، وقد تمكن من تجنيد العديد من أكبر المنظمات الإسلامية بفرنسا منها الإتحاد الإسلامي لأتراك فرنسا، اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا، جمعية الطلبة المسلمين بفرنسا AEIF بالإضافة إلى بعض المسلمين الناشطين من أصول فرنسية وقد أكد رئيسها على أنها تضم 500 جمعية ومنظمة إسلامية، والتي تمثل ربع المنظمات الإسلامية في فرنسا، كما تسيطر على 7% فقط من أماكن العبادة، خمسون منها في باريس، والبقية تتركز في مدينة ستراسبورغ وشرق فرنسا، وقد حرص يوسف لوكلار على أن تبقى الفدرالية مستقلة تماما عن أي تدخل أجنبي أو تبعية لأي دولة إسلامية كانت، خاصة وأن المنظمات الإسلامية المنضوية تحت لواء الفدرالية كانت لها روابط وتبعية لدول وحركات إسلامية خارج فرنسا، وهذا ما جعل الفدرالية تعد أهم منافس وخصم لمسجد باريس، خاصة بعد سيطرة المغاربة عليه¹.

د- المعهد الإسلامي لمسجد باريس: تأسس المعهد الإسلامي لمسجد باريس في الجزائر سنة 1917 وقد حضي هذا المعهد بدعم مالي من الحكومة خاصة بعد مرسوم 19 أوت 1920 القاضي بزيادة الاعتمادات المالية للمعهد، تقديرا للعديد من محاربي شمال إفريقيا الذين خاضوا المعارك على ضفاف نهر السوم Somme وبعده تم إنشاء مسجد باريس سنة 1926 كمكافأة قدمتها فرنسا للجنود المسلمين من أصول مغربية بفعل التضحيات التي قدموها خلال الحرب العالمية الأولى. وقد لعب المسجد دور الوسيط مع الإدارة الفرنسية في حل مشاكل المسلمين، حيث تولت الحكومة الفرنسية إدارة المسجد إلى غاية سنة أين عينت الجزائري سي حمزة بوبكر مشرفا عليه، والذي حرص بدوره على أن تنتقل صلاحيات إدارة المسجد إلى الحكومة الجزائرية أثناء تقاعده.

وقد قامت الحكومة الجزائرية بتمويل مسجد باريس إلى غاية 1995 وهذا ما يطلق عليه البعض باسم الإسلام القنصلي، كما أصبح يطلق على مسجد باريس اسم السفارة الثانية، والذي كان يسيطر على شبكة مساجد تقدر بـ 160 مسجدا منتشرة أساسا في الجهة الشرقية من التراب الفرنسي.

¹ - Jonathan Laurence, **Justin Vaisse, Intégrer L'islam, La France et ses Musulmans** :Enjeux et Reussites. traduction : Odile Jacob (Paris: Editions Odile Jacob, 2007), p. 138.

سعت إدارة المسجد إلى أن تتال الاعتراف به كمثل عام للمسلمين بفرنسا، وذلك من خلال النشاطات التي قام بها، كتحديد الأعياد وإقامة شبكة من المساجد في المناطق، وقد استمد هذا المسجد قوته من التمويل الجزائري، وتاريخه بصفته أقدم مسجد في فرنسا، وكذلك تمثيله لأقدم وأكبر جالية بفرنسا وهي الجالية الجزائرية، إلا أنه لم يكن يحظى بقبول الجالية المغربية والتونسية، مع تجاهله تجاهلا تاما من قبل الجالية التركية.

المطلب الثالث: دور الجمعيات الإسلامية في إدماج المهاجرين المسلمين في فرنسا

يعتبر العمل الجمعي الخاص بالمهاجرين في فرنسا ثمرة قانون 09 أكتوبر 1981 والذي جاء في ظرف خاص تميز في حراك كبير بين المهاجرين خاصة ذوي الأصول المغربية بهدف الحصول على امتيازات ومكتسبات، واعتبر العمل الجمعي بالنسبة للمهاجرين كشكل من أشكال التعبير عن قضايا الهجرة والمهاجرين في الحياة السياسية، وتلعب المنظمات المحلية على المستوى المحلي أدوارا متقدمة في عملية دمج المهاجرين، فالعمل الجمعي للمهاجرين أخذ أشكالا متعددة من لجان استشارية على المستوى المحلي البلدي مثل المجالس البلدية الاستشارية الخاصة بالمهاجرين منذ 1975 المستوحاة من النموذج الألماني والبلجيكي وهي عبارة عن جمعيات ذات طابع قومي ترتبط بالبلدان الأصلية للمهاجرين¹.

وتنقسم الجمعيات والمنظمات المحلية في فرنسا إلى ثلاثة أصناف أساسية من حيث النشاط والتأثير على مستوى المجتمع.

أ- جمعيات ومنظمات العمال المهاجرين حسب الانتماء الوطني: ويتشكل هذا النوع من الجمعيات من العمال المهاجرين والنشطاء المدافعين عن حقوق العمال، وتنشأ إما من قبل البلدان الأصلية للمهاجرين أو المهاجرين المقيمين في فرنسا، وأغلب الجمعيات ذات الطابع العمالي عرفت ازدهارا كبيرا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1980م واشتغلت على الدفاع عن حقوق المهاجرين مثل حق الدخول إلى التراب الفرنسي، الحق في الإقامة، المساواة مع السكان الأصليين في الحقوق السياسية والاجتماعية، لكن أغلب الجمعيات من هذا الطابع تعرضت إلى مشاكل تنظيمية وأخرى فقدت القدرة على الاستمرار بسبب تقدم السن لمناضليها أو أنها أصبحت غير قادرة على التعبئة،

¹ - Cathrine WThThol de Wenden, "la Bourgeoisie les trois Ages de la vie Associative Issues de l'Immigration", CNRS, Ed. , 2001, Paris, P. 22

أما بعض الجمعيات فعملت جاهدة على إعادة الهيكلة في ما يخص بنيتها ووسائلها على غرار CAIF المجلس الجمعي لمهاجري فرنسا¹.

ب- الجمعيات القروية Les Associations Villageoises: يتميز هذا النوع من الجمعيات على أنه أقل بروزا على الساحة السياسية والاجتماعية وينحصر جغرافيا على المناطق الريفية وشكلت هذه الجمعيات نشاطا كبيرا في فترات الهجرة الموسعة التي شهدتها فرنسا خاصة هجرة الإيطاليين والبرتغاليين والمغاربة في ما بعد، ويتجلى هذا النوع من الجمعيات في الروابط الاجتماعية التي تتسج بين المهاجرين على شكل شبكات جموعية، وأغلب أعضاء هذا النوع من الجمعيات يتمثل في المهاجرين الآباء أي من الجيل الأول ويطلق عليهم Primo-Immigrants وهذا لأن أبناء المهاجرين غالبا ما يعزفون عن الانخراط في هذا النوع من الجمعيات وقد اعتبر ألبانوكورديرو Albano Coedeiro بأن العمل الجمعي القروي للمهاجرين البرتغاليين يعتبر أنجح وأنشط التجارب التي عرفتها فرنسا، فقد عرفت في تلك الفترة 620 جمعية ممولة من قبل المتطوعين، وتجلت الأدوار التي تقوم بها هذه الجمعيات في المحافظة على الثقافة المحلية للمهاجرين وتعريف السكان المحليين بثقافة المهاجرين في نفس الوقت².

ج- الجمعيات التضامنية Les Associations de Solidarité: هذا النوع من الجمعيات

ينتمي إلى العديد من الأجيال الجموعية التي ظهرت في فرنسا لكن يمكن أن تقسم إلى مجموعتين:

1. جمعيات ذات طابع وطني: تهدف إلى التعريف بالمهاجرين من خلال التعريف بمشاكلهم وكانت ناشطة جدا في السبعينات وحملت على عاتقها الدفاع عن المهاجرين والأجانب والدفاع عن مصالحهم بصفة عامة

ب- جمعيات لمحاربة كل أشكال العنصرية والتعسف الإداري اتجاه المهاجرين: كما تعمل على محاولة فتح نقاشات عامة حول وضعية بعض الفئات من المهاجرين على غرار المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء السياسي وأطفال المهاجرين المتشردين والعائلات المطرودة المستقرة على الحدود، ونجد في هذا الصدد منظمات مثل FASTI مجموعة الإعلام ودعم المهاجرين العمال في

¹ - نجيب سويدي، مرجع سابق، ص 102

² - نجيب سويدي، مرجع سابق، ص 103

فرنسا، والجمعيات والمنظمات المحلية ذات الطابع التضامني تنشأ حول أهداف معينة، وهذا ما ينص عليه القانون الفرنسي، ونجد أن أغلبها تحدد أهدافها حول محاربة مظاهر التمييز العنصري بين المهاجرين والسكان الأصليين وأيضاً التعاملات التعسفية تجاه المهاجرين داخل المؤسسات الوطنية¹.

والجمعيات ذات الطابع التضامني تطرح قضية إدماج المهاجرين خاصة بين الأوساط الشبانوية من الجيل الثاني من خلال إعطاء مقاربة تتجاوز فكرة الذوبان في المجتمع الفرنسي وذلك من خلال المحافظة على الخصوصية لكن مع الانفتاح والاندماج المتساوي من خلال مطالبة هذه الجمعيات والمنظمات المجتمع الفرنسي باعتبار المهاجر ليس بصفته عاملاً بل كساكن في الحي وفاعل سياسي مع خصوصياته الثقافية.

د- الجمعيات التي يطلق عليها اسم "بور" Les Associations Beur : بعد إلغاء المرسوم 19-39 حول الجمعيات والمنظمات ذات الطابع المدني سنة 1981م تعزز العمل الجمعوي في فرنسا بالنسبة للمهاجرين بإطار قانوني يسمح للمهاجرين بإنشاء جمعيات وتنظيمات بهدف التعبير بحرية عن المطالب والانشغالات المشروعة، وفي ظل هذه الإصلاحات شهدت فرنسا نشاطاً غير مسبوق من قبل الجمعيات الممثلة للمهاجرين، وجاءت مسيرة beur 1983 التي اعتبرت بداية عصر جديد بالنسبة للعمل الجمعوي، وبنهاية 1984 وبداية 1985 سجل ميلاد جمعيتين كبيرتين تمثلتا في France plus و SoS Racisme ممولاً من قبل السلطات العمومية الفرنسية وتميزت هذه الجمعيات بأعضائها من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين وليست من العمال على غرار الجمعيات السابقة، وجمعية SOS Racisme ظهرت للوجود في نهاية 1984 وتلخصت مهمتها في إدارة فترة ما بعد مسيرات² Beur .

- **المدارس الحرة الإسلامية في فرنسا:** أما عن المدارس الإسلامية، فقد أنشئت أول مدرسة إسلامية في فرنسا سنة 1947 في منطقة لا رينيون La Réunion ، وهي مقاطعة من مقاطعات

¹ - Marie Poinset, "**Le Mouvement Associatif : un Instrument au Service de Politique Publique d'Intégration Vie Associative action citoyen**", N° 1229, Janvier 2001, P. 64

² - Ibid, P34

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

جزر ما وراء البحار التابعة لفرنسا، كانت هذه المدرسة في بداية أمرها تدرس برنامجا دينيا مكتملا، إضافة إلى برنامج وزارة التربية الوطنية الفرنسية.

واليوم لا يزال نمو المدارس الحرة الإسلامية في فرنسا يبرح مكانه، نظرا لضعف الإمكانيات وقلة الوسائل، ولنقص الكادر التربوي المختص، ونظرا أيضا لقلة الرعاية التي توليها الدول الإسلامية لأبناء جالياتها في المهجر.

غالبا ما يلجأ مسئولو المدارس الإسلامية الخاصة إلى التمويل الحر، من خلال اللجوء إلى المصلين في المساجد بعد صلوات الجمعة، وفي صلاة العيدين وخلال شهر رمضان، وغيره من المواسم الدينية، ولا شك أن الكثير من الأموال تُجنى في هذه المواسم لكن نقص الرقابة والمتابعة يجعل من العسير معرفة ما إذا كانت هذه الأموال تُصرف فعلا في مشاريع بناء مدارس أم لأغراض أخرى.

من بين الثلاثين مدرسة إسلامية حرة في فرنسا، توجد ثلاث منها فقط تعمل وفق اتفاق مسبق مع الدولة الفرنسية، وتدرّس مناهج التربية الوطنية الفرنسية، ويتردد عليها مفتشو الوزارة في كل فترة، للسهر على تطبيق المناهج المقررة من طرف الدولة.

تعتبر هذه المدارس الثلاثة من أجود المدارس الحرة الإسلامية بل حصلت إحداها، وهي مدرسة ابن سينا، على وسام أحسن ثانوية حرة في فرنسا، لسنة 2013.

وتأمل الكثير من المدارس الإسلامية الحرة أن تحصل على اتفاق مع الدول، تستطيع من خلاله أن تقوم هذه الأخيرة بدفع رواتب الأساتذة، مما يسمح للمدرسة بالنهوض بسرعة... لكن الدولة، ولأسباب معروفة تتعلق بالإسلام كدين، غير متحمسة للمدارس الحرة ذات الصبغة الإسلامية.

هذا وقد لجأت الكثير من المدارس الحرة المسلمة إلى تكاتف الجهود من أجل تشكيل وحدة واحدة مما يجعل الدولة تضطر إلى الاستماع لها ومحاولة الاشتراك معها وبالفعل فقد تأسست في سنة 2014 اتحادية جديدة، تسمى الفيدرالية الوطنية للتعليم المسلم الحر FNEM، وتقوم هذه الاتحادية بدور لا بأس من أجل تحسيس الدولة وتشجيعها على عقد الاتفاقات مع المدارس الحرة المسلمة.

يشار إلى أن حاجة المسلمين إلى المدارس الحرة ازدادت بشكل كبير بعد إصدار الدولة الفرنسية لقانون مارس 2004 الذي يجبر على البنات أن يزرعن خمرهن عند دخول المدارس العمومية، فاضطر الكثير من آباء التلاميذ إلى توجيه بناتهم إلى القطاع الخاص، الذي لا ينطبق عليه قانون حظر الحجاب لـ 2004. ويرجع بعض المحللين ، ازدياد الحاجة إلى المدارس الحرة، إلى ظهور جيل جديد فرنسي مسلم ، متعلم، ينتمي للطبقة الوسطى ويريد لأبنائه أن يحصلوا على تعليم متدين بالموازاة مع التعليم الأساسي الذي توفره الدولة¹.

على كل حال، لا تزال المدارس الحرة الإسلامية في فرنسا، في طورها الجنيني، وتحتاج الكثير من الجهود والسخاء من طرف كافة المحسنين، وخاصة من رجال الأعمال العرب، ثم إن المهاجرين المسلمين هنا يعولون كثيرا على أصحاب رؤوس الأموال من إخوانهم في كافة البلدان الإسلامية.

- ابرز المشاكل التي تعاني منها المنظمات والجمعيات الإسلامية في فرنسا

تعاني المنظمات والجمعيات الإسلامية في فرنسا من عدة مشاكل وعراقيل من أبرزها ما يلي: قلة دور العبادة الإسلامية، وغياب سلطة دينية يمكن أن تضطلع بدور مشابه للكنيسة الرومانية عند المسيحيين، وإشكالية تكوين الأئمة والأطر الدينية الإسلامية، وإشكالية تمويل المساجد والجمعيات الدينية، وإشكالية تمثيلية المسلمين داخل المساجد وفي المؤسسات والهيئات التي تعنى بتنظيم الإسلام بفرنسا وغيرها.

1- مشكل التمويل: تخضع المنظمات والجمعيات الدينية في فرنسا لقانون اللائكية الفرنسية الشهير الصادر في سبتمبر 1905م، هذا القانون يسمى كذلك بقانون "فصل الكنيسة عن الدولة" ويعد بمثابة التربة التي ينمو فوقها كل تنظيم ديني بفرنسا والدعامة الأساس لعلاقة الدولة بالأديان. بموجب هذا القانون تضمن الجمهورية الفرنسية حرية العقيدة لجميع المواطنين لكنها في الوقت ذاته لا تمويل ولا تتبنى أي دين، فالدولة لا دين لها.

¹- تقرير، المدارس الإسلامية الخاصة في فرنسا" الواقع والآفاق"، المرصد الفرنسي لقضايا الإسلام، تم الاطلاع بتاريخ

http://www.marsadislam.fr/ ، 2020/01/21م

تقتصر موارد المساجد والجمعيات الإسلامية على الهبات العينية التي يجود بها المسلمون المقيمون فوق التراب الفرنسي، وهذا يفسر بشكل كبير المدة الطويلة التي يقضيها مسلمو فرنسا بين فكرة إحداث مسجد بجماعة أو مدينة معينة وبين خروجه إلى حيز الوجود، حسب الدكتور محمد الموسوي عضو اتحاد المنظمات الإسلامية لا يتجاوز عدد المساجد بفرنسا 2300 مسجداً، وهو عدد ضئيل لا يكفي لتلبية الحاجيات الروحية للمسلمين الذين لا يقل عددهم عن خمسة ملايين، مما يضطرهم في بعض الأحيان (خصوصاً أيام الجُمع وعيدي الفطر والأضحى) إلى التدفق خارج قاعة الصلاة وافتراش الشوارع والأرصفة المحيطة بها. ربما قد يبدو هذا المشهد مألوفاً لشخص يقطن بلداً إسلامياً، لكنه في الحقيقة يثير إشكالات قانونية مهمة بفرنسا كاحتلال الملك العام للصلاة في دولة جعلت من اللائكية *laïcité* دعائمها الأساسية وكذا الكثير من القلق والخوف من قبل غير المسلمين، حيث يرى البعض منهم في هذه الكثرة و هذا التجمع احتلالاً مقنعاً وتهديداً لفرنسا "المسيحية"، كما أن هذا الموضوع لا يخلو من الاستثمار والتوظيف السياسي ولعل الخرجات الإعلامية وتصريحات اليمين المتطرف بزعامة مارين لوبن Marine LE PEN خير شاهد على ذلك¹.

2- الصراعات المذهبية واحتكار التسيير: تتمثل في أن هذه المساجد كثيراً ما تكون مسرحاً لصراعات وتطاحنات قد تتأى بدور العبادة الإسلامية عن الدور المنوط بها، مما ينعكس سلباً على صورة المسلمين بديار المهجر؛ إذ إن إطلالة سريعة على واقع الجمعيات الدينية الإسلامية بفرنسا وطرق تسييرها تكشف بسهولة عن غياب الديمقراطية داخل هذا الفضاء، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على التداول السلمي لعملية التسيير والتدبير الجمعي، كما أن تمركز السلطة في يد أفراد قليلين يحتكرون المسؤولية لعقود يخلف جواً من التشنج والاحتقان يتحول أحياناً إلى صراع مفتوح بين فصائل وتيارات مذهبية أو عقدية أو عشائرية أو قطرية... الملاحظ أيضاً أن غالبية المسؤولين بالمساجد ينتمون إلى الجيل الأول والثاني للمهاجرين ولهم من الغيرة على الإسلام الشيء الكثير لكن بضاعتهم في فن التسيير والتدبير والثقافة القانونية والسياسية ضعيفة، البعض منهم لا يجيد حتى لغة البلد الذي يعيش فيه مما يجعل المسجد عرضة لفتن واضطرابات تبعده عن الدور المنوط

¹ - يوسف نويوار، واقع وآفاق تدبير الإسلام والمساجد والجمعيات الدينية الإسلامية في فرنسا، مجلس الجالية المغربية

به، لكن يجب أن لا يغيب عن أنظارنا- من باب الإنصاف- التنويه بتجارب ناجحة ومشرفة لبعض المساجد التي تضم كفاءات وطاقات تؤمن بالديمقراطية والحكمة الجيدة مما يساعد على خلق مناخ ملائم لتطوير خدمات لفائدة مسلمي الحي أو المدينة تُعنى بتأمين الجانب الروحي التعبدي كإقامة الصلوات، والإشراف والتنسيق في الأعياد خصوصا عيد الأضحى، وتيسير عملية الحج، وكذا نقل الموروث الثقافي إلى الأجيال القادمة المتمثل أساسا في تدريس اللغة العربية و تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

المبحث الرابع: مسلمو فرنسا بين تحديات الاندماج ورهان الهوية والمواطنة

لم تطرح مواضيع الهوية والاندماج كمشكل في النقاش العمومي بفرنسا إلا مطلع الثمانينات من القرن الماضي حيث استأثرت منذ ذلك الحين باهتمام متصاعد؛ حيث كان لقرار إيقاف الهجرة الرسمية سنة 1974 وتعويضها بسياسة التجمع العائلي الأثر البالغ في تغيير التركيبة الاجتماعية للمهاجرين المسلمين، فبعد التحاق الزوجات والأولاد بالديار الفرنسية وجد العمال المهاجرون أنفسهم أمام مسؤوليات جديدة، إذ بالإضافة إلى توفير الإمكانيات المادية للأسر الحديثة العهد بفرنسا، عمل الآباء على الانخراط أكثر في تربية الأولاد والاهتمام بنقل التراث الثقافي والديني للأجيال الجديدة، كما أن حلم الهجرة المؤقتة سيتلاشى مع مرور الوقت وسيفضل هؤلاء المهاجرون الاستقرار النهائي بديار المهجر لاعتبارات اقتصادية واجتماعية بالأساس، إذن أمام تنامي الحضور الإسلامي وازدياد أعداد أبناء المهاجرين عملت فرنسا على بلورة سياسات لإدماجهم كلية في المجتمع الفرنسي، لكن سرعان ما ستطفو بعض المشاكل تتعلق بهوية المهاجرين المسلمين، ستحظى بعض القضايا بالاهتمام أكثر من غيرها خاصة تلك التي لها اتصال بالدين الإسلامي حيث ستختلف الرؤى والمواقف بشأن حلها.

المطلب الأول: خصوصية الإسلام في فرنسا في إطار علمانية الدولة

تشهد الخلافات حول معالم الهوية الإسلامية على أن تنظيم الإسلام في فرنسا هو مصدر جدل حيوي داخل المجتمع الإسلامي نفسه، مما يدل على أن هذا أبعد ما يكون عن الإجماع، هذا الأمر متروك للمسلمين لضمان الحفاظ على هذا التنوع بشكل دائم في مواجهة أي منطقتين لتوحيد الإسلام

سواء كان ذلك من عمل الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تسعى بأي ثمن لتوحيد ممارسة الإسلام، أو أنه ينبع من تمثيل مهين للإسلام يبدو أنه واسع الانتشار اليوم.

هذه هي التحديات التي تواجه المسلمين في فرنسا اليوم وكذلك المجتمع الفرنسي نفسه تكشف لنا هذه القضايا عن العديد من التحديات التي يجب مواجهتها للسماح للإسلام بالعيش، إن لم يكن بالتناضح التام مع المجتمع المحيط، على الأقل في علاقة أكثر هدوءاً¹.

في دراسة لاستطلاع آراء الفرنسيين، نشرت في العام 2015، شكك "الشعب الفرنسي" بنسبة 47 بالمائة في قدرة الإسلام على التعايش مع قيم الجمهورية، مقابل 93 بالمائة للديانة الكاثوليكية و 81 بالمائة بالنسبة إلى الديانة اليهودية، يبدو بالتالي، على الأقل بالبناء على هذه المعطيات، أن الدولة في فرنسا إنما هي أمام احتمالين أساسيين اثنين:

- إما سن سياسات عمومية تكون موجهة للمسلمين، باعتبارهم "طائفة على هامش المجتمع"، لها قوانينها وقيمها ونمط عيشها، وهو ما لا يمكن أن يستقيم من الناحية العملية والدستورية، ناهيك عن تداعيات ذلك على المستوى السياسي والأخلاقي.

- وإما العمل على فرض قواعد ومعايير جديدة يكون من شأنها إدماج مسلمي فرنسا، والحيولة دون أن يسقطوا في مستنقع الأصولية والتطرف والعنف وجر الدين لانحرافات طائفية لا تحمد عقباها.

لم يكن المسلمون يشكلون طرفاً في العقد الذي قامت بموجبه العلمانية في فرنسا، فالمؤسسات الدينية الإسلامية والمساجد والأئمة لا تمثل أي عنصر من عناصر ذلك الاتفاق المفضي إلى العلمانية، فوجود هذه المؤسسات هو وجود لاحق على إقرار مبدأ العلمانية في فرنسا عام 1905م، ووضعية المسلمين على هذا النحو، تجعلهم يتمثلون أنفسهم وكأنهم أصبحوا محط دعوة إلى

¹ - Tariq RAMADAN, Les Musulmans d'Occident et l'avenir de l'islam, Paris, Sinbad/Actes Sud, 2003, p. 126.

الانخراط في هذا العقد الذي لم يشاركوا في صياغته، ومع ذلك فقد جاءت الدعوة في وقت أصبح فيه ذلك العقد في أزمة خانقة¹.

فمنذ عام 1946م أعلن الدستور الفرنسي أن فرنسا "جمهورية غير قابلة للانقسام، علمانية ديمقراطية واجتماعية" وبموجب المادة الثانية الشهيرة من قانون 9 ديسمبر 1905 المتعلقة بالفصل بين الكنائس والدولة فإن "الجمهورية لا تعترف ولا تساعد أي طائفة".

وبموجب قانون الفصل المشار إليه يحظى الإسلام في فرنسا بكثير من الإجحاف بوصفه آخر الديانات التي وجدت في فرنسا، حيث يواجه الإسلام العديد من المعوقات أهمها:

- التأخر الصارخ في بناء أماكن العبادة مقارنة مع الأديان الأخرى.

- النقص في المقابر الإسلامية والمرشدين في المستشفيات وفي الجيش

- وجود أئمة معظمهم غرباء وقليلو الثقافة.

ووفق هذه المعطيات ظل الإسلام في فرنسا موزعا بين جمعيات عدة تتربط بقوة مع البلدان الأصل التي أتى منها السكان المسلمون (المعهد الإسلامي لجامع باريس مرتبط بالجزائر)، (الفيدرالية العامة لمسلمي فرنسا، وتجمع مسلمي فرنسا مرتبط بالمغرب)، (لجنة التضامن بين المسلمين والأترك في فرنسا مرتبط بتركيا)².

كل التصورات القائمة، منذ بداية الألفية الثالثة تحديدا، إنما تبدو متمحورة حول الانتقال التدريجي من منطق الإسلام والمسلمين في فرنسا، إلى منطق الإسلام الفرنسي والمسلمين الفرنسيين والتمييز هنا ليس تمييزا شكليا أو تباينا على مستوى المقاربة، التمييز قائم بين أن يقبل المسلم العيش في فرنسا باعتباره مسلما فرنسيا، وبين أن يقبل بالعيش ذاته باعتباره فرنسيا مسلما، الهوية والانتماء

¹ - سعيد ناشيد، اليسار الفرنسي والإسلام قراءة تحليلية نقدية في الخطاب الفرنسي نحو الإسلام، منشور دفاتر عائلية، ط1، 2007، ص79

² - محمد بشاري، الإسلام في أوروبا "الدولة- المساجد- الحلال"،ت: جورج كتورة، مقال في كتاب الإسلام في أوروبا إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2016، ص82

يبدوان هنا سابقين على الدين، تماما كما هي سابقة على أي انتماء طائفي أو مذهبي أو ما سواهما.

ثمة مقترحات عدة قد يطول التوقف عندها هنا، بيد أن أقواها على الإطلاق دفعا بهذا الطرح، طرح الانتقال من الإسلام في فرنسا إلى طرح الإسلام الفرنسي، إنما تكمن في القول بضرورة إدماج الإسلام في العلمانية؛ أي جعله جزءا منها كما هو الحال مع باقي الديانات الممارسة. والعلمانية المشار إليها هنا ليست نفيا للأديان أو تقويضا لمقوماتها وتمثلاتها، بل هي ذاك "المعطى" المرتكز على ثلاثة مبادئ كبرى، في صيرورته كما في آليات اشتغاله: حيادية الدولة إزاء الديانات السماوية، ثم الحرية الدينية للأفراد والجماعات، ثم احترام التعددية بالتالي، فالمطلوب هنا (والمطالب به أيضا) إنما إخضاع الديانة الإسلامية هي الأخرى لقانون العام 1905، لكن مع تكيف في بنود هذا الأخير وتوصياته حسب الظروف والسياقات الجديدة.

لا يقتصر الطرح أعلاه على ضرورة أعمال هذه المبادئ والعمل على تصريفها بالتدرج، بل يذهب حد مطالبة البلدان الأجنبية (الإسلامية على وجه التحديد) برفع يدها تماما، وقطع أية علاقة دينية مع مسلمي فرنسا، ليس فقط لا على مستوى التمثيلية، بل أيضا فيما يخص جانب التمويل وعلى مستوى إنشاء وعمل الجمعيات القائمة.

قد يبدو الطرح أعلاه سرياليا، أو غير قابل في مجمله للتطبيق، إلا أن المدافعين عنه، إنما يستشهدون، من جديد، بتجربة فرنسا مع الكاثوليك والبروتستانت واليهود وبينون كيف أن الصراعات الدينية المريرة التي عاشتها فرنسا مع هذه الديانات، قد استقرت بمرور الزمن وأدت بالمحصلة النهائية، إلى قبول الكل بالاحتكام إلى "الميثاق الجمهوري" وفصل الدين عن الدولة.

إن تعبير الإسلام الفرنسي يعني "إسلاما مندمجا تماما في قيم الجمهورية، في احترام تام لقوانينها ومؤسساتها، وليس ديننا موجها عن بعد، من لدن القوى الأجنبية التي تمول المؤسسات الدينية بغرض فرض تأثير يكون منافيا للقيم التي ندافع عنها".

ولذلك فإن أصحاب هذا الطرح، طرح الإسلام الفرنسي، يرفضون أن يكون ممثلو البلدان الأجنبية (من المغرب والجزائر وتركيا والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى) هم من يقوم على تمثيلية الإسلام والحديث باسم المسلمين في فرنسا.

إنهم يذهبون لدرجة المطالبة بضرورة فسخ كل الاتفاقيات الدولية التي تربط فرنسا بهذه البلدان، لا سيما فيما يخص تأطير الشأن الديني وتكوين الأئمة والمرشدين. إنهم يريدون أن يكون هؤلاء (الأئمة والمرشدون أقصد) نتاج البيئة الفرنسية الخالصة، يعترفون بقيمتها ويخضعون لقوانينها ومؤسساتها... وليس نتاج بيئة أخرى خارجية.

إلى جانب ذلك، فأصحاب هذا الطرح لا يرون من غضاضة تذكر في تنظيم الإسلام الفرنسي على الطريقة الكاثوليكية أو اليهودية... إنهم يدفعون، كما يذهب إلى ذلك جاك بيرك، بضرورة أن "ينفتح الإسلام على العالم" ... لكنهم يريدونه أن يفتح أولاً وقبل كل ذلك على قيم الجمهورية وقوانينها.¹

لقد تطلب الأمر من لدن الدولة الفرنسية تحديداً، قرونا عدة كي تضمن للبروتستانت مثلاً حرية دينية كاملة، كما تطلب الأمر صراعاً طويلاً ومميراً كي يقبل اليهود الاندماج في الأمة الفرنسية، بعد تمنع لم تحسم أمره إلا سلطة مركزية قوية سنها نابليون في حينه بقوة النار والحديد.

ولذلك، فإن المشاكل والصعوبات الكبرى التي تواجه الإسلام والمسلمين في فرنسا اليوم، إنما تقدم باعتبارها من ذات الطينة (أو تشارف على ذلك) التي عرفت البلاد وعاشتها في حالة الديانتين البروتستانتية واليهودية، بيد أن إشكالية الإسلام في فرنسا، وفي العديد من بلدان أوروبا، تطرح لربما بحدة أكبر، لاعتبارات عدة متداخلة:

* الاعتبار الأول لأن الإسلام في فرنسا، هو ديانة جديدة، لا بل ولربما ديانة دخيلة مقارنة مع ما كان موجوداً وقائماً وسائداً من ديانات، صحيح أن ثمة معطيات تاريخية تثبت تواجد بعض المسلمين هناك في بداية القرن التاسع عشر، لكن ذات التواجد لم يعرف تسارعاً وكثافة حقيقيين إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم موجة الاستقلالات السياسية التي طالت، في ستينيات القرن الماضي، معظم البلدان الإفريقية (وبعض بلدان آسيا أيضاً) والتي كانت عبارة عن مستعمرات فرنسية أو تحت حمايتها أو خاضعة لوصايتها المباشرة.

* الاعتبار الثاني، لأن عدد معتقي الديانة الإسلامية في فرنسا، على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم وطوائفهم، عدد لا يستهان به، إذ أضحوا يمثلون في الوقت الحاضر، ما بين 6 إلى 10 بالمائة من

¹- يحي اليحياوي، من الإسلام في فرنسا إلى الإسلام الفرنسي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر

2019/01/03م، تاريخ الاطلاع 2020/01/12ن، <https://www.mominoun.com/>

الفصل الثالث المهاجرين المسلمين في فرنسا: واقع المواطنة وتحديات الاندماج

السكان، 40 بالمائة ضمنهم متدينون ممارسون لطقوسهم بانتظام، ولذلك، فلم يعد ينطبق على هؤلاء صفة "أقلية" كما قد يذهب إلى ذلك البعض، لقد أضحوا جزءا معتبرا ضمن النسيج الديموغرافي والاجتماعي الفرنسي، وبكل المناطق والجهات.

* الاعتبار الثالث لأن للإسلام في فرنسا خصوصية تميزه عن باقي الديانات السماوية، والتي تتمثل في كونه لا يقيم تمييزا ولا تمايزا بين الديني والدنيوي من ناحية، ولا يخضع لتراتبية محددة في تنظيمه أو في هيكلته أو في بنيته وبنائه، بالتالي، فما دام الإسلام لا يعترف بالوساطة بين المسلم وخالقه، على شاكلة المسيحية مثلا، فإنه من المتعذر حقا إيجاد مخاطب مباشر وذو شرعية بالإمكان الارتكان إليه، ومن ثمة محاورته وإيجاد صيغ الحلول المرتضاه من لدن هذه الجهة كما من لدن تلك.

* الاعتبار الرابع ويكمن في السياق الدولي العام، ولا سيما في ظل ما بات يسمى منذ مدة بـ"الإرهاب الإسلامي" الذي تلا إنشاء تنظيمي القاعدة وداعش ودخولهما حيز المواجهة المباشرة مع الغرب، هذا الاعتبار لا يشير فقط إلى جانب التهديدات المباشرة التي رفعت لواءها "الأممية الجهادية"، بل يشير أيضا إلى قدرة هذه التنظيمات على اختراق البيئة الإسلامية، ومن ثمة استقطاب شباب لم يعد يجد في قيم الغرب ولا في نمط عيشه، إمكانية للحفاظ على تدينه وهويته وانتمائه داخل البيئة إياها.

* الاعتبار الخامس، فيتمثل في نظر العديدين، في جهل الفرنسيين بما هو الإسلام والدين الإسلامي. وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من الفرنسيين وإن اعتبروا أن الإسلام دين سلم وسلام، إلا أنهم لا يخفون تخفؤهم وخشيتهم من "التأويلات الجهادية" لمضامينه وتوظيفها ضد قيم العيش المشترك الذي تحاول الدولة الفرنسية سنّها وتكريسها أو هكذا يقول مسؤولوها وسياسيوها والعديد من مثقفيها¹.

¹- يحيى اليحياوي، من الإسلام في فرنسا إلى الإسلام الفرنسي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر

2019/01/03م، تاريخ الاطلاع 2020/01/12ن، <https://www.mominoun.com/>

المطلب الثاني: رهان تحقيق المواطنة لمسلمي فرنسا

تبرز العديد من المشكلات المتعلقة بقضية المواطنة في فرنسا إذ تذهب إلى الدمج والصحير لا احترام التنوع والاختلاف، ووفقا لمضمون المواطنة الفرنسية الفردية القائمة على عدم الاعتراف بالتنوع أو الخصوصية الثقافية في المجال العام على أن تبقى حرة في المجال الخاص¹، فإن هناك إشكالية تتعلق بفقدان الرابط بين مبدأ المساواة ومبدأ احترام التنوع والاختلاف، إذ لا تعترف الدولة الفرنسية لمواطنيها بلغات أو مظاهر اجتماعية أو ثقافية غير الفرنسية، كما تتجلى هذه الأزمة في اضطرار بعض الفرنسيين من أصول عربية إلى تغيير أسماءهم حتى يستطيعوا أن يندمجوا في فرنسا، كما أن بعضا من أبناء الجيل الثالث يحملون اسمين فهناك الأول عربي يتداوله أفراد العائلة، والآخر فرنسي يستخدم في المدرسة والدوائر الحكومية، وذلك لأن الشخص الفرنسي من أصول عربية يصبح أكثر عرضة لانتهاكات الشرطة الفرنسية أكثر من غيره كما تؤكد ذلك تقارير لصحفيين فرنسيين أو لمؤسسات حقوقية دولية، ويلاحظ علماء اجتماع ومختصون فرنسيون بشؤون الهجرة الأجنبية أن سجلات الأحوال المدنية خصوصا في المناطق التي تتكون غالبيتها من أبناء المهاجرين العرب والمسلمين، بدأت تحتوي على أسماء غير عربية، يطلقها هؤلاء المهاجرون على أبنائهم، أو على الأقل أنهم يختارون أسماء "تزاوج بين الأسماء العربية والأسماء اللاتينية، ويرى هؤلاء المختصون أن هذه الظاهرة تعكس رغبة المهاجرين الأجانب - خصوصا من الأجيال الشابة - في الاندماج بالمجتمع الفرنسي، وتشير الأسماء المتداولة في المجتمع الفرنسي الآن إلى أن الأسماء العربية التقليدية مثل مصطفى وعبد الله والتي كانت مستخدمة بكثرة لدى عائلات المهاجرين العرب في سبعينيات القرن الماضي، بدأت تتراجع خلال السنوات الأخيرة، ومن الملاحظ أن العائلات العربية المهاجرين بدأت تميل في الفترة الأخيرة إلى منح أطفالها أسماء عربية، ولكنها في الوقت نفسه سهلة على التلفظ عند الفرنسيين².

أشعل المسلمون الفرنسيون تناقضات النموذج الفرنسي للمواطنة، حيث أن الدولة الفرنسية تزعم أنها تعترف بأفراد كأفراد و ليس كأعضاء في مجتمعات لكنها تميز و باستمرار ضد الأقليات و لأنها ترفض الاعتراف بالهويات الطائفية فإنه ومن الصعب إثبات ادعاءات التمييز على أساس الانتماء

¹ - Local integration policies for migrants in Europe, European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Luxemburg, 2007 P12.

² - منتدى البدائل العربي للدراسات، الفرنسيون من أصول عربية وأزمة الإدماج، مارس 2015م، ص 05

الطائفي، حيث انه من المفترض على المواطنين التخلي عن أي ارتباط مع عرق أو ثقافة أو دين محل الهوية الفرنسية الوطنية، فبالتالي ترفض الدولة جمع بيانات النسب السكانية لعنصر أو دين ما، وهذا ما يجعل من الصعب قياس الفوارق العرقية وغيرها سواء في الحكومة أو التعليم العالي أو الوظائف.

ونظرا لكون النموذج الجمهوري للمواطنة يرفض الاعتراف بأي مطالبات أو ادعاءات طائفية أو خاصة بمجتمع معين، فإن أي شخص يدعي انه ضحية ممارسات تمييز ضد المسلمين فإنه يعزز الفوارق الطائفية والمجتمعية في داخل ما يسمى المواطنة الفرنسية. وعلاوة على ذلك فإن التشريعات التمييزية الكثيرة كقانوني الحجاب فقد صيغوا بعبارات محايدة رغم أنها وبوضوح تستهدف الممارسات الإسلامية بالتحديد.

فعلى سبيل المثال فإن قانون العام 2004 ضد الحجاب يحظر ما سماه «الرموز الدينية الظاهرة» وأما قانون العام 2010 فإنه يحظر «ستر وتغطية الوجه» وعندما يحاول أي فرنسي مسلم إثارة الانتباه لهذه المشكلة فإنه يواجه بتهم إثارة الطائفية والتحدث والتفكير كثيرا ككونه مسلم بدلا عن كونه مواطنا فرنسيا، وليس من المستغرب انه كثيرا ما اتهم تجمع مكافحة الإسلاموفوبيا في فرنسا "CCIF" بإثارة الطائفية¹.

المطلب الثالث: مقتضيات اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا

تتميز دول الاتحاد الأوروبي كافة على أن مجتمعاتها المدنية تعمل على الإسهام والمشاركة بدرجات متفاوتة في الجهود المبذولة للوصول إلى الإدماج المجتمعي في المجتمع، ويتمثل ذلك في فرنسا في عدد من المحاور منها:

- اصطفااف المؤسسات غير الرسمية مع المهاجرين الجدد والمهمشين، والمناداة باحترام حقوقهم وعدم التمييز في التعامل معهم، وإحدى تلك الجهود تتضح في قضية في كاليه، وهي بلدة ساحلية في أعلى الساحل الشمالي لفرنسا والتي شهدت أحداث عنف عقب اندفاع وتدفق المهاجرين إليها مما أدى إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وهو ما دفع تلك المؤسسات إلى حمايتهم ودعوة المسؤولين في المدينة، وأوروبا بصفة عامة، لاحترام حقوق المهاجرين والاعتراف بنضالهم.

¹ - موسى السادة، أسطورة علمانية الدولة الفرنسية، تاريخ التصفح 2019/12/21م، <http://almoslim.net/>

- وجود أفراد يدافعون عن الحقوق السياسية للمهاجرين العرب ومن ذلك Arthur Paecht رئيس مجلس إدارة معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية الذي يري أنه عندما يتمكن أول قاد مولود في الخارج من أبوين أجنبيين، وصل إلى البلاد دون أن يتحدث كلمة فرنسية واحدة من أن يصبح نائبا لرئيس الجمعية الوطنية، أو مستشارا عاما، أو عمدة لمدينة كبرى، فإنه ربما يمكننا أن نتصور أنه يوجد أخيرا نموذجا فعلا للاندماج على الطريقة الفرنسية.

- وجود العديد من المؤسسات غير الحكومية من أمثال اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا ومسجد ايفري كوركورون، والمركز الثقافي التابع له، وتلك المراكز كان لها دور في تسهيل عملية الاندماج في المجتمع الفرنسي بالإضافة إلى التصدي لمحاولات زرع الانشقاق في المجتمع الفرنسي بين المهاجرين والمواطنين الأصليين ومن ذلك الدعوى لعدم استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية¹.

ولكن من أجل ضبط المعنى الحقيقي لاندماج المسلمين في فرنسا، ينبغي التأكيد على أن هذا الاندماج يخضع إلى عاملين رئيسيين وهما: نظرة المسلمين إلى أنفسهم (تاريخهم، حاضرهم، مستقبلهم) وكيفية اندماجهم في المجتمع الفرنسي، وهنا نستحضر مقارنة أجريت بين تصورين فكريين لمسألة اندماج المسلمين في أوروبا عامة وسنحاول إسقاطها على دولة فرنسا على وجه الخصوص.

لقد دعا المفكر البوسني "علي عزت بيجوفيتش" إلى ما أسماه "الإعلان العالمي" وفيه أكد على أن اندماج المسلمين بأوروبا يجب أن يبقى مرتبطا بالعالم الإسلامي، أي أن مصير هؤلاء المهاجرين مرتبط بمصير الأمة الإسلامية ونهضتهم مرتبطة بنهضة العالم الإسلامي في إطار قاعدة "الإشراف في الهوية" وبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر سنة 2001 دعا الفيلسوف والمفكر "مصطفى تسيريتش" رئيس هيئة العلماء في البوسنة والهرسك إلى إعلان إسلامي آخر سماه "إعلان المسلمين الأوروبيين" ودعا فيه إلى اندماج المسلمين في أوروبا بمحيطهم الأوربي على قاعدة المواطنة والعقد الاجتماعي والسياسي.

¹ - إسلام عبد الله عبد الغني غانم، هجرة الشباب العربي ومشكلات الاندماج الواعي التحديات والحلول الرسمية وغير الرسمية "الاتحاد الأوروبي نموذجا لفرنسا، ألمانيا، هولندا"، مجلة تطوير للعلوم الاجتماعية، مجلد 10 العدد 01، جامعة

عند المقارنة بين التصورين قبل محاولة إسقاطهما على حالة إندماج المسلمين في فرنسا، نكتشف عن وجود إشكاليات هوياتية وإيديولوجية تتعلق بالاندماج في حد ذاته، فإذا سلمنا برأي "بيجوفيتش" فإنه ينبغي التساؤل كيف يمكن ربط مصير مسلم يعيش بأوروبا ويتعايش مع مجتمعا بمصير الأمة الإسلامية؟ وإذا سلمنا برأي وتصور "تسيريتش" فإننا نتساءل أيضا: كيف يمكن للمسلم الذي لم يعرف في معظم دول العالم الإسلامي حاليا (إذا استثنينا دول تركيا وماليزيا وأندونيسيا) معنى الحرية والمساواة والتسامح والقيم الإنسانية والحدائية... إلخ أن يندمج في أوروبا بالمحيط الأوربي على قاعدة المواطنة والعقد الاجتماعي والسياسي؟

من التصورين السالفين نستخرج فكرتين رئيسيتين وهما أساس مقتضيات رهان الاندماج الإيجابي للمسلمين في فرنسا وهي¹:

1- دور المسلمين في فرنسا لتحقيق رهان الاندماج:

- ضرورة الإطلاع على الثقافة الفرنسية والانفتاح عليها و على مختلف الثقافات الغربية.
- ضرورة تعلم اللغة الفرنسية.
- الالتزام بالقوانين العامة و التي تحكم الجمهورية الفرنسية و الحرص على تطبيقها.
- الحرص على الفاعلية الاجتماعية و خدمة الصالح العام.
- التعليم الجيد و العمل المتقن و الأخلاق الحميدة و الإنسانية في التعامل مع الآخر.

2- دور فرنسا الرسمي (الأفراد والمؤسسات)

- الحرص على إقامة العدل و العمل على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين دون الأخذ بعين الاعتبار عوامل الدين و العرق وأي اختلافات أخرى.
- حماية حريات التعبير و حقوق الإنسان و الحريات العامة بما في ذلك حرية الممارسات الدينية.

¹ - ابراهيم خليل بن عزة، المسلمون في فرنسا (التنوير) بين الإسلاموفوبيا ورهانات الاندماج، تاريخ الاطلاع <http://www.aswat-elchamal.com/>، 2020/01/21م،

- ضمان تكافؤ الفرص في مختلف القطاعات خاصة الاجتماعية كالصحة، العمل، التعليم ..إلخ.
- تشجيع المبادرات الداعية لحوار الحضارات والثقافات والأديان، ما يحقق التواصل الجيد والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع الفرنسي رغم الاختلافات العرقية و الدينية و الثقافية وغير ذلك.
- فتح قنوات الحوار مع الأقليات بجميع أنواعها و على جميع المستويات.
- التعامل الحازم مع وسائل الإعلام و حثها على التحلي بالموضوعية و تحمل لمسئولياتها كاملة إزاء قضايا الإسلام و المسلمين التي تتناولها وتتعاوى معها.

- عراقيل تعزيز اندماج المسلمين في فرنسا

رغم الجهود التي بذلتها الجمهورية الفرنسية في سبيل إدماج المهاجرين المسلمين من مختلف الأجيال باعتبارهم مواطنين فرنسيين يشكلون أقلية تتمتع بجميع الحقوق السياسية والمواطنانية إلا أنها لا تعترف بمضامين بعض الاتفاقيات التي تشدد على حقوق الأقليات بالخصوص حينما تكون هذه المضامين دقيقة وغير فضفاضة، ولذلك فإنها لم تصادق على مجموعة من الاتفاقيات التي من هذا القبيل، وحتى إن صادقت عليها فإنها تمارس عليها تحفظات، وهذا هو موقفها مثلا مع المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تحفظت عليها على النحو الآتي:

"... إن فرنسا تعلن وتصرح أنه بناء على المادة 2 من الدستور الفرنسي لا يمكن أن تطبق المادة 27...". كما تحفظت كذلك على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في سنة 1974، وعلى الميثاق الأوروبي حول اللغات الجهوية والأقليات، الذي وقعته دون أن تعتمده، أما الاتفاقية الإطار لحماية حقوق الأقليات فلم توقعها ولم تعتمدها.

معلوم أن في فرنسا أقليات متعددة ناتجة عن الهجرة من مستعمراتها القديمة، ونظرا لغياب إطار قانوني ينظم واقعها فهي محل صعوبات كثيرة، تهم ثقافتها ولغتها، وانتمائها الديني.¹

¹ - Chalots . Jean Lauc et Tourno Christophe : L'héritage religieux et spirituel de l'identité européenne, Paris 2004.

قد ورد في تقرير الخبيرة المستقلة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "حول مسألة الأقليات في فرنسا في سبتمبر 2007 أن هذه الأخيرة تتوفر على قواعد قانونية تهدف إلى محاربة العنصرية، والتمييز وقوانين ضد السامية، وكل ذلك بغية حماية الأقليات، وتؤكد هذه الخبيرة أن هناك قواعد قانونية مدمجة في القانون الجنائي، أو في قانون الشغل، تهم عدم التمييز، كمثال على ذلك المادة 122-45 من قانون الشغل التي تمنع الحرمان من الولوج إلى الشغل بسبب العنصر، أو الانتماء العرقي، أو الديني، أو عدم الانتماء.

لكنها في ملاحظاتها الختامية، وتوصياتها، أكدت أنه على الرغم من وجود سلسلة من القوانين التي تمنع التمييز، فإن الأقليات في فرنسا هي ضحايا التمييز العرقي المتجدر هناك، سواء في العقليات أو في المؤسسات، كما أن الحكومة الفرنسية نفسها لازالت متمسكة بتحفظها على المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية، المتعلقة بحقوق الأقليات.

ترددت فرنسا كثيرا عند المصادقة على الميثاق الأوربي الخاص باللغات الجهوية والوطنية، على الرغم من أنها وقعت عليه في سنة 1999، لقد تذرعت بقضية الجهوية الجمهورية المبنية على المساواة بين المواطنين، كما تذرعت بالمواد 1 و2 من الدستور الفرنسي وبكون الإجراءات المعترف بها في هذا الميثاق من الصعب تصورها في القانون الفرنسي، لذلك عندما عرضه الرئيس شيراك على المجلس الدستوري قصد التأكد من انسجامه مع أحكام الدستور، أكد هذا الأخير في قراره بتاريخ 1999/6/15، أن الميثاق الأوربي للغات الجهوية والوطنية مخالف للدستور الفرنسي¹، وقد قدمت مطالب لإعادة النظر في المادة:2 من الدستور، فأدخلت سنة 2008 مادة جديدة فيه بغية الاعتراف باللغات الجهوية، ومعلوم أن المقترح الذي تقدم به نواب يمثلون مختلف المناطق التي توجد بها أقليات لغوية يقترح الاعتراف بها كلغة وطنية في المادة 1 من الدستور الفرنسي، غير أن ذلك الاقتراح قد رفض تحت مبرر أن من شأنه المساس بالهوية الوطنية، ليتم الاعتراف بهذه اللغات على المستوى الجهوي فقط².

¹ - Problématique d'une reconnaissance des droits des minorités en France.

² - علي كريمي، القانون الدولي ومسار اندماج الأقليات المسلمة في أوروبا، المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام، 2016م، ص19

خلاصة واستنتاجات

بالرغم من أن المسلمين أصبحوا يشكلون أقلية في فرنسا حيث تشير التقديرات أن عددهم يزيد عن الست ملايين موزعين عبر كافة إقليم التراب الفرنسي ويشغلون في جميع القطاعات وينتمون إلى الدولة الفرنسية قانونيا بحق الجنسية، إلا أنهم يعانون من العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تحقيقهم إلى الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي الذي هم جزء منه، ويمكن أن نبرز هذه العراقيل فيما يلي:

- التمييز في العنصري في تقلد مناصب الشغل فمازال المواطن الفرنسي المسلم يعاني المحسوبية في تقلد مناصب العمل والخاصة الحساسة منها كالشرطة والوزارات وإذا حدث فهو نادرا ويعد على رؤوس الأصابع وغالبا ما تكون لفترة قصيرة.

- التضييق على الممارسات الدينية فدور العبادة والمساجد في فرنسا تلقى عراقيل كبيرة وتتعرض لمضايقات من طرف السلطات الفرنسية وكذا تتعرض للحرق والتخريب من الجماعات المتطرفة، ناهيك عن سن قوانين منع الحجاب في المدارس والأماكن العمومية.

- يعاني مسلمي فرنسا من التشتت والتفرقة وهذا راجع إلى عدم وجود مؤسسة موحدة تجتمع الأقلية المسلمة في فرنسا وارتباط كل فئة بمؤسسات تابعة لدولتها الأم، وهذا رغم محاولة السلطات الفرنسية جمعهم تحت قبة واحدة بتأسيسها للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

- فشل المنظمات الإسلامية في التصدي لخطاب الكراهية وتحقيق الاندماج للجاليات المسلمة وهذا راجع للمشاكل التي تعاني منها هذه المنظمات نفسها مثل مشكل الصراع عن الزعامة والقيادة ومشاكل التمويل فالدول التي تقبل تمويل هذه المؤسسات تحاول فرض شروط عليها وتكون هي الموجة لها.

- تقف القوانين الفرنسية حائلا أمام تحقيق الجاليات المسلمة لاندماج كامل في المجتمع الفرنسي كونها تقيد حريتهم الدينية ولا تحترم خصوصياتهم وتحاول المساس بقيمهم بحجة علمانية الدولة، وهذا ما يجعل هاته الجالية تعيش في عزلة عن المجتمع الفرنسي.

الفصل الرابع

إنعكاسات تصاعد ظاهرة
الإسلاموفوبيا على اندماج
المهاجرين المسلمين في
فرنسا

توطئة

في خضم بيئة اجتماعية صعبة عاينها الجاليات المسلمة في فرنسا نظرا للتهميش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بالإضافة إلى المضايقات في الجانب الديني، زاد تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا من هذه المعاناة، فالمسلمون في فرنسا أصبحوا يدفعون ضريبة أي هجمات إرهابية تحدث في فرنسا، خاصة ان اليمين المتطرف يستغل هذه الأحداث أحسن استغلال كي يقوي من حضوره السياسي ويؤكد خطابه السياسي المعادي للهجرة واللجوء والاندماج للمواطنين المسلمين في فرنسا.

بالرغم من محاولات الاندماج التي يبديها المسلمون في فرنسا للتعايش مع مختلف الأطياف المكونة للمجتمع الفرنسي باعتبارهم ولدوا وترعرعوا في فرنسا ووصلوا حتى الجيل الثالث والرابع، إلا أن أحداث الكراهية التي يتعرضون لها بصفة شبه يومية جعلتهم يبقون معزولين ومهمشين في ضواحي وأحياء فقيرة ويعاونون ظروفًا قاهرة خلقت نوع من الانفصال لدى الشباب الفرنسي المسلم عن موطنه أدت به في الكثير من المرات إلى التطرف والاستغلال من الجماعات الإرهابية، ما جعل الوضع يتأزم أكثر وأصبح هناك نوع من السجال في السبب عن هل ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا تعد فعل مؤدي بالشباب المسلم إلى التطرف؟ أم هي نتيجة ورد فعل من طرف المجتمع الفرنسي ضد الأعمال الإرهابية التي ينفذها بعض الشباب ذو الأصول المسلمة؟

سنحاول في هذا الفصل البحث في الأسباب المؤدية إلى تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا، وما هي انعكاساتها على فرص اندماج المسلمين، وما هي سبل التصدي لهذه الظاهرة؟

المبحث الأول: مؤشرات صعود خطاب الإسلاموفوبيا في فرنسا وممارستها الواقعية

باعتبار فرنسا أكبر دول الاتحاد الأوروبي إستعابا للمهاجرين المسلمين وذلك لأسباب تاريخية كنا قد أشرنا إليها في الفصل السابق، وتماشيا مع الأحداث الدولية التي ميزت العالم في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين كان منطوقا أن تكون ظاهرة الإسلاموفوبيا بادية في أبرز صورها في فرنسا على غرار غيرها من الدول الغربية.

المطلب الأول: أسباب ودوافع تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا

يعزو الباحثون والمتابعون لظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا إلى مجموعة من الأسباب التي لعبت دورا كبيرا في نمو هذه الظاهرة بهذا الشكل الملفت والمريب وبهذه السرعة، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

أولا: التخوف من زيادة عدد المسلمين في فرنسا: خصوصا بعدما بلغ عدد المسلمين في فرنسا إلى أكثر من خمسة ملايين، ويمكن التخوف الأساسي من ظاهرة المعتنقين الجدد للإسلام الفرنسيين، وهذه القابلية للانتشار الذي يتمتع بها الإسلام خلقت التخوف من هذا الأخير وفي هذا الصدد يقول "جون اسبوزيتو" أن النجاح والتوسع الكبيرين للإسلام كان بمثابة التحدي للغرب على المستوى الديني والسياسي والثقافي وشكل تهديدا للغرب المسيحي، وكل من الإسلام والمسيحية لديه شعور برسالة ومهمة عالمية، ولذلك كان محتما أن يؤدي ذلك إلى المواجهة بدل التعاون.

ثانيا: وجود موروث غربي مسيحي عن الإسلام والمسلمين تمتد جذوره إلى فترة الحروب الصليبية وإلى دراسات المستشرقين، وهذا ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي "قوستاف لوبون" "إننا لسنا أحرارا قط في تفكيرنا حول بعض المعلومات فقد استمر التعصب الذي ورثناه ضد الإسلام ورموزه خلال قرون عديدة حتى أصبح جزءا من تركيبنا العضوي"¹.

¹ - سميرة معمري، الإسلاموفوبيا سوسيوولوجيتها ومظاهر تناميتها في فرنسا: تقارير ccif 2011-2016 مجلة الحكمة

لدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد 14، 30 يونيو 2018، ص 02

ثالثا: تأثير اللوبي اليهودي: إن قدم الجالية اليهودية في فرنسا يفسر جزئيا المشاكل التنظيمية التي يعاني منها المسلمون هناك، لأن محاولات وضع تنظيمات جامعة للمسلمين الفرنسيين على اختلاف توجهاتهم باءت بالفشل، وبالمقابل بادرت السلطات الفرنسية بعمليات لهيكلية الجالية المسلمة منذ عام 1989 ، بمبادرة من "بيير جوكس" وزير الداخلية آنذاك الذي أسس "مجلس التفكير حول الإسلام في فرنسا"¹.

رابعا: تأثير الأزمات الاقتصادية: ترتبط ظاهرة العنصرية تاريخيا في فرنسا بالأزمات الاقتصادية بحيث أن أول موجة للأحداث العنصرية تجاه الأجانب التي حدثت ما بين 1847 و 1848 في مدينة "روبي" شمال فرنسا كانت موجة ضد العمال البلجيكين و بعد الإنهيار الاقتصادي لسنة 1890م ظهرت الموجة الثانية من العنف و التي تزامنت مع الهزيمة الفرنسية أمام بروسيا سنة 1870م لتتدلع معها أحداث "إيغ سالين مورت سنة 1894م و التي راح ضحيتها أكثر من 8 مهاجرين إيطاليين و عشرات الجرحى"².

لقد أدت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها فرنسا بداية من سنة 1930 م إلى اعتبار المهاجرين عبر كمصدر لتهديد الأمن الوطني لفرنسا خصوصا في ظل حكومة "دلادي" عبر مرسوم ماي 1938م الذي أجاز المراقبة الأمنية و البوليسية للأجانب و إقصائهم من الوظائف العامة، مرسوم نوفمبر 1938 م الذي كان بداية لإنشاء المخيمات والمحتشدات العامة لإبادة اليهود والأجانب بحيث شهدت هذه المرحلة صدور أكبر ترسانة قانونية و تشريعية معادية و كارهة للأجانب في تاريخ فرنسا الحديث و المعاصر"³.

وهناك أسباب أخرى لصعود ظاهرة الإسلاموفوبيا يمكن رصدها في:

1- أحداث الحادي عشر من سبتمبر والممارسات المتطرفة لبعض الجماعات التي ترفع شعار الإسلام، والبيئة الدولية الراهنة وما تشهده من صراعات مختلفة تضع العالم الإسلامي في بؤرة

¹ - ندند عبد القادر، فرنسا العلمانية بين الانفتاح والخصوصية، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان، الإسلاموفوبيا في

أوروبا الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 01، برلين ألمانيا، 2019م، ص172

² - Alain bockel, **L'immigration au pays des droit de l'homme, politique et droit**, (Paris : éditions publisud, 1991),p120

³ - Yves lequin(Dir), **histoire des étrangers et de l'immigration en France**, (Paris : Larousse, 1992), p. 407

الصراع، وتحيز بعض الأوروبيين الثقافي والتاريخي الدفين ضد الإسلام والمسلمين، فأحداث سبتمبر تمثل نقطة تحول في العلاقات بين الدول الغربية والعربية المتهمة في ضلوع أفرادها في تلك الأحداث، ولقد أثرت هذه الأخيرة على مفهوم التهديد والخطر ولقد أصبح تحديد مفهومها في الصراعات الدولية الحالية قائما على أساس ثقافي وليس على أساس إيديولوجي أو اقتصادي أو سياسي، فالمواطن الأوروبي جعل القيم الثقافية معيارا لتحديد مصادر الخطر وبالتالي فالتهديد مصدره كل من يختلف عن الشعوب الأوروبية في القيم والمعتقدات¹.

2- التحولات السياسية والاجتماعية الرئيسية التي تمر بها المجتمعات الغربية والأوروبية ذاتها، بحكم أن هذه التحولات عميقة وداخلية ومعاصرة وقادرة على التأثير على حياة أعداد غفيرة من أبناء المجتمعات الغربية على مستويات مختلفة، تتمثل التحولات في ظاهرة صعود أحزاب اليمين الراديكالي الجديد بالدول الأوروبية والغربية، وهنا يرصد كتاب "اليمين الراديكالي: الناخبون والأحزاب في السوق الانتخابي" الصادر عن مطابع جامعة كامبريدج الأمريكية في عام 2005 "ليبيا نوريس" أستاذة العلوم السياسية بجامعة هارفرد الأمريكية 43 حزبا يمينيا راديكاليا في 39 دولة ديمقراطية عبر العالم، بما في ذلك بعض أكبر الدول الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وسويسرا.²

3- المناهج الدراسية الأوروبية تصور المسلمين باعتبارهم "برابرة وحوشا وسافكي دماء".

4- عدم الاعتراف الفرنسي بالدين الإسلامي منبع الكثير من مشكلات الجاليات الإسلامية هناك.

5- مشكلات نابغة من واقع الجاليات.

6- دور وسائل الإعلام الأوروبية في التحريض ضد المسلمين.

¹ - هبة بوكر الدين، تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا في ظل العولمة: دراسة حالة فرنسا، مجلة الصراط، العدد 25، يوليو

2012م، ص 348/349

² - ناجي عبد النور، الجاليات المسلمة في أوروبا ومدى اندماجها في العمل السياسي في ظل صعود اليمين المتطرف،

مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان، الإسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 01، برلين

ألمانيا، 2019م، ص 149/150

7- الهجرة غير القانونية لأبناء دول الشمال الأفريقي إلى أوروبا هاجساً أمنياً، إذ كان هناك دائماً ربطاً بين المهاجر العربي المسلم والإرهابي، فقد تزايد النظر إلى قضية الهجرة باعتبارها قضية أمنية في العديد من الدول الأوروبية.

8- تركّز المهاجرين في المناطق الهامشية في عواصم تلك الدول و ما قد يؤدي إليه ذلك من مظاهر للعنف و التطرف، علاوة على تداعيات عدم الاستقرار المتزايد في العالمين العربي والإسلامي، و التي تجد صدى بين الجاليات العربية و الإسلامية المقيمة في دول الاتحاد الأوروبي.

وقد حدد "فانسان جيسير" أربعة مصادر أساسية لظاهرة الإسلاموفوبيا بفرنسا، يمكن تقديمها على الشكل التالي¹:

1- المصدر الأول: مجموعة من الصحفيين ممن أصبحت وسائل الإعلام تقدمهم باعتبارهم حماة قيم الجمهورية، لا يتعامل خطابهم مع الإسلام باعتباره دين كباقي الأديان، وإنما يعملون على ترسيخ إطار نمطي يضع الإسلام والمسلمين في موضع المهددين لروح الجمهورية الفرنسية

2- المصدر الثاني: خبراء الرعب الجدد، وهم مجموعة من الأكاديميين الذين يحتلون بشكل مبالغ فيه مختلف وسائل الإعلام كلما تعلق الأمر بالإسلام أو المسلمين، ويقدمون باعتبارهم متخصصين في الشأن الإسلامي، ومختلف تأثيراته على الجمهورية الفرنسية، غير أنهم لا يتعاملون مع الدين الإسلامي باعتباره ديناً كباقي الأديان، وإنما كحضارة ينبغي أن تدرس وفق مبادئ نظرية صدام الحضارات، وبالتالي فأطروحاتهم تساهم في إشاعة جو من الريب والكراهية تجاه كل ماله علاقة بالدين الإسلامي في فرنسا.

3- المصدر الثالث: المسلمون الإسلاموفوبيون، وهم مجموعة من الأسماء المغاربية التي تعيش بفرنسا وتشكل بالنسبة لوسائل الإعلام مرجعاً مثالياً لتكريس الصورة السلبية عن الإسلام والمسلمين وفق منطق (شهد شاهد من أهلها).

¹ - محمد فاضل رضوان، الإسلاموفوبيا: قلق المفهوم وجدل الرؤى "تموذج فرنسا"، مجلة الجنود العراقية، العدد 26،

4- المصدر الرابع والأخير: للإسلاموفوبيا حسب "جيسير" تموقع ضمن فعاليات الأوساط اليهودية الفرنسية، التي تعمل على ترويح أطروحة تربط بشكل مباشر الأوساط الإسلامية بمعاداة السامية.

المطلب الثاني: مظاهر الإسلاموفوبيا في فرنسا

تحولت الإسلاموفوبيا من مجرد خطاب سياسي عدائي بحق أقلية دينية واجتماعية إلى عنف مادي يومي ترتكبه بعض الأيدي الأثمة في حق المعالم الإسلامية بفرنسا خصوصا المساجد والمقابر التي أصبح تدنيسها من الأمور المفضلة لدى بعض المتطرفين اليمينيين وكذلك الاعتداء الجسدي الذي يرتكب ضد المسلمين العرب والسود، والتمييز الذي يتعرضون له في ولوج الوظائف العمومية والخاصة بسبب الأسماء و الانتماء العرقي.

ذكر المجمع الفرنسي لمحاربة الإسلاموفوبيا CCIF في تقريره السنوي لسنة 2011 أن 84 في المائة من المسلمات يتعرضن لأعمال عدائية جراء القوانين الصادرة مؤخرا في فرنسا والتي تستهدف المسلمين على وجه الخصوص، وحسب التقرير فإن 94 في المائة من المسلمات يتعرضن لاعتداء كلامي أو جسدي بسبب لبسهن الحجاب، ويضيف المجمع أن نسبة كراهية الإسلام في فرنسا وصلت عام 2011 إلى نسبة 58 في المائة وأن أكثر ضحايا هذه الكراهية هم من النساء المتحجبات، وأن الاعتداءات ضد المسلمين ازدادت بنسبة 37 في المائة مقارنة بسنة 2010؛ فهي إذاً في ازدياد مطرد، ومن بين هذه الاعتداءات حالات خطيرة جدا حيث سجل المجمع حالة امرأة دهستها سيارة من أجل أنها متحجبة، إضافة إلى حالة أخرى تتمثل في إنشاء أحدهم صفحة على الفيسبوك تدعو إلى ذبح كل المسلمين في فرنسا.

ويقول المجمع في تقريره لسنة 2011 أن نسبة 20 في المائة من الاعتداءات كانت اعتداءات جسدية على المسلمين، أي بنسبة زيادة قدرها 11 في المائة بالمقارنة مع سنتي 2007 و2008. ويبيّن أن نسبة 52.67 في المائة من هذه الاعتداءات ضد المسلمين تقع في مؤسسات رسمية تابعة للدولة، أي أنها ممنهجة من طرف الجمهورية نفسها، ويلاحظ المجمع أن أكثر الأحداث

وقوعا تقع في المؤسسات المدرسية؛ أي أن نصف الاعتداءات على المسلمين يكون بطلها مدرس أو مسؤول تربوي تابع لوزارة التربية الوطنية¹.

أما في المؤسسات الخاصة كمدارس تعليم السياقة وكقاعات الرياضة وصلات التجميل ومراكز التكوين المهني فإن نسبة الاعتداءات على المسلمين بسبب زيهم الديني وصلت إلى 13.74 في المائة وعن كراهية الإسلام في ميدان العمل فقد ارتفعت من 3.59 في المائة عام 2010 إلى 11.45 بالمائة عام 2011 أي زيادة أربعة أضعاف خلال سنة واحدة².

أما بالنسبة لسنوات 2012-2013 وحسب التقرير السنوي للمجمع الفرنسي ضد الإسلاموفوبيا فإن الاعتداءات بالنسبة لمسلمي فرنسا تضاعفت بنسبة 48 بالمائة، بحيث في سنة 2012 سجلت 448 حالة اعتداء ضد الأفراد وفي سنة 2013 وصل العدد إلى 640 اعتداء.

- جدول يوضح شكل وأعداد الاعتداءات التي تعرض لها المسلمين في فرنسا

شكل الاعتداء	عدد الاعتداءات
- التمييز	443
- الاعتداء اللفظي	38
- الاعتداء الجسدي	28
- تعليقات و Incitations	88
- المجموع	597

المصدر: Rapport annuel d'étape du ccifsw l'islamophobie en France, 2014

لكن وبالرغم دقة إحصائيات " المجمع الفرنسي ضد الإسلاموفوبيا" تبقى هذه الأرقام مازالت تقريبية وأنها تقل كثيرا عن ما يقع على الأرض بشكل يومي من اعتداءات على المسلمين يصعب حصرها بشكل كلي.

وكشفت وحدة الرصد الفرنسية بمرصد الأزهر لمكافحة التطرف، تحت عنوان، "تصاعد مؤشر "الإسلاموفوبيا" في فرنسا خلال الخمس سنوات الأخيرة"، المؤشرات والنتائج، محذرة من تنامي ظاهرة "رهاب الإسلام" وأشار التقرير، إلى أن الساحة الفرنسية شهدت في الآونة الأخيرة

¹ - Rapport annuel d'étape du ccifsw l'islamophobie en France, 2011-2012, p11

² - محمد عبد الله ولد المرواني، فرنسا التي رأيت، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط01، برلين ألمانيا، 2017م، 79/78

العديد من "الأعمال المعادية للإسلام والمسلمين"، بأشكال وصور مختلفة، كان آخرها الجدل الدائر في الأوساط السياسية بشأن ارتداء الحجاب في الأماكن العامة، والهجوم الذي استهدف مسجد مدينة "بايون" التابعة لإقليم "البرانيس الأطلسية" جنوب غربي البلاد، بعد أن حاول في بادئ الأمر شخص يُدعى "كلود سينكي"، 84 عامًا، ينتمي لليمين المتطرف، إشعال النار في باب المسجد، لكنه فوجئ برجلين يمنعان، فقام بإطلاق النار عليهما، كما أضرم النار في سيارة قبل أن يلوذ بالفرار.

إن مقارنة "أعمال التمييز والاعتداءات" التي تستهدف المسلمين في فرنسا بتلك التي يتعرض لها معتقو الديانات الأخرى، نجد أنها تزداد في حق مسلمي فرنسا بشكل يومي، خلال المدة بين 2015-2019، وذلك وفقًا لاستطلاع رأي أجراه "المعهد الفرنسي للرأي العام" "Ifop"، والذي أوضح أن (42%) من مسلمي فرنسا كانوا ضحايا لنوع من أشكال التمييز، مرة واحدة على الأقل في حياتهم.

حسب أرقام رسمية لوزارة الداخلية الفرنسية، تم تسجيل 429 عملاً عدائياً ضد المسلمين، وتهديدات، وخطابات كراهية عبر الإنترنت، وذلك في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2015 مقابل 133 عملاً عدائياً في 2014م، أي بمعدل زيادة تبلغ 222% وفي الواقع لم تصل معدلات حالات الإسلاموفوبيا في فرنسا يوماً ما إلى مثل هذه الأرقام كما يؤكد مدير المركز الوطني لمكافحة الإسلاموفوبيا، عبد الله ذكري، لاسيما أن الأحداث المأساوية التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس أكثر من مرة خلال هذا العام قد شكلت نقطة تحول كبيرة في معدلات الإسلاموفوبيا ليس في فرنسا فحسب، بل سرى تأثيرها إلى جميع أرجاء العالم.

وفي نفس الإطار، رصدت جمعية مكافحة الإسلاموفوبيا في فرنسا CCIF 905 حالة إسلاموفوبيا في 2015 م، وفسرت الجمعية هذا الفارق في الإحصائيات بينها وبين وزارة الداخلية الفرنسية بأنها تقوم بتسجيل كل الإخطارات التي ترد إليها، بعد التأكد من صحتها من قبل لجننتها القانونية¹.

وتحت عنوان "إلى أي درجة أصبح مسلمو فرنسا ضحايا لأعمال التمييز والعنصرية؟"، أشار التقرير إلى ما نشره "المعهد الفرنسي للرأي العام" (Ifop) "استطلاعاً للرأي حول أعمال التمييز

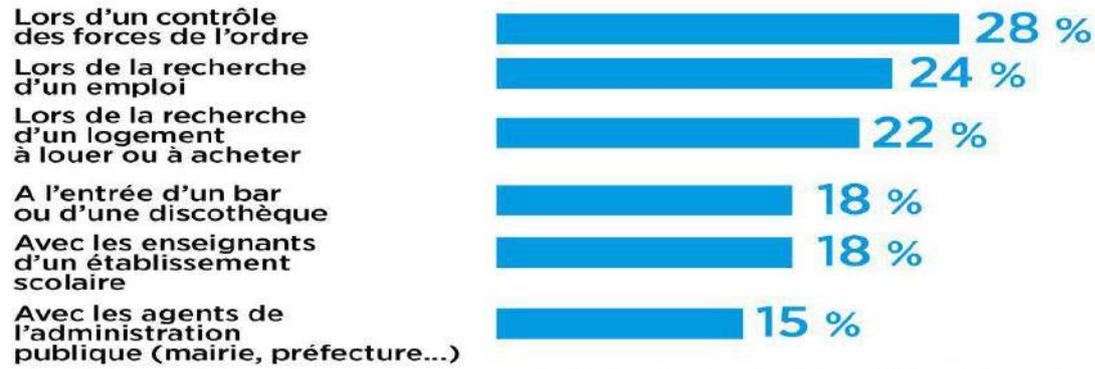
¹ - تقرير مرصد الأزهر باللغات الأجنبية، الإسلاموفوبيا في العالم، 2015م، تاريخ التصفح 2019/11/25م،

والعنصرية التي يتعرض لها مسلمو فرنسا بسبب دينهم، لصالح مؤسسة "الوفد المشترك بين الوزارات لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية والكراهية"، ومؤسسة "جان جوريس"، وتم إجراء هذا الاستطلاع في الفترة من 26 أغسطس إلى 18 سبتمبر 2019، على عينة تضم نحو (1007) من مسلمي فرنسا، تفوق أعمارهم 15 عامًا. وإذا احتسبنا السنوات الخمسة الأخيرة فقط، فإن 40% من العينة تعرضوا لتمييز عنصري مقابل 17% من أصحاب الديانات الأخرى، وأكد (16%) من العينة أن ذلك التمييز كان بسبب الدين، بينما أكد (15%) أن السبب هو لون بشرتهم¹.

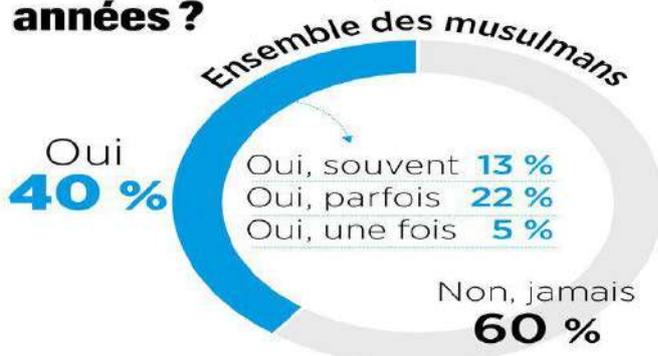
Avez-vous fait l'expérience de discriminations liées à la religion ?

Le Parisien

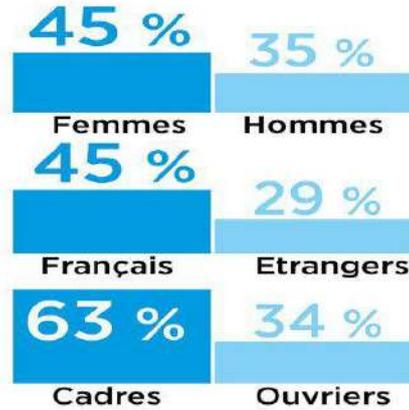
Total des musulmans confrontés à ces situations dans leur vie.



Pensez-vous avoir été l'objet de comportements racistes, au cours des cinq dernières années ?



Qui est concerné par ces comportements ?



SOURCE : SONDAGE IFOP POUR LA DILCRAH ET LA FONDATION JEAN-JAURÈS.

LP/INFOGRAPHIE.

¹ - محمد الغريب، الأزهر يسقط الضوء على مؤشر الإسلاموفوبيا في فرنسا خلال الخمس سنوات الأخيرة، مقال منشور

بتاريخ 2019/12/23م، تاريخ الاطلاع 2020/01/06م، www.albawabhnews.com/

وحول ردود أفعال الساسة الفرنسيين تجاه "أعمال التمييز" التي يتعرض لها مسلمو فرنسا، أكد أنه عقب الجدل الذي أثاره عضو في حزب "التجمع الوطني" عندما طلب من أمّ مسلمة بصحبة ابنها خَلَع حجابها خلال زيارتها لمقر المجلس الإقليمي في إطار حملة مَدَنِيَّة بعنوان "أنا والجمهورية"، وكذلك عقب الهجوم الذي تعرض له مسجد "بايون"، أشار نواب المعارضة بأصابع الاتهام إلى الحكومة الفرنسية؛ وذلك بسبب تقصيرها في التعامل مع ملف "الإسلاموفوبيا"، وتحفظها حول وصم المجتمع المسلم بفرنسا .

ودعت المعارضة إلى انعقاد "الجمعية الوطنية الفرنسية" في حضور ممثلي الحكومة الفرنسية، لمناقشة الهجوم الذي وقع على مسجد "بايون"، ووصف السيد "جان - لوك ميلانشون"، زعيم حزب "فرنسا الأبية" هذا الاعتداء بأنه "إنذار للمؤسسات الفرنسية". واعتبر ما حدث نتيجة واضحة "للتصريحات البغيضة والاستفزازية التي تستخدم بشكل مستمر في وصم مسلمي فرنسا.

من جانبه رد رئيس الحكومة الفرنسية "إدوار فيليب"، على زعيم حزب "فرنسا الأبية"، قائلاً: "أنت محق تماماً فيما تقول، فينبغي علينا الحذر للغاية بشأن ما يصدر منا جميعاً في هذا المكان (داخل قبة البرلمان)، سواء من قبل الأعضاء المنتخبين أو السياسيين، وذلك حرصاً على تعزيز قيم ومبادئ جمهوريتنا، فجميع المواطنين يعيشون في وطننا كنسيج واحد وأمة واحدة، وهناك مجتمع واحد فقط يسمى "بالمجتمع الوطني".

على جانب آخر، قامت 90 شخصية مرموقة بالتوقيع على بيان نُشِرَ على المنصة الإلكترونية لجريدة "لوموند" لمطالبة الرئيس الفرنسي، "إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron" بإدانة تلك التصرفات. ومن بين تلك الشخصيات التي وقعت على البيان نجد كلاً من "عمر سي"، "كيف آدم"، "مالك بن تالا"، "سيلين سياما" و"دومينيك فاروجيا"، وطَرَح عنوان البيان السؤال التالي: "إلى متى يستمر غَضُّ الطرف عن كراهية المسلمين؟". كما يُدين البيان أيضاً سلبية الرأي العام، قائلاً: "كما لو أنه من المقبول أن تتعرض هذه السيدة للإهانة وانتهاك كرامتها، دون أن يُثير ذلك أدنى قدر من الاستنكار الجماعي لمناصرتها". وانتهى البيان بطرح عدة تساؤلات مهمة: "إلى متى نستطيع

التساهل مع هذا النوع من الخطابات وأعمال الكراهية التي تُرتكب ضد مجموعة من شركائنا في الوطن؟".

من جانبها تفاعلت جريدة "ليبراسيون" الفرنسية مع واقعة طرد الأم المحجبة، حيث خصصت العدد 125 من مجلتها الخاصة بالأطفال "ptitlibe.liberation"، لتعريف الأطفال من خلال صور ورسائل ماهية "الإسلاموفوبيا"، وماهية "الحجاب"، وتُرسخ في عقول الأطفال أن فرنسا بلد يتمتع فيها كل شخص بحرية المعتقد، فكل شخص حر في أن يكون له دين أو لا، وهذا هو مبدأ العلمانية الذي تقوم عليه الجمهورية الفرنسية، وأن العلمانية أساس مبدأ العيش المشترك¹.

وفي الأول من نوفمبر 2019، بعد مرور أربعة أيام على الهجوم الذي استهدف مسجد "بايون"، كشفت صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية عن مسيرة يدعو لها نحو (50) شخصية فرنسية من المثقفين والنقابيين والسياسيين اليساريين، في العاصمة الفرنسية باريس، ظهر الأحد الموافق 10 من نوفمبر 2019، تنطلق من "محطة شمال باريس (la gare du Nord à Paris) إلى "ساحة الأمة" (place de la Nation)؛ للاحتجاج على أعمال "العنصرية الواضحة" التي تستهدف مسلمي فرنسا. وتأتي هذه الدعوات بعد تنامي ظاهرة العنصرية، وإصدار التشريعات والقوانين الصارمة ضد المسلمين، وتزايد الاعتداءات الجسدية واللفظية على النساء اللاتي يرتدين الحجاب، وكذلك الاعتداءات على المساجد وأئمتها، حتى وصل الحد إلى التحريض على القتل والعنف ضد المسلمين، وذلك حسبما ذكر أحد المنظمين للم مسيرة خلال اتصال هاتفي بالجريدة الفرنسية. وتابع، أن هذه الإشارات الواضحة خلال هذا العام، توضح أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل صوّت مؤخرًا مجلس الشيوخ الفرنسي يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2019، بأغلبية يمينية (163 صوتًا مقابل 114 صوتًا) لصالح حظر ارتداء الآباء الرموز الدينية خلال الرحلات المدرسية، بما فيها الحجاب. ويرى المنظمون للم مسيرة أنه بذلك القانون يتم استبعاد المسلمين تدريجيًا من جميع المجالات المجتمعية.

¹ - محمد الغريب، الأزهر يسلط الضوء على مؤشر الإسلاموفوبيا في فرنسا خلال الخمس سنوات الأخيرة، نفس المرجع

وبين أن الدعوات إلى مسيرة حاشدة مناهضة للإسلاموفوبيا تُحدث انقسامًا في الطبقة السياسية الفرنسية، لافتًا إلى أن هذه الدعوات أحدثت انقسامًا في الطبقة السياسية الفرنسية حول المشاركة في هذه التظاهرة، التي تهدف إلى التأكيد على "الكف عن الخوف من الإسلام"، و"الوصم المتزايد" للمسلمين الذين باتوا ضحايا "تمييز" و"اعتداءات". ولكن هذا الانقسام يرجع إلى حالة الجدل حول "الحجاب" و"العلمانية"، علاوة على تصاعد الأحزاب اليمينية التي أصبحت القوة الثانية في البلاد، والتي تخطت بين إدانة "وصم" المسلمين والاعتراض على "التطرف"، حيث اعتبرت "مارين لوبان"، زعيمة حزب "التجمع الوطني"، كل من سيشارك في هذه التظاهرة سيكونون "شركاء للإسلاميين، الذين يدفعون في بلدنا بأيدولوجيات استبدادية تهدف إلى محاربة قوانين الجمهورية الفرنسية".

كما دفع استخدام مصطلح "الإسلاموفوبيا"، وهوية بعض موقعي الدعوة إلى المسيرة، جزءًا من اليسار وخصوصًا من الحزب الاشتراكي، إلى الامتناع عن المشاركة في هذه المسيرة، أو حتى الحد من دعمهم المبدئي للتحرك، فيبدو أن استخدام مصطلح "الإسلاموفوبيا"، يورق العديد من الطبقة السياسية، بما فيهم وزير الداخلية الفرنسية كريستوف كاستانير"، الذي ذكر على موقع "Franceinfo" أنه لو لم يكن في الحكومة لشارك في هذه المسيرة، موضحًا أن هذا المصطلح غير مقبول؛ لأنه لا يطف من الحوار بل يدعو للتعصب، والهدف من استخدام هذا المصطلح "منع انتقاد الراديكالية والشيوعية"، وبذلك لا يخلط بين الثقافة أو الدين الإسلامي.

وتحت عنوان "فعاليات المسيرة المناهضة للإسلاموفوبيا"، أوضح أن العاصمة الفرنسية "باريس"، شهدت يوم الأحد الموافق 10 نوفمبر 2019، وكذلك مدينتا "تولوز" و"أفينيون"، مسيرة للتنديد بالأعمال المعادية للإسلام والمسلمين. وشارك في هذه التظاهرة نحو (13500) شخصًا في العاصمة الفرنسية باريس، وذلك وفقًا لإحصاء قام به مكتب "اوكرانس" لحساب مجموعة من وسائل الإعلام، بما في ذلك وكالة الأنباء الفرنسية. ورفع المتظاهرون العديد من اللافتات التي كتب عليها: "كفى، ضد الإسلاموفوبيا"، و"العيش المشترك، ضرورة"، كما أطلق بعض المتظاهرين هتافات تطالب بإنهاء حالة الجدل حول مسألة الحجاب، والوصم المتزايد ضد المسلمين، والتضامن مع النساء المحجبات.

من جانبها قالت إحدى المشاركات في التظاهرة، والتي تدعى "أمينة"، وتعمل في مجال الحاسبات والتكنولوجيا، وتبلغ من العمر 26 عاما: "لقد سئمت من أن يقولوا لي في الشارع، عودي إلى بلدك، بالرغم من إنني فرنسية!، وتابعت قائلة: "لقد جئنا برسالة التسامح، ومن أجل الدفاع عن مبدأ العيش المشترك الذي هو مطلب للجميع، وضد التمييز والعنصرية، ولهذا من الضروري أن يتوقف الفرنسيون من أن ينعت بعضنا بعضا".

ومن جهتها قالت "أسماء اوموسيد"، والتي تبلغ من العمر 29 عاما، وهي امرأة محجبة، وتعمل مهندسة في تقنيات السيارات: "نريد أن يتم الاستماع إلينا والدعوة إلى العيش المشترك وعدم إقصائنا عن المجتمع".

وفي مدينة "تولوز" الفرنسية، انضم "موس أمقران"، مغني في مجموعة الزبدة الموسيقية الفرنسية، إلى تظاهرة تضم 200 شخص، معربًا عن أسفه للتنامي الواضح للأعمال المعادية للإسلام والمسلمين، وفي مدينة "مرسيليا" الفرنسية تجمع مئات الأشخاص، من عائلات مسلمة وآخرون نقابيون وناشطون يساريون، وأطلقوا هتافات منها "نحن جميعا أبناء هذه الجمهورية".

ومنذ الدعوة إلى التظاهر، حدث انقسام بين أطراف الطبقة السياسية في فرنسا حول هذه المسألة. وبسبب عدم فهم مصطلح الإسلاموفوبيا، والتحفظ على بعض الأشخاص المشاركين الموقعين على الدعوة إلى عدم مشاركة اليساريين وبعض المسؤولين في الحزب الاشتراكي في التظاهر.

وشارك حزب "فرنسا الأبية" اليساري المتشدد في التظاهرة، وبحضور العديد من الممثلين المنتخبين للحزب إلى جانب رئيس الحزب "جان لوك ميلانشون Jean-Luc Mélenchon"، وقبيل انطلاق التظاهرة دعا الأخير إلى "عدم المزج بين مشاركة بعض الأشخاص ومبادئنا وقيمنا التي ندافع عنها".

ومن جهته قال "ايان بروسا"، المتحدث باسم "الحزب الشيوعي" خلال مشاركته في هذه التظاهرة: "هناك مناخ من الكراهية ضد المسلمين"، مضيفا "لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء هذا الواقع المرير"، منتقدا الانتقادات اللاذعة التي شنتها مارين لوبن، زعيمة حزب "التجمع الوطني".

وخلص إلى أنه يتضح بأن المسلمين في فرنسا، في ظل تصاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة، يشكلون هدفاً لأعمال التمييز وخطابات العنصرية، التي باتت منتشرة بكثرة، لا سيما في الأوساط

الإعلامية والسياسية، سواء كانت أعمال تمييز، أو مشاريع قوانين تحدّ من الحريات الدينية، أو اعتداءات لفظية أو جسدية على النساء المسلمات المحجبات، أو اعتداءات على رجال الدين ودور العبادة الخاصة بالمسلمين، مما يؤكد على أن "رهاب الإسلام" منتشر داخل المجتمع الفرنسي بشكل أو بآخر، وأن الكثير من المسلمين بفرنسا يتم تجريدهم من بعض حرياتهم الأساسية - كحرية الممارسات الدينية - والزج بهم في خانة الإرهابيين أو الأعداء المحتملين، كما يراهم اليمين المتطرف.

كما نجد أن تجدد النقاش حول الحجاب في فرنسا من حين لآخر، واستهداف المساجد من قبل مؤيدي اليمين، يدل على أن فرنسا رغم أنها تضم أكبر جالية إسلامية في أوروبا بقرابة 6 ملايين مسلم، أصبحت مرتعا لليمين المتطرف، الذي يمثل ثاني أكبر قوة سياسية في البلاد، وأن الحكومة الفرنسية تتباين ردود أفعالها بين التتديد بـ "وصم" المسلمين، وتصديها لإشكالية "المتطرف". وحذر مرصد الأزهر من تنامي ظاهرة "رهاب الإسلام" لأنها تهدد مبدأ العيش المشترك وقبول الآخر تحت سقف جمهورية علمانية يضم مجتمعها العديد من الطوائف المجتمعية، وكذلك يجب التفرة بين فرنسيين مسلمين يمارسون شعائر دينهم بسلام، وبين بعض من انصاعوا للخطاب المتطرف، ما يجعل الطبقة السياسية الفرنسية تواجه تحديا في صياغة الخطاب السياسي، وتبني مواقف تدعم اللحمة الوطنية، وتعزز سبل العيش المشترك وقبول الآخر، الذي تضمنه مبادئ الجمهورية الفرنسية¹.

المطلب الثالث: تداعيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على المهاجرين المسلمين في فرنسا

أولا: على المستوى الشعبي

تجدد النقاش الذي لا يكاد ينتهي حتى يبدأ حول الحجاب والإسلام وفرنسا والإرهاب، حيث انتقدت شخصيات فكرية وسياسية إقصاء المحجبات من النقاش العمومي، بينما حرص البعض على التأكيد على أن الحجاب خطر على قيم الدولة الفرنسية العلمانية.

¹ - محمد الغريب، الأزهر بسلط الضوء على مؤشر الإسلاموفوبيا في فرنسا خلال الخمس سنوات الأخيرة، مقال منشور

بتاريخ 2019/12/23م، تاريخ الاطلاع 2020/01/06م، <https://www.albawabhnews.com/>

عرفت ساحة الجمهورية، قلب العاصمة باريس، تجمعًا لأكثر من ألفي مشارك في مظاهرة رفعت شعار "لا للإسلاموفوبيا"، وذلك في 10 نوفمبر 2019 حيث احتشد المتظاهرون متضامنين أولاً مع المرأة التي طالتها إهانة النائب التجمعي "جوليان أودول Julien Odoul"، وثانياً للتدبير بمقتراح القانون الذي وصفوه بـ"العنصري"، الذي يحرم الأمهات المحجبات من اصطحاب أبنائهن إلى المدرسة.

وخلال عملية لسبر الآراء قام بها " معهد sofres"¹ في أبريل 2004 م فإن 75 % من الفرنسيين يعتقدون أن هناك فائضا من العرب و أن علاقتهم بهم ستكون عدائية بالمقابل 45 % من المهاجرين المغاربة يرون أن الأوربيين و خاصة الفرنسيون هم عنصريون و حسب استطاع آخر قام به في جانفي 2008 م تؤكد أن هناك انتشار واسع لظاهرة العنصرية و كره الأجانب في فرنسا وفقا لترتيب هرمي يكون كالاتي 89 % مغاربة، 46 % العجر، 37 % السود، مقابل فقطه 10 % تجاه اليهود².

وفي تصريح لصحيفة لوموند، قال "محمد مشماشبي"، مؤسس منظمة "ليس من دوننا" لمحاربة العنصرية ضد المسلمين: "نحن لسنا المشكلة، بل إننا جزء من الحل"، في إشارة إلى "معضلة التطرف الديني" الذي تصيب مسلمي فرنسا.

وصاح "ياسين بلعطار"، الكوميدي الفرنسي من أصول مغربية: "بلادنا هي فرنسا!"، فيما أشار "أوليفيه كلين"، عمدة سان دوني، إلى أن "مواطنينا الفرنسيين المسلمين قلقون من الطريقة التي يشار إليهم بها، والتي تحمل في طياتها إدانات ضمنية تحط من كرامتهم".

وبرزت في التظاهرة لافتات تحمل رسائل عديدة، من قبيل: "لقد عادت الفاشية.. البارحة كان اليهود واليوم الدور على المسلمين"، و"المجد للحجاب الذي غطى المشاكل الحقيقية التي تعيشها البلاد"، و"فرنسيات محجبات، نقوم بواجباتنا لكن أين هي حقوقنا؟"، و"أوقفوا زيمور"³.

¹ - الرابط على الويب / <https://www.tns-sofres.com/>

² - Khalifa Mohi éline, **racistes de tous les pays unissez – vous !**, El watan, n : 5223, (dimanche 18 d éembre 2008), p8

³ - سفيان البالي، **تداعيات الإسلاموفوبيا في فرنسا "إرهاب مركب"**، مقال منشور بتاريخ 2019/11/05م، تاريخ الاطلاع

<https://www.ultrasawt.com/>، 2020/01/01م

وبحسب صحيفة "البراسيون"، فقد فتح ما لا يقل عن 85 نقاشا عبر القنوات الإخبارية المحلية بشأن الحجاب في فرنسا، خلال فترة أسبوع منذ وقوع حادثة الهجوم العنصري للسيدة، تضمنت 286 مداخلة، لم تشارك فيها سوى امرأة فرنسية محجبة واحدة.

ثانيا: على المستوى الرسمي

قال الرئيس السابق "فرنسوا هولاند Franois Hollande " إن فرنسا تعاني من مشكلة مع الإسلام وأن هناك عدد كبير جدا من المهاجرين الذين يصلون إلى البلاد ما كان ينبغي لهم أن يكونوا هنا، إذ قال إنه "صحيح أن هناك مشكلة مع الإسلام لا أحد يشك في ذلك، الإسلام لا يشكل مشكلة بمعنى أنه دين خطير لكن بقدر ما يريد أن يتحول إلى دين للجمهورية وأضاف أعتقد أنه لا ينبغي للكثير من القادمين أن يكونوا هنا وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن الهجرة والهوية الوطنية كانتا موضوعين رئيسيين للحملة الانتخابية في رئاسيات 2017م ذلك أن سلسلة من الهجمات في فرنسا عامي 2015 و2016 جاءت مقترنة بأزمة المهاجرين بأوروبا، فأججت مشاعر مناهضة الهجرة، كما شهد فصل الصيف نقاشا ساخنا حول اندماج المسلمين في فرنسا العلمانية، عندما قامت 30 بلدة بحظر ملابس السباحة التي تغطي الجسم بأكمله، "البوركيني" وقد قررت المحكمة الإدارية العليا في فرنسا في وقت لاحق أن مثل هذا الحظر يشكل انتهاكا خطيرا للحريات الأساسية، ولم يعلن هولاند الذي لم يحظى بشعبية كبيرة ما إذا كان يعترم الترشح للانتخابات من جديد، لكن حملة منافسه السابق نيكولاس ساركوزي، الذي أعلن عن ترشحه باسم اليمين الوسط، كانت حامية الوطيس بتركيزها على المواضيع الشعبوية المناهضة للهجرة، وقد كانت سياسات الحكومة الفرنسية خاصة في أعقاب هجمات باريس 2015 وما أعقبها من إعلان حالة الطوارئ قد تعرضت لانتقادات قاسية من المجموعات المناصرة لحقوق الإنسان بسبب احتجاز ومضايقات المسلمين¹.

قانونيا، تحرك مجلس الشيوخ في 30 أكتوبر 2019 بمبادرة من اليمين المتطرف صاحب الأغلبية داخله، وتبنى مشروع قانون بأغلبية 163 صوتا مقابل 114، ينص على منع الرموز الدينية خلال الخرجات المدرسية، فيما سارع وزير التربية والتعليم جان ميشال بلانكر-Jean-

¹ - التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا، مرجع سابق، ص48

Michel Blanquer لمعارضة مشروع القانون، الذي تؤكد تقارير إعلامية فرنسية أنه لن يصادق عليه داخل الجمعية الوطنية.

لكن الضجة التي أثارها مشروع القانون حتى في حال عدم المصادقة عليه، ومعه حالات التضييق والإساءة المستمرة للمحجبات في فرنسا، جعلت كثيرا من المواطنين ممن يدينون بالإسلام يعبرون عن خوفهم من تداعيات التطورات الحاصلة في بلاد الأنوار على أوضاعهم. والذين علت أصواتهم مؤخرا تنديداً بما يتعرضون له من إهانات وقمع وتهديد.

وعلى إثر ذلك، خرج آلاف الأشخاص في 10 نوفمبر 2019 بالمشاركة في تظاهرة في باريس نددت بالإسلاموفوبيا، ورفع المتظاهرون خلالها لافتات كتب عليها "نعم لنقد الديانة لا لكرهية المؤمن"، ولنضع حدا للإسلاموفوبيا"، و"العيش المشترك ضرورة"، كما أطلق بعض المتظاهرين هتاف "نتضامن مع النساء المحجبات".

وتجاوزت حوادث العنصرية الحالة الفردية، بعد أن بات للخطاب الذي يغذيها ممثلين في الحكومة الفرنسية، ليصبح، بحسب مراقبين، الإسلاموفوبيا، ظاهرة تزداد تداعياتها في المجتمع باستمرار.

بهذا الصدد، كشف تقرير "ائتلاف مناهضة الإسلاموفوبيا" في باريس الذي نشر في مارس 2018، تعرض المسلمين سنة 2017م لـ 675 عملية اعتداء عنصري- منها ما هو لفظي أو جسدي- من قبل أشخاص ومؤسسات، وكشف التقرير أن 77% من مجموع الاعتداءات استهدفت النساء المحجبات، وأن أعمال العنف ضد المسلمين ازدادت بنسبة 52% مقارنة بالعام 2017م¹.

المبحث الثاني: العوامل المساهمة في صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا

اجتمعت عدة عوامل مختلفة ولعبت دورا أساسيا في صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا، سنحاول في هذا المبحث أن نركز على أهمها:

المطلب الأول: دور حركات اليمين المتطرف في صعود الإسلاموفوبيا في فرنسا

¹- Islamophobie en France : controverse et crainte, Nov 23, 2019 | France, Les rapports, <https://fcrcl.com/>

أولاً: جذور اليمين المتطرف في فرنسا

اليمين المتطرف الفرنسي لا يعد تياراً سياسياً جديداً على الساحة الفرنسية وإنما له جذور ترجع للقرن التاسع عشر ، لكن قد طرأ تغيير على مصطلح اليمين المتطرف حيث في القرن التاسع عشر تم التفرقة بين المحافظين الذين أرادوا المحافظة على الوضع القائم، وبين الرجعيين وهم من كان يطلق عليهم اليمين المتطرف الذين أرادوا العودة للوضع القديم ولو باستخدام القوة إن اقتضت الضرورة، أما اليمين المتطرف الجديد الذي حقق نجاحاً ملحوظاً في الثمانينيات والتسعينيات يختلف في الأيدلوجية حيث يعتبر أن الأساس لوجوده هو تمثيله للهوية والثقافة الفرنسية وأنه المدافع عن التقاليد الفرنسية .

ترجع تيار اليمين المتطرف في فرنسا عن دوره في ممارسه أي نشاط سياسي بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تعرضه لفقدان في الثقة كنتيجة لتجربه "فيشي" الذي تعاون مع ألمانيا النازية ولذلك تكاد تكون اختفت هذه الجماعات من الساحة السياسية الفرنسية.

لكن التيار اليميني المتطرف عاد من جديد عام 1953 مع ظهور حركه "بوجاد" التي تأسست للدفاع عن التجار والحرفيين وكان الهدف منها إصلاح النظام المالي وتحولت لحركه عدوانيه بعد ذلك حيث قامت بمعاداة الأجانب واستطاعت تحقيق نجاح في الانتخابات التشريعية عام 1956 ، لكن سرعان ما فقدت مؤيديها مع عوده شارل ديغول للحكم وتأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958.

تم إحياء اليمين المتطرف من جديد مع ثوره التحرير الجزائرية حيث نشطت هذه الجماعات المتطرفة ونادت بأن الجزائر فرنسيه وتشكلت مجموعه مضادة للثورة الجزائرية وقامت بمحاربه حركات التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية، وقد شهدت فرنسا نشاط منظمه يمينيه متطرفة وهى منظمه الجيش السري الفرنسي وقامت بالعديد من الأعمال الإرهابية لكن سرعان ما اختفت بسبب الانشقاقات بين أعضائها.

وقد تكونت الجبهة القومية التي تقود تيار اليمين المتطرف الفرنسي عام 1972م، وتمتع قائدها "لويان" بكاريزميه وشعبيه كبيره بالإضافة إلى التغيير الايديولوجي الذي لحق بهذا الحزب حيث

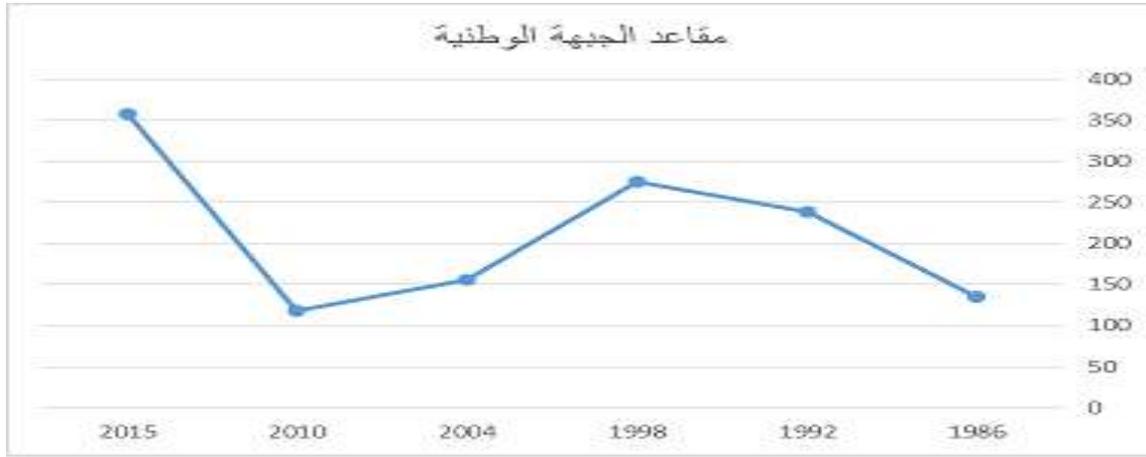
أصبح معبرا عن يمين راديكالي جماهيري فهو يستند على مشاعر عدم الرضا عن الأوضاع السياسية والاقتصادية من قبل المواطنين ليس في فرنسا فقط وإنما في أوروبا ككل، توجد أحزاب يمينية داخل فرنسا لكنها لا تتسم بالقوة ومنها الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية، والتجمع من أجل الجمهورية.

بدأ صعود الجبهة الوطنية الفرنسية في الانتخابات المحلية في آذار 1983، حيث حصل لوبان على 11,3% من الأصوات في الدائرة رقم 20 في إقليم باريس، ثم جاءت الانتخابات المحلية الجزئية في أيلول 1983 التي حصلت فيها قائمة الجبهة الوطنية في إقليم "دور" على 16,7% من الأصوات، وفي إقليم "أولناي" على 9,3% وفي كانون الأول 1983 حصل "لوبان" في الانتخابات التشريعية على 12% من أصوات الدائرة الثانية في "موربيهان" إلا إن النجاح غير المتوقع الذي حققته الجبهة الوطنية كان في الانتخابات الأوروبية في حزيران 1984، إذ حققت قائمتها 11% من الأصوات، أي إن أكثر من ثلثي الفرنسيين أعطوا أصواتهم لليمين المتطرف. وفي الانتخابات المحلية للمقاطعات الفرنسية التي جرت في آذار 1985 تمكنت الجبهة الوطنية من أن تقدم عددا كبيرا من المرشحين بلغ عددهم 1521 مرشحا حصلوا على 8,8% من مجموع الأصوات المشاركة، وهو ما عجزت عنه في انتخابات آذار 1983 حيث قدمت حينها 65 مرشحا فقط وحصلت على 2%.

وقد بدأ استقرار وضع الجبهة الوطنية انتخابيا في فرنسا في الانتخابات التشريعية والإقليمية في آذار 1986، حيث طبق نظام الانتخابات الجديد على أساس التمثيل النسبي، الذي صدر بقانون 17 تموز 1985، إذ استطاعت قوائم الجبهة الوطنية في الانتخابات التشريعية أن تحصل على تأييد 2760880 ناخب يمثلون 9,9% من الأصوات المشتركة، وأصبح للجبهة 35 نائبا في البرلمان، فضلا عن ذلك فقد حصلت الجبهة الوطنية في الانتخابات الإقليمية على 9,6%، وأدخلت بذلك أكثر من 130 مستشارا إقليميا في 21 من جملة 22 مجلس إقليمي فرنسي¹.

¹ - هدى جمال عبد الناصر، صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر

- منحى يوضح عدد المقاعد التي حصلت عليها الجبهة الوطنية في الانتخابات التشريعية بين 1986 و2015



المصدر: <https://awaser.ws/>

من خلال هذه النتائج نجد أن اليمين المتطرف استطاع من خلال حزب الجبهة القومية أن يخترق المناطق الحضرية الفرنسية ليس فقط الريفية كما كان الوضع في الخمسينات بالتالي هو يشير إلى صعوبة المعيشة في فرنسا المتحضرة، بالتالي استطاع اليمين المتطرف أن يحقق رقما قياسيا لا يستهان به في الانتخابات المحلية، أصبح لهم دور في المناطق الحضرية. وبالرغم من أن الانتخابات الرئاسية عادة ما تكون غير مواتية لمرشحي اليمين المتطرف إلا أن لوبان استطاع في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 1988 أن يحصل على 14.3% من الأصوات ويعد هذا النجاح إشارة قوية على أن اليمين المتطرف أصبح عنصرا لا يستهان به في الساحة السياسية الفرنسية وله تأييد في مختلف الأقاليم الفرنسية.

- شكل يوضح نتائج أحزاب أقصى اليمين في مختلف الانتخابات الفرنسية



المصدر: <http://archive.alchourouk.com/>

تظل النتيجة الأبرز التي حصل عليها اليمين المتطرف الفرنسي في تاريخه هي تلك التي حققها لوبان في الانتخابات الرئاسية عام 2002، حيث حصل على نسبة أصوات تاريخيه وهي 95.16% حيث استطاع أن يصل للمرحلة الثانية، وكانت هذه النتيجة بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 م، التي منحت اليمين المتطرف الفرصة في التوسع وممارسه نشاطات سياسيه وتكوين نفوذ كبير في فرنسا خاصة بعد مجيء "مارى لوبان" التي حظيت بتأييد شعبي كبير بسبب الشعارات التي تبناها اليمين المتطرف من أجل الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي سببتها الأزمة الاقتصادية في فرنسا.

لقد مثل صعود اليمين المتطرف في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2002 حدثا استثنائيا في تاريخ فرنسا، حيث تعد المرة الأولى التي يصل فيها اليمين المتطرف للدورة الثانية من انتخابات الرئاسة، حيث نجد لوبان في تقديم نفسه على انه من خارج النخبة ويحمل عصا التطهير والإصلاح خاصة مع زيادة نسبة المهاجرين الأجانب التي تواكب معها ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة في فرنسا.

- منحى يوضح تطور نسبة الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الوطنية من 1974 إلى
2012



المصدر: <https://awaser.ws/>

ثانيا: حركات اليمين المتطرف في فرنسا

1- حزب "الجبهة الوطنية Front national" لليمين المتطرف "التجمع الوطني"

أنشئ حزب الجبهة الوطنية في 5 أكتوبر 1972 باسم حزب الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية، ترأس الحزب منذ نشأته وحتى نهاية عام 2010 جون ماري لوبان، وخلفته ابنته مارين بداية عام 2011 على رأس الحزب، ليحمل هو لقب الرئيس الشرفي، يضم الحزب عناصر ينتمون إلى تيارات فكرية متعددة ومن أهم القيادات:

مارين لوبان **Marine Le Pen**: ولدت يوم 5 أغسطس 1968 بمدينة نويي سوغ سين (Neuilly-sur-Seine)، حصلت على شهادة البكالوريا من كلية القانون بجامعة باريس انضمت لوبان عام 1986 إلى الحزب وانتخبت في يناير 2011 رئيسة لحزب الجبهة الوطنية، وبعد أقل من عام من تقلدها رئاسة الحزب استطاعت مارين أن تعيد الجبهة الوطنية إلى الساحة السياسية والإعلامية بعد غياب استمر سنوات.

وساهمت مارين بقوة في إعادة تأهيل الحزب الذي استطاع تحقيق نتيجة تاريخية في انتخابات بلدية فرعية نظمت عام 2009، وحل الحزب ثانيا في الجولة الأولى لانتخابات مجالس الأقاليم في فرنسا بحصوله على (25.19%) من الأصوات، تصدر الحزب الجولة الأولى من الانتخابات

المحلية الفرنسية التي جرت في ديسمبر 2015، وحصلت على نسبة (29.5%) من إجمالي الأصوات.

وبادر البرلمان الأوروبي مارس 2017 لرفع الحصانة عن لوبان بعد نشرها صوراً لأشخاص قطع تنظيم الدولة رؤوسهم أو أحرقت أجسادهم، وأظهرت النتائج النهائية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية الفرنسية في أبريل 2017 حصول لوبان على (21.53%) في تفوق صريح على نتائج والدها جان ماري لوبان الذي حققه منذ خمس عشرة سنة نحو 17.79%، وأعلنت لوبان بعد نجاحها في الوصول إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، تنحيها عن رئاسة الجبهة الوطنية، اقترحت مارين لوبان تغيير اسم حزبها "الجبهة الوطنية" إلى "التجمع الوطني" بعد هزيمتها في الانتخابات الرئاسية في محاولة للتخلص من اسم يربطه كثير من الناخبين بالعنصرية ومعاداة السامية وتم تغيير اسم الحزب¹.

أكد المتخصص في حركات اليمين المتطرف "ستيفان فرانسوا" في يونيو 2018 المرتبطين بحركات أقصى اليمين المتطرف في (3000) شخص، من بينهم حوالي (1000) شخص على درجة من التصميم لترجمة تطرفهم إلى أفعال، وأن مجموعات اليمين المتطرف كثيراً ما تتدرب بشكل شبه عسكري منذ ستينات القرن الماضي، ويحمل أفرادها أسلحة قانونية وهم غالباً عسكريون شرطيون وصيادون يرتادون ميادين الرماية...

2- جمعية ليه باتريوت Les Patriotes أو الوطنيون

أسسها "فلوريان فيليبو" في مايو 2017، يعتبر الشخصية الثانية في الحزب الجبهة الوطنية، ومن بين المهندسين الأساسيين للبرنامج الرئاسي الذي أوصل لوبان إلى الدورة الثانية من السباق الرئاسي الأخير، ويعد الذراع اليميني لمارين لوبان، أعلن مغادرة الحزب وتخليه عن منصبه كنائب للرئيس، وذلك بعد رفضه ترك رئاسة جمعية "ليه باتريوت" أو "الوطنيون"، ويرى محللون أن الصراعات داخل حزب "الجبهة الوطنية" تتمثل بين تيار يمكن أن يطلق عليه اسم "السياديون"، ومن بينهم فيليبو، وبين من يسعى إلى منح "الجبهة الوطنية" هدفاً ينعصر في الدفاع عن الهوية.

¹ - حواس سنيجر، فرنسا والهجرة: الدرب الملوكي لشعوبيات اليمين المتطرف، ت: عفيف عثمان، مقال من كتاب صناعة

الخوف، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2019، 01م، ص 135

ويقول "توماس غينوليه" المحلل السياسي والأستاذ الجامعي في المعهد الفرنسي للعلوم السياسية في باريس، أن السبب الرئيسي للصراع بين أقطاب حزب الجبهة الوطنية هو أن لوبان استشعرت خطر ونفوذ نائبها والرجل الثاني في الحزب فيليبو، وأرادت التخلص منه، خاصة بعد تراجع شعبيتها وأن تأسيس جمعية "الوطنيون" اصطدم بالتيار المتشدد في الحزب المعروف باسم "السياديون" الذي يركز على مسائل الهوية الوطنية لفرنسا، وهو تيار بنى أيديولوجيته التاريخية على شيطنة الإسلام والأجانب.

3- مجموعة عمل القوات الميدانية

يعتبرون أن فرنسا في حالة حرب، تدعو إلى تشكيل مجموعات دفاعية تضم "مواطنين - جنوداً متأهين لخوض المعارك" وتحض على جمع كل ما يمكن أن يستخدم كسلاح إلى جانب البنادق الحربية والمسدسات، مثل بنادق الصيد والسكاكين والمطارق والرفوش والعصي، وإلى جانب التخابر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وعثرت المخابرات في حوزة بعض المعتقلين من المجموعة في يونيو 2018 على كثير من الأسلحة (بنادق ومسدسات) وقنابل بدائية وسكاكين وخناجر كذلك، فإن أفراد الخلية كانوا يتدربون على الرماية في نواد متخصصة، وعمدوا إلى تحضير مخابئ للسلاح والمواد الغذائية تحسباً لمعركة قادمة ومن أبرز قياداته: "غي أس": يسمي نفسه «الكابتن» (وهو عسكري سابق خدم كما يقول 15 عاماً في صفوف الجيش الفرنسي)، من مواليد العام 1953 ويعيش في توناي شارنت عبر المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في يونيو 2018، عن "القلق الشديد" إثر الإعلان، عن اعتقال 10 أشخاص من أقصى اليمين المتطرف، يشتبه بتخطيطهم لارتكاب أعمال عنف بحق المسلمين، وتخوف من الاعتداء على نحو (2500) مركز ديني إسلامي في البلاد.

4- حركة "جيل الهوية" *Génération identitaire* "اليمينية المتشددة"

نشأت حركة الهوية في فرنسا في عام 2003 تحت مسمى "Bloc Identitaire" سعى نحو (100) ناشط من حركة "جيل الهوية" اليمينية المتشددة في أبريل 2018 لإغلاق ممر في جبال الألب على الحدود الفرنسية الإيطالية في وجه المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إيطاليا، وأقام

الناشطون الذين ينتمون لجنسيات أوروبية مختلفة "حدودا رمزية" باستخدام أسلاك بلاستيكية لإيصال رسالة للمهاجرين أن "الحدود مغلقة وعليهم العودة" إلى بلدانهم.

قضت محكمة أوروبية كبرى في يوليو 2018 بأن تعيد لوبن (300) ألف يورو إلى البرلمان الأوروبي، وهي الأموال التي تم سدادها بشكل غير سليم لمساعدتها. تعود القضية إلى التوقيت الذي كانت لوبن تمثل فيه الحزب في البرلمان الأوروبي في الفترة بين عامي 2009-2017، وقررت محكمة فرنسا خفض (2) مليون يورو، أو قرابة (4.5) ملايين يورو من الدعم العام كان من المفترض أن يحصل عليها الحزب عام 2018، وقالت لوبن إن قرار خفض الدعم يشبه فرض عقوبة إعدام.¹

ثالثا: المهاجرين والإسلاموفوبيا في خطاب اليمين المتطرف في فرنسا

لقد انتشر هاجس الإسلاموفوبيا لدى الفرنسيين واحتلت هذه القضية أولوية في أجنداتهم الانتخابية وعمل اليمين المتطرف على إقصاء الآخر خاصة المسلمين، ومن أجل الحفاظ على الهوية الثقافية الفرنسية يطالب اليمين المتطرف وقف الهجرة للحفاظ على التقاليد والتجانس في فرنسا. استمرت سياسات اليمين المتطرف على نفس النهج إن لم تكن أكثر تشددا وعدوانية خاصة في التعامل مع قضايا مثل الهجرة ورفض الأجانب وتعزيز الهوية الفرنسية حتى استطاعت "مارى لوبان" المرشحة اليمينية المتطرفة ذات التوجه المعادى للهجرة أن تصل إلى المنافسة على منصب رئيس الدولة في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2017 فهي تتمتع بقاعدة شعبية ضخمة وقد أثارت شعبه حزبا الجبهة الوطنية الاهتمام بعد فوزه في 6 مناطق من أصل 12 في الانتخابات المحلية الفرنسية عام 2015 ولم يتراجع الحزب إلا بعد انسحاب الحزب الاشتراكي الذي دعا ناخبه لدعم الجمهوريين وهو نفس الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس ساركوزي .

استخدمت "مارى لوبان" فوز الرئيس ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية للتعبئة لليمين السياسي في أوروبا، وقد اجتمعت علنا بزملاء اليمين في أوروبا، واستفاد اليمين الفرنسي من الأوضاع الاقتصادية المتردية في فرنسا وارتفاع معدل البطالة وزيادة المهاجرين، بالإضافة إلي

¹ - تقرير، مخاطر اليمين المتطرف في أوروبا...فرنسا وتنامي التيارات الشعبوية، من إعداد المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات وحدة الدراسات والتقارير، 14/06/2019م، تاريخ الاطلاع 02/01/2020م،

<https://www.europarabct.com/>

عزم لوبان على الخروج من الاتحاد الأوروبي باعتباره جزء من حملتها الانتخابية، واعتبرت أن الصراع أصبح بين الوطنيين وأنصار العولمة¹.

لكن تكمن قوه التيار اليميني المتطرف في فرنسا في مواجهته لقضايا مثل الإرهاب خاصة بعد تعرض فرنسا لعدد من الهجمات الإرهابية المرتبطة بالإسلاميين كالهجوم على موظفي صحيفة "شارل ابدو"، بالإضافة إلى تهديد الداخل الفرنسي حيث يوجد ملايين من الأجانب مما يهدد الهوية والثقافة الفرنسية.

يركز اليمين المتطرف الفرنسي على بعض القضايا كالهجرة والبطالة وتهديد الهوية الثقافية، وقد تم التركيز على قضية الهجرة باعتبارها القضية السياسية الأكثر أهمية التي لا بد أن يتم مواجهتها وتم وضعها ضمن أولويات الأجندة الحزبية لليمين المتطرف في فرنسا، فلقد اعتبر النائب في الجمعية الوطنية عن اليمين المتطرف " لويس فوراس " سنة 1933م أن الهجرة مرادفة للبطالة لهذا أتت الترسانة القانونية متعسفة في حق الأجانب الذين اعتبروا فائضا في الاقتصاد الوطني الفرنسي و التي تكون منافسة للعمالة الوطنية الفرنسية²

الاهتمام الكبير بقضية الهجرة من قبل اليمين المتشدد الفرنسي يرجع إلى اعتبار المهاجرين السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدلات البطالة والفقر، والسبب في تهديد الهوية القومية للفرنسيين بسبب التزايد الكبير في أعداد المهاجرين، ولذلك نجد أن القضايا التي في موضع اهتمام كبير لليمين المتطرف مرتبطة ببعضها البعض فكل منها نتيجة للأخرى، فنجد أن تزايد أعداد المهاجرين يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب أن المهاجرين يسيطرون على فرص العمل لأنهم يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالفرنسيين، وبزيادة البطالة والضغط على الموارد مع الزيادة المستمرة في عدد المهاجرين سيؤدي ذلك إلى تهديد للهوية القومية والثقافة الفرنسية ولذلك يعمل اليمين المتطرف على تقليل هذا الخطر الناجم عن قضية الهجرة وأصبحت السياسات المتبعة من قبل هذه الأحزاب اليمينية المتشددة تجذب العديد من المؤيدين الراغبين في تحقيق شعار " فرنسا أولا " و " الفرنسيين

¹- يمني عاطف محمد، صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة حالة فرنسا في الفترة (1984-2017)، دراسة بحثية متخصصة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الاطلاع 2020/01/03م، <https://democraticac.de/>

² - Alain bockel, op. cit, pp.83, 84

أولا " الذي يعد الأساس لليمين المتطرف، و قد مثلت هذه الأطروحات مناخا ملائما لليمين المتطرف بحيث صرح " جون ماري لوبان" قائلا: غدا فإن المهاجرين سيقومون في بيوتكم سيأكلون طعامك ويشاركونكم نساءكم وأبنائكم..." إن الملايين الذين دخلوا فرنسا لا يدخلونها من أجل العمل لأن العمل غير موجود مادام أن هناك مليون بطال، لم يدخلوا حبا في فرنسا لقد دخلوا لأن الدخل المتوسط الفردي جيد و الحماية كذلك"¹.

تعد قضية الهجرة من أكثر القضايا التي يهتم بها اليمين المتطرف الفرنسي منذ نشأته بالثمانينات وقد تزامن ذلك مع صعود ظاهره الإسلاموفوبيا أو ما يطلق عليها رهاب الاسلام، نجد أن تصاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة يصاحبها عداا شديد للهجرة والمهاجرين والعمل على إيقاف هذه الهجرات أو تقليلها للحفاظ على هويتهم الثقافية واستقرار بلادهم لأنهم يمثلون أخطار وتهديدات أمنييه وسياسيه واقتصادييه، لقد ازدادت أعداد المهاجرين إلى أوروبا الغربية بشكل كبير كنتيجة لارتفاع أعداد طالبي اللجوء السياسي منذ الثمانينات، في عام 2012 بلغ عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي 13 مليون مسلم مما ساهم في تصاعد أحزاب اليمين المتطرف أكثر فأكثر حيث وجود هؤلاء المهاجرين يهدد العديد من الأفكار والمبادئ المنتشرة في الديمقراطيات الأوروبية ومنها فصل الدين عن الدولة².

وتسعى القوى اليمينية المتطرفة لاستغلال الأحداث الصعبة والعمليات الإرهابية التي تتعرض لها القوى الغربية من اجل وضع أفكارهم وآرائهم على الساحة السياسية وجذب الأفراد لها، فعلى الرغم من اختلاف اليمين المتطرف من دوله لأخرى إلا أنهم يتفقون على عده نقاط بارزه وهي رفضهم القاطع للمهاجرين وانخفاض فرص العمل وتعمل هذه الأحزاب على خفض نسب الجرائم والبطالة من خلال تقليص أعداد المهاجرين، وازداد الوضع خطورة مع تصاعد الهجمات الإرهابية داخل دول أوروبيه معينه في السنوات القليلة الماضية خاصة داخل فرنسا، مما عزز الرؤى الأوروبية عن الإرهاب خاصة مع عدم نجاح الطرفين العربي والأوروبي في بناء تحالف ضد الإرهاب.

¹ - gilles Ivaldi, droite, populistes et extremes en Europe occidentale, (paris : la documentation française, 2004),pp25/26

² - يمنى عاطف محمد، نفس المرجع السابق، ص06

بالتالي نجد أن قضية الهجرة مرتبطة بصعود اليمين المتطرف الفرنسي ولم تختلف رؤية اليمين المتشدد الفرنسي تجاه المهاجرين حتى الآن، بل نجد أن هناك تزايد في العداء ضد المهاجرين وارتباط ذلك بالإسلاموفوبيا التي أضحت ظاهرة في الغرب منذ أحداث 11 سبتمبر 2011 والحرب على الإرهاب والربط بين وجود المهاجرين المسلمين وبين العمليات الإرهابية¹.

كان حزب الجبهة الوطنية الفرنسية تحت قياده جان ماري لوبان يهدف إلى طرد 23 مليون أجنبي مقيم في فرنسا، بالإضافة إلى إنكاره للمحرقة النازية واعتبارها من ضمن أحداث الحرب العالمية الثانية، ولكن دانت ماري لوبان ذلك عام 2015 وحاولت تحسين صورته الحزب المعادي للسامية وللأجانب، وأزاحت والدها عن المسرح السياسي وحاولت أبعاد الحزب عن المواقف المثيرة للجدل ونجحت في ذلك فعلا وزادت نسبه المؤيدين لليمين المتطرف عام 2010 من 18% إلى 24%. ماري لوبان صاحبه السياسات المتشددة تجاه المهاجرين، حيث جدد حزبه الجبهة الوطنية ميثاقه عام 2017 والتزم بإجراء خفض كبير في الهجرة الشرعية إلى فرنسا، واعتبرت ماري لوبان أن الجنسية الفرنسية يجب أن تكون " إما وراثية أو مستحقة "، لكن بالنسبة إلي المهاجرين غير الشرعيين تقول "ما من سبب يدعو لبقائهم في فرنسا، فهؤلاء انتهكوا القانون منذ وطئت أقدامهم للتراب الفرنسي".

لقد رفعت ماري لوبان من سقف العداء ضد الأجانب عندما أعلنت أنها ستمنع أطفال المهاجرين غير الشرعيين من الحصول على تعليم مجاني في فرنسا، على الرغم من أن ميثاق حزبه لم ينص على هذا الإجراء، حيث عبرت عن ذلك من خلال كلمتها " إذا جنتم إلى بلادنا، لا تتوقعوا أن نعتني بكم، وان يحصل أطفالكم على تعليم مجاني، لقد انتهى زمن اللعب".

بالتالي اتضح من سياسات ماري لوبان المتشددة تجاه المهاجرين أن قضية الهجرة هي حجر الزاوية في برنامج ماري لوبان الانتخابي، ويعتبر حزب الجبهة الوطنية أن الإعانات والوظائف والمسكن والمدارس المدعمة لا بد أن تقدم للفرنسيين قبل أن تمنح للأجانب، فتفضيل المواطنين الفرنسيين إعمالاً بمبدأ " فرنسا أولاً " هو من الأسس التي يقوم عليها حزب الجبهة الوطنية بزعامة ماري

¹ - نيقولا لبورغ، اليمين المتطرف في أوروبا: الديناميات والمستقبل، ت: جورج كتورة، مقال من كتاب صناعة الخوف،

مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2019، 01م، ص91

لوبان التي نافست عام 2017م في السباق الرئاسي الفرنسي، وخاضت الانتخابات واستطاعت جذب عدد كبير من المؤيدين الفرنسيين الذين ضاقوا ذرعا من الأحزاب السياسية التقليدية التي لا تقدم أو بدائل للمشكلات التي تعاني منها فرنسا وعلى رأسها الهجرة التي لها العديد من النتائج الغير مرضيه بالنسبة للفرنسيين كزيادة معدل البطالة وتهديد الهوية القومية والثقافية لفرنسا بالإضافة إلى ربط أي عملية إرهابية بالمهاجرين المسلمين خاصة مع ارتباط صعود اليمين المتطرف الفرنسي بظاهرة الإسلاموفوبيا والعداء الشديد للأجانب المسلمين وأطلقوا على ذلك الإرهاب الإسلامي¹.

بالتالي نجد أن فوز ترامب وتصاعد العمليات الإرهابية والقلق المتزايد من الإرهابيين كلها عوامل ساندت صعود الجبهة الوطنية الفرنسية عام 2017 حيث وصلت ماري لوبان في هذا العام في الانتخابات الرئاسية الفرنسية إلى المرحلة الثانية للانتخابات والتي لم يصل لها مرشح من الجبهة الوطنية من قبل، وأعلنت ماري لوبان، المرشحة اليمينية المتطرفة، أنها في حال فوزها بالرئاسة الفرنسية ستقوم بمنع المهاجرين من دخول فرنسا، وأعلنت عدائها الشديد للإسلام والمسلمين، وقد اعتبرت أن الحجاب يعد تهديد للثقافة الفرنسية.

فمستقبل المهاجرين كان سيواجه تهديدات كبيره في حال فوز ماري لوبان مرشحه الجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في 2017 ولكن فوز منافسها "إيمانويل ماكرون" أدى لإيقاف السياسات الخاصة بالمهاجرين التي أعلنت عنها ماري لوبان في برنامجها الانتخابي ومنها على سبيل المثال أنها تعهدت بفرض ضريبة جديدة على المقاولات التي تشغل المهاجرين لكنها لم تحدد قيمتها , فبرنامج لوبان الانتخابي يتضمن العديد من الوعود التي تستهدف المهاجرين تحديداً، فهي تدعو لانغلاق فرنسا على ذاتها بما سمي "الحماية الاقتصادية" .

إن أحزاب اليمين المتطرف الفرنسي تصور المهاجرين باعتبارهم تهديد للهوية الوطنية الفرنسية، ومنبعاً رئيسياً للرجعية ومصدراً للبطالة والجريمة وانعدام الإنسانية، فتزايد أعداد المهاجرين

¹ - ستيفان فرنسوا، الجبهة الوطنية في فرنسا والإسلام، ت: جورج كتورة، مقال من كتاب صناعة الخوف، مركز المسبار

لدراسات والبحوث، ط2019، 01م، ص 130/129

سبب رئيسي في زيادة التهديد والخطر على الهوية الوطنية والثقافة الفرنسية، هذه القضية تحظى باهتمام كبير من قبل الأوروبيين بصفه عامه والفرنسيين بصفه خاصة فهم يعتبرون المهاجرين عبء على الدولة وسبب في البطالة وارتفاع معدل الجريمة والإرهاب وتهديد هويتهم القومية وثقافتهم.

في عام 2012 بلغ عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي 13 مليون مسلم مما ساهم في تصاعد أحزاب اليمين المتطرف أكثر فأكثر حيث وجود هؤلاء المهاجرين يهدد العديد من الأفكار والمبادئ المنتشرة في الديمقراطيات الأوروبية ومنها فصل الدين عن الدولة، بالتالي إجراءات وسياسات اليمين المتطرف الفرنسي في التعامل مع قضايا الهجرة والبطالة والاندماج الأوروبي هدفها حماية الهوية الوطنية والعادات والتقاليد الفرنسية، ورغبة حزب الجبهة الوطنية الفرنسية في تخفيض أعداد المهاجرين لأقل عدد ممكن يعد الحل الأمثل بالنسبة للقوى اليمينية المتشددة في فرنسا لمواجهة البطالة والحفاظ على الهوية القومية للدولة¹.

حزب الجبهة الوطنية الفرنسية يعد أول حزب استخدم الإسلاموفوبيا في دعايته السياسية وحملته الانتخابية من أجل التخويف من الإسلام والمسلمين، وقد مثل ذلك أساسا للعديد من التصرفات التمييزية ضد المسلمين مثل المطالبة بالحد من حقوق المهاجرين المسلمين وحرمانهم كرفض بناء المساجد، أو من خلال مجموعه قوانين تنتهك حقوق المسلمين مثل قانون حظر الحجاب في فرنسا وترجع هذه السياسات التمييزية ضد المسلمين في فرنسا خشية من انتشار الإسلام في فرنسا خصوصا مع انتشار الفكر اليميني المتطرف الذي يقوم على فكره "الاستعلائية" التي تعتبر الأوروبيين أفضل من المسلمين ولا بد من حماية هويتهم من هؤلاء الأفراد الأقل شأنا .

من أهم أهداف اليمين المتطرف الفرنسي المحافظة على القيم التاريخية والتقاليد والهوية الفرنسية وعدم الموافقة على الاندماج واندثار القومية الفرنسية، وبناء على ذلك أعلنت ماري لوبان مرشحة الجبهة الوطنية الفرنسية في برنامجها الانتخابي في السباق الرئاسي عام 2017 أن فرنسا سيكون

¹ - يمنى عاطف محمد، صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة حالة فرنسا في الفترة (1984-2017)، دراسة بحثية متخصصة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الاطلاع 2020/01/03م،

<https://democraticac.de/>

لها عمله وطنيه وعملت على إيقاف منح الجزائريين تأشيرات فرنسيه وذلك من أجل الحفاظ على الهوية القومية الفرنسية.

تعمل لوبان على تخفيض المهاجرين لفرنسا سواء بطريقه رسميه أو غير رسميه من خلال إلغاء التعليم المجاني الفرنسي لأبناء المهاجرين، وان على المهاجرين المقيمين في فرنسا أن يتحملوا أعباء تعليم أبنائهم حتى لا يشكلوا عبء على ماليه الدولة، بينما المهاجرين غير الشرعيين عليهم العودة إلى بلادهم.

شدت "مارى لوبان" على تطبيق "الأولوية الوطنية في العمل" بمعنى أن المواطنين الفرنسيين لهم الأسبقية في العمل والحصول على الموارد والخدمات الصحية المجانية بينما، أعلنت أنها في حال فوزها بالسباق الرئاسي الفرنسي ستقوم بسن تشريع يلزم الأجانب المقيمين في فرنسا بدفع نفقات رعايتهم الصحية في أول عامين من إقامتهم ثم بعد ذلك يتمتعون بالخدمات الاجتماعية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي .

"مارى لوبان" صاحبه السياسات المتشددة تجاه المهاجرين، حيث جدد حزبها الجبهة الوطنية ميثاقه عام 2017 والتزم بإجراء خفض كبير في الهجرة الشرعية إلى فرنسا، واعتبرت "مارى لوبان" أن الجنسية الفرنسية يجبان تكون "أما وراثية أو مستحقة"، لكن بالنسبة إلى المهاجرين غير الشرعيين تقول "ما من سبب يدعو لبقائهم في فرنسا، فهؤلاء انتهكوا القانون منذ وطئت أقدامهم للتراب الفرنسي.

لقد أضحت الإسلاموفوبيا الآن أكثر خطورة عن ذي قبل، مما أدى إلى تهديد المسلمين المقيمين في فرنسا حيث يربط اليمين المتطرف بين ظاهره الإسلاموفوبيا وبين حالات عدم الاستقرار التي تحدث بسبب العمليات الإرهابية التي أطلقوا عليها الإرهاب العربي، واستند اليمين المتطرف في سياساته على التخويف من المهاجرين خاصة المسلمين من أجل توسيع القاعدة الجماهيرية لليمين المتطرف، فقد وصف اليمين المتطرف نفسه باعتباره المدافع عن الثقافة الغربية والتقاليد والوحدة القومية.

لقد استطاع اليمين المتطرف الفرنسي أن يخاطب المواطنين بأسلوب يؤكد الحاجة إلى الحفاظ على الهوية الوطنية، ويميز اليمين المتطرف بين الأنا والآخر ونجح في تصوير نفسه على انه المدافع عن الثقافة والهوية الفرنسية في حين فشلت الأحزاب التقليدية اليمينية واليسارية التي اعتمدت على العولمة والاندماج والحد من الخصوصية الثقافية، مما أدى إلى انجذاب عدد كبير من الأفراد لخطاب اليمين المتطرف الذي يدعو لحماية الهوية الوطنية والثقافية ورفض الاندماج والعداء للمهاجرين وخاصة المسلمين باعتبارهم منبع الأزمات كتزايد معدل البطالة، بالإضافة لكون المهاجرين مصدرا أساسيا للإرهاب وعدم الاستقرار في القارة الأوروبية بأكملها، ولذلك حقق اليمين المتطرف قاعدة جماهيرية واسعة وأصبح فاعلا هاما في الساحة السياسية الفرنسية.

العولمة جعلت أوروبا تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين المختلفين في العرق والدين والثقافة فالمهاجرين من وجهة نظر اليمين المتطرف ليس سببا في البطالة وعدم توافر فرص العمل فقط وإنما سببا في تهديد الهوية والثقافة الفرنسية، خاصة وان المهاجرين يختلفون في ثقافتهم ودينهم وعاداتهم وتقاليدهم عن المجتمع الفرنسي، وكلما زادت أعداد المهاجرين لفرنسا كلما زاد الخطر على الهوية الوطنية الفرنسية التي يمكن أن تتدثر أو تتخضع قيمتها أمام ثقافة المهاجرين الذين تتزايد أعدادهم يوما بعد يوم في المجتمع الفرنسي¹.

مما سبق نجد أن تهديد الهوية الوطنية والثقافة الفرنسية واحدة من الآثار المترتبة على تزايد أعداد المهاجرين إلى فرنسا سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، واليمين المتطرف باعتباره المدافع عن الهوية والقومية الفرنسية يعمل على خفض أعداد المهاجرين لأقل عدد ممكن لأنهم مصدر الأزمات والإرهاب وأيضا سببا في التزايد معدلات البطالة لان المهاجرين يسيطرون على الوظائف لأنهم يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالمواطن الفرنسي، بالتالي نجد أن حماية الهوية والثقافة الفرنسية وتوافر فرص عمل للفرنسيين أعمالا بمبدأ الأولوية الوطنية في العمل من خلال تخفيض أعداد المهاجرين هي من أولويات القضايا التي يريد اليمين المتطرف حلها وطرح بدائل لمعالجتها حتى يستقر المجتمع الفرنسي تماما ، وهذه السياسات مكنت اليمين المتطرف في فرنسا

¹ - سمير أمغار، اليمين المتشدد في أوروبا ورهاب الإسلام: حالة فرنسا، ت: جورج كتورة، مقال من كتاب صناعة الخوف،

من الوصول إلى المرحلة الثانية في الانتخابات الرئاسية عام 2017، وعلى الرغم من عدم فوز مرشحه اليمين المتطرف "ماري لوبان" في السباق الرئاسي وفوز منافسها المستقل "إيمانويل ماكرون"، إلا أن اليمين المتطرف ممثلاً في حزب الجبهة الوطنية قد حقق تقدم ملحوظ في الساحة السياسية الفرنسية حيث حصل على 11 مليون صوت من الناخبين وهذا يعد مؤشراً على قبول سياسات اليمين المتطرف من قاعدة جماهيرية كبيرة تريد الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية الفرنسية خاصة في ظل عجز الأحزاب التقليدية الفرنسية على تقديم بدائل وحلول مثل التي يطرحها اليمين المتطرف في فرنسا.

المطلب الثاني: مساهمة الإعلام في تأجيج خطاب الكراهية ضد المهاجرين المسلمين في فرنسا

صرحت السيدة "إليسا راي (Elissa Ray) المتحدثة باسم لجنة" مناهضة الإسلاموفوبيا في فرنسا قائلة عبر عشر سنوات كاملة، لاحظنا ارتباطاً كاملاً وثيقاً بين خطاب الكراهية للإسلام والمسلمين سياسياً وإعلامياً وبين أعمال العنف التي تمارس ضد المسلمين. ويعني هذا أن كل ما روجت أجهزة الإعلام والساسة لهذه الكراهية العنيفة ضد المسلمين، كلما شعر المواطنون بأنهم أحرار في ممارسة التمييز والعنف ضد المسلمين.

وبالتالي، كان للمتغير الإعلامي في الغرب دوراً في تنامي مشاعر الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام والمسلمين بتصويرهم على أنهم إرهابيين يسعون إلى نشر اللااستقرار والفوضى في العالم، وذلك بتضخيم الأخبار والأحداث حتى تؤثر في الرأي العام الغربي. لذلك استمر الشعور بالعداء للمسلمين في الكثير من الأوساط الغربية¹.

تعمل وسائل الإعلام الفرنسية مصنعا وأداة لإضفاء المشروعية على قادة الرأي من المسلمين الذين كثيراً ما يستعان بهم لتدعيم الخطاب الأمني الذي يختزل صورة المسلمين بحسب ما يريده أرباب الإعلام في فرنسا، فهؤلاء القادة باختصار لا مكان لهم إلا في إطار غاية واضحة

¹ - هشام داود الغنجة، جميلة سرنيج، الإسلاموفوبيا والإرهاب "جدلية التأثير والتأثر"، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلاموفوبيا في أوروبا "الخطاب والممارسة"، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، 2019، ص 86

يحددها المثقفون الإعلاميون فقط، وهي الاحتفاء بالقيم الرئيسية للترابط، وإدانة الخطر الإسلامي الداخلي، ويمكن عد دعوتهم نوعا من أداء الأدوار التي جرى توزيعها على الممثلين بصورة معدة سلفا.

في هذا السياق يمثل برنامج "نهاية تحقيق" "Complement denquete" الذي بث يوم 27 يناير على القناة الفرنسية الثانية مثلا جيدا لطريقة العرض الإعلامية للتهديد الإسلامي في فرنسا، إضافة إلى حضور كل الأحكام المسبقة، والصور النمطية السلبية، استدعى البرنامج كل الضمانات الإسلامية الممكنة لخطاب الخوف من الإسلام، فكان حاضرا الصحفي الجزائري التقدمي "محمد صيفاوي" الذي قام بدافع من حسه المهني بالتمكر في صورة إسلامي من أجل الإيقاع بشاب إرهاب إسلامي هو "كريم بروتي"، والذي يفترض قيامه بالتحضير لتفجيرات على الأراضي الفرنسية، والكاتبة الجزائرية المدافعة على المرأة "لطيفة بن منصور" التي دعت في مقابلة أجريت معها إلى الحرب ضد أولئك الإسلامويين الهمجيين الذين يريدون القضاء على العنصر النسائي¹.

إن معركة هؤلاء المثقفين الإعلاميين المضادة للإسلام تقود العديد منهم إلى إن يربطوا كل أوجه التعبير عن الالتزام الديني والسلوك المحافظ بالظلامية والإرهاب الإسلامي، والإسلام الذي يتحدثون عنه إذن ليس هو إسلام الآلاف من المسلمين العاديين الذين يعيشون بهدوء على أراضي فرنسا، وإنما إسلام متخيل، إسلام تنتجه نظرتهم التحذيرية والتدميرية لمستقبل المجتمعات الأوروبية.

عبرت الكاتبة "إليزابيث شيلا" في كتابها "الإسلام والمحنة الفرنسية بجمال تتم عن كراهية للإسلام حيث تناولت في فصل سمته " أنت مسلم، نحن مذعورون" قضية وجود الإسلام في فرنسا بشكل مبالغ فيه حيث قال: "الفرنسيون مرضى بالإسلام وهم يخافون من الإسلام فأين ما دار الإسلام ينتابهم الخوف، وتساءلت بعدها، هل الفرنسيون على حق عندما يخافون من الإسلام؟ طبعا ذلك

¹ - إباد صلاح شاكر، ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في الغرب، ص 118/120

الخوف ينتابهم كلما لاحظوا مظاهر التطرف الديني والأشكال الخارجية والأعمال الخارجة عن القانون لهؤلاء المتشددين"¹

إن الوسائط الإعلامية تساهم في توسيع دائرة الكراهية والإسلاموفوبيا، ولا يتم ذلك بالضرورة عبر خلقها ولكن من خلال المشاركة تكريسها وابتدالها، وإذا كنا نسلم أن غالبية وسائل الإعلام والإعلاميين عموما ليسوا من مروجي الإسلاموفوبيا، لكن طريقة مقاربتهم لقضايا الإسلام والمسلمين تخلق جوا ملائما للإسلاموفوبيا، ذلك أن الخطاب الإعلامي الفرنسي غالبا ما يختصر الإسلام في ظاهرة ما يسميها الاسلاموية والإرهاب وهو موقف اختزالي تشويهي يكشف عن رؤية عدائية، فقد وجد الإعلام الفرنسي في بعض الأحداث التي كانت فرنسا والغرب مسرحا لها، مثل كتاب "آيات شيطانية"، و"قضية الحجاب"، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأحداث مدريد سنة 2005 وأحداث لندن سنة 2005 والرسوم الكريكاتورية الدنماركية سنة 2005 وأحداث الضواحي الفرنسية سنة 2005 والفيلم "فتنة" الذي يتهم على الإسلام سنة 2002 وغيرها، فرصة لممارسة كل أساليب التضليل والتنميط والتشويه موسعا بذلك دائرة الكراهية ضد الإسلام والمسلمين والعرب، فمن خلال توظيف مصطلحات وعبارات تفتقد إلى أخلاقيات الممارسة الإعلامية ولغة تحريضية، لم تتردد "النوفال ابسرفتار والاكسبرس"، الأسبوعيتان الفرنسيتان، مثلا، في توظيف أكثر مفردات السجل التخويفي والإسلاموفوبي قتامة في مقاربتهما لبعض الأحداث التي أشرنا إليها من قبل: "الإرهاب: الذين يهددون فرنسا"؛ "الجهاد، قنبلة الإسلام الهيدروجينية" الحجاب المؤامرة، كيف يقوم الإسلاميون باختراقنا"؛ "تحقيق حول أموال الإسلام"؛ "تحقيق حول صعود الإسلام في الغرب"؛ "الإسلام الفرنسي: من يأزر الخميني؟"؛ "قضية الحجاب: أيها المعلمون لا تستسلموا"؛ "الإرهاب: كيف يقوم الإسلاميون بتجنيد الأفراد في فرنسا."؛ "تضليل للانتقام من الأوربيين"؛ "حرية الصحافة مقدسة"، بل إن بعض هذه المجالات، كما يذكر بعض الباحثين، لم يتردد في تخصيص "أعداد تدور محاورها حول الإسلام"، لترتفع معدلات مبيعاتها 15 بالمئة. لذلك باتت

¹ - ELISABETH SCHEMLA. ISLAM. L EPREUVE FRANCAISE. collection tribune libre(paris: 2013),p19

المجالات التي تعاني من الركود تلجأ إلى توظيف محاور تحريضية معادية للإسلام لكي تحل أزمتها الاقتصادية¹.

❖ الاستغلال السياسي لظاهرة الإسلاموفوبيا في وسائل الإعلام الفرنسية

عند الوقوف على إرهابات الإسلاموفوبيا وتداعياتها في فرنسا والتوظيف السياسي لهذه الظاهرة من طرف الساسة الفرنسيين، لابد من الرجوع إلى طروحات الصحفي الفرنسي "إيدوي بلينال" في كتابه " من أجل المسلمين" الذي يستشهد بمواقف قادة فرنسيين كبار من اليمين واليسار واليمين المتطرف من أمثال ساركوزي وفالز ولوبان وآخرين، بينوا أن معاداة المسلمين بشكل عام والمهاجرين بالخصوص أصبحت تشكل أداة إيديولوجية من أجل الوصول إلى السلطة والتغطية على المشاكل الفرنسية الأخرى².

تخوض وسائل إعلام فرنسية هجمة ضد المسلمين حيث صرح مدير نشر صحيفة "لوفيغارو"، "إيف ثيرارد"، على الهواء مباشرة: "أنا أكره الديانة الإسلامية!"، كان ذلك في لقاء حوار حول الحجاب لكن "صراحة" ثيرارد لم تكن بعيدة عن خطاب الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" نفسه، الذي صرح مؤخراً: "الحجاب الذي تلبسه نساء من الجاليات المهاجرة، بمثابة فشل لنموذجنا الجمهوري، في خضم الأزمة التي يعيشها الإسلام ككل". لم يتوقف ماكرون عند هذا الحد، بل في خطابه أثناء حفل تأبين ضحايا الهجوم الإرهابي في مقر الشرطة بباريس، دعا عامة الشعب إلى تحمل المسؤولية بتعيين مظاهر الإرهاب في المدارس ومراكز العمل والساحات العامة، دون أن يفرق بين الإسلام والإرهاب في هذه المظاهر، ما وضع مسلمي البلاد في قلق من التعرض لانتهاكات.

¹ - الصادق رابح، تحليلات الإسلاموفوبيا في خطابات الوسائط الإعلامية الفرنسية: بحث في المصادر، كلية الاتصال ،

جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

² - EDWY PLENEL, pour les musulmans, (paris: la decouverte, 2014), p122

وإذا لم يحدد ماكرون الفرق بين الإسلام والإرهاب، فإن وزير الداخلية الفرنسي كريستوف كاستانير مزج بينهما حين قال عن مظاهر الإرهاب والتطرف، إنها "الممارسة الدائمة للطقوس الدينية الإسلامية، والحرص على صيام شهر رمضان".!

وفي تقرير نشرته صحيفة "Médiapart" الفرنسية، بعنوان "اللحظة التي فتح فيها ماكرون ماسورة الإسلاموفوبيا"، وضح كيف أن خطاب ماكرون لم يختلف كثيرًا عن سابقه ساركوزي منذ أن فصل بين "نحن" و"هم" التي تشير إلى المسلمين داخل المجتمع الفرنسي، معلناً بداية عهد من الإسلاموفوبيا.

هذا التصعيد في الخطاب المعادي للإسلام وطرح قضية الحجاب هو محاولة تعتميم على المشاكل الأساسية التي يعانيها الشعب الفرنسي، والتي من أجلها أمضى سنة كاملة من التظاهر في الشارع، يقول كريم زريبي النائب الأوروبي السابق في لقاء تليفزيوني جمعه ونائب حزب التجمع الوطني "جوليان أودول"، وعليه، ربما يتضح كيف يستخدم الإسلاموفوبيا كأداة سياسية، وفي هذا السياق، يمكن استدعاء ما صرحت به رئيسة مجلس جهة بورغوني-فرانش كومته، تعليقاً على ما قاله النائب اليميني للمرأة المحجبة، إذ قالت رئيسة المجلس في بيان صحفي إن هجوم النائب اليميني على المرأة المحجبة، كان مقصوداً بهدف التشويش السياسي على عمل المجلس.

وأوضحت رئيسة المجلس أنه منذ بداية الجلسة وقبل ولوج فاطمة للقاعة، والنائب المذكور يشوش على المناقشات العامة، بداية بإبداء امتعاضه من عرض ضد العنصرية يكرم مارتن لوثر كينغ. كل هذه التصرفات تبرز توجه التجمع الوطني المغذية للكراهية، والمستخدم للتشويش أمام إفلاسها السياسي، يقول بيان رئيسة المجلس.¹

المطلب الثالث: تأثير الهجمات الإرهابية على اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ازداد العداء الغربي للإسلام، ولازمه شيوع مصطلح الخطر الأخضر الذي يربط بين الإرهاب والمسلمين، واستمر ذلك إلى يومنا هذا، وهو ما تؤكد جملة من

¹ - سفيان البالي، تداعيات الإسلاموفوبيا في فرنسا "إرهاب مركب"، مقال منشور بتاريخ 2019/11/05م، تاريخ الاطلاع

https://www.ultrasawt.com، 2020/01/01م

الإحصائيات نشرت على موقع مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كير" لعام 2016 ، فقد نشر الموقع تقريراً عن أحوال الحقوق المدنية للمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية؛ خلص إلى ارتفاع نسبة الكراهية ضد المسلمين في عام 2016 بنسبته 57% تزامن ذلك مع ارتفاع مقداره 44% في جرائم الكراهية المرتكبة ضد المسلمين خلال المدة ذاتها؛ وارتفع معدل التعصب ضد المسلمين بنسبة 65% في الفترة ما بين عام 2014 و 2016 وتوصل التقرير الذي نشره ذات الموقع إلى أن جرائم الكراهية ضد المسلمين ارتفعت في المجل بمقدار 58.4%.

ويعود سبب ارتفاع نسب جرائم الكراهية ضد الإسلام والمسلمين إلى إعلان كثيرين في الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الديانة الإسلامية ومعتقياها، وذلك من خلال تصوير الإسلام على أنه دين عنف وإرهاب، مليء بالحق والأتانية، وبالتالي يشكل خطراً على الحضارة الغربية وعلى البشرية برمتها، وعلى هذا الأساس عملت كل من الدول الأوروبية وأمريكا على تشويه صورة الإسلام ونشرها من خلال وسائل الإعلام بهدف تعميق شعور العدا والكراهية ضد المسلمين، وهي الصورة التي تأصلت في أذهان العديد من الأوروبيين والأمريكيين، وهذا يعد خرقاً لحقوق الإنسان التي تدعي الدول الغربية الدفاع عنها) .

صرح الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يوسف بن أحمد، في مقدمته بخصوص تقرير حول الإسلاموفوبيا قائلاً: إن ما تقوم به الجماعات الراديكالية والمتطرفة من أعمال باسم الإسلام، قدم مبررات لمن يكرهون الأجانب لكي يعززوا أجنداتهم، الأمر الذي يعرض الصورة الإيجابية للإسلام للخطر، ويعزز الإسلاموفوبيا بكل أنحاء العالم¹.

و في تحليله لظاهرة الإرهاب في فرنسا يرى كل من " :فرنسا هايسبورغ" و " جون ليك ماري أن الإرهاب في فرنسا مرتبط بالتوافد الأجنبي و حركات الهجرة العبر -وطنية و لكن أصول الإرهاب في فرنسا مرتبط بالثورة الفرنسية ذاتها من خلال إرهاب اليعاقبة و الصراع الدائم ما بين المتعصبين لتيار الملكية الرجعية ، أنصار الجمهورية لتظهر في القرن التاسع عشر مجموعة من الهجمات المرتبطة بالحركات القومية، الفوضوية ففي 24 ديسمبر 1800 م تم تفجير قنبلة

¹ - هشام داود الغنجة، جميلة سرنيج، الإسلاموفوبيا والإرهاب "جدلية التأثير والتأثر، مرجع سابق ذكره، ص84/85

استهدفت "نابليون بونابرت" أسفرت عن 22 قتيل و 100 جريح و كان السبب وراثها هو المطالبة بالعودة للملكية و الهجمة الإرهابية التي استهدفت " لويس فيليب سنة 1835 م من قبل جماعة فوضوية وكانت سنة 1858 م بداية تحول مسار الإرهاب في فرنسا بحيث ارتبط بحركية الهجرة الوافدة الإيطالية بعد تعرض "نابليون الثالث لهجوم إرهابي من قبل متطرف قومي ايطالي و كذلك الهجوم الإرهابي الذي استهدف الجمعية العمومية سنة 1893 م.

و يرى المفكران من " :فرنسوا هايسبورغ و " جون ليك ماري" أن تنامي البناء الإدراكي للهجرة كتهديد إرهابي مضر بأمن فرنسا و نظامها العام يمكن إرجاعه إلى عوامل خاصة مرتبطة بنفسية و ذهنية المجتمع الفرنسي نتيجة الرواسب التاريخية و رؤيته للأخر و عوامل عامة تتعلق بالتحويلات النسقية للبيئة الدولية و تأثيراتها على البيئة الداخلية لفرنسا و من جملة هذه العوامل و التأثيرات نجد:

1-العوامل التاريخية و المجتمعية التي ترى المسلمين مصدرا للعنف و الإرهاب نتيجة تراكمات الحروب الصليبية و الحركة الاستعمارية الفرنسية، إفرزات حرب التحرير الجزائرية، الأزمة الجزائرية سنوات التسعينات.

2-الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام الفرنسية السمعية البصرية و المكتوبة من خلال ترويجها لصورة المسلمين و المهاجرين العرب و المغاربة و تسويقها لدى الرأي العام في شكل صورة تربط المهاجر بالعنف الإرهاب والجريمة.

3-ظهور الحركات الإرهابية المتطرفة في الدول الجنوبية للمتوسط سنوات الثمانينات و التسعينات خصوصا في الجزائر و مصر التي نادى بتطبيق إسلام رجعي و متطرف و بالتالي التأثير في صورة المهاجر المقيم بفرنسا و التخوف من اتجاهه نحو العمل الإرهابي الراديكالي و قد تزامن ذلك مع تنامي البناء الإدراكي لمخاطر الهجرة القادمة من الجنوب.

4- أدت هجمات 11 سبتمبر 2001 م إلى ظهور ما يعرف بالإرهاب الخارق لإطار عولمة ومصادر تهديد و من هنا أصبح المهاجر مصدر تهديد إرهابي لأمن فرنسا من خلال نشاطات الجماعات المسلحة المتواجدة في أوساط الجالية المهاجرة في فرنسا¹.

و يرى " ديدي بيجو أن العلاقة ما بين المهاجر -الإرهابي تتمحور أساسا حول "الإسلاموية islamisme" و التي تجد ملائمة منهجية و عملية في المجال السميائي عبر تلاعب رمزي في صورة أعراض مرضية لمرجعية أولى و جوهرية تجعل من المهاجر و الأجنبي في المخيلة الجماعية الفرنسية في إطار تصور إدراكي بنائي كمصدر لانعدام الأمن "insécurité" و بهذا فإن الدلالة الإرهابية أصبحت كمرجعية مشكلة لمدلول السياسة الفرنسية لمنح التأشيرات للأجانب منذ الهجمات الإرهابية لسنة 1986 م و المرتبطة بالحرب اللبنانية و ظاهرة التطرف في الشرق الأوسط ، يعتبر " بيجو " "bigo" أن مخطط "Vigipirate" الذي عمدت السلطات الفرنسية لإقامته ابتداء من سنة 1981 م لتقييم درجات الخطر الإرهابي وفقا لسلم لوني: أصفر، برتقالي، أحمر، سقرطي "écarlate" هذا اللفظ اللوني مشتق من العربية سقرطي و الذي يعني اللون الأحمر القاتم الذي يميل للأسود لها دلالة رمزية لربط المهاجرين العرب و المسلمين بالإرهاب باعتبار أن لون بشرتهم سمراء كما أقام المخطط علاقة ما بين الجريمة و الإرهاب وفقا لمقتضيات تزواج مصلحي بين سياسة محاربة الإرهاب، الجريمة و الهجرة غير الشرعية مؤدية لميلاد فرضية بنائية للأعداء التي تعبر عن إشكالية إرادية تعكس صورة كره و رفض الآخر و بالتالي بناء عملية التهديد la construction de la menace بطريقة تدريجية و لكنها تداخلية و تكاملية في صورة كلية تربط المهاجر بالإرهابي وفقا لمسار ثنائي: عدو داخلي "ennemi intérieur" يتطابق مع نموذج صورة "الأعداء الخارجيين" "des ennemis extérieurs" الذي تمثله الدول الإسلامية المتطرفة²

¹ - François Heisbourg, caractéristiques du terrorisme contemporain, dans : François Heisbourg, Jean-Luc Marret, (Dir), le terrorisme en France aujourd'hui, (Paris : éditions des Équateurs, 2006), pp.16-18.

² - Didier Bigo, le " phagocytage " des questions de migration et de libre circulation en Europe les enjeux de sécurité?, Migrations soci é t n : 116, (mars – avril 2008), pp .73-78.

الفصل الرابع إنعكاسات تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا على إدماج المهاجرين المسلمين

في فرنسا

يمكن الجزم بأن المسلمين الفرنسيين الذين يشكلون نحو 10 بالمئة من سكان البلد (65 مليون ساكن) وهم أكبر جالية مسلمة في أوروبا الغربية، هم أول ضحايا التفجيرات الإرهابية؛ إذ أن الإجراءات الأمنية المتخذة ستنتقص من حرياتهم وحقوقهم كمواطنين فرنسيين. إنهم كبش الفداء في الحملات المتبادلة بين اليمين واليسار، والتي سترتفع وتيرتها مع اقتراب أوقات الانتخابات. ويؤشر الجدل الدائر حالياً حول الملف الأمني على أنهم سيكونون في عين التدابير الردعية والعقابية التي تُطالب الأوساط العنصرية باعتمادها. وقد طالبت زعيمة حزب "الجبهة القومية" (أقصى اليمين) مارين لوبن بحظر "المنظمات الأصولية الإسلامية وطرد المتشددين الإسلاميين من فرنسا وترحيل الأجانب الذين يكرهون بلادنا وغلق المساجد التي يؤمها متطرفون وإقفال الحدود"¹.

- جدول يبين سلسلة أعنف الهجمات التي استهدفت مدنا فرنسية خلال العشرين سنة الماضية

تاريخ العملية	مكانها	منفذوها	المُستهدف	عدد الضحايا
13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015	باريس	ثمانية	ملعب ومسرح ومطاعم	130 قتيلاً و400 جريحاً
7 كانون الثاني/يناير 2015	باريس	اثنان (الأخوان كواشي)	مجلة شارلي هبدو	12 قتيلاً
9 كانون الثاني/يناير 2015	باريس	واحد (كولي بالي)	متجر يهودي	6 قتلى
11-19 آذار/مارس 2012	تولوز	واحد (محمد مراح)	مصنع	قتلى 7
تشرين الثاني/نوفمبر 2011	باريس	واحد	"مجلة شارلي هبدو"	لاضحايا
11 كانون الثاني/يناير 2009	باريس وستراسبورغ	ثلاثة	معبد يهودي ومقر للعبادة	-

¹ - رشيد خشانة، هجمات باريس "الخلافيات والتداعيات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/11/19، تاريخ

الاطلاع: 2020/01/13م، <https://studies.aljazeera.net/>

كانون الثاني/يناير 1996	باريس	غير معروف	محطة مترو الأنفاق بور رويال	قتلى و 90 جريحًا 4
-------------------------	-------	-----------	--------------------------------	--------------------

ولقد أدى فشل الحركات الاجتماعية والتنظيمات ذات الطابع الديني في احتواء القاعدة الاجتماعية لشباب الجيلين الثاني والثالث لمسلمي فرنسا نتيجة انشغالها بالحسابات السياسية والمصالح الضيقة إلى إفساح المجال إلى صعود الإسلام المتشدد المتطرف بما فيها تيار السلفية الجهادية، حيث نجح هذا الأخير في استقطاب قطاعات من الشباب المسلمين في اتجاه القطيعة مع المجتمع الفرنسي من خلال الترويج لفكرة الفردية بديلاً من طرح مشروع لتوحيد المسلمين في فرنسا، أدى الفشل المؤسسي في فرنسا بشقيه الرسمي وغير الرسمي، بالتوازي مع صعود السلفية في الضواحي إلى أحداث فراغين سياسي وإيديولوجي بدأ يسيطران على قطاعات من شباب الضواحي المهمشة، وتمكنت منظمات إرهابية خارجية من توظيفهما لخدمة مصالحها، وهذا ما يفسر اتجاه بعض الشباب المسلمين في فرنسا إلى انتهاج العنف والإرهاب وسيلة تعبير عن الهوية على خلفية الأوضاع الاجتماعية المعقدة والتمييز الاجتماعي والمواقف غير الإيجابية للإسلام داخل قطاعات كثيرة في المجتمع الفرنسي كما يظهر في استطلاعات الرأي الفرنسية بشكل شبه دائم¹.

المبحث الثالث: تداعيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على الواقع الاجتماعي للمهاجرين

المسلمين في فرنسا

إذا كان التطور الكمي لمسلمي فرنسا يسير بوتيرة منتظمة في تصاعد مستمر، فإن مسار التنامي الكيفي النوعي لا يتقدم بنفس الوتيرة، وما زال في مراحله الأولى، ويمكن استنتاج هذا الأمر من خلال مستوى الفعل والتأثير في المجتمع، إذ لم يتحول المسلمون بعد إلى ثقل اقتصادي وسياسي وثقافي وإعلامي، وإلى مجموعات ضغط كما هو حال مجموعات دينية وإيديولوجية أخرى، ويتجلى ذلك في العديد من المجالات، منها التعليم والسكن والعمل ودوائر التأثير الإعلامي والفكري والسياسي، فهم يعانون من ظاهرة الإسلاموفوبيا ومحاولات إقصائهم عن الدورة الاقتصادية والمناصب المؤثرة.

¹ - وليد كاصد الزيدي، الإسلاموية المتطرفة في أوروبا، مرجع سابق ذكره، ص 71/70

المطلب الأول: التضييق على الممارسات الدينية

تتباعد وتختلف الممارسات الدينية إلى حد كبير حول انقسامات الأجيال؛ لقد عاشت الأجيال الأولى من المهاجرين المسلمين في فرنسا إسلامها بطريقة جماعية وغير مرئية؛ حيث لم تكن تطمح إلا إلى العودة إلى ديارها، وتجنب، إن أمكن، الآثار المعدية للمجتمع المضيف، وكان لهذا التحفظ دلالاته على صعيد المشاركة السياسية والمدنية.

مع ظهور أجيال من المسلمين المولودين والمندمجين اجتماعيا في فرنسا تغيرت الأمور، واليوم من دون تابوهات، لكن في الغالب دون ضجيج يعلن الآلاف من المواطنين العاديين انتماءهم المزدوج "المواطن والمسلم"، ويجعلون هويتهم الدينية مرئية في الفضاء العام: ارتداء الحجاب، صوم رمضان، الصلاة.. إلخ، هؤلاء المواطنون موجودون في جميع الفئات الاجتماعية والقطاعات المهنية، بما في ذلك الخدمة العامة¹.

منذ منتصف الثمانينات وتصريحات السلطة والمعارضة تطالب الجاليات المسلمة في فرنسا بما لا تطالب به غيرها، فلا يحق للمسلمين ما يحق لغيرهم من الديانات رغم علمانية الدولة، ففي الدولة العلمانية نفسها نلاحظ أن اغلب العطل الرسمية هي مناسبات دينية، ويمنع على ثاني دين في الدولة وهو الإسلام أن يتمتع أفراده بيوم واحد عطلة لعيد الأضحى أو عيد الفطر، ويلاحظ انتشار المدارس المسيحية واليهودية والبروتستانتية والبوذية... وتتل مساعدات الدولة ضمن عقود تعليم خاصة، بينما تتم محاصرة المدارس العربية والقرآنية والمراكز العربية الإسلامية، ولا يسمح بها إلا بصعوبة بالغة، وتحرم من عقود التعليم مع وزارة التعليم ومن معادلة شهاداتها، كما لا تتال أي مساعدات مالية تذكر².

❖ التعرض للمراقبة والتجسس الأمني

¹ - مدني قصري، الإسلام في فرنسا بين مرجعية الهوية والهوس الديني، مقال منشور بتاريخ 2018/05/21م، تاريخ

الاطلاع 2020/01/03م، <https://hafryat.com/>

² - محمد بشار الفيضي، الجاليات الإسلامية في فرنسا ومشكلة التأقلم والاندماج، مقال ضمن كتاب جماعية بعنوان:

الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية: مشكلات التأقلم والاندماج، دار النفائس، ط01، بيروت لبنان، 2003م،

تتعهد السلطات الفرنسية تسريب بعض التقارير التي تتحدث عن الخطر الإسلامي وتصاعد موجات التطرف بين أفراد الجالية الإسلامية بالبلاد، كان آخرها التقرير الذي نشرته صحيفة أوبزرفر البريطانية يوم 11 يوليو 2004 نقلا عن صحيفة لوموند الفرنسية وتضمن تحذيرات من تحول 300 تجمع سكاني في فرنسا إلى جيتوهات يعيش فيها 2 مليون مسلم على حافة التطرف الإسلامي، وقال التقرير إن بعض المساجد في فرنسا مثل مسجد السلام " قد تحولت إلى معقل للأصوليين الإسلاميين وأماكن محتملة لتجنيد الإرهابيين "و ادعى أن أحاديث تليفونية تجري بين الموجودين في هذا المسجد و"المرشدين"الدينيين في مكة بالسعودية تتضمن أسئلة عن الحياة اليومية للجالية الإسلامية في فرنسا كما ذكر تقرير الاستخبارات الفرنسية أن تعدد الزوجات بين أفراد الجالية الإسلامية في فرنسا هو أمر شائع وأن معاداة السامية في حالة تزايد، مدعياً أن الدعاة المسلمين يعملون بجد، وأن نشرهم للمبادئ الأصولية يأتي بثمار خالصة بين الشباب والأطفال .والحقيقة أن التجمعات السكانية التي تحدث عنها التقرير هي حقيقة تعكس سياسة التمييز والتهميش ضد الجالية الإسلامية في فرنسا، فهذه التجمعات متواضعة المستوى أنشأتها الحكومة الفرنسية عن عمد وفقاً لما تذهب إليه الأوبزرفر في عددها المشار إليه لأنها كانت رخيصة في بنائها عندما دفعت الحاجة هذه الحكومة إلى استيراد عمالة رخيصة جاءت معظمها من المسلمين المغاربة، وبدلاً من أن تعمل الحكومة الفرنسية على تنمية وتحديث هذه التجمعات فإنها تدعي أنها تحولت إلى " أوكار للمتطرفين"¹.

❖ منع الحجاب

بدأت في عام 2010 حملة رهاب واسعة النطاق لدى العامة ضد الحجاب والنقاب والبرقع انطلاقاً من فرنسا، عندما كان الرئيس نيكولا ساركوزي والقادة في كلا مجلسي البرلمان الفرنسي يؤيدون الحظر بأغلبية ساحقة، بحجة أن النقاب يهدد علمانية فرنسا، وحقوق المرأة، والأمن العام، وجاءت الخطوة التالية عندما اقترحت الجمعية الوطنية الفرنسية في 13 تموز/يوليو 2010 مشروع قانون اعتمده مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 أيلول/سبتمبر 2010م، أدى إلى فرض حظر على ارتداء غطاء الرأس الذي يغطي الوجه، بما في ذلك الأقفعة والبرقع والخوذات وقناع العينين، النقاب

¹ - دراسة، المسلمون في الغرب بريطانيا دراسة حالة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، اوت 2004، ص 17/15

وغيرها من أنواع أعطية الوجه في الأماكن العامة، وكانت الحجة الرئيسية التي تدعم هذا الاقتراح هي أن أعطية الوجه تحول دون تحديد هوية الشخص بشكل واضح، الامر الذي يشكل خطرا أمنيا وعائقا اجتماعيا داخل المجتمع الذي يعتمد على التعرف على الوجه والتعبير في التواصل، ولذلك فإنه اعتبارا من 11 نيسان/أبريل 2011 ، أصبح من غير القانوني في فرنسا ارتداء حجاب يغطي الوجه أو قناع آخر في الأماكن العامة مثل الشارع والمحلات التجارية والمتاحف ووسائل النقل العمومي والحدايق العامة، و في عام 2016 م طبقت عدة مدن ساحلية فرنسية حظرا على البوركيني ، وهو بدلة سباحة للنساء المسلمات، بعد أن صرح مسؤولون حكوميون أنه أثار مخاوف أمنية، وأدى هذا الحظر إلى تنظيم مئات المظاهرات التي جرت في جميع أنحاء فرنسا وأوروبا، حيث قال ناشطون إن هذا يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان¹.

وبعد يوم واحد من الهجوم الدموي على مسجد بايون Bayonne نفذه سياسي من اليمين المتطرف، و راح ضحيته رجلان مسنان، من أفراد الجالية المسلمة، أحدهما عمره 78 سنة والآخر 80 سنة، جاء مشروع قانون جديد مضاد للمسلمين، صادق عليه مجلس الشيوخ الفرنسي في قراءته الأولى.

تمت دراسة مشروع القانون والمصادقة عليه يوم التاسع والعشرين من أكتوبر 2019 ، وصوت عليه 163 صوتا مقابل 114 ضده، وكان أغلب المصوتين من أعضاء حزب اليمين، ويهدف مشروع القانون الجديد إلى إجراء بعض التغييرات في " قانون التربية الوطنية" وإلى توسعة قانون مارس 2004 الذي يمنع ارتداء الحجاب الإسلامي على البنات المسلمات في المدارس العمومية.

تضمن مشروع القانون منع المسلمات المتحجبات من مرافقتهن التلاميذ أثناء النزاهات المدرسية ومن المشاركة في النشاطات المدرسية المتعلقة بالتعليم سواء داخل أو خارج المؤسسات المدرسية تجدر الإشارة أن أول من تقدم بهذا المشروع سيناتورة من حزب اليمين تدعى جاكلين أستاش برينيو

¹ - التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي ايسيسكو بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا، ابيدجان جمهورية الكوديفوار،

11/10 يوليو 2017

الفصل الرابع إنعكاسات تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا

Jacqueline Eustache-Brinio، وكانت قالت في خطابها أمام مجلس الشيوخ قبيل مناقشة القانون إن ديموقراطيتنا في خطر.

ولم يلاقي القانون الجديد الذي أقره "مجلس الشيوخ الفرنسي الترحيب والارتياح لدى الجالية المسلمة والذي استهدف الأمهات المحجبات، ومنعهن من مرافقة أطفالهن في الرحلات المدرسية، ويوسع الحظر الذي وافق عليه "مجلس الشيوخ الفرنسي ورفضه البرلمان، نطاق التدابير التقييدية المفروضة حالياً على الملابس، إذ إن النساء يمنعن بالفعل من ارتداء الحجاب في المدارس الابتدائية والثانوية الفرنسية، وفق صحيفة الديلي ميل البريطانية.

واعتبر الشارع الفرنسي أن القانون في الواقع العملي يستهدف الأمهات المسلمات اللاتي يرتدين الحجاب في غالبيتهن، وقد حظر البرقع والنقاب في فرنسا بالفعل، لكن القانون الجديد يزيد من ضراوة الحرب على الحجاب الإسلامي، والذي تعهدت حكومة ماكرون بالوقوف مجدداً ضد هذا القرار ومحاولة إلغاء التشريع.

وقد رفض مجلس النواب في البرلمان هذا القانون، لكن مجلس الشيوخ وافق عليه بأغلبية 186 صوتاً مقابل 100 صوت، وامتنع 159 شخصاً عن التصويت.

يعتبر 59% من الفرنسيين الحجاب غير متوافق مع مجتمعهم، وفقاً للجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان، وقال وزير التعليم جان ميشيل بلانكي حديثاً إنه "غير مرغوب فيه" في مجتمعنا.

يوضح "سيباستيان روشيه"، مدير الأبحاث في "المركز الوطني للبحث العلمي" عبر تصريحات لـ "اللوموند" أن هناك تشدداً حياً مسألة الحجاب لأنه يمكن اعتباره هجوماً على ثورتين مهمتين في تاريخ البلاد: "العلمانية" في أوائل القرن العشرين، و"تحرير المرأة" في سبعينيات القرن الماضي.

وتقول "كلير دي غالمبير"، عالمة الاجتماع المتخصصة في التطرف، إن تعميم انتشار الحجاب يشكل الرأي العام مستكرة أيضاً بعض وسائل الإعلام التي تقلل من أهمية انتقاد الإسلام.¹

¹ - مرهف مينو، الإسلام في فرنسا بين الحدل واحترام قوانين الجمهورية الفرنسية، مقال منشور بتاريخ 2019/11/11م،

تاريخ الاطلاع 2020/01/06م، <https://www.iamahumanstory.com/>

المطلب الثاني: التمييز في المنظومة التعليمية

تبين جميع الدراسات الاستقصائية أن المهاجرين المتعلمين يجدون صعوبة في الحصول على وظائف، مع أن كثيراً منهم وُلدوا وتربوا في هذه البلدان، ويوجد في بعض الضواحي، أو الأحياء الواقعة خارج باريس التي تسكن فيها جاليات إسلامية كبيرة بطالة تبلغ نسبتها 17% مقارنة بنسبة البطالة الوطنية البالغة 9,4% ويقول الخبراء إن هذه هي الأحياء التي يتحول فيها كثير من الشباب المسلمين إلى الراديكالية¹.

كلما ذكر الملف الإسلامي في فرنسا، يتبادر إلى الذهن موضوع منع الحجاب في فرنسا بحجة أنه رمز ديني بارز، بمعنى أن المرأة التي تلبس الحجاب تقوم ضمناً بالدعوة والتبشير لدينها، وهذا ما يتناقض بزعمهم مع العلمانية التي تقوم على فصل الدين عن الدولة أو عن الشأن العام.

والمبرر الرسمي وراء هذا القرار هو المساواة في التعامل مع الجميع دون اعتبارات دينية أو عرقية أو مذهبية.. ولكن المتأمل في المنظومة التعليمية على الطريقة الفرنسية يلاحظ مفارقات كبرى بين الشعار والواقع، ويكفي القيام بسبر مواقف أبناء العرب والأفارقة الدارسين في المدارس الفرنسية عن الأجواء العامة في مثل هذه المدارس لإدراك عمق المشكلة، صرح بعض الطلبة الكبار بأنهم شعروا بالتمييز منذ دراستهم في المرحلة الابتدائية، حيث يبدأ المعلم حصة التعارف بالسؤال عن الأصل كلما عرف أن التلميذ ليس من أصل فرنسي، ويشعر هذا الأخير بالحرَج منذ اليوم من دراسته، وتترسخ لديه فكرة أنه يعامل بصفته الآخر المنتمي لأصول أجنبية حتى وإن ولد وترعرع في فرنسا.

في المقابل يجد نفسه مدفوعاً إلى القبول بالأمر الواقع في مسألة الأجواء العامة في المدرسة، فمع اقتراب نهاية السنة الميلادية في ديسمبر من كل سنة، تلبس المدارس حلة العيد لاستقبال سنة جديدة لكن بصبغة دينية غير خافية مثل شجرة عيد الميلاد بحجة أنها عادة وليست عبادة، في حين يمنع بعض الأساتذة أحياناً التلامذة المسلمين في حضور أجواء عيدي الفطر والأضحى، بل يعتمد البعض القيام بامتحانات في أيام العيد.

¹ - تقرير الدوحة للهجرة، تحالف الحضارات، الاجتماع الثاني للمجموعة رفيعة المستوى، الدوحة قطر، 26/28 فيفري 2006

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى أوجه وأشكال أخرى من التمييز، ومن أهمها وجبة طعام الغذاء في مطعم المدرسة، فهناك نسبة كبرى من التلامذة الذين يتعذر عليهم العودة إلى بيوتهم لتناول طعام الغداء فيبقون في المدرسة، ولكنهم لا يجدون الأكل الحلال بحجة أن المؤسسة التعليمية "العلمانية" لا تأخذ بالاعتبار الخصوصيات الدينية للتلامذة وبالتالي فليس من صلاحياته توفير أكل يتناسب مع ديانة كل تلميذ لأن ذلك يمثل شكلا من أشكال التمييز المخالف للعلمانية في زعمهم. وفي الواقع فإن أبناء العرب والأفارقة المسلمين هم الفئة الوحيدة تقريبا التي تتحول إلى كبش فداء فإما أنهم يقبلون بالوجبة المقدّمة أو يضطرون للاكتفاء بالقليل من الطعام، وهو الأمر الذي يغيض الأولياء لأنهم حريصون على النمو الصحي والعقلي المتوازن لأبنائهم ويشعرون بالحيرة إزاء معاناة فلذات أكبادهم اليومية في المدرسة، بل إن الأمر يزيد تعقيدا على مستوى نفسية هؤلاء الأطفال وهم يشعرون لسنوات عدة بالقلق البادي على الأولياء نتيجة هذا التمييز المسلط على أبنائهم، إلا أن إشكال عدم توفير الوجبات الحلال في المدرسة يعتبر هينا إزاء التحدي القيمي الذي تحوّل إلى الهاجس الأكبر للعديد من الأسر المسلمة التي تسعى إلى تربية أبنائها على قيم الفضيلة والاستقامة والعفة. ذلك أن المنظومة التعليمية في فرنسا مبنية على فلسفة التعليم أساسا، بمعنى أنيقصر دور المعلم أو الأستاذ على التعليم أي تقديم المعرفة في مختلف المجالات بأقدار معينة من المنهجية العلمية. ويعبّر العديد من المعلمين والأساتذة عن عدم استعدادهم للقيام بدور المربي الذي يغرس قيما تربوية ويستكمل دور الأسرة التربوي، بل يتم حصر مصطلح التربية في الجانب المدني، بحيث تقدم المدرسة تربية مدنية بمفهوم احترام القوانين المدنية من أجل تحقيق المواطنة، وهو أمر في حد ذاته مرغوب فيه لكنه غير كاف خاصة إذا تم في المقابل ترسيخ مفاهيم وقيم تتنافى مع القيم الدينية.

ومن بين هذه المفاهيم التي تثير جدلا مفهوم الحرية وحدودها، ومن الشائع القول بأن حرية الفرد تقف عندما تبدأ حرية الآخرين، بيد أن الحدّ الفاصل بين حرية الفرد وحرية الجماعة ليس دقيقا ويمكن تأويله بحسب المقاربات والتصورات الفلسفية والإيديولوجية للإنسان والمجتمع والدين. والإشكال هو السعي بكل جهد عبر البرامج التربوية والأنشطة التي تقدمها المدارس والمعاهد إلى توجيه التلامذة والطلبة إلى تصور أحادي للحرية يصبّ في خانة تحديّ القيم الدينية التي تنادي

بالفضيلة والاستقامة، بحيث يتم تشجيع الأبناء والبنات على الاختلاط المفتوح بلا قيود ولا حدود، وتشجيع اليافعين والشباب على ممارسة علاقات خاصة قبل الزواج من باب اكتساب التجربة في الحياة واكتشاف الجنس الآخر، وتقوم بعض المدارس الثانوية والإعدادية بتوزيع حبوب منع الحمل والواقى على من يرغب في ذلك من الفتيات والفتيان تحت مسميات عدة منها حرية التصرف في البدن دون تدخل الآخرين في ذلك ولو كان الأولياء وحرية التمرد على "القيم" الدينية وعدم الالتزام بها بحجة أنها تقيد حريات الإنسان الذي من حقه أن يختار جنسه وميولاته في ظل نظرية الجسانية أو الجندر التي تسعى إلى عدم اعتبار الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة، وقد كثر الجدل في فرنسا حول هذه النظرية التي حاولت وزارة التعليم إقحامها في البرامج التربوية للأطفال والشباب فضلا عن الدروس التطبيقية حول مسألة الإجهاض وحقوق الطفل والمرأة بخلفية توجيه تفكيرهم في اتجاه واحد وعدم إتاحة الفرصة لمقاربات أخرى مختلفة للحرية، وترك حرية الاختيار وهو أحد الأركان التي يقوم عليها مبدئياً الفكر العلماني وتتبناه نظريا المؤسسات التعليمية. وبالتالي يتم حشر المخالفين للتوجه المفروض في زاوية المعارضين للعلمانية ولمبدأ الحرية، فيبقى الخيار إما الانصهار ومسايرة الموجة أو التهميش والإقصاء، فتصبح البنت المسلمة التي تريد الحفاظ على شرفها وعفتها -على سبيل المثال لا الحصر- بنتا متخلفة وخارج التاريخ في نظر زميلاتها، وتشتد الضغوط عليها من كل جانب من أجل ركوب موجة "الحداثة والمعاصرة" وترك "قيود" القيم الدينية جانبا¹.

ونفس الشيء يقال فيما يتعلق بمسألة تعاطي المخدرات والتدخين وشرب الخمر وهي مسائل وإن كانت المؤسسة التربوية تسعى إلى التقليل من مخاطرها عبر التوعية المستمرة، إلا أن الواقع يؤكد تحول هذه الظواهر إلى كوارث اجتماعية لم ينج من تداعياتها أبناء العرب والمسلمين، ولعل من أسباب عجز المؤسسة التعليمية عن الحدّ من هذه الظاهر وجود إخلالات عميقة في المنظومة التعليمية من بينها كسر السلطة الأبوية عبر دفع الأبناء إلى نوع من التعامل الندي مع أوليائهم

¹ - محمد الغمقي، الإقصاء الاجتماعي والسياسي للفئات الضعيفة في المجتمعات الغربية "دراسة الحالة الفرنسية"، مركز

دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، جامعة حمد بن خليفة، قطر، 29/04/2019م، تاريخ الاطلاع 02/01/2020م،

<https://www.cilecenter.org/>

وغياب الوازع الديني بل التفتير من كل ما يتم إلى الأديان والقيم الدينية، الأمر الذي جعل العديد من الأولياء يفكرون في حل بديل متمثلاً في التعليم الخاص أو الحر، وهو حل إما غير متوفر لدى المسلمين لنقص في مثل هذا النوع من المدارس مقارنة بالمدارس الخاصة اليهودية والمسيحية أو ليس في متناول كل الأسر لأسباب مادية.

ولم تكف المؤسسات التعليمية بالضغط النفسية على التلامذة والطلبة ذوي الانتماءات العربية الإسلامية من حيث الأجواء التي تشجع على الانحلال الخلقي والتميع، بل تعتمد بعض المؤسسات إلى توجيه التلامذة من أصول أجنبية من بينهم عدد كبير من العرب والمسلمين في مرحلة اختيار التخصص العلمي ما بعد البكالوريوس إلى شعب علمية وتخصصات تقنية لا تحتاج إلى سنوات طويلة من التعليم. وغالبا ما يدفع الأستاذ المشرف هؤلاء التلامذة إلى هذا النوع من التخصص بعد محاولات عديدة لإقناعهم بتناسبها مع ميولاتهم كما يقنع أهاليهم بفوائد مثل التخصصات على مستقبل أبنائهم في ميدان الحياة العملية.

المطلب الثالث: التهميش الجزئي على مستوى السكن والعمل

تقطن نسبة هامة من العرب والأفارقة ومن أصول أجنبية أخرى مجتمعات سكنية مكثفة. وبالرغم من الجهود الكبرى التي بذلتها مختلف الحكومات لتحسين ظروف السكن لهذه الفئات (هدم مجتمعات سكنية قديمة تعود في معظمها إلى الستينات وبناء مجتمعات جديدة..) لكن ظاهرة الإقصاء والتهميش ما زالت قائمة من حيث موقع هذه المجتمعات التي تقام عادة في ضواحي المدن الكبرى وتشكل حزاما شبه منفصل عن الحركية الاقتصادية والتجارية وسط هذه المدن، وكذلك من حيث ظروف العيش إذ لا تتوفر فيها جل المرافق من أجل حياة كريمة، لذلك تبدو مظاهر الفقر والبطالة واضحة، وما يترتب عنها من شعور بالإقصاء والتهميش تدفع بنسبة من الشباب في متاهات الانحراف وتعاطي المخدرات وشرب الخمر والعنف اللفظي والمادي. وتعود "قضية الضواحي" إلى السطح كلما تحصل أحداث عنف أو شغب أو انفجار موجة الغضب احتجاجا على

الظروف القاسية. وقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن السيطرة على الأوضاع في أغلب الضواحي التي بها كثافة من فئات ضعيفة أصولها أجنبية عادة¹.

وبينت العديد من الدراسات أن سكان هذه الضواحي هم أكثر الناس تعرضا للتمييز في العمل وفي بعض الخدمات الاجتماعية، ومن صور التمييز رفض مطالب الترشح للعمل لمجرد كون أصحابها يحملون أسماء وألقاب ذات طابع عربي إفريقي، وخاصة إذا كانوا يقطنون الأحياء السكنية في ضواحي المدن الكبرى، وجاء في نتائج إحدى الدراسات قام بها "معهد مونتاني" أن "حامل اسم محمد له حظوظ في الحصول على عمل أقل بأربع مرّات من حظوظ حامل اسم ميشال"، وما يعني ذلك من شعور بالغبن لدى أبناء العرب والمسلمين في بلد مثل فرنسا تقتخر نخبته السياسية والفكرية بأنه رائد شعارات الثورة الفرنسية " حرية ومساواة وأخوة"، علاوة على تداعيات هذا التمييز على الاقتصاد من خسارة فادحة وتأخر مقارنة بدول متقدمة أوروبية وغير أوروبية بسبب عدم الاستفادة من جميع الكفاءات وإقصاء نسبة منها وتهميشها بناء على انتماءاتها الدينية والعرقية.

على صعيد العمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية، لا يُمكن لامرأة محجبة الاندماج والعمل وفقا للقوانين الحديثة التي تمنع إظهار الرموز الدينية. تقول هبة أبو سيدو، فلسطينية مغتربة في فرنسا منذ أكثر من 17 عامًا، إن المرأة المحجبة تعاني عذابا حقيقيا أثناء المقابلة الوظيفية، وتُشير إلى تجربتها الشخصية، فكثير من المؤسسات ترفض أن تستوعب بين موظفيها سيدة محجبة، رغم أن القانون يحظر على الشركات التمييز عند التوظيف حسب الدين أو الجنس أو أي اعتبار آخر غير الكفاءات².

وللعلم، فإن ظاهرة تهमيش أو إقصاء الشباب أو الكفاءات من أصول مهاجرة قائم رغم الإجراءات القانونية التي تسعى إلى ردع القائمين بذلك. بل إن القوانين الحالية وإن كانت تمنع عمل المحجبة في القطاع العام، فإنها تحمي نظريا من ترتدي الحجاب إذا تعرضت لتمييز بسبب حجابها في القطاع الخاص، وتعاني اليوم الكثير من المحجبات من هذا المشكل لأنه يتسبب في إقصائهن من

¹ - محمد الغمقي، نفس المرجع السابق، ص02

² - محاسن أصرف، حتى فرنسا: التمييز الديني مازال مستمرا، شبكة اضاءات، تاريخ التصفح 2020/02/12م،

<https://www.ida2at.com/>

الحياة الاجتماعية والاقتصادية وله تأثير على الحياة الأسرية لأن المرأة تحتاج أحيانا إلى مساعدة زوجها لكن أبواب العمل موصدة في وجهها.

❖ التهميش على مستوى دوائر صنع القرار

إذا كانت قاعدة التساوي في فرص العمل غير مطبقة بالشكل الكافي، فلا غرابة أن يكون الوضع أكثر تعقيدا كلما تعلق الأمر بالدخول في دوائر التأثير في المجتمع، وعلى رأسها دائرتا الإعلام والقرار السياسي.

إعلاميا، لم يتمكن أبناء العرب والمسلمين بعد من الولوج إلى مواقع التأثير الإعلامي وبقي حضورهم في كبريات وسائل الإعلام هامشيا، ولا يرقى إلى مستوى مجموعات الضغط (لوبيات)، مقابل تعدد المواقع المهمة بالتعريف الإسلام وبأخبار المسلمين لكن مع محدودية تأثيرها، وقد يكون سبب هذا الضعف ناتجا عن أسباب ذاتية للكيان المسلم داخل المجتمعات الغربية ومن بينها التفاوت الكبير بين الخطاب الإسلامي الواعي بضرورة امتلاك أدوات ومنابر إعلامية مؤثرة، وبين تنزيل هذا الخطاب على أرض الواقع، وذلك نتيجة النقص في امتلاك متطلبات العمل الإعلامي المؤثر، وفي توفير الأسباب والشروط الضرورية لتحقيقه، ومن أهمها العامل البشري والعامل المالي والتجربة المهنية. ويسجل خلال السنوات الأخيرة بروز طاقات شابة جديدة مهتمة بالإعلام ومتحفزة للعمل الإعلامي المحترف، لكن الأبواب شبه مغلقة أمامها للدخول في باب الاحتراف المهني وبالتالي هناك صعوبة في الارتقاء في سلم الوظائف المؤثرة¹.

ويندرج الملف السياسي في نفس السياق، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر لإدراج أسماء عربية وأفريقية على قوائم الأحزاب في الانتخابات البلدية أو المحلية الأمر الذي يفسر وجود بعض أبناء العرب والمسلمين في المجالس البلدية، وذلك بعد أن أصبحت الأجيال الناشئة في فرنسا والغرب عموما أكثر مطالبة بحقوقها في المواطنة الكاملة التي من بين شروطها المشاركة في صنع القرار والممارسة الميدانية.

¹- محمد الغمقي، نفس المرجع السابق، ص03

ويبقى الإشكال حول ارتقاء هذا الصنف من المواطنين إلى مواقع الريادة ومناصب السيادة، إذ من الصعب أن تجد شخصية سياسية بارزة تنتمي إلى العرب والمسلمين. صحيح انه تم تعيين وزراء محسوبين على الجالية العربية والإفريقية الإسلامية (مثل رشيدة داتي من أب مغربي وأم جزائرية وفضيلة عمارة من أصل جزائري وراما يادي Rama Yade من أصل سنغالي)

لكن يتبين أن الاختيار يقع على شخصيات متشربة في أغلبها للقيم الغربية وأحيانا مناهضة للقيم الدينية، ومركّز أكثر على وجوه نسائية، بقدر ما يتم توظيف وجود مثل هذه الوجوه والأسماء بغية إبراز طابع انفتاح القيادة السياسية الرسمية على مختلف مكونات المجتمع الفرنسي، علاوة على الوعي بتنامي الوزن الانتخابي للمسلمين، وهو ما يبدو من خلال بعض المؤشرات مثل سعي جل السياسيين والأحزاب والتنظيمات السياسية إلى كسب أصوات المسلمين بالتقرب منهم ومجايلتهم.

وفي حيلة الأمر، فإن مظاهر التهميش والإقصاء التي تستهدف شريحة العرب والأفارقة والمسلمين في فرنسا ليست منفصلة عن سياسة عامة في التعامل مع الفئات الاجتماعية المصنفة في خانة الفئات الضعيفة. إذ أن التهميش والإقصاء يطلان أيضا مواطنين من أصول فرنسية شبابا وكهولا وشيوخا. ولعل الحركة الاحتجاجية التي عرفت بالسترات الصفراء الصورة الأكثر تعبيراً عن هذا الأمر¹.

المطلب الرابع: إنتفاضة الضواحي صورة لفشل سياسة اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا

اتجهت في عام 2007 أنظار العالم مرة أخرى إلى باريس ولكن هذه المرة لي شاهد كيف يتميزق النسيج الاجتماعي الفرنسي، وينتفض المهاجرون المهمشون لتشتعل أسوأ موجة شغب تشهدها فرنسا منذ عقود في الذكرى الأولى لأحداث باريس 2005 في نوفمبر 2006 وكذا أحداث الشغب بعد تصد ساركوزي الانتخابات الرئاسية في افريل 2007 م ماذا حدث؟ ولماذا تبخر حلم التعدد الثقافي؟ أم أن فريق الأحلام لم يكن يعكس الواقع؟

لقد بدأت الأحداث في ضاحية "كليشي سوبوا" الباريسية حيث سقط شابان أثناء مطاردة الشرطة لهم وفقا لرواية أقارب الضحايا، فاندلعت مصادمات عنيفة بين شباب المهاجرين،

¹ - محمد الغمقي، نفس المرجع السابق، ص4

ومعظمهم من شمال وغرب إفريقيا، و قوات الشرطة، احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعيشون فيها والتمييز العنصري داخل المجتمع الفرنسي، أدت هذه الصدمات إلى إحراق 1900 سيارة واعتقال 1250 شخص إضافة إلى أعمال نهب وسلب واسعة النطاق، وكشفت أحداث العنف التي اشتعلت نهاية عام 2005 في ضواحي باريس عن حجم فشل دينامية إدماج المهاجرين العرب والأفارقة واغلبهم من المسلمين في النسيج المجتمعي الفرنسي، الذين غدوا يشكلون أكبر أقليته وأكثرهم تهميشا وإقصاء، ومع أن مطالب المحتجين لم تتجاوز المطالب الاندماجية المألوفة من حقوق تعليم وتشغيل ورعاية صحية، إلا أن الانتفاضة الدامية المتواصلة طرحت بقوة الإشكالات الجوهرية المتعلقة بالنموذج الاجتماعي الفرنسي الذي تتشكل خصوصيته المميزة في سمته المركزية اليعقوبية، في مقابل نظام التعددية الثقافية القومية القائم في أميركا ومعادلة المجتمع الأهلي التعددي في بريطانيا، ولقد طرحت هذه الإشكاليات العصرية من قبل، في سياق الجدل الواسع الذي خلفه قانون تحريم الإشارات الدينية في المدارس الحكومية الذي عرف بقانون الحجاب، كما طرحت في أوج الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، عندما اندلعت موجة دامية من العنف بين الجاليتين اليهودية والعربية في بعض الأحياء الباريسية المشتركة، فما بينته هذه الأحداث المتلاحقة هو انتقال المجتمع الفرنسي من نموذجه المركزي، الذي بلورته فكرا قيم عصر الأنوار، وجسده مؤسسيا معايير العلمانية الجمهورية، منذ صدور قانون الفصل بين المؤسسات الدينية والسياسية عام 1905¹.

إن واقع التنوع الثقافي والقومي الذي أصبح السمة الغالبة على الأمة الفرنسية يقتضي نمطا جديدا من ضبط وإدارة الرهانات المجتمعية بالإقرار بمعادلة الاختلاف والتعددية، ودفع استحقاقاتها الفعلية، بدل التكر لها والتحايل عليها بالإجراءات القانونية، فمن الخطأ اختزال مأساة الجاليات العربية الإسلامية في فرنسا في موضوع الجريمة، الذي يستأثر على نطاق واسع باهتمام الطبقة السياسية الفرنسية، كما أن تحميلها خلفيات دينية أو عقدية خطأ في التحلي ووهم في الرؤية والاستقراء، إلا أن الحالة الفرنسية على خصوصياتها المذكورة ليست فريدة في الساحة الأوروبية أو

¹ - وليد زغي، صورة المهاجرين المغاربة في الصحافة الفرنسية المكتوبة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص إعلام واتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008م، ص 56

الغربية إجمالاً، بل أن أحداث الإرهاب الفظيعة التي اجتاحت الدول المستقطبة للهجرات العربية الإسلامية، كشفت عن جوانب أخرى من هذه المعضلة، وأبرزها اعتداءات مدريد في مارس 2002 ولندن في 7 جويلية 2005، فضلا عن زلزال 11 سبتمبر وذيوله داخل المجتمع الأمريكي و الغربي، و مع التشديد على أن أحداث الإرهاب لا تبرر ولا تساغ بأي وجه، إلا أن الفظائع المذكورة تفسر بكونها إخفاقا خطيرا في مسلك التعايش العربي الإسلامي -الغربي في إحدى دوائره المحورية "دائرة الهجرة"¹، ولهذا الفشل أسباب عديدة نلخصها في الإشارة إلى معطيات ثلاثة رئيسية حسب رأينا تستحق وقفة انتباه.

أولا: لم ينجح النسيج الاجتماعي الفرنسي و في الدول الأوروبية عموما، في استيعاب الهجرات العربية الإسلامية، بحسب وتيرة الهجرات اليهودية والأوروبية الجنوبية "الجاليات اليونانية والإيطالية" والشرقية "خلال العهد الشيوعي"، فارتبط هذا المكون بالتركة الاستعمارية أو الطفرة الصناعية، التي تلت الحرب العالمية الثانية، فبقيت هذه الجاليات المهاجرة في غيتوهات مغلقة، فإذا كانت التركة الاستعمارية لم تحسم في صالح تعويض الأضرار والمآسي التي انجرت عن جرائم الاحتلال، فإن انهيار الطبقة العاملة في العصر الصناعي الثاني قد حكم على الأجيال الجديدة، من المهاجرين العرب والأفارقة بالتهميش والإقصاء "تنقلص الحاجة الموضوعية إلى العمالة اليدوية".

ثانيا: لم تتمكن الجاليات المهاجرة، و على وجه الخصوص، العربية و المغاربية من الاندماج الفاعل في مجتمعاتها، بالتحول من نموذج " المهاجر الضيف" إلى نموذج "المواطن المنتمي" فظلت اعتبارات الخصوصية العرقية والثقافية عائقا أمام هذا التحول المنشود، دون القدرة على التوفيق بينها ومقتضيات المواطنة داخل سياق مجتمعي مغاير من حيث الخلفيات التاريخية والحضارية لأرضية الانتماء الأصلية، فمع أن بعض وجوه النخبة الفكرية المسلمة في أوروبا رفعت شعار "الإسلام الأوروبي" ودافعت عنه بصفته إطارا مغايرا لتجارب المجتمعات المسلمة من ابرز هذه الوجوه " طارق رمضان" في أعماله الغزيرة المتلاحقة، إلا أن الحقيقة البادية للعيان هي أن

¹ - WIEVORKA Michel., **Une soci é éfragment é ? Le multiculturalisme en d ébat**, La Découverte, Paris,1996, p 84

الجمعيات والتنظيمات الإسلامية في أوروبا، لا تختلف في شيء عن مثيلاتها في العالم الإسلامي حيث تنتشر أكثرها في التطرف والانغلاق¹.

ثالثا: تعاني إستراتيجية الدول الأوروبية و الفرنسية خاصة، في التعامل مع حركة الهجرة من تناقض حاد بين مقتضيات الانفتاح غير المقيد، لتسهيل حركة البشر والبضائع بحسب منطق العولمة الاقتصادية، وبين الميل للانكفاء على الذات وغلق الحدود لحماية "جزيرة النعيم البيضاء" من "قطيع البرابرة الجياح" الذين يهددونهم من الخارج ولقد عكست قوافل الموت السوداء على الحدود الاسبانية- المغربية هذه الحقيقة، وبينت أن المنظومة الكونية لحقوق الإنسان تتوقف عند حدود المصالح الحيوية، وان لحركية العولمة إبقاعات متباينة، وليست هي بالفضاء المفتوح الموحد².

فانتقضة الضواحي الباريسية لا تفسر خارج هذه المعادلة الثلاثية التي لخصناها في عوائق الاندماج المتصلة، إما بطبيعة النسيج الداخلي للمجتمع الفرنسي أو تركيبية مجتمع الهجرة ذاته. فصحيح أن مشاكل مماثلة واكبت مسار اندماج الجاليات اليهودية والأوروبية الشرقية والجنوبية في البلدان الصناعية الأوروبية، ولكن عوامل الانسجام الثقافي حدثت في نهاية المطاف من هذه المصاعب، حتى ولو كانت بعض آثارها لا تزال باقية للعيان³.

فالإشكال الكبير المطروح اليوم على كبريات البلدان الأوروبية التي إستقطبت الهجرات العربية الإسلامية الكثيفة، يتلخص في السؤال التالي: هل ثمة موقع داخل نسيج هذه المجتمعات لمكون عربي إسلامي يتشبه بخصوصيته وسماته المميزة ضمن ثوابت ونظم النموذج المجتمعي القائم؟ ومهما كانت الإجابة على هذا السؤال، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن المكون العربي الإسلامي قد أصبح بالفعل جزءا رئيسيا من تركيبية هذه المجتمعات، حتى وإن لم يكتمل مسار اندماجه فيها. فكثيرا ما تكون الأحلام الجميلة عند بعض الناس كوابيس مزعجة عند غيرهم، وهذا ما شهدته السنوات الماضية مع تزايد المهاجرين واللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي بكثرة، فهذا التطور

¹ - CESARI Jocelyne, **Faut-il avoir peur de l'islam ?** Biblioth èque du Citoyen, Presses de Sciences Politique, Paris, 1997. P 123.

² - GUENIF Souilamas, **Des « beurettes » aux descendantes d'immigrants nord-africains,** Paris, Grasset/Le Monde, 2000. P 29

³ - TEVANIAN Pierre, **Le racisme r épublicain. R éflexions sur le mod è fran çais de discrimination,** L'esprit frappeur, février 2002. p 165

يخرج الحكومات الأوروبية، ويجبرها على البحث عن تدابير مناسبة لتخفيف الضغوط، ولكن عدم وجود حلول مشتركة وشاملة لدول الاتحاد، لن يمكن المسؤولين من مواجهة موجة الهجرة إلى بلدانهم بنجاح.

وتبرز حاجة ماسة إلى قواعد واضحة، ليس فقط لتهدئة المواطنين الأوروبيين الذين يرفض معظمهم ارتفاع عدد الأجانب في بلدانهم، إنما كذلك لوضع حد لتعسف قنصليات الدول الأوروبية في الخارج في إجراءات منح تأشيرات الدخول، إذ يجد موظفو تلك القنصليات أنفسهم محاطين بأعداد هائلة من الطلبات، يعجزون عن التعامل معها بأسلوب مناسب، ومن ناحية أخرى يشتكي كثير من الأجانب الذين يتقدمون بطلب لجوء أو تأشيرة دخول من المعاملة السيئة ومن مزاجية الموظفين، فكلمة الطلب مرفوض دون ذكر الأسباب، تمثل طريقة خشنة لصرف الحشود وتدفع بعض الراغبين في الهجرة إلى أساليب غير قانونية¹.

مما سبق يتضح لنا جليا بان العلاقة جد معقدة بين المشرق والمغرب، فالتوترات العرقية لم يتم حلها حتى الآن بشكل جذري، لذلك تبقى كالجمر المستعر تحت الرماد، فكل فرنسا تتحدث عن هؤلاء الشباب الذين يحرقون السيارات والممتلكات ويشتبكون مع رجال الشرطة، وبعد أن تهدأ الأحداث سيتوقف الحديث عن المشاكل التي أدت إلى هذه المصادمات وينسى الجميع ما حدث، لتبدأ موجة جديدة من التوترات، ورغم لغة الحديث المشتركة، والتي تجمع بين كافة الفئات والأقليات في فرنسا، تظل الهوية التي تفصلهم كبيرة، وخاصة الأقلية العربية المسلمة، فنلمح على الصعيد الدولي شقاقا واسعا بين المغرب والغرب، ومن وجهة نظرنا فإن الهوية التي تفصل المشرق عن المغرب اليوم هي أعمق من تلك التي كانت تفصل بينهما قبل عشرين أو ثلاثين عاما، فالعرب المسلمين في فرنسا يواجهون أزمة عصبية في هويتهم، فهم يشعرون أنهم ينتمون إلى أوطانهم الأصلية، إضافة إلى انتمائهم إلى البلد الذي هاجر آباؤهم إليه أي فرنسا، ونظرا للفروقات الشاسعة بين العالمين يشعر الشباب العربي في فرنسا بالتمزق الحاد، ولا أحد يهتم بكيفية معالجة هذا التمزق، بل لا أحد ينظر إليه بجدية واهتمام.

¹ - وليد زغبى، نفس المرجع السابق، ص 60

المبحث الرابع: إستراتيجية التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا في الدول الغربية

يبرز العديد من الاستراتيجيات التي تساهم في محاربة ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا والعالم ككل، يمكن أن نذكر أهمها:

المطلب الأول: دور الإعلام في مواجهة خطاب الإسلاموفوبيا

يبرز دور الإعلام في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا في اعتماد الإستراتيجية التالية¹:

أولاً: على المدى القصير

- جمع الأموال للحملات الإعلامية لدرء التعصب ضد الإسلام والتمييز ضد المسلمين والتصدي لهما، ويجب استمرار تقويم الحملات المنفذة وفقاً للردود التي من شأنها أن تؤدي إلى نشر أخبار ويمكن أن تكون وسائل الإعلام الاجتماعية هي الأداة المناسبة لتقدير حجم نجاح الحملات المذكورة وجودتها، وفي هذا الصدد تُحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة التزامها السياسي والمادي من أجل بدء هذه الحملات الإعلامية وتنفيذها ومتابعتها.

- من الواضح أن الصور النمطية المسيئة للإسلام والمسلمين وترسيخها في العقل الغربي ظاهرة قديمة متجددة لذلك يجب زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام والإعلاميين مع تشجيع الفهم الدقيق للإسلام المبني على الحقائق وعرضه على هذا الأساس، وتأكيد وجوب تجنب أي ربط أو إقران بين الإسلام والإرهاب والامتناع عن استخدام الخطاب الإسلاموفوبي في الحرب على الإرهاب من قبيل وصف الإرهابيين الجنائيين بالمتطرفين "الإسلاميين"، كشكل من أشكال التشويه².

- تعزيز حضور المسلمين على الإنترنت، والاستفادة من تجارب المؤسسات الإسلامية الناجحة في هذا الشأن، حيث يمثل نجاح دعاة الإسلاموفوبيا في الغرب إخفاقاً للمسلمين على الإنترنت، إلا أنه يجب توجيه مزيد من العناية في خضم الاستثمار في هذا المسعى نظراً لوجود حاجة للانتباه للعواقب غير المقصودة لتزايد حضور المسلمين على الإنترنت، إضافة إلى ذلك توجد حاجة لتحديد

¹ توصيات الدورة الحادي عشر للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام العرب بعنوان "الإستراتيجية الإعلامية لمنظمة التعاون الإسلامي للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا والبات تنفيذها"، انعقدت يوم 21 ديسمبر بجدة المملكة العربية السعودية، 2016م

² المحجوب بن سعيد، الإسلام والإعلاموفوبيا، مرجع سابق، ص98

ودعم المدونين والباحثين من غير المسلمين الذين يعملون خارج إطار أجهزة الإعلام الأساسية الذين يميلون للإسلام والمسلمين.

- إنشاء محتوى قوي وجذاب ويعتمد المهنية والموضوعية بالتعاون مع لجنة خبراء تضم العلماء والقانونيين وعلماء النفس والاجتماع والتواصل، بحيث لا يرتبط هذا المحتوى بالإسلام، حيث يجب على المسلمين التمكن من كتابة أخبار يكون لها أثر إعلامي لكنها لا تتعلق بالإسلام.

- تطوير الأسلوب الروائي للمسلمين الخاص بالقضايا اليومية، حيث يجب أن تكون هنالك أخبار تبين المنظور الإسلامي تجاه القضايا اليومية مثل البيئة والتغير المناخي والعدالة الاجتماعية والتنمية والفقر.. إلى آخره.

- تشجيع وسائل الإعلام والإعلاميين على نقل الأخبار المتعلقة بالتمييز ضد المسلمين من وجهة نظر الضحايا، فمثل هذا النقل الذي يولي أهمية لأخبار الجماهير يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار انتهاك الحقوق الأساسية والإنسانية للمسلمين من قبيل الممارسات التمييزية والممارسات التي تشوبها كراهية الأجانب التي تتبع ضد المسلمين في التوظيف والإسكان وتقديم الخدمات وغيرها من نواحي الحياة الاجتماعية الأخرى.

- إشراك باحثين مهنيين يحملون الوعي الإسلامي الجيد حيث يمكن أن تساعد هذه المشاركة في تعزيز المحتوى الإعلامي من خلال نتائج الاستقصاءات التي يمكن أن تدعم الحملة الإعلامية.

- وضع آلية في إطار إدارة الإعلام في منظمة التعاون الإسلامي، لتوزيع عروض إخبارية دورية عن الإسلام والمسلمين توجه إلى قراء محددین في الغرب.

- دعم نشر كتب ومذكرات ومواد روائية... الخ يكتبها مسلمون وغير مسلمين، ويمكن إعطاء الأولوية للمنشورات التي تعرض الإسلام لتبين أنه دين قيم ومبادئ تنطبق على العلوم وعلى قضايا أخرى تهتم الغرب وتتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

- إنشاء قنوات إسلامية تخاطب الغرب بلغته وتعطي صورة واضحة وشاملة عن الإسلام وقيمه الحضارية والثقافية، كي تساهم في تصحيح الصور السلبية عن الإسلام، مع ضرورة الاستفادة من عقد شراكات مع القنوات الإعلامية العالمية الكبرى¹.

ثانياً: على المدى المتوسط

- تنفيذ برامج تعليمية إعلامية في المدارس، خاصة على المستوى الثانوي، للمساعدة في تطوير نهج نقدي تبصيري للتعاطي الإخباري من قبل مستخدمي أجهزة الإعلام، ويتعين على الدول الأعضاء في المنظمة وضع المبادرات لتعزيز أنواع الإعلام وتنمية القدرة على استخدام الإنترنت لمكافحة المفاهيم الخاطئة وصور التعصب وخطاب الكراهية.

- دعوة مختلف العلماء والأكاديميين والإعلاميين لتشكيل فريق من الخبراء يكون له حضور ملحوظ في أجهزة الإعلام، ولا يشترط بالضرورة أن يتألف هذا الفريق من مسلمين، كما يستحسن سعياً لتحقيق التنوع، أن تكون الرسائل التي ترسل باسم منظمة التعاون الإسلامي شاملة لأتباع الأديان السماوية الأخرى وغيرهم.

- تنمية علاقات مع الإعلاميين ووسائل الإعلام من خلال تجمعات غير رسمية، ويمكن أن تأخذ هذه الفعاليات لمنظمة التعاون الإسلامي شكل مآدب عشاء سنوية يحضرها صحفيون يكتبون في أجهزة إعلام غربية بغية تطوير بناء الثقة بينهم وبين منظمة التعاون الإسلامي، كما يطلب منهم إيلاء الانتباه إلى إنجازات الإسلام والمسلمين الثقافية والفكرية وعطاؤهم الحضاري دون تعصب.

- استخدام قصص النجاح في العالم الإسلامي وسيلة لتوضيح أن اهتمامات المسلمين مماثلة للاهتمامات في بقية العالم عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

- إقامة مشروع استجابة إعلامية سريعة للمسلمين للرد على مظاهر الإسلاموفوبيا وحوادثها الخطيرة، ويمكن أن تتناط بهذه الآلية مسؤولية نشر مقالات بشأن المناسبات الإسلامية ومنها رمضان والحج متى ما كان ذلك ملائماً.

¹ - محمد زهير، تصحيح صورة الإسلام: وسائل الاتصال الحديثة والاستثمار الأفضل، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015، ص

- استخدام التغطية الإعلامية لتعزيز نشاطات الطلاب المسلمين في المباني الدراسية في البلدان الغربية، ويمكن أن يكون أسبوع التوعية الإسلامية الذي ينظم سنويا في عدد من المباني الدراسية الأمريكية والبريطانية أحد هذه الفعاليات التي يمكن تعزيزها بشكل كبير نظرا لكون تنوع المواضيع يمكن أن يساعد في عرض الصورة الحقيقية للمسلمين الذين يعيشون في تلك البلاد، إضافة إلى ذلك، توجد حاجة لدعم المواقع الإلكترونية التي يديرها الطلاب لمكافحة الإسلاموفوبيا.

- دعوة مشاهير مسلمين وغير مسلمين ممن يتعاطفون مع الإسلام والمسلمين لتصدر الحملات الإعلامية، ويجب أن تصمم هذه الحملات تصميماً جيداً يعرض صورة حقيقية عن مختلف جوانب الإسلام ويزيل أية مفاهيم خاطئة ومعلومات مضللة، ويجب أن يقوم رؤساء الدول والحكومات بدور هام في هذا الصدد.

- إشراك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى وهي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "أيسيسكو"، ومركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية "إرسিকা" ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي ووكالة الأبناء الإسلامية الدولية، والاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي، والاتحاد الإسلامي للكشاف المسلم، في هذه الحملات الإعلانية التي تستهدف المجالات الخاصة بنشاطاتها.

- تدشين جوائز للتفوق في العمل الصحفي وإعداد التقارير والتصوير والنشر الذي يتسم بعدم التعصب، ويمكن منح جوائز على مقالات أو أفلام وثائقية أو مسلسلات أو معارض فوتوغرافية أو كتب عن الإسلام وعن المسلمين.

- إنشاء كراسي علمية في كليات الإعلام بكبرى الجامعات العالمية لدراسة هذه الظاهرة وسبل التغلب عليها.

ثالثاً: على المدى الطويل

- دعوة الإعلاميين لوضع وتنفيذ موثيق شرف طوعية للتصدي للإسلاموفوبيا، ويجب أن تقوم منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء بدور رئيس في دعوة الإعلاميين للاستفادة من قدراتهم بمسؤولية من خلال نظام دقيق لإعداد التقارير.

- تقييم الحملات الإعلامية الناجحة بغية فهم العوامل القوية من أجل استنساخها واستعراض الحملات غير الناجحة لتجنب ضعف محتوياتها وإجراءاتها.
- إشراك الحكومات الغربية في التوعية بمخاطر الإسلاموفوبيا من خلال مناقشة مسؤولية أجهزة الإعلام تجاه هذه القضية.
- الاهتمام بالكتاب العربي والإسلامي وتوظيفه توظيفاً جيداً للتعريف بالإسلام وقيمه السمحة¹.
- تشجيع برامج منح دراسية للغربيين للدراسة في العالم الإسلامي ونشر هذه المعلومات من خلال وسائل الإعلام، على أن تركز هذه المنح الدراسية على التعليم الإسلامي، ويستحسن أن يمول البرنامج نفسه في جامعات غربية.
- تشجيع برامج التدريب بمساعدة المجتمعات المدنية المسلمة في الغرب على فهم القضايا الصحفية الدولية الهامة - خاصة ما يتعلق منها بمجالات تلقيها السياسة بالدين - وتعزيز قدراتها على تقديم المعلومة للجمهور بشكل دقيق ومتوازن.
- أخذ المقترحات التالية بشأن أجهزة الإعلام والتي سلط الضوء عليها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات، بعين الاعتبار:
- * يجب بدء مبادرة تعاونية تبادلية لرصد التغطية الإعلامية للعلاقات الإسلامية الغربية من أجل إتاحة استعراض شامل لوسائل الإعلام ولمكافأة الجهود الهادفة لتحسين تغطية العلاقات بين المجتمعات المسلمة والغربية، ومن شأن الاستعراضات النقدية المتبادلة والجوائز التي يقدمها تحالف واسع التمثيل بين وكالات الرصد - مثل ذلك الذي يديره الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة مختارة من منظمات المجتمع المدني، أن يولد اهتماماً جماهيرياً أكبر ويضفي صبغة قانونية أكبر من الجهود الفردية التي تركز فقط على أجهزة إعلام مجتمع واحد.
- * إعداد برامج تدريبية للصحفيين الأجانب مخصصة لبناء القدرات حول آليات التعامل مع ظاهرة الكراهية والإساءة للدين الإسلامي.
- * إعداد دليل إرشاد لوسائل الإعلام العالمية لأهم القضايا والمصطلحات التي عادة ما يساء فهمها، ويمكن الاستفادة من تجربة دار الإفتاء المصرية بهذا الشأن¹.

¹ - محمد زهير، تصحيح صورة الإسلام: وسائل الاتصال الحديثة والاستثمار الأفضل، نفس المرجع السابق، ص 466

المطلب الثاني: فعالية الخطاب الديني في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا

لكي يساهم الخطاب الديني في مواجهة ظاهرة الخوف من الإسلام والمسلمين يجب العمل على تفعيل دوره من خلال عملية تجديد الخطاب الديني ، لأن تجديد الفكر الديني ضرورة قصوى وخاصة في وقتنا الحالي الذي يشهد حالات من التوتر، الفوضى والتفجيرات المتكررة والتي تنسب في مجملها للجماعات الإسلامية المتطرفة والمتشددة والتي تهين بالإسلام والمسلمين وبخاصة في الدول الغربية التي أصبح فيها العنف مرادفاً للإسلام، ففي الفكر الديني نفسه ازداد صعود فكرة الدولة الإسلامية وضرورة تطبيق الشريعة.

وفي المحيط اشتدت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وغزواتها قبل اصطدامها بـ"القاعدة" وبعد اصطدامها، وازداد فشل الدولة الوطنية العربية والدول التي سادت فيها العسكريات والأمنيات، وازداد التدخل الإيراني في الدول العربية وهو تدخل طائفي باسم "ولاية الفقيه" وتصدير الثورة و"نصرة التشيع".

أما الآن، فانفجر الإسلام بسبب هذه الظروف الأربعة، بالتوازي مع المواجهة العسكرية والأمنية ومع التشديد على تغيير سياسات الولايات المتحدة وتغيير السياسات الإيرانية، وبهذا يكون علينا أن نجدد فكرنا الديني بأسلوبين:

أولاً: النهوض الفكري والثقافي ونقد الأطروحات الأصولية، وفي الوقت نفسه نقد الأطروحات العلمانية المتشددة.

ثانياً: إعادة بناء المؤسسات الدينية لتستلم المهام التي أخذها منها الأصوليون، نعني مسألة وحدة العبادات، والتعليم الديني والفتوى ومسألة الإرشاد العام، وهي المهام التي كانت تقوم بها المؤسسات الدينية واستلها منها الأصوليون، كما استلبتها منها الأنظمة العسكرية والأمنية ، الانفجار الذي حدث، حصل في الدول والمجتمعات والمؤسسات الدينية نفسها بسبب ضعفها، ولذلك لا بد من نهوض عربي إسلامي ثقافي ديني فكري وكذا لا بد من تقوية المؤسسات الدينية وإصلاحها بحيث

¹- توصيات الدورة الحادي عشر للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام العرب بعنوان "الإستراتيجية الإعلامية لمنظمة التعاون

الإسلامي للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا والبات تنفيذها"، انعقدت يوم 21 ديسمبر 2016م بجدة المملكة العربية السعودية

تتسم بالكفاءة وتركز على إعادة استلام ملفاتها التي أهملت أو ضاعت من يدها في المرحلة الماضية¹.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير إلى أن المؤسسات الدينية ولا سيما المساجد بالرغم من أهمية دورها على الصعيد التوعوي والثقافي للفرد خول كل ما يتعلق بالدين، الإسلام والحياة ككل. إلا أنها أصبحت تشكل تهديدا خاصة في الغرب، حيث اعتبرت هي مصدر العنف والتطرف والتعصب والكراهية وهذا ما جاء على لسان وزير الداخلية الفرنسي "برنارد كازانوف" حيث أمر بإغلاق بعض المساجد التي اتهمها ببث الكراهية في فرنسا، مما أثار جدلا واسعا في أوساط مسلمي أوروبا، بينما طرحت أسئلة حول ماهية المعايير التي ستغلق بموجبها هذه المساجد. كما تعهد بتطبيق سياسات جديدة تجاه المساجد والأئمة في البلاد. حيث قامت السلطات بتشديد المراقبة على المركز الدينية والثقافية الإسلامية في البلاد عقب هجمات "شارلي إبدو"، بعد أن اتخذت قرار بطرد 40 إماما بتهمة الدعوة وبث الكراهية منذ عام 2012، بينهم 10 خلال النصف الأول من السنة الجارية فقط.

وعليه يمكن القول أن الخطاب الديني المسجدي الحالي تشوبه الكثير من المغالطات والغموض ونحن مطالبون بتصحيح المفاهيم، ولا يمكن أن نلصق الإسلام كدين تسامح بهذا الإرهاب الأعمى الذي لا علاقة له بالخلق والقيم السامية، مشيرا إلى أن الإسلاموفوبيا أو كما وصفها بالغلو المضاد هي أحد أهم مسببات العنف، فمسلمو أوروبا لن يقبلوا أن تشير الدول الأوروبية بأصابع الاتهام إلى الإسلام، كلما حدث عمل أو اعتداء إرهابي على أراضيها.

كما أن أصل المشكلة مع التطرف هو خطاب ديني متشدد، فكان لزاما على علماء المسلمين توضيح الخطاب المسجدي الصحيح الذي يبين الحق والصواب لشباب الأمة حتى لا يقعوا في المخالفات الشرعية، لذا يجب أن تتمحور موضوعات الخطاب المسجدي حول الوعظ والتذكير بالله تعالى، وبحسابه وجزائه في الآخرة وبالمعاني الربانية، التي تحيا بها القلوب وتعود إلى خالقها. وكذا العناية بسلامة المسلمين وتعليمهم حقائق دينهم من الكتاب والسنة، مع العقيدة والعبادة والأخلاق

¹ - زهية دباب، دور الخطاب الديني المسجدي في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة

محمد خيضر بسكرة، جوان 2016م، ص 55/56

والآداب، والعمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام ورد الشبهات والأباطيل التي يثيرها خصومه لبلبله الأذهان بأسلوب مقنع حكيم، ومواجهة الأفكار الهدامة والمضلة بتقديم الإسلام الصحيح، وإبراز خصائص من السماحة والشمول والتوازن والعمق والإيجابية.

وكذا ربط الخطبة بأحداث المجتمع وبالواقع الذي يعيشه الناس، والتركيز على ربط علاج أمراض المجتمع وتقديم الحلول لمشكلاته، مع تثبيت معنى الأخوة الإسلامية، ومقاومة النزعات والعصبية العنصرية والإقليمية والمذهبية المفرقة والمشتتة للأمة، والمثيرة للأحقاد والبغضاء¹.

وتتعلق بعض التحديات بالصورة النمطية عن الإسلام كدين وأحكامه وكننتيجة لبعض السلوكيات التي يقوم بها بعض المسلمين، وبالتالي نحتاج إلى ثورة في الفكر الإسلامي، إلى تجديد في فهم الدين وتفسير آيات القرآن الكريم والسنة النبوية لقطع دابر المفسدين والجاهلين بأصول الدين، أي نحتاج إلى مراجعة فقهية وفكرية وثقافية وتطبيق المنهج الصحيح للإسلام، وذلك يقتضي بالضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الدينية والعلمية، وتقيتها ممن يسيئون فهم الكتاب والسنة، وكذلك المناهج الدراسية الدينية والكتب التي تحرض على الفتنة وتشنع بالمذاهب الإسلامية، هي معركة يجب أن تبدأ الآن تقوم بها دور الإفتاء ووزارات الأوقاف والهيئات العلمية، ورجال الفكر والثقافة والإعلام.

المطلب الثالث: تفعيل حوار الأديان

تتبع أهمية الحوار العربي الإسلامي مع الطرف الغربي الأوروبي من طبيعة الترابط التاريخي الذي يربط الطرفين، فقد تميزت العلاقة بين الحضارتين بالاحتكاك الدائم سواء في فترات الحروب، الفتوحات الإسلامية، الحروب الصليبية، الحملات الاستعمارية، أو في فترات السلم من خلال حركة التبادل العلمي والمعرفي بين الحضارتين، ويفسر مثل هذا الاحتكاك بطبيعة المصالح الحيوية التي ينشدها أحد الطرفين لدى الطرف الآخر، وقد أكد هذه الفكرة "محمد عابد الجابري"، إذ يرى أن العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي لا يحكمها صراع أو حوار الحضارات وإنما هي شعارات زائفة الهدف منها تمرير صراع المصالح، كما يصفها بعلاقة السيد بالعبد: السيد يستغل العبد وهو يحتاج إليه إذ تتوقف عليه كثير من شؤونه، والعبد يعاني من السيد ولكنه هو الآخر

¹- زهية دباب، نفس المرجع السابق، ص 57

محتاج إليه، وبما أن تغيير هذه العلاقة لم يعد ممكناً عن طريق "ثورة العبيد"، لأن الغرب مستعد لأن يكرر في أي مكان ما فعله في العراق، فإن ما تسمح به الظروف الآن هو العمل على تحقيق نوع من "توازن المصالح" يحد من هيمنة السيد، وذلك باللجوء إلى أسلوب النضال الذي تمارسه "نقابات العمال"،¹ وهذا النوع من النضال يتطلب قيام تضامن بين دول العالم الإسلامي، شبيه بتضامن نقابات العمال، وسلوك أسلوب "الضغط" الذي يتراوح بين مجرد المطالبة بالحقوق وبين القيام بإضرابات، مع الأخذ بلعبة الحوار والعمل بمبدأ "خذ وطالب"، وهذا هو الحوار المطلوب اليوم: حوار من جنس حوار النقابات المنظمة المتضامنة المستميتة في المطالبة بحقوقها مع أصحاب المعامل والمؤسسات.

ففي ظل الخوف من الإسلام نتيجة حملات التشويه التي تشنها أطراف غربية رسمية أو غير رسمية، وبمختلف الوسائل سواء عبر وسائل الإعلام أو عبر المقررات المدرسية، أو حتى في السلوكات اليومية للمواطن الأوروبي، ونتيجة الضعف وحالة التشتت التي تعرفها المجتمعات العربية الإسلامية سواء في الدول العربية أو في الدول الأوروبية (فكرياً وحضارياً وإعلامياً وسياسياً)، لا يمكن أن ينجح الحوار الحضاري مع الدول الغربية إلا باستخدام المصلحة كوسيلة ضغط وابتزاز تجبرهم على الجلوس إلى طاولة الحوار والأخذ بعين الاعتبار المصالح العربية الإسلامية وعلى رأسها تحسين صورة الإسلام، والنظر إليه من خلال عيون عربية إسلامية وليس بعيون صهيونية متطرفة، وقد كان للدول العربية تجربة ناجحة في السبعينات نتيجة الحصار الطاقوي الذي فرضته على الدول الغربية من أجل إيقاف الدعم الغربي لإسرائيل، مما أجبر الدول الأوروبية إلى اقتراح مبادرة الحوار العربي الأوروبي في 1975.²

لا بُد من التحرك من جديد باتجاه تنشيط حوار كوني بين الأديان من أجل القطع مع الأحكام النمطية الجاهزة، ويشترط هذا الحوار أولاً التخلي عن كلّ الأحكام المسبقة عن الإسلام كما روجتها الدراسات الإستشراقية وحركات التبشير والاستعمار، والقطع مع العقلية التراثية والصليبية. يروم حوار الأديان السماوية إلى إبراز نقاط الالتقاء التي من شأنها أن تضع حداً للأحكام المسبقة

¹ - مشري مرسي، جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا وحوار الحضارات، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 55، الأردن

2011، ص13

² - مشري مرسي، نفس المرجع، ص14

المثيرة للفوبيا والكراهية بين الشعوب.

يجب التأكيد على أن الأديان توحد الإنسانية مهما اختلفت ألوانها وأعراقها ولغاتها وتقاليدها...، وأن ما يفرق الإنسانية بالفعل هو الفتن والفقر والتهميش الاقتصادي والسياسي والاحتلال العسكري، وليس العقائد مهما بلغت من قوة تأثير.

يتعين على الجميع السعي إلى تكريس شعار "حوار الحضارات" بدل الصراع العدمي والتدميري الزاهن الموسوم بالصراع الدارويني للحضارات، لكن الحوار الكوني يشترط تساوي أطراف الحوار في الأهمية والحضور، وبعبارة أخرى علينا أن نتخلى عمّا يُسمّى حوار المركز والأطراف أو حوار الشمال والجنوب أو حوار الشرق والغرب، فمثل هذه التقسيمات الثنائية تخفي تفاضلا سلبيا بين الطرف الأول والطرف الثاني، وعليه فطالما تظلّ التميزات قائمة على خلفيات قومية أو عرقية أو دينية أو حضارية... فأنى لحوار الحضارات أن يكون؟ وكيف سيكون أصلاً بين أطراف تدخل في حوار شكلي وهي مشحونة بأحكام مسبقة وبميراث عدائي مستحکم لم تحدث معه القطيعة المنتظرة؟¹.

¹ - مصطفى بن تسمك، الإسلاموفوبيا: مقاربة جيوسياسية، مؤمنون بل حدود للدراسات والأبحاث، 06 فيفري 2017م،

خلاصة واستنتاجات

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى بعض النتائج يمكن أن ندرجها في ما يلي:

- أن تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا مرتبطة بالعديد من الأسباب أهمها صعود اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة وتبنيها لخطابات تحريضية ضد الهجرة والمهاجرين وخاصة الهجرة الإسلامية، حيث تحذر هذه الأحزاب دائما من "أسلمة فرنسا" وتحاول أن ترسم صورة مخيفة عن تزايد الوجود الإسلامي في فرنسا في مخيلة المجتمع الفرنسي.

- لعبت الأحداث الإرهابية التي ضربت فرنسا دورا كبيرا في تزايد أحداث الإسلاموفوبيا، حيث كان المسلمين المتهم الأول في هذه الأحداث التي هزت مختلف المدن الفرنسية، وهذا بذريعة أن منفذي هذه الأحداث أصولهم عربية إسلامية مهاجرة.

- يعاني المهاجرين المسلمين في فرنسا جميع أنواع التضييق والممارسات العنصرية سواء على المستوى الرسمي والشعبي، وهذا ما جعلهم يعانون العزلة في ضواحي فقيرة ومهمشة يعاون فيها من مختلف الآفات الاجتماعية، ولعل أحداث الضواحي في 2005 تعكس هذه المعاناة.

- تؤثر الممارسات العنصرية سواء اللفظية أو الفعلية التي يتعرضها لها المسلمين في فرنسا سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي تأثيرا سلبيا على فرص اندماجهم، لذلك أصبح من الضروري إيجاد حلول واليات للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا وتكاتف جميع الجهات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لمحاربة هذه الظاهرة وتحقيق اندماج امثل لمسلمي فرنسا يكون له رد فعل ايجابي للطرفين.

الخاتمة

لاشك أن قضية اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي تعتبر من أهم المعضلات التي تَورق الحكومات الأوروبية، والمهاجرين المسلمين أنفسهم، وهذا يرجع لكون أن عدم تحقيق المسلمين للاندماج الايجابي يعود بردود فعل سلبية النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية للدول التي يعيشون فيها، لذلك حاولت الدول الأوروبية وسعت إلى تبني سياسات إدماجية متنوعة ومختلفة بين كل دول وأخرى حسب ما تراه مناسباً، وهي التي اشرنا إليها في الدراسة، لكن هته السياسات لم تكن في مستوى تطلعات الجاليات المسلمة في هذه الدول كونها لم تراعي الجوانب الثقافية والحضارية لهؤلاء المسلمين ولم تحترم خصوصياتهم الدينية.

لقد حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي وعلاقتها بتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، وكانت دولة فرنسا كدراسة حالة باعتبارها تضم أكبر جالية مسلمة في الاتحاد الأوروبي، ولقد توصلنا إلى بعض الاستنتاجات التي هي عبارة عن إجابة لمختلف التساؤلات وفرضيات هذا البحث.

* فمن خلال الفصل الأول حاول الباحث التركيز على الجانب المفاهيمي للمتغيرات المستقلة للدراسة ألا وهما الهجرة والاندماج في دول الاتحاد الأوروبي، بحيث واقع هجرة المسلمين إلى دول الاتحاد الأوروبي والسيرورة التاريخية لهذه الهجرة عبر الزمن، واهم الفئات المهاجرة وعددها بالتقريب، واهم التحديات التي تواجه هؤلاء المهاجرين، وكان أهم تحدي هو كيفية تحقيق الاندماج في هذه المجتمعات المضيفة، حاول الباحث في هذه النقطة بالضبط أن يوضح سياسات الاندماج المتخذة من طرف بلدان الاتحاد الأوروبي من اجل إدماج المهاجرين وما مدى نجاعتها، ولقد رأينا انه رغم بعض الجهود المتخذة من طرف البلدان الأوروبية لأجل إدماج المهاجرين، إلا أن هذه الجهود تبقى ناقصة ولم تحقق المأمول كون هذه السياسات لم تركز على الحاجيات الأساسية للمهاجر مثل توفير مناصب الشغل المحترمة وتوفير التعليم واحترام الخصوصيات الثقافية، فهي سياسات استيعاب أكثر منها سياسات اندماج، ونتيجة هذا الفشل لمختلف سياسات الاندماج بقيت الجاليات المسلمة في أوروبا تعاني مشاكل اقتصادية خلفت نسبة بطالة كبيرة في جميع فئات المهاجرين واجتماعية كون أن اغلب أبناء الجاليات المسلمة لا يتلقون تعليم كافي ما جعل نسبة التسرب المدرسي متفشية في الأحياء التي يسكنونها، بالإضافة إلى تفشي ظواهر الجريمة المنظمة، وسياسية كون المهاجر المسلم في أوروبا محروم من الكثير من الحقوق مثل حق الترشح لمناصب

سياسية التعيين في مناصب سامية في الدولة رغم انه يعتبر مواطن فرنسي يمتلك الجنسية الفرنسية التي تضمن له الحق في التمتع بجميع الحقوق المواطانية، أما أهم المشاكل الثقافية فتتضح في المضايقات التي تتلقها الجاليات المسلمة في القيام بشعائهم الدينية سواء على المستوى الرسمي او الشعب نتيجة فرض قوانين جائرة ضد حرية التدين وكذا تعرض مختلف المساجد والمقدسات الدينية إلى الحرق والتخريب من طرف الجماعات المتطرفة.

* وعليه يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي يواجهون العديد من التحديات والمشاكل التي تعيق فرص اندماجهم الكامل في المجتمعات الأوروبية.

* أما الفصل الثاني فقد حاول الباحث الإجابة فيه عن التساؤلات المتعلقة بالمتغير التابع لهذه الدراسة ألا وهو ظاهرة الإسلاموفوبيا، ففي بداية الفصل حاول البحث إعطاء نبذة تاريخية مفاهيمية عن مصطلح الإسلاموفوبيا، وأهم الظروف التي نشأ فيها هذا المصطلح، ورأينا أن مصطلح الإسلاموفوبيا هو مرض يعكس صورة نمطية سيئة عن الإسلام تكونت في المخيل الغربي نتيجة الصراعات القديمة بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، ولقد لعبت حركة الإستشراق دورا كبيرا في تأجيج هذا الصراع كونها قامت بنقل صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين في كتاباتها، ولقد استغلت حركات اليمين المتطرف والحركات الصهيونية الأوضاع التي ميزت العالم منذ نهاية القرن العشرين وما شهدته من أحداث في منطقة الشرق الأوسط وزيادة معدلات الهجرة نحو أوروبا والصراع العربي الإسرائيلي، وأخيرا أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي كانت القطرة التي أفاضت الكأس، فكانت الأعمال الإرهابية التي قام بها المتطرفون في العواصم الغربية تأخذ كذريعة لأعمال الإسلاموفوبيا، ولقد ختم الباحث هذا الفصل بالإجابة على سؤال تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج الجاليات المسلمة في أوروبا، حيث وضح كيف أن صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا جعل المسلمين في الدول الأوروبية يتعرضون لجميع أنواع الاضطهاد والتمييز والكرهية، وأثر ذلك على فرص اندماجهم في المجتمعات الأوروبية التي يعتبرون جزء من هذه المجتمعات بحكم قوانين الجنسية والمواطنة، وصاروا يعانون المحسوبة والتضييق في جميع مناحي الحياة، ويتعرضون للاعتداءات الإسلاموفوبية بشكل يومي حسب الأرقام التي تعرضها مختلف التقارير والمراكز التي اشرنا إليها في هذه الدراسة.

* وعليه يمكن إثبات صحة الفرضيتين الأولى والثانية التي مفادهما أن ارتبط صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا بحدوث العديد من المتغيرات على الساحة الدولية، وأن ظاهرة الإسلاموفوبيا دور كبيراً في فشل سياسات اندماج الجاليات المسلمة في أوروبا.

* أما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة حالة، حيث قام الباحث بإسقاط ما جاء في الفصلين النظريين على دولة فرنسا، وكان اختيار فرنسا كدراسة حالة لسببين: الأول كون أن فرنسا تضم أكبر جالية مسلمة في الاتحاد الأوروبي بحكم العلاقات التاريخية لفرنسا مع دول المغرب العربي وهم أكبر جالية مسلمة في فرنسا، والسبب الثاني كون فرنسا تشهد أكبر أعمال إسلاموفوبيا ضد المسلمين في فرنسا حسب التقديرات والإحصائيات التي أوردناها، ولقد حاول الباحث في هذا الفصل الإجابة عن سؤال ما هو واقع وتحديات الجالية المسلمة في فرنسا، حيث خلص الباحث إلى أن المهاجرين المسلمين في فرنسا ورغم المحاولات والجهود الرسمية لإدماجهم في المجتمع الفرنسي، إلا أنهم بقوا يعانون مشاكل وعراقيل عديدة في حالت دون تحقيقهم اندماج كامل وإيجابي في المجتمع الفرنسي، وهذا للطبيعة العلمانية للجمهورية الفرنسية التي تفرض على المسلم إذا ما أراد الاندماج والتعايش التخلي عن مبادئها وقيمها، ولعل قوانين الحجاب والنقاب وعراقيل بناء مراكز العبادة تلخص هذا المشهد، ولقد سعت المراكز الإسلامية في فرنسا إلى المساهمة في اندماج المسلمين في فرنسا من خلال الندوات والفتاوى التي تصدرها والتي تسهل على المسلم فقه المعاملات في فرنسا، وكيفية تحقيق اندماج مقابل التمسك بقيمه وعاداتها، وحذت السلطات الفرنسية كذلك هذا المنحى كبادرة حسن النية بتأسيسها للمجلس الإسلامي للديانة ليكون المؤسسة الرسمية المصدرة للفتوى وتحيدها وتنظيم معاملات المسلمين كأقليات لها جميع الحقوق في المواطنة، إلا أن المسلمين في فرنسا لا يزالون يعانون التشتت والعزلة وهذا ما يؤثر على سلوكياتهم في المجتمع الفرنسي ويجعلهم عرضة للاضطهاد والتطرف.

* أما الفصل الرابع فتناول فيه الباحث الإجابة عن كيف تؤثر ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج المسلمين، وكانت فرنسا هي النموذج المدروس، حيث تبين أن الإسلاموفوبيا في فرنسا هي صناعة إعلامية تدعمها أحزاب يمينية متطرفة تحاول دائماً استغلال الأوضاع السياسية والاقتصادية لفرنسا كي تحقق مكاسب سياسية خاصة على حساب المهاجرين المسلمين، ولقد استغلت هاته الترسانة الإعلامية مختلف الأحداث الإرهابية التي ضربت فرنسا في السنوات العشرين الأخيرة لتعمل دعاية

إعلامية محرضة تتبنى فيها خطاب الكراهية للمسلمين، خاصة أن من قام بهذه الأعمال تعود أصول أغلبهم إلى أبناء الجيل الثالث من الجاليات المسلمة المهاجرة إلى فرنسا، وانعكست هذه الخطابات والأحداث بشكل سلبي على الجالية المسلمة في فرنسا، حيث كانت هذه الجالية عرضة لجميع أنواع العنف والاضطهاد اللفظي والجسدي وهو ما اشترنا إليه في مختلف الأرقام التي عرضناها في هذا الفصل، وفي الأخير حاولنا توضيح انعكاس حوادث الإسلاموفوبيا على الحياة الاجتماعية للمسلمين في فرنسا، وأشار البحث في ختام هذا الفصل إلى بعض الآليات للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا وتحقيق التعايش والاندماج في المجتمعات الأوروبية.

وعليه تم اثبت صحة الفرضية الرابعة والتي مفادها أن فرنسا تعتبر من أكثر الدول الأوروبية التي يعاني مسلموها من مشكل الاندماج والإسلاموفوبيا.

وفي الأخير يمكن أن نشير إلى بعض النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث في هذه الدراسة في مجموعة من النقاط:

- أثبتت السياسات التاريخية للاندماج في أوروبا أنها ليست الحل الأمثل لتحقيق الاندماج الصحيح فكثير من المهاجرين أبناء الجيلين الثاني والثالث يظهرون مستويات من خيبة الأمل في التفاعل الاجتماعي مع غير المسلمين، وقلّة الألفة مع قواعد المجتمعات المضيفة وقيمها، ورداءة الأداء في التعليم أو سوق العمل، والتمييز والخوف من الغريب، وكانت دواعي القلق هذه واحدا من العوامل التي تفسر التأكيد مؤخرا على تعلم اللغة في فرنسا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة يضاف إلى ذلك أن الحواجز الهيكلية في المجتمع التي تعترض سبيل اندماج غير المواطنين، إنما هي جزء أساسي من نظم التعليم الأوروبية، وغالبا ما تكون ترتيبات التعليم الديني غير مرضية.

- رغم التزايد الملحوظ في تعداد المسلمين في أوروبا، سواء الذين يهاجرون إليها، أو من بين أبنائها الذين دخلوا الإسلام، إلا أن بعض البلدان الأوروبية ومنذ سنوات قليلة ماضية كانت تترد في الاعتراف بالإسلام كديانة محلية، ذات حق في الإقامة، وترفض سياسة احتفاظ المهاجرين بثقافته ولغتهم الخاصة، وتمنع بناء المدارس أو المعاهد الدينية، وعادة مع ترتبط موافقتها بشروط تعجيزية يصعب على المسلمين تنفيذ بعض بنودها.

- إن مشكلة الجاليات المسلمة هي مشكلة حضارية، ثقافية، وسياسية بشكل عميق، ويجب ألا تنحصر هذه المشكلة في الإحصاء أو الديموغرافيا أو الفروقات في التقاليد فحسب، لأن الأرقام

التي ترد في هذا الإطار إنما هي رموز ينبغي فكها، ومما لا شك فيه أن معظم الجاليات المسلمة في أوروبا ترتبط عاطفياً وثقافياً، إلى حد كبير بأوطانهم الأصلية، كما أنها ترتبط بالدين الإسلامي وبالتالي فإن أي مواقف أوروبية غير منصفة تجاه قضايا الجاليات المسلمة في أوروبا ستعكس سلبا على مواقفهم.

- تركز المهاجرين في المناطق الهامشية في عواصم تلك الدول وما قد يؤدي إليه ذلك من مظاهر للعنف و التطرف، علاوة على تداعيات عدم الاستقرار المتزايد في العالمين العربي والإسلامي، و التي تجد صدى بين الجاليات العربية و الإسلامية المقيمة في دول الاتحاد الأوروبي.

- ثمة عامل آخر يضاعف من تعقيد محاولات الاندماج، ويتمثل بانتشار جماعات الإسلام السياسي في أوروبا، التي عززت شرعيتها على أنقاض معطيات التهميش التي يعاني منها المسلمون المهاجرون، إلى ذلك، فإن هذه الجماعات تجد في الاندماج الطبيعي للمسلمين تهديداً بالغاً لها؛ كونه يُلغي الحاجة إليها ويقلل من قدرتها على التغلغل والتعبئة لقضاياها، تاريخياً تمكنت الحركات الإسلامية التي واجهت حصاراً قاسياً في دولها الأصلية من بناء شبكة قوية في أوروبا، عبر إنشاء المنظمات الإسلامية، والمراكز الثقافية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب شبكة "مستقلة" من الأفراد، والدعاة، والأكاديميين، والناشطين، والصحافيين.

- كان لوسائل الإعلام الغربية دور سلبي للغاية في تعميق الخلاف بين الإسلام والغرب، من خلال التحكم في تقديم صور مشوهة عن الإسلام وأوضاع مسلمي أوروبا في أذهان الكثيرين، تلك الصور السلبية التي تهدف إلى خلق حالة خوف من الإسلام لدى الأوروبيين، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وإعلان شعار الحرب على الإرهاب، وشحنت تلك الصور بحوادث الاعتداءات العنصرية التي تعرض لها المسلمون هناك، وركز معظم وسائل الإعلام الأوروبية في تناوله للقضايا الإسلامية والمسلمين على ثلاثة محاور رئيسة هي:

* النظر إلى المسلم على أنه معاد للغرب.

* إظهار القيم الإسلامية المعادية لقيم الحضارات الغربية في نظرهم.

* إظهار القيم الإسلامية التي تشجع الرجعية والإرهاب حسب رؤيتهم.

- وبخصوص دور المنظمات الإسلامية في أوروبا في التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا إن المنظمات والمؤسسات الإسلامية لا تقوى لوحدها على النهوض بمسؤولية محاربة الإسلاموفوبيا، وذلك

لاعتبارات كثيرة، أهمها صعوبة التنسيق فيما بينها، باعتبار الاختلاف الكبير الحاصل بينها من حيث الانتماء والانتساب إلى عوالم ومذاهب ومدارس مختلفة، في غياب سلطة روحية دينية واحدة تضمن لهذه المؤسسات التنسيق والتناغم، كما لا يخفى فإن لكل دولة أوروبية سياسة خاصة فيما يتعلق بتنظيم الحقل الديني وتدبير العلاقة بين الدين والدولة، وهو الأمر الذي يستعصي معه تحقيق نوع من التوافق بين مسلمي أوروبا.

- على الرغم من حصول أفراد الجاليات المسلمة على جنسية الدول الأوروبية التي يقيمون فيها، إلا أن هذه الجاليات تعاني من مظاهر العنصرية، سواء على الصعيد الاجتماعي المهني أم الصعيد السياسي، فدور هذه الجاليات مهمش في صنع القرار السياسي حتى فيما يتعلق بشؤونها الخاصة، وفي علاقتها بالأحزاب والنظام السياسي والدولة التي يعيشون فيها، وكذلك نسجل على مستوى سوق العمل بأن أغلب حالات التمييز ضد المهاجرين تتم وفق القانون، بمعنى أن قوانين العمل في عموم أوروبا ليست صريحة في نصوصها على ضرورة توظيف الأجانب و المهاجرين.

- تبين جميع الدراسات الاستقصائية أن المهاجرين المتعلمين يجدون صعوبة في الحصول على وظائف، مع أن كثيرا منهم ولدوا وتربوا في هذه البلدان، ويوجد في بعض الضواحي، أو الأحياء الواقعة خارج باريس التي تسكن فيها جاليات إسلامية كبيرة، نسبة بطالة كبيرة مقارنة بالأحياء الأخرى التي معظم سكانها أصليون، ويقول الخبراء إن هذه هي الأحياء التي يتحول فيها كثير من الشباب المسلمين إلى الراديكالية.

- يعيش في فرنسا نحو خمسة ملايين مسلم، ولا يكاد يمر يوم دون أن يصدر عن النخبة السياسية الفرنسية العليا (وجميع المنتمين إليها مسيحيون بالطبع أو لا دينيون) تحريض بالأقوال أو الأفعال ضد المواطنين المسلمين، والتضييق عليهم في ممارسة قيمهم، هذا التحريض ينطوي على استفزاز بأعلى الدرجات.

- شكلت السياسات الأمنية التي اتبعتها الدول الأوروبية بعد الأحداث الدموية التي شهدتها عواصمها في إطار ما يسمى بمحاربة الإرهاب، شكلت نوع من العزلة والتضييق على المسلمين المقيمين في هذه الدول، حيث أصبحوا عرضة للمراقبة والتفتيش والمتابعات الأمنية، وأصبح ينظر إليهم المتهمين الأوائل في جريمة لم يقترفوها، بل أن السياسات الأمنية أصبحت تهدد حتى

معتقداتهم وهويتهم بترسامة قانونية تقيد من لباسهم الذي يعكس قيمهم الدينية من الحجاب والنقاب باعتبارها يشكل خطر على القيم الأوروبية وصورة للتطرف.

قائمة المراجع

➤ اللغة العربية

❖ الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، دار صادر، بيروت، 1300 هـ.
2. احمد رشاد سلام، "الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة على الأمن الوطني" في مكافحة الهجرة غير المشروعة، تحرير. احمد عبد العزيز الأصفر، دار الحامد للنشر والتوزيع ط.1، الأردن، 2014
3. أحمد سي علي، حماية الأشخاص والأموال في القانون الدولي الإنساني، دار الأكاديمية، الجزائر، 2011
4. أحمد منيسي، الجاليات العربية في دول المهجر: الدور وآليات تفعيله، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01، الإمارات العربية المتحدة، 2014
5. إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، عمان الأردن، 2013
6. ادوارد سعيد، الإستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة: كما ابوديبي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط04، لبنان، 1995
7. إسماعيل علي محمد، الإستشراق بين الحقيقة والتضليل، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط06، القاهرة مصر، 2014
8. أنور الجندي، التبشير والإستشراق والدعوات الهداية، ضمن موسوعة مقدمات العلوم والمناهج، دار الأنصار، القاهرة، 1993م
9. إياد صلاح شاكر، ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في الغرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2019
10. باسم راشد، اليمين المتطرف والنزاعات القومية المتصاعدة في أوروبا، مقال من كتاب: صناعة الخوف "رهاب اليمين المتطرف والشعبوية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2019، 1
11. برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (القاهرة : دار النهضة العربية، 2008
12. بوحنية قوي، اليمين المتطرف في الغرب وأزمات الشرق الأوسط، مقال من كتاب جماعي بعنوان : صناعة الخوف " رهاب اليمين المتطرف والشعبوية" ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2019

13. بومدين طاشمة، ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا : دراسة لخصوصية وضع المسلمين في فرنسا، مقال من كتاب جماعي: الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز العربي الديمقراطي، ط1، برلين ألمانيا، 2019
14. البيهقي، الإمام أحمد بن الحسين. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب الجامعية، بيروت، 1985
15. التجاني بولعوالي، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، مركز الحضارة العربية، ط1، القاهرة 2006
16. جان ايف كامو، اليمن المتطرف الشعبي في أوروبا الغربية: الأسباب والنتائج، ترجمة: جورج كتورة، مقال من كتاب جماعي، صناعة الخوف: رهاب اليمن المتطرف والشعبوية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، فيفري، 2019
17. جوسلين سيزاري، الهويات الإسلامية في أوروبا، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير، المركز القومي للترجمة، ط1، 2011
18. حسني عبيدي، المسلمون في أوروبا بين الاندماج والتهميش، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2010
19. حسين عبد القادر، مسلمو أوروبا: أطوار الاعتدال والتطرف، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام الأوروبي: صراع الهوية والاندماج، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010
20. حميد زناز، هل يوجد إسلام أوروبي؟ فرنسا أنموذجاً: مقال من كتاب جماعي بعنوان (الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2016م
21. حواس سنيجر، فرنسا والهجرة: درب الملوكي لشعبيات اليمن المتطرف، ت: عفيف عثمان، مقال من كتاب صناعة الخوف، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1 2019م
22. دراسة، المسلمون في الغرب "بريطانيا دراسة حالة"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أوت، 2004

23. دندن عبد القادر، فرنسا العلمانية بين الانفتاح والخصوصية، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان، الإسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، ط01، برلين ألمانيا، 2019
24. رابح زغوني، صعود اليمين المتطرف في أوروبا: تعبير عن عداء سياسي أم مجتمعي للإسلام؟ مقال من كتاب جماعي: الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز العربي الديمقراطي، ط01، برلين ألمانيا، 2019
25. روضة القدري، الإسلاموفوبيا في فرنسا، ت: جورج كتورة، مقال من كتاب جماعي بعنوان: الإسلام في أوروبا "إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط01، الإمارات العربية المتحدة، 2016م
26. ريمي ليفو، شيرين .تى. هنتر، الإسلام في فرنسا، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام الدين الثاني في أوروبا، المركز القومي للترجمة، 2016
27. ستيفان فرنسوا، الجيبة الوطنية في فرنسا والإسلام، ت: جورج كتورة، مقال من كتاب صناعة الخوف، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1 2019م
28. سعدي بزيان ملف الإسلاموفوبيا، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2014
29. سعدي بزيان، الإسلام والمسلمون في الغرب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م
30. سعيد سبعون، حفصة جرادي، الدليل المنهجي في إعداد المنكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2012م
31. سمير أمغار، اليمين المتشدد في أوروبا ورهاب الإسلام: حالة فرنسا، ت: جورج كتورة، مقال من كتاب صناعة الخوف، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2019، ص 103/102م
32. سهام ربيع عبد الله، الإستشراق، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، القاهرة مصر، يوليو 2007
33. شيرين .تى. هنتر وآخرون، الإسلام الدين الثاني في أوروبا "المشهد الاجتماعي والثقافي والسياسي الجديد"، ترجمة: محمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، المركز القومي للترجمة، ط01، مصر، 2016
34. صالح عبد الله حساب الغامدي، الإسلام الذي يريده الغرب: دراسة نقدية تحليلية لمؤسسة راند، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط01 السعودية، 2015

35. صالح عبد الله حساب الغامدي، الإسلام الذي يريده الغرب، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط3، المملكة العربية السعودية، 2105
36. صموئيل هنتغتون، صدام النظام العالمي: إعادة صنع الحضارات، ترجمة: طلعت الشايب، ط01، شركة سطور للنشر، القاهرة مصر، 1999
37. عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير وضلال الإستشراق، دار الجيل، ط01، بيروت لبنان، 1999م
38. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، 1999م
39. عبد الله عبد الرحمان الخطيب ، المسلمون في أوروبا الغربية : وسائل تطوير الدعوة الإسلامية فيها والاندماج في المجتمع الأوروبي ، مقال منشور في كتاب جماعي لمجموعة من الباحثين، الجاليات الإسلامية في أوروبا: مشكلات التأقلم والاندماج، دار النفائس، ط1، بيروت لبنان، 2003
40. عزيز العظمة، ايفا فوكاس، الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير، ترجمة: احمد الشيمي ، المركز القومي للترجمة، ط01، القاهرة، 2011
41. عصام بن الشيخ، بناء ومقاصد الخطاب الغربي المعادي للإسلام قديم وحديثا، دار نور بابليشن، برلين ألمانيا، 2017م
42. علاء الدين آل راشي، هل يتحمل الغرب مسؤولية شقاء العرب والمسلمين:
- أصول التلاق والحوار مع الغرب، مركز الناقد الثقافي، ط1، دمشق سوريا، 2009
43. علي عبد الرازق جليبي، علم اجتماع السكان، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2011
44. فندلي بول، لاسكوت بعد اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001م
45. اللهبيي فائز صالح محمود، إشكالية الخوف من الإسلام: بين الرؤية والواقع الإسلامي ، دار النهج للدراسات والتوزيع، ط01، حلب سوريا، 2009
46. المبروك الشيباني المنصوري، صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر: من الإستشراق إلى الإسلاموفوبيا، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط01، بيروت لبنان، 2014يورغن نيلسون، المسلمون في أوروبا، ترجمة: وليد شमित، ط01، دار الساقى، بيروت لبنان، 2005

47. محمد الحداد، أوروبا ومسلموها: قضية أمنية أم مراجعة لقواعد التأسيس؟، مقال في مؤلف جماعي بعنوان: الإسلام في أوروبا إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2016،
48. محمد الخشاني، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط01، الإمارات العربية المتحدة، 2011
49. محمد بشار الفيضي، الجاليات الإسلامية في فرنسا ومشكلة التأقلم والاندماج، مقال ضمن كتاب جماعية بعنوان: الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية: مشكلات التأقلم والاندماج، دار النفائس، ط01، بيروت لبنان، 2003
50. محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام... والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط04، بيروت لبنان، 2012
51. محمد عبد الله ولد المرواني، فرنسا التي رأيت، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط01، برلين ألمانيا، 2017
52. محمد عدار، الإسلاموفوبيا: تحليل نظري معرفي، مقال من كتاب جماعي بعنوان: الإسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، 2019
53. محمد عمارة، الإسلام في عيون غربية: بين افتراء الجهلاء... وإنصاف العلماء، دار الشروق
54. محمد غزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 الأردن، 2015
55. محمد قدور تاج، الإستشراق: ماهيته، فلسفته، ومناهجه، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط01، عمان الأردن، 2013
56. مختار الصحاح، تاريخ اللغة وصحاح العربية، أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الجزء الثاني، دار الكتب بيروت 1999
57. مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01، 2010
58. مصطفى عبد الغني، عرب أوروبا: الواقع والمستقبل، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، نوفمبر، 2009
59. ناجي عبد النور، الجاليات المسلمة في أوروبا ومدى اندماجها في العمل السياسي في ظل صعود اليمين المتطرف، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان،

- الإسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، ط01، برلين ألمانيا، 2019م
60. نخبة من الباحثين الكتاب، مسلمو الغرب بعد أحداث سبتمبر 2011، مركز البحوث والدراسات، ط1، قطر، ديسمبر 2004
61. نعيمة خطير، في مفهوم اليمين المتطرف، مقال من كتاب مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، ط01، المركز العربي للديمقراطي، برلين ألمانيا، 2018
62. نيقولا لبورغ، اليمين المتطرف في أوروبا: الديناميات والمستقبل، ت: جورج كتورة، مقال من كتاب صناعة الخوف، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2019، 1
63. هشام داود الغنجة، جميلة سرنيج، الإسلاموفوبيا والإرهاب "جدلية التأثير والتأثر"، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلاموفوبيا في أوروبا "الخطاب والممارسة"، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، 2019
64. هيثم مناع، الإسلام في أوروبا: إعادة اكتشاف الذات، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: الإسلام الأوروبي: صراع الهوية والاندماج، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010م
65. وليام مونتغمري واط، تأثير الإسلام في أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة: سارة إبراهيم الذيب، دار جسر للترجمة والنشر، ط01، بيروت، 2016
66. وليد كاصد الزيدي، الاسلاموية المتطرفة في أوروبا "دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، يناير 2017 حلمي خضر ساري، صورة العرب في الصحافة البريطانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988

❖ الأطروحات والمذكرات

67. توازي إيلاس، الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجوائز 3، 2013/2012
68. رائد أحمد غنيم، الخوف الغربي من الإسلام: أسبابه ووسائله وآثاره، مذكرة ماجستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2012م

69. رشيد ساعد , واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ,مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012
70. صايش عبد المالك، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، جامعة باجي مختار عنابة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير السنة 2006/2007
71. عبد النور عطوات، دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في الجنوب الجزائري، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، 2016/2015م
72. مرسي مشري، دور مسلمي أوروبا في تفعيل حوار الحضارات" دراسة حالة مسلمي فرنسا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2014/2013
73. نجيب سويدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي" دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012/2011
74. وليد زغبي، صورة المهاجرين المغاربة في الصحافة الفرنسية المكتوبة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007

❖ المقالات

75. احمد زكي عثمان، دور اللجنة الدولية في مساعدة اللاجئين، مجلة الإنساني تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، 2016،
76. أرنست رافينستين، قوانين الهجرة، صحيفة جمعية الإحصاء، لندن، 1985
77. إسلام عبد الله عبد الغاني غانم، هجرة الشباب العربي ومشكلات الاندماج الواعي التحديات والحلول الرسمية وغير الرسمية" الاتحاد الأوروبي نموذجا:فرنسا، هولندا، ألمانيا"، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية،مجلة 10، العدد01، جامعة الجلفة الجزائر 2017
78. أسماء فريد الرجال، الإسلاموفوبيا: سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2010

79. أشرف بدر، الإيديولوجية الصهيونية والغرب، مجلة الاستغراب، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، العدد 06، فيفري 2017، ص 102
80. جمال نور الدين إدريس، الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) الأسباب والآثار، مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، العدد 20، 2010م
81. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة، مركز الإعلام الأمني أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية (دراسة غير منشورة)
82. زهية دياب، دور الخطاب الديني المسجدي في مواجهة ظاهرة الإسلام، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2016
83. سالم احمد العجيل، عبد الهادي اللافي علي، الإسلاموفوبيا: جدلية الدين والسياسة في المجتمع الأمريكي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، 2016
84. سميرة معمري، الإسلاموفوبيا سوسيولوجيتها ومظاهر تناميها في فرنسا: تقارير ccif 2011-2016، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد 14، 30 يونيو 2018
85. شتيوي عبد مطر، علي رمضان صالح، الإسلاموفوبيا في الفكر السياسي الغربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت
86. صورية تريمة، التعاون الأورو متوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلية 2017
87. عمران كربول، ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2016
88. فوشان عبد القادر، العلاوي أحمد، الإندماج الاجتماعي: المفهوم المؤشرات الأبعاد، مجلة الرصد العلمي، المجلد 4، العدد 1، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2019م
89. كهينة افروجن، الإسلاموفوبيا في الإعلام المكتوب الغربي: بحث في مصادر الصورة النمطية المعادية للإسلام، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جوان 2017
90. مجلة الجيش، النازحون بين الاضطهاد و النسيان، العدد 551، جوان 2009
91. محمد فاضل رضوان، الإسلاموفوبيا: قلق المفهوم وجدل الرؤى "تمنوج فرنسا"، مجلة الجندول العراقية، العدد 26، يناير 2006م

92. محمود حيدر، استشراق مستحدث" الإسلاموفوبيا" بما هي أطروحة إيديولوجية ما بعد الحداثة، مجلة دراسات استشراقية، العدد 03، لبنان، 2015
93. محمود يوسف حسينات، الإسلاموفوبيا بين التمرکز على الذات وتجاهل الآخر"عناصر المواجهة الثقافية"، مجلة مشكلات الحضارة، العدد 05، 2016
94. معتر الخطيب، ظاهرة كراهية الإسلام: الجذور والحدود، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد 2008، 17
95. مي عباس، الإستشراق الصهيوني الجديد ومدد الإسلاموفوبيا، مجلة البيان، العدد 368، 2017/10/20
96. نفيسة زريق، عزوز غربي، الخطاب الإعلامي والسياسي الغربي وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا: ملامح التأثير ومستوياته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جامعة باتنة، جويلية 2017
97. هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا: هولندا نموذجا "دراسة تحليلية مقارنة"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ديسمبر 2011
98. هبة بوكر الدين، تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا في ظل العولمة: دراسة حالة فرنسا، مجلة الصراط، العدد 25، يوليو 2012
99. هدى جمال عبد الناصر، صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994
100. ياسين مهدي صالح، ظاهرة الخوف من الإسلام في الغرب (الإسلاموفوبيا) ومواجهتها فكريا، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 2013، 31
- ❖ الملتقيات والمؤتمرات
101. إدريس مقبول، الإسلاموفوبيا العالمية: قراءة في المفهوم والمسار، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015
102. أمحمد مالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر

103. توصيات الدورة الحادي عشر للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام العرب بعنوان "الإستراتيجية الإعلامية لمنظمة التعاون الإسلامي للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا واليات تنفيذها"، انعقدت يوم 21 ديسمبر 2016م بجدة المملكة العربية السعودية
104. الحسن حمدوشي، صورة الإسلام في المتخيل الغربي، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015
105. شكيب بن مخلوف، دور المؤسسات الإسلامية في أوروبا في عملية الاندماج، اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، سراييفو ، البوسنة والهرسك، 2007/05/17م
106. الصادق رابح، تجليات الإسلاموفوبيا في خطابات الوسائط الإعلامية الفرنسية: بحث في المصادر، كلية الاتصال ، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
107. عبد الحق حميش، لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015
108. عبد الواحد جهداني، الأسس المعرفية لظاهرة الإسلاموفوبيا، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015
109. عزيز البطيوي، الأساطير المؤسسة لإيديولوجيات الإسلاموفوبيا وأثرها في تشويه صورة الإسلام بالغرب، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015
110. فاروق غنيم، اندماج المهاجرين في الإتحاد الأوروبي، مداخلة مقدمة في الندوة الدولية بعنوان " واقع وآفاق العربية في ضوء المشاركة الأوروبية ومتوسطة"، القاهرة، مصر، 2006/11/01
111. محمد المهدي، دور الجاليات المسلمة في الغرب في التخفيف من ظاهرة الإسلاموفوبيا، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015
112. محمد بشاري، الإسلام والإعلام الغربي وتحديا ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015

113. محمد بن علي الهرفي، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015
114. مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ندوة الهجرة غير الشرعية الأبعاد الأمنية والإنسانية ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية 2014
115. مصطفى الطالب، صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام الغربي، أعمال الندوة الدولية " ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط01، الرباط المغرب، 2015

❖ التقارير

116. ارغين أرغول، الإسلاموفوبيا واستراتيجيات مكافحة الإرهاب، الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، مارس 2017
117. التقرير الثاني عشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي حول: الإسلاموفوبيا، يونيو 2018 / فيفري 2019م، المقدم للمجلس السادس والأربعون لوزراء الخارجية، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 01/02/2019 مارس 2019م
118. تقرير الدوحة للهجرة، تحالف الحضارات، الاجتماع الثاني للمجموعة رفيعة المستوى، الدوحة قطر، 26/28 فيفري 2006، www.unaoc.org
119. التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي ايسيسكو بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا، ابيدجان جمهورية الكوديفوار، 10/11 يوليو 2017
120. تقرير قناة بي بي سي، هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الألفية، تاريخ النشر 24/03/2017م، تاريخ الاطلاع 21/11/2019م، <https://www.bbc.com/>
121. تقرير مرصد الأزهر باللغات الأجنبية، الإسلاموفوبيا في العالم، 2015م، تاريخ التصفح 25/11/2019م، www.observer.azhar.eg
122. تقرير، التيار اليميني في الغرب الصعود والتأثير، 2015، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص05، تاريخ الاطلاع 11/12/2019 www.fikercenter.com

123. تقرير، الجماعات الإرهابية والمتطرفة تلعب دورا كبيرا في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تاريخ النشر 2017/12/25م، تاريخ الاطلاع 2019/12/04م،
www.europarabct.co
124. تقرير، المدارس الإسلامية الخاصة في فرنسا" الواقع والآفاق"، المرصد الفرنسي لقضايا الإسلام، تم الاطلاع بتاريخ 2020/01/21 م ،
<http://www.marsadlislam.fr/>
125. تقرير، المسلمون في الاتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخويف من الإسلام، المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكرهية الأجانب، EUMC
126. تقرير، مخاطر اليمين المتطرف في أوروبا...فرنسا وتنامي التيارات الشعبوية، من إعداد المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات وحدة الدراسات والتقارير ، 2019/06/14م، تاريخ الاطلاع 2020/01/02م،
<https://www.europarabct.com/>
127. نبيل شبيب، اثر صعود اليمين المتطرف على مسلمي أوروبا، التقرير الارتيادي السنوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2017/04/26
- ❖ المواقع الالكترونية
128. احمد الراوي، الإسلام والمسلمون والعمل الإسلامي في أوروبا، تاريخ التصفح 2019/06/2
<http://www.islamtoday.net>
129. إسرائء عبد الحليم خفاجي وآخرون، تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، تاريخ النشر 2018/10/25م، تاريخ الاطلاع 2019/11/26م،
<http://efsregypt.org/>
130. انظر: موقع قناة الجزيرة، التمييز ضد مسلمي أوروبا بتقرير " أمنستي" تاريخ النشر 2012/04/28م، تاريخ الاطلاع 2020/02/03م،
<https://www.aljazeera.net/>
131. إيفا عطفة، مفهوم الاندماج الاجتماعي للفئات المهجرة في الواقع السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، سوريا، تاريخ الاطلاع 2020/01/13،
[//www.dcrs.sy/](http://www.dcrs.sy/)

132. إيمان دابقي، صعود اليمين المتطرف وتداعياته على مستقبل الاتحاد الأوروبي، دراسة من إعداد مركز برق للسياسات والاستشارات، تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/24م، <https://barq-rs.com/>
133. بومنجل خالد، النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية، الحوار المتمدن العدد 2016/5292، تاريخ الاطلاع 2019/11/20م، <http://www.ahewar.org/>
134. حسين حلاوة، قواعد الاندماج، بحوث المجلس الأوروبي للإفتاء، منشور بتاريخ 21 يناير 2014م، تاريخ التصفح 20 ماي 2019م، www.e-cfr.org/
135. حميد الهاشمي، مسألة الاندماج الاجتماعي للجاليات المسلمة في هولندا مقال منشور بتاريخ 03 يونيو 2010، تاريخ الاطلاع 16 يونيو 2019م، www.elaph.com
136. رابح زغواني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سيوسيوثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الاطلاع 2019/12/02م <https://caus.org.lb/ar>
137. رشيد جرموني، الدين والهجرة : تحديات ورهانات، مركز نهوض للدراسات والنشر، تاريخ الاطلاع 2019/10/23م، <https://nohoudh-center.com/>
138. رشيد خشانة، هجمات باريس" الخلفيات والتداعيات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/11/19، تاريخ الاطلاع: 2020/01/13م، [/studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)
139. سعود الشرفات، تسعة دول ينشط فيها اليمين المتطرف والأحزاب الشعبية، مقال منشور بتاريخ 2018/03/13م، تاريخ الاطلاع 2019/10/01م، www.hafryat.com
140. سفيان البالي، تداعيات الإسلاموفوبيا في فرنسا "إرهاب مركب"، مقال منشور بتاريخ 2019/11/05م، تاريخ الاطلاع 2020/01/01م، www.ultrasawt.com/
141. صهيب عبد الكريم البردان، محمد عدنان ابوالحاج، الإسلام في أوروبا، مقال منشور بتاريخ 2019/09/06م، تم الاطلاع يوم 2019/11/12م، <http://arknowledge.net/>
142. عادل دلال، المسلمون في أوروبا بين الاندماج والرفض، مقال منشور بتاريخ 2017/08/25م، تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/17م، [/arabic.euronews.com/](http://arabic.euronews.com/)

143. عبد الله محمد عبد المحسن الفوزان، النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة نظرية، منشورة بتاريخ 2018/02/07م، <http://swideg-geography.blogspot.com/>
144. عواد علي، دمج المسلمين في المجتمعات الأوروبية من خلال رؤيتين، مقال منشور بموقع موسوعة المعرفة بتاريخ 2014/01/09م، تاريخ الاطلاع 2020/02/12م، <https://blog.marefa.org/>
145. فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط المغرب
146. مأمون كيوان، فوبيا أسلمة فرنسا وفرنسة الإسلام وجهان لشقاق المواطنة، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، تاريخ التصفح 2020/02/15م، <http://www.center-lcrc.com/>
147. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، الخارطة السياسية لأوروبا، تاريخ الاطلاع 2020/01/13م، www.e-cfr.org/
148. محمد الغريب، الأزهر يسلط الضوء على مؤشر الإسلاموفوبيا في فرنسا خلال الخمس سنوات الأخيرة، مقال منشور بتاريخ 2019/12/23م، تاريخ الاطلاع 2020/01/06م، www.albawabhnews.com/
149. محمد الغمقي، الإقصاء الاجتماعي والسياسي للفئات الضعيفة في المجتمعات الغربية "دراسة الحالة الفرنسية"، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، جامعة حمد بن خليفة ، قطر، 2019/04/29م، تاريخ الاطلاع 2020/01/02م، <https://www.cilecenter.org/>
150. محمد بني هميم، لماذا صعود اليمين المتطرف بأوروبا الان؟، مقال منشور بتاريخ 2017/02/26م، تاريخ الاطلاع 2019/11/25م، <https://www.sasapost.com/>
151. مدني قصري، الإسلام في فرنسا بين مرجعية الهوية والهوس الديني، مقال منشور بتاريخ 2018/05/21م، تاريخ الاطلاع 2020/01/03م، [//hafryat.com/](http://hafryat.com/)
152. مرهف مينو، الإسلام في فرنسا بين الجدل واحترام قوانين الجمهورية الفرنسية، مقال منشور بتاريخ 2019/11/11م، تاريخ الاطلاع 2020/01/06م، <https://www.iamahumanstory.com/>

153. مصطفى بن تمسك، الإسلاموفوبيا: مقارنة جيوسياسية، ممنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، فبراير 2016، الرباط المغرب
154. موسوعة الجزيرة، المواطنون الفرنسيون من أصول مسلمة... من هم ولمن يصوتون؟، تاريخ الاطلاع 2020/01/01م، <https://www.aljazeera.net/>
155. هالة الحفناوي، اندماج المسلمين في أوروبا مشكلة تتفاقم، مقال منشور في جريدة الوطن بتاريخ 2016/06/07، تاريخ الاطلاع 2019/10/01م، <http://alwatannewspaper.ae/>
156. يمنى عاطف محمد، صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا" دراسة حالة فرنسا في الفترة (1984-2017)، دراسة بحثية متخصصة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الاطلاع 2020/01/03م، <https://democraticac.de/>
157. يوسف نويوار، واقع وآفاق تدبير الإسلام والمساجد والجمعيات الدينية الإسلامية في فرنسا، مجلس الجالية المغربية بالخارج، تاريخ التصفح 2019/12/12م، <https://www.ccme.org.ma/>

➤ اللغة الأجنبية

▪ اللغة الانجليزية

❖ **BOOKS**

1. Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**, United Kingdom, Boulder Lynne Rienner Publishers, 1998
2. Chris Allen, From Race To Religion: **The New Face Of Discrimination, Muslim Britain: Communities Under Pressure**, içinde (Ed.) Tahir Abbas, Zed Books, London and Newyork, 2005,
3. Dictionary, Oxford University Oxford Advanced Learner' s Press, new edition ,UK, 2000
4. Douglass S. Massey . **In Marcelo M suarez Orozco .The New Immigration an interdisciplinary Reader** . Routledge : NewYork. 2005
5. Gordon Conway et al. **Islamophobia.. a challenge for us all The Runnymede Trust summary**, (London: The Runnymede Trust Publication, 1996)
6. Hatem Bazian, **National Entry-Exit Registration System: Arabs, Muslims, and Southeast Asians and Post-9/11 “Security Measures”**, İslamophobia Studies Journal, Volume 2, Issue 1, Spring 2014
7. Hintington, Samuel. **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**, New York: Simon&Schuster, 1996
8. John L. Esposito, **Unholy War: Terror İn The Name Of İslam**, Oxford University Press, 2002
9. Juan Cole, **Islamophobia as a Social Problem: Middle East Studies Association Bulletin**, Vol. 41, No. 1 (June 2007)
10. Liz Fekete, **A Suitable Enemy: Racism, Migration and Islamophobia in Europe**, New York, Pluto Press, 2009
11. Myron Weiner, **political Integration and political devlopment**, AAPSS, VOL, 358 (13), (march 1965)
12. Necmi KARSLI, **İslamofobi'nin Psikolojik Olarak İncelenmesi**, Dinbilimleri Akademik Araştırma Dergisi, Volume 13, Issue 1, 2013

13. Saskia Sassen, "**The Repositioning of Citizenship and Alienage: Emergent Subjects and Spaces for Politics**", in book Migration, Citizenship, Ethnos, Palgrave Macmillan: new york, ed1, 2006
14. WIEVORKA Michel., "**Une société fragmentée ? Le multiculturalisme en débat**", La Découverte, Paris, 1996

❖ **ARTICLES**

15. abdeljalil sajid, "**islamophobia; anew word for an old fear**", articles; 17/08/2007, www.wcrp.be
16. Andaraliev Murodjon, "**Maghreb Migration and Integration Issues: A Case of France**", (In partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts, Department of International Relations and European Studies, Central European University, 2012)
17. Annika Murov, "**Immigration and Integration Policy in France: Relationship between policy research and political decision- making**", (Master's thesis, University of Tartu Faculty of Social Science and Education, Political Science, 2014)
18. Asirul Haque, "**Do Different Models of Integration Affect Actual Integration? The Cases of France and Great Britain Revisited**", (Dissertation in partial fulfillment of the Master's degree of European political sociology, Högskolan Dalarna University, 2005-2006)
19. Didier bigo, le " phagocytage " des questions de migration et de libre circulation en Europe les enjeux de sécurité?, Migrations soci é é n : 116, (mars – avril 2008)
20. Gerges, Fawaz. "**America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?**", Cambridge: Cambridge University Press, 1999
21. Heather Main, "**France and The Netherlands: Immigration, Assimilation and Conflict**", (A Thesis Presented to the Faculty of University of Washington In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Bachelor in Comparative History of Ideas May 2006)
22. Kimberly Hamilton and Patrick Simon and Clara Veniard, "The Challenge of French Diversity", migration policy institute, 2004
23. Mirna Safi, "**Shifting Focus policies to Support the Labor Market integration of new immigrants in france**", A series on the Labor Market integration of new arrivals in europe: assessing policy effectiveness, Migration Policy Institute and International Labour Organization, 2014

24. Nikolay Georgiev, **Positive and negative effects of mass non-European immigration into selected EU member- states**, (Master's Thesis, Faculty of Social Studies Department of International Relations and European Studies, Masaryk University, Brno, 2011
25. scott poynting, vivtoria mason, **the resistible rise of islamophobia**, journal of sociology, 43(1),2007
26. Thierry Balzacq and Sergio Carrera, **Migration, Borders and Asylum Trends and Vulnerabilities in EU Policy**, Brussels:Centre for European Policy Studies, 2005
27. Richard W. Brislin, "**Comparative Research Methodology: Cross-Cultural Studies**," International Journal Of Psychology 3, Vol 11, (1976)
28. Abdus Sattar "**Islam and Muslims in the Post-9/11**", Modesto CA: Eagle Enterprises 2008

❖ **REPORTS**

29. Commission of EC, "**communication on immigration, integration, and employment**", Communication from the commission to the council and the European parliament, Brussels, 2003
30. Conrad Hackett , 5 facts about the Muslim population in Europe,12/12/2019 www.pewresearch.org
31. Council of the European Union, "Presidency Conclusions.", 7224/1/07 REV 1,14 December 2007
32. European Commission, "**open method of coordination for the community immigration policy**", Communication from the commission to the council and the European parliament, 2001
33. European Migration Network(EMN),report The Organisation of Asylum and Migration Policies Fact Sheet: France,
34. European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia, **Muslims in the European Union**. Discrimination and Islamophobia (EUMC: Vienna, 2006)
35. Local integration policies for migrants in Europe, European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Luxemburg, 2007
36. Muslims in Europe, Integration Policies in Selected Countries, CRS Report For Congress, THE Library of Congress, USA, November 18,2005

37. The Runnymede Trust Commission **Islamophobia A Challenge For Us All**, Report Of The Runnymede Trust Commission On British Muslims and Islamophobia, 1997

❖ **WEB SITES INTERNET**

38. Oxford English Dictionary, Official site, link: <https://en.oxforddictionaries.com/definition/-phobia> accessed 1/3/2017
39. Pew Research Center, Europe's Growing Muslim Population, 12/12/2019 www.pewresearch.org

▪ اللغة الفرنسية

❖ **Livres**

40. Abdellah El Abbady, "**Le role de l'éducation religieuse familiale et de l'école dans la construction de l'identité des jeunes d'origine maghrébine**," Esprit Critique, Vol 08, N°1, (2006)
41. Abdelmoumène Medjdoub, **Intégration associative et participation politique : parcours des maghrébins en France**, Jordan : Dar Al Moataz pour l'édition et la distribution, 1^{ère} éd , 2016
42. Alain Bockel, **l'immigration au pays des droits de l'homme, politique et droit**, (Paris : éditions publisud, 1991)
43. Catherine Wihtol de Wenden, **le point sur ... l'europe des migrations**, (Paris: la documentation française, 2001)
44. Cathrine WThThol de Wenden, "**la Bourgeoisie les trois Ages de la vie Associative Issues de l'Immigration**", CNRS, Ed., Paris 2001
45. CESARI Jocelyne, **Faut-il avoir peur de l'islam ?** Bibliothèque du Citoyen, Presses de Sciences Politiques, Paris, 1997
46. Dominique Schnapper. **Qu'est-ce que l'intégration ?**. Edition Gallimard. France. 2007
47. ELISABETH SCHEMLA. **ISLAM. L'EPREUVE FRANCAISE**. collection tribune libre (Paris, 2013)
48. Ezzedine Mestiri, **L'immigration**, Editions La Découverte, Paris, 1990
49. F. Chazel, **L'intégration sociale**, in l'encyclopédie philosophique universelle – vol 2 – les notions philosophiques dictionnaire - (Paris, éd PUF, 1990)

50. Gérard Noiriel, **Le Creuset français; Histoire de l'immigration**
XIXE-XXe siècle. Seuil .2006
51. Gilles Ivaldi, **droite, populistes et extrêmes en Europe occidentale**,
(Paris : la documentation française, 2004)
52. Jonathan Laurence, **Justin Vaisse, Intégrer L'islam, La France et ses Musulmans** :Enjeux et Réussites. traduction : Odile Jacob (Paris: Editions Odile Jacob, 2007)
53. Patrick Weil, **mission d'étude des législations de la nationalité et de l'immigration**, (Paris : la documentation française, 1997)
54. Sauvy Alfred . **L' Europe Submergée ; Sud-Nord dans 30 ans** .
Paris . Edition Dumas . Première édition . September 1987
55. Tariq RAMADAN, **Les Musulmans d'Occident et l'avenir de l'islam**, Paris, Sinbad/Actes Sud, 2003
56. Yves Lequin (Dir), **histoire des étrangers et de l'immigration en France**, (Paris : Larousse, 1992)
- ❖ **Articles**
57. Abdel Fattah Mourad . **Dictionnaire Mourad des termes juridiques** . économique et commerciaux . 2e Partie . Lieu et Année de publication non spécifiés
58. Ahmed Mohamed, **Vivre son adolescence à la croisée des deux cultures, entre crise identitaire, rupture, délinquance et galère ?**,
VIE Enjeux, N° 126, Septembre 2001
59. Aissaoui Laetitia, **De sous Myriam, Etranger ici, étranger là-bas, Le discours identitaire des jeunes issus de l'immigration en France**, Synergies Monde, N° 5, 2008
60. Arthur Haupt et Thomas T. Kane, **guide de démographie de population**, Washington: population reference bureau, 4e édition
61. Chalots . Jean Lauc et Tournu Christophe : L'héritage religieux et spirituel de l'identité européenne, Paris 2004
62. Dominique Baillet , **"L'UOIF, La tension client » liste d'une grande fédération islamique,"** confluence méditerranéenne 57
(Printemps 2006)
63. François Heisbourg, caractéristiques du terrorisme contemporain,
dans : François Heisbourg, Jean-Luc Marret, (Dir), le terrorisme en France aujourd'hui, (Paris : éditions des équateurs, 2006)
64. GUENIF Souilamas, **Des « beurettes » aux descendantes d'immigrants nord-africains**, Paris, Grasset/Le Monde, 2000

65. Khalifa Mohi édine, **racistes de tous les pays unissez – vous !**, El watan, n : 5223, (dimanche 18 d écembre 2008)
66. Marie Poinset, **"Le Mouvement Associatif : un Instrument au Service de Politique Publique d'Intégration Vie Associative action citoyen"**, N °1229, Janvier 2001
67. Mohamed Ennaceur, **L'immigration Maghrebine en Europe et l'avenir des relations Maghrebe-Europe**, conference donnée à l'occasion du symposium international sur les relations Maghreb-C.E.E, organis é par le R.C.D, (4-5 Novembre 1990), P106
68. Mohamed. Khachani, **Migraion Subsahariana Marruecos como espaion de transito**. CIDOB, 2006
69. Romain Aeberhards, Dznis Foug ère, et autres, **"L'Emploi et les salaires des enfants d'immigrés,"** magazine Economie et statistique 433-434 (2010)
70. Sylvia zappi, **le projet de reforme de nicolas sarkozy durcit les conditions d'entrée et de séjour des étrangers**, le monde, n : 18105, (jeudi 10 avril 2003)
71. TEVANIAN Pierre, **Le racisme républicain. Réflexions sur le mod èe fran çais de discrimination**, L'esprit frappeur, février 2002
- ❖ **Rapports**
72. **Discrimination a l'embauche fondées sur l'origine à l'encontre de jeunes Fran çais peu qualifi é** Enquete diriger par le minist ère de l'économie et le ministère de travail, Fevrier 2008
73. EDWY PLENEL, **pour les muslmans**, (paris: la decouverte, 2014 étude sur le travail des immigres, INSEE premi ère, n : 727, (mai 2000), [http : www. insee.fr](http://www.insee.fr)
74. Islamophobie en France : controverse et crainte, Nov 23, 2019 | [France](#), [Les rapports](#), <https://fcrc1.com/>
75. Migrations et citoyennete, Conference de Francois Heran, demographe a LINED.13.11.2007, www.canal-u.tv
76. Rapport annuel d'étape du ccifsw l'islamophobie en France, 2011-2012

➤ فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	الجداول والأشكال
ص25	جدول يوضح تقديرات عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2006
ص28	خريطة توضح نسبة عدد المسلمين من مجموع سكان الدولة في دول الاتحاد الأوروبي
ص29	خريطة توضح سيناريوهات زيادة عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي عام 2050
ص31	جدول يوضح توقعات عدد المسلمين في بعض دول الاتحاد الأوروبي ونسبتهم المئوية من مجموع سكان هذه الدول
ص103	عمود بياني يوضح عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا ما بين 2012-2016
ص120	خريطة توضح انتشار حركات اليمين المتطرف في أوروبا
ص125	شكل يوضح نسبة صعود أحزاب اليمين المتطرف في الدول الاسكندنافية بين 2014-2019
ص223	جدول يوضح شكل وأعداد الاعتداءات التي تعرض لها المسلمين في فرنسا
ص236	منحنى يوضح عدد المقاعد التي حصلت عليها الجبهة الوطنية في الانتخابات التشريعية بين 1986 و2015
ص237	شكل يوضح نتائج أحزاب أقصى اليمين في مختلف الانتخابات الفرنسية
ص238	منحنى يوضح تطور نسبة الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الوطنية من 1974 الي 2012
ص257	جدول يبين سلسلة أعنف الهجمات التي استهدفت مدنا فرنسية خلال العشرين سنة الماضية

➤ فهرس المحتويات

شكر وعرهان	
الإهداء	
المقدمة.....أ-م	
الفصل الأول: مسلمو الاتحاد الأوروبي وقضيتا الهجرة والاندماج تأصيل نظري تاريخي	
توطئة.....	ص02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة.....	ص03
المطلب الأول: مفهوم الهجرة والمفاهيم ذات العلاقة.....	ص03
المطلب الثاني: الدوافع والأسباب المؤدية للهجرة.....	ص09
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة.....	ص11
المبحث الثاني: الهجرة الإسلامية إلى أوروبا وتطورها.....	ص18
المطلب الأول: الجذور التاريخية لتواجد الجالية المسلمة في أوروبا.....	ص18
المطلب الثاني: الهجرة الإسلامية إلى أوروبا في العصر الحديث.....	ص21
المطلب الثالث: أرقام وإحصائيات عن المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي.....	ص24
المطلب الرابع: فئات المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي.....	ص32
المبحث الثالث: فرص اندماج المهاجرين المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي.....	ص36
المطلب الأول: مفهوم الاندماج ومتطلباته.....	ص36
المطلب الثاني: سياسات إدماج المهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي.....	ص45
المطلب الثالث: جهود دول الإتحاد الأوروبي في تعزيز اندماج المهاجرين.....	ص50

المبحث الرابع: تجليات الحضور المؤسسي الإسلامي في أوروبا ومسألة
الإندماج

ص.ص 60

المطلب الأول: المؤسسات الإسلامية في أوروبا.....ص 60

المطلب الثاني: دور المؤسسات الإسلامية في عملية الاندماج.....ص 63

خلاصة واستنتاجات.....ص 69

الفصل الثاني: ظاهرة الإسلاموفوبيا مفهومها وعوامل صعودها في دول الاتحاد الأوروبي

توطئة:.....ص 72

المبحث الأول: الإسلاموفوبيا التعريف والنشأة.....ص 73

المطلب الأول: تعريف الإسلاموفوبيا.....ص 73

المطلب الثاني: السياق التاريخي لمفهوم الإسلاموفوبيا.....ص 77

المطلب الثالث: أسباب تشكل ظاهرة الإسلاموفوبيا.....ص 83

المبحث الثاني: العوامل التي ساهمت في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا.....ص 91

المطلب الأول: علاقة الدراسات الإستشراقية بتعميق ظاهرة الإسلاموفوبيا.....ص 91

المطلب الثاني: دور الهجمات الإرهابية المتطرفة في ترسيخ الإسلاموفوبيا
أوروبا

ص 99

المطلب الثالث: دور الإعلام والكتابات الغربية في الترويج لظاهرة الإسلاموفوبيا ضد المهاجرين

المسلمين.....ص 107

المبحث الثالث: دور أحزاب اليمين المتطرف في صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا وفشل سياسات الاندماج.....	ص112
المطلب الأول: مفهوم اليمين المتطرف والعوامل المساهمة في صعوده.....	ص113
المطلب الثاني: خارطة انتشار اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي.....	ص120
المطلب الثالث: مؤشرات صعود اليمين المتطرف في أوروبا.....	ص123
المطلب الرابع: المهاجرون المسلمون في خطاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي	ص126
المبحث الرابع: تداعيات صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا على المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي	ص131
المطلب الأول: مظاهر الإسلاموفوبيا في دول الاتحاد الأوروبي.....	ص131
المطلب الثاني: أثر الإسلاموفوبيا على مسألة دمج المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي..	ص136
خلاصة واستنتاجات.....	ص142
الفصل الثالث: المهاجرون المسلمون في فرنسا واقع المواطنة وتحديات الاندماج	
توطئة.....	ص144
المبحث الأول: واقع المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص145
المطلب الأول: تاريخ الوجود المسلمين في فرنسا وتطوره.....	ص145
المطلب الثاني أسباب ودوافع هجرة المسلمين إلى فرنسا.....	ص151
المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم للهجرة واللجوء في فرنسا.....	ص156
المبحث الثاني: مؤشرات اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص165

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.....	ص 165
المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية والثقافية.....	ص 173
المطلب الثالث: المؤشرات السياسية.....	ص 181
المبحث الثالث: جهود تعزيز المواطنة وإدماج المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص 186
المطلب الأول: جهود المؤسسات الرسمية الفرنسية.....	ص 186
المطلب الثاني: دور المنظمات الإسلامية في إدماج المهاجرين المسلمين فرنسا.....	ص 192
المطلب الثالث: دور الجمعيات الإسلامية في إدماج المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص 197
المبحث الرابع: مسلمو فرنسا بين تحديات الاندماج ورهان الهوية والمواطنة.....	ص 203
المطلب الأول: خصوصية الإسلام في فرنسا في إطار علمانية الدولة.....	ص 203
المطلب الثاني: رهان تحقيق المواطنة لمسلمي فرنسا.....	ص 223
المطلب الثالث: مقتضيات اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص 210
خلاصة واستنتاجات.....	ص 215
الفصل الرابع: انعكاسات تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا	
فرنسا	
توطئة.....	ص 217
المبحث الأول: مؤشرات صعود خطاب الإسلاموفوبيا في فرنسا وممارستها الواقعية.....	ص 218
المطلب الأول: أسباب ودوافع تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا.....	ص 218
المطلب الثاني: مظاهر الإسلاموفوبيا في فرنسا.....	ص 222
المطلب الثالث: تداعيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص 230
المبحث الثاني: العوامل المساهمة في صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا.....	ص 233

المطلب الأول: دور حركات اليمين المتطرف في صعود الإسلاموفوبيا في فرنسا.....	ص 233
المطلب الثاني: مساهمة الإعلام في تأجيج خطاب الكراهية ضد المهاجرين المسلمين في فرنسا	ص 249
المطلب الثالث: تأثير الهجمات الإرهابية على اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص 253
المبحث الثالث: تداعيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على الواقع الاجتماعي للمهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص 258
المطلب الأول: التضييق على الممارسات الدينية.....	ص 259
المطلب الثاني: التمييز في المنظومة التعليمية.....	ص 263
المطلب الثالث: التهميش الجزئي على مستوى السكن والعمل.....	ص 266
المطلب الرابع: إنتفاضة الضواحي صورة لفشل سياسة اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا.....	ص 269
المبحث الرابع: إستراتيجية التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا في الدول الغربية	ص 274
المطلب الأول: دور الإعلام في مواجهة خطاب الإسلاموفوبيا.....	ص 274
المطلب الثاني: فعالية الخطاب الديني في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا.....	ص 279
المطلب الثالث: تفعيل حوار الأديان.....	ص 281
خلاصة واستنتاجات.....	ص 284
الخاتمة.....	ص 286
قائمة المراجع.....	ص 294
الفهرس.....	ص 316

المخلص.....ص321

❖ الملخص:

تناولت الدراسة موضع إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي وعلاقتها بتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، وتمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي؟ حيث حاول الباحث الايجابية على إشكالات عديدة تخص واقع المهاجرين المسلمين في أوروبا وأهم التحديات التي تواجههم، وما هي السياسات المنتهجة من طرف الدول الأوروبية لأجل تسهيل اندماج الجاليات المسلمة فيها، وكيف اثر صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا على فرص هذا الاندماج، وما هي أهم العراقيل التي تواجه اندماجهم، وما سبل التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، وكان الباحث قد أخذ فرنسا كدراسة حالة كونها الدولة الأوروبية التي تضم أكبر جالية مسلمة، بالإضافة إلى ارتفاع حوادث الإسلاموفوبيا ضد المسلمين فيها سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي.

وانطلق الباحث من فرضية مفادها أن المهاجرين المسلمين يعانون من كثير من العراقيل التي تعيق اندماجهم في المجتمعات الأوروبية وعلى رأسها ظاهرة الإسلاموفوبيا، هذه الأخيرة التي شهدت تصاعدا كبيرا في العشرين سنة الأخيرة نتيجة حدوث تغيرات دولية أهمها الهجمات الإرهابية التي ضربت الدول الغربية بالإضافة إلى صعود أحزاب اليمين المتطرف على الساحة الأوروبية. وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمد الباحث مجموعة من المناهج والمقاربات أهمها المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة وكذا اقتراب الثقافة السياسية واقتراب عبر الحضاري.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة هي:

- أن إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في أوروبا هي عملية معقدة مرتبط بأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية، فالمسلم في أوروبا مازال ينظر إليه غريبا يستعصي عليه الاندماج كونه من بيئة اجتماعية مختلفة وأنه لا يستطيع أن يتعايش في بيئة مسيحية علمانية، وهذا ما يتحجج به الكثير من السياسيين في خطاباتهم خاصة زعماء أحزاب اليمين.

- إن السياسات المتبعة من طرف الدول الأوروبية من أجل دمج المهاجرين المسلمين تعتبر سياسات غير جدية ولا تعبر عن إرادة سياسية حقيقية في سبيل تحقيق الاندماج الايجابي للأقليات المسلمة، بل بالعكس كثيرا ما تكون سياسات معرقة للاندماج.

- أن ظاهرة الإسلاموفوبيا هي صناعة أكثر منها ردة فعل، فهي تعبر عن حقد تاريخي دفين بين المسلمين والغرب هناك من يحاول أن يغذي هذا الحقد عبر وسائل الإعلام وكتابات المستشرقين متحججا بالعمليات الإرهابية على أنها حرب العالم الإسلامي ضد المسيحية.
- تعتبر فرنسا من أكثر الدول التي يعاني فيها المسلمون من التهميش والعزلة والفقر رغم أنهم يشكلون أقلية تفوق الستة ملايين، وهذا ما جعل الكثير من الشباب المسلم في فرنسا يسهل استغلاله من الجماعات الراديكالية المتطرفة.
- تحاول المؤسسات الإسلامية في فرنسا أن تساهم في عملية إدماج المسلمين في الحياة الاجتماعية وتوفير جميع السبل التي تجعل المسلم يتعايش في المجتمع الفرنسي ويحس بروح المواطنة مع حفاظه على هويته وقيمه، لكنها هي الأخرى تعاني العديد من العراقيل والحواجز القانونية وكذا مشاكل التمويل.
- الكلمات المفتاحية:** الإسلاموفوبيا، الاندماج، اليمين المتطرف، الإرهاب، المهاجرين ، الإسلام، الاتحاد الأوروبي

❖ Abstract:

The study tackled the critical issue of integrating the Muslim immigrants in the countries of the European Union (EU) and its relation with the growing of Islamophobia. The problematic of the study revolves round the extent to which the growing Islamophobia does have an impact on integrating the Muslim immigrants in the EU's countries. The researcher tried to respond to various problems concerning the state of the Muslim immigrants in Europe, to the most prominent challenges that encounter them, and to the policies applied by the European countries in order to facilitate the integration of the Muslim communities. In addition, the researcher tackled the issue of how the rise of Islamophobia affected the opportunities of that integration, the most apparent obstacles that face the integration, the ways to stand up to the phenomenon of Islamophobia. The researcher has taken 'France' as a case study as it is the European country that has the biggest Muslim community and the increase in islamophobic incidents against Muslims officially and commonly.

The researcher started off from a hypothesis that Muslims suffer from a lot of obstacles that hinder their integration in the European societies, and above all those obstacles is Islamophobia. This latter has witnessed a considerable increase in the last twenty years due to the international changes among which are the terrorist attacks that toppled some Western countries and also the rise of the extreme right wing in the European arena.

And to answer those queries, the researcher adopted a host of methods and approaches, the most important of which are the descriptive approach, a case-study approach and also by approaching the political culture and civilisation.

The most important results the researcher arrived at are:

- The issue of integrating the Muslim immigrants in Europe is a complex process that has to do with some political, economical, sociological and historical reasons. The Muslim in Europe is still looked at as a stranger or outlander that finds integration highly difficult owing to his/her being from a different social environment, and that he/she cannot coexist in a Christian secular environment.

ABSTRACT

And this latter is a reason raised by most politicians, especially the leaders of the extreme right wing.

- The policies exercised by the European countries to integrate the Muslim immigrants are considered unserious, and they do not express a real political will to realise the positive integration of the Muslim minorities; on the contrary, most of the time, they impede that very integration.
- The phenomenon of Islamophobia is more a fabricated thing than a true reaction, and which expresses a historical buried rancour between Muslims and the West. There are those who would want to intensify or boost that hatred via media and the orientalist's writings taking the terroristic operations as an argument or a sign about the Islamic world war on Christianity.
- France is considered one of most countries where Muslims suffer marginalisation, isolation and poverty despite their being a minority exceeding six million persons. That could make the Muslim youth in France prone to be easily exploited by the extreme radical groups.
- The Islamic institutions in France are trying to contribute to the process of integrating Muslims in the social life and availing all the ways that make the Muslim coexist in the French society and feel the spirit of citizenship, with preserving his/her identity and principles. Unfortunately, that too faces several obstacles and legal barriers, and also the financing problems.

key words: Islamophobia, int égration, Far-right, terrorism, immigrants.
Islam

❖ RESUME:

cette étude traite la problématique de l'intégration des immigrés de confession musulmane dans les pays européens et l'effet de la montée de l'islamophobie.

Sur ce, comment la montée de l'islamophobie a influé sur l'intégration des immigrés de confession musulmane dans les pays européens? Où nous avons essayé de répondre à diverses problématiques liées à la réalité et au vécu de ces immigrés et les principaux défis auxquels ils font face; comme il a montré les différents procédés politiques suivis par certains pays européens pour faciliter l'intégration de ces immigrés; ainsi que l'impact de la montée de l'islamophobie sur l'échec de ce procédé, les obstacles qui le freinent; mais aussi comment lutter contre ce phénomène.

la France a été prise comme étude de cas en sa qualité du pays qui regroupe la plus grande communauté musulmane dans l'espace européen; c'est aussi parce que c'est le pays où on enregistre le plus d'incidents d'islamophobie au niveau officiel ou populaire. la présente étude a justement émis des hypothèses sur la difficulté que rencontrent ces immigrés à s'intégrer dans les sociétés européennes, l'islamophobie en est une preuve de cet échec surtout ces vingt dernières années où on peut percevoir une montée considérable de ces cas suite aux changements géopolitiques que connaît le monde; les attaques terroristes; la montée des partis d'extrême droite sur la scène européenne.

Et pour répondre à ces questions; nous avons opté pour une méthodologie qui allie l'approche descriptive, l'étude de cas, et une approche politico-culturelle et civilisationnelle. parmi les résultats, nous citons la problématique de l'intégration des musulmans dans l'espace européen est une affaire compliquée du fait de la complexité des circonstances politiques, économiques, sociales et historiques. de ce fait, le musulman en Europe est encore vu comme un étranger c'est pourquoi il lui est difficile de s'intégrer facilement dans un environnement qui lui est étranger. Comme il lui est difficile de s'acclimater avec une société chrétienne ou laïque, comme le soulignent beaucoup de politiciens dans leurs discours surtout ceux de l'extrême droite.

RESUME

On signale aussi le caractère peu sérieux des politiques suivies par certains pays européens pour intégrer les musulmans, en ne montrant pas une réelle volonté politique d'une intégration positive; et constitue, au contraire un obstacle qui freine ce processus. nous nous sommes aperçus que l'islamophobie est devenue une affaire montée plus qu'une réaction.

Ce qui montre en vrai une haine historiquement enfouie entre les musulmans et l'Occident, que certains exploitent pour le nourrir davantage à travers les médias et écrits de certains orientalistes qui insistent à dire que ces attaques terroristes ce sont les musulmans qui visent le christianisme.

La France est considérée comme le pays où les musulmans souffrent le plus, une minorité de six millions d'habitants que les circonstances ont facilité leur exploitation par les groupe radicales extrémistes.

Les organisations de musulmans en France tentent de participer à cette intégration dans la vie sociale en les mettant dans des conditions qui facilitent la coexistence et la citoyenneté tout en préservant son identité et ses valeurs dans la société française. Mais ces organisations manquent de moyens et sont confrontées à des obstacles légaux et financiers.

les mots clés: L'islamophobie, Intégration, Extrême droite, Terrorisme, Migrants, Islam